النَّصُّ المُحَقَّقُ

باب [التنازع]

[التعريف بهذا الباب، ومذاهب النحاة فيه]:

هذا الباب يترجم بباب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، وبباب الفاعلين [و][1] المفعولين اللذين يفعل كلٌّ واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر[2]، وبباب الإعمال[3].

ويقال في حَدِّه الإعمال: أنْ يتقدّم عاملان ويتأخرَ عنهما معمول، لكلٍّ واحد منهما طَلَبٌ من جهة المعنى. وإنْ شئتَ قلتَ: الإعمالُ أنْ يتقدَّمَ عاملان فصاعداً، ويتأخرَ عنهما معمولٌ فصاعداً، ولكل واحد منهما أو منها تعلُّقٌ به من جهة المعنى، ومثاله: ضربت وضربني زيدٌ، فزيدٌ معمولٌ، وقد تقدَّمه عاملان، وهما: ضربني، وضربت، ويطلبه "ضربني" بأنه فاعل به، "وضربت" بأنَّه مفعول به،وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين في نحو قولهم: كما صليتَ ورَحِمْتَ وباركْتَ على إبراهيم[4]، وقال الحُطَيئة[5]:

١ ـ سُئِلتَ فلمْ تبخلْ ولم تُعطِ طَائلاً فَسِيَّانَ لاحَمْدٌ عليكَ ولاذمٌّ[6]

---

(١) تكملة من الكتاب والجمل.

(٢) قال سيبويه: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك" اهـ. الكتاب ٧٣/١.

وما ذكره الشارح هو تسمية الزجاجي في الجمل، ص١١١. وتبعه ابن عصفور في شرح الجمل ٧٩/٢.

وهو الذي سمي فيما بعد: باب التنازع، انظر المقرب لابن عصفور ص ٣٢٩، وأوضح المسالك ٢٧٣/١.

(٣) قال ابن هشام: ((يسمى هذا الباب: باب التنازع، وباب الإعمال)) اهـ. شرح شذور الذهب ص٤١٩.

(٤) لم أجده في كتب الحديث بهذا اللفظ، وقد أورد بهذا اللفظ في شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٧٩/٥.

(٥) الحُطَيْئة (.... ـ نحو ٤٥ هـ) هو جرول بن أوس بن مالك العَبسي، أبو مُلَيْكة (بالتصغير): شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هَجَّاءً عنيفاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد. هَجَا أمَّه وأباه ونفسه. له ديوان شعر. الخزانة ٣٥٩/٢، والأعلام ١١٨/٢.

(٦) هذا البيت من الطويل في ديوانه ص١٩٤، من أبيات يخاطب فيها عُتَيبة بن النَّهاس العِجْلي الذي أمر غلامه بأن يذهب بالحطيئة إلى السوق ويشتري له كلَّ مايشير إليه، وبعد أن قضى حاجته أنشد هذا البيت. ورواية العجز في ديوانه:

فَسِيَّان لاذمٌ عليكَ ولا حَمْدُ

فقد تقدم هنا ثلاثة عوامل وهي: "سُئلت" و"تبخل" و"تعطي"، وكلٌّ واحدٍ منها يطلُبه من جهة المعنى ويمكنُ إعمالُه فيه.

وهذا الباب أعمَلت العربُ فيه تارةً الأول، وتارةً الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين، وإنما الخلاف في أيِّهما أولى من جهة القياس، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني(١)، وعند أهل الكوفة الاختيار إعمال الأول(٢).

واستدل أهل الكوفة على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ المتقدم أولى بالإعمال؛ لأنه أسبق، والعربُ تعتني أبداً بالمتقدم في أنفسها، وتجعله في أول الكلام، قال سيبويه(٣): "لأنهم يقدمون في كلامهم ما هو لهم أهمّ، وهم ببيانه أعنى"(٤).

وأيضاً فإنا وجدنا العرب إذا اجتمع في كلامها القسمُ والشرطُ، وطلب كلٌّ واحد منهما الجواب قَضَتْه للمتقدم، وحَذَفَتْ جوابَ المتأخر منهما للعلم به(٥)، ودلالة جواب الأول نحو قولهم: والله إنْ جئتني لأغضبُ، فغلّبوا هنا القسم لتقدمه، فإذا قدموا الشرط غلَّبوه، فقالوا: إنْ جئتني والله لا أغضبْ، فحذفوا القسم، وأعطوا الجواب للشرط لتقدمه، فكذلك ينبغي أن يكون في هذا الباب التغليب للمتقدم منهما.

وانظره في الأغاني ١٦٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٩/٢، والمقرب ص٣٢٩، وخزانة الأدب ٣٦٣/٢.

و(الطائل): الفضل والغنى. سيَّان: مثلان.

(١) انظر الكتاب ٧٤،٧٣/١ والمقتضب ٣٦٦/٢، والإنصاف ٨٧/١ "المسألة الثالثة عشرة" وشرح الجمل لابن عصفور ٨٠/٢، وأوضح المسالك ٢٧٣/١.

(٢) ينظر مذهبهم في المقتضب ٣٦٧،٣٦٦/٤، واستدلوا بقول امرئ القيس: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ .

(٣)سيبويه (١٤٨-١٨٠هـ) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بِشْر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول منْ بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، قدم البصرة فلزم الخليل، وصنّف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" لم يصنع قبله ولا بعده مثله. توفي بالأهواز. وقيل: وفاته وقبره بشيراز. الأعلام ٨١/٥.

(٤) انظر الكتاب، ٣٤/١.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/٢، والمقرب ص٢٨٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/٢.

واحتجوا أيضاً بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبكم، أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي[(١)] على مايبينن بعد[(٢)]، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك فلذلك كان مذهبنا أولى[(٣)].

وهذا الذي استدل به الكوفيون لا حُجَّةَ لهم فيه؛ أمّا قولهم[(٤)]: إنه إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فإنّ العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما، فهو غير مسلم على الإطلاق، بل نقول: لا يخلو أن يكونا عاملين، أو غير عاملين، فإنْ كانا غير عاملين، أو كان أحدهما عاملاً، والآخر ليس كذلك، فرُبَّما كان الأمر كما ذكروا /١٠٠/ كالقسم[(٥)] والشرط، فإنَّ القسمَ لا يعمل في جوابه، ونحن إنما نتنازع في عاملين، وأما إذا[(٦)] اجتمع عاملان فإنَّ المعمولَ للمتأخر منهما نحو: إنْ لم يقمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، فـ(يقوم) قد تقدَّمه عاملان، وهما "إنْ" و"لم" والذي عمل فيه منهما إنّما هو المتأخر وهو (لم) بدليل أن أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنّه يقبح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في الشعر.

---

(١) الكسائي (... - ١٨٩هـ) هو علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن: إمام في اللغة والنحو والقراءة، ولد في إحدى قرى الكوفة، وتعلم بها، وسكن بغداد وتوفي بالري. له تصانيف كثيرة منها: "معاني القرآن" و"المصادر" و"الحروف" وغيرها. الأعلام ٤/٢٨٤.

(٢) ينظر مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٠،٨٧، وشرح ابن عقيل ١/٥٥٠. وانظر أيضاً ص٢٨ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٣) من قوله: (وهذا الباب، إلى قوله: (كان مذهبنا أولى) نقله الشارح من شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٠ بتغيير بعض الألفاظ.

(٤) من قوله : (أمَّا قولهم) إلى قوله: (كما ذكروا) منقول عن شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٠،٨١، مع تغيير يسير في بعض الألفاظ.

(٥) من قوله: (كالقسم والشرط)، إلى قوله: (في عاملين) لم يرد في شرح الجمل.

(٦) من قوله: (وأمَّا إذا اجتمع عاملان)، إلى قوله: (لمجاورتها له) منقول عن شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨١، مع تغيير يسير في بعض الألفاظ.

مثل قوله[1]:

٢- مَنْ يَكِدْني بسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوريدِ

فلو كان (يقوم) من قولك: "إنْ لم يقمْ زيدٌ قام عمروٌ" مجزوماً بـ"إنْ" لوجب ألاّ يجوز ذلك إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام، فلما وجدناه في كلام العرب الفصيح دلّ على أن الجازم (لم) دون (إنْ) لمجاورتها له، والعرب ترعى الجوار، وسيأتي[2].

وأيضاً فإنما كان ذلك في القسم والشرط على جهة الاختصار والحذف للدلالة، وإذا أُعطي الجواب للمتقدم منهما كان الحذف من الثاني لتقدم الدليل، ولو أُعطي الجواب للمتأخر منهما لكان الحذف لتأخر الدليل، ولا شك في أنّ الحذف لتقدم الدليل عليه أقوى من الحذف لتأخر الدليل؛ فلهذا كان تغليب المتقدم منهما أولى[3]، وليس ذلك هنا أعني في باب الإعمال.

وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا في بعض المسائل فله نظائر فلا ينكر، وهو الإضمار في نِعْمَ وبِئْسَ[4]، وفي رُبَّهُ رجلاً[5]، وضمير الأمر والشأن[6]، ونحو ذلك.

---

(١) هذا البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي من مرثيته المشهورة في ابن أخته اللجلاج، وهو في ديوانه ص ٥٢، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٣٩، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥١٩، وخزانة الأدب ٩/٧٩، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ص٦٨، والمقتضب ١/٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨١، والمقرب ص٣٥٢، ورصف المباني ص١٠٥، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥.

وَ(الشّجا): ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرهما. ويروى: "يُرِدْني" مكان "يكدْني".

والشاهد فيه قوله: (من يكدني كنت ..) فقد جزم بـ"من" فعلاً مضارعاً "يكد" وهو فعل الشرط، وجاء جوابه غير مجزوم في اللفظ؛ لأنه فعل ماض "كنت".

(٢) في ص ٦ من هذا التحقيق.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٧٧،١٧٨،١٧٩، والمقتضب ١/٤٣٣،٤٣٤، والأصول ١/١١٢،١١٣،١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١، والمقرب ص١٠١، والتصريح ٢/٤٣٨.

(٥) انظر الكتاب ٢/١٧٦، والتصريح ٢/٤٣٨.

(٦) انظر الكتاب ٢/١٣٤ و ٣/٧٢،٧٣،١٦٥.

وفي مقابلته[1] أيضاً ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملةٍ أجنبية في جميع المسائل، وذلك لايجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الجملتين، واشتراكهما في المعمول.

فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلامهم أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى مالا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة. وأيضاً فإنّ السَّماع الكثير والكتاب العزيز إنما نُزِّل بإعمال الثاني، قال تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2].

فـ(قطرا) منصوب بـ(أُفرِغ)، ولو كان منصوباً بـ(آتوني) لكان أُفْرِغْه عليه.

وقال ـ جَلَّ ذكره ـ ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ﴾[3]. فـ (كتابيه) منصوب بـ (اقْرأوا)، ولو كان منصوباً بـ (هآؤمُ) لكان (اقرأوه كتابيه)، فثبت بما ذكرناه أنّ الاختيار إعمال الثاني للمجاورة، والعرب ترعى الجوار مع فساد المعنى، فكيف مع صحة المعنى! وذلك في نحو قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فخفضوا (خرباً) وهو نعت للجحر؛ لمجاورته الضب، فهذا أولى؛ ولعدم الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية، ولموافقة الكتاب العزيز[4].

وكذلك قوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾[5]. فقوله: (في الكلالة) متعلقٌ بـ(يفتيكم)، ولو كان بـ(يستفتونك) لقال: قل الله يفتيكم فيها في الكلالة، وسبب ذلك أنّه إذا أُعْمِلَ الأول وُفِّيَ الثاني جميع ما يطلب إلاّ في نادر من الكلام أو في الشعر، وسبب ذلك أنّه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل، وذلك لايجوز، وسيأتي. وإعمال الأول جائز، ومنه قول الشاعر:

٣ـ وَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهِ بِشْعْرِي ... لَئِيماً أنْ يكُونَ أَصَابَ مَالاً[6]

---

(١) من قوله: (وفي مقابلته أيضاً)، إلى قوله : (في هذا الباب خاصة) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ٨٢/٢.

(٢) سورة الكهف، من الآية ٩٦.

(٣) سورة الحاقة، من الآية ١٩.

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ٩٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨١/٢،٨٢، ومغني اللبيب ٤٤٣/٢.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٧٦.

(٦) هذا البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٤، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢.
والمعنى: لم أمدح لئيماً لأجعله يرضى عني، ويقدم لي أمواله.

فقوله: (لئيماً) منصوب بـ(أمْدَح) بدليل الإضمار في قوله: لأرضيه.

وكذلك قول الآخر:

٤ـ وَقَدْ نَغْنَى بها ونَرى عُصُوراً ... بها يقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا[1]

نصب الخرد الخدالا بـ (نرى)، ولو أعْمَلَ فيها يقتدننا، لقال: يقتادنا الخردُ الخدالُ.

والشواهد على إعمال الأول وإعمال الثاني كثيرة، وإنما النزاعُ في أيِّ العاملين أقوى كما قدمنا[2]. فإذا تقرر جواز إعمالهما فلنبين كيفية الإعمال في كل واحد منهما، فإذا أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض، هذا هو الاختيار مخافة أن يكون العامل مهيأً للعمل مقطوعاً عنه في حال واحدة[3]، وقد يجوز أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في نادر الكلام، أو في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

٥ـ بِعُكاظ يُعْشي النّاظريـ ... ـن إذا همُ لمحوا شُعَاعُه[4]

ويروى: (أفاد) مكان (أصاب).

والشاهد فيه قوله: (ولَمْ أمْدَح ... لئيماً) حيث تأخر المعمول (لئيماً) وتقدم عاملان (الفعلان قبله)، فأعمل الأول.

(١) هذا البيت من الوافر للمرّار الأسدي في ديوانه ص ٤٧٦، والكتاب ٧٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١، ولرجل من بني أسد في الرد على النحاة ص٩٧، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٠/٢، والإنصاف ٨٨/١، وتذكرة النحاة ص٣٥٠، وشرح الجمل لابن هشام ص١٩٧.

و(نَغْنى): نبقى، من غني بالمكان: أقام فيه. بها: أي بالمنزل، أنّثه لما أنه في معنى الدار.

العُصور: الدهور، نصبه على الظرف. يقتدننا: يملن بنا إلى الصبا.

الخُرد: جمع خَرِيدة، وهي المرأة البكر الحيية. الخِدَال: جمع خَدْلة، وهي ذات الساقين المدورتين الغليظتين الناعمتين.

(٢) في ص (٣) من هذا التحقيق.

(٣) ذكر ابن هشام في المغني ٣٣٣/٢: (أن من شروط الحذف ألاّ يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: (ضربني وضربْته زيدٌ)؛ لئلا يتسلط على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو: (زيدٌ ضربتُهُ) اهـ.

(٤) هذا البيت من مجزوء الكامل المرفّل لعاتكة بنت عبدالمطلب، من أبيات تفخر فيها بقومها وتصف بريق السلاح في سوق عكاظ، وقد نسب إليها في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٣/٢، والمقاصد النحوية ١١/٣، والتصريح ٤٣٧/٢، والدرر ٣١٥/٥، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، والمقرب ص٣٢٩، وأوضح المسالك=

فقوله: (شعاعه) فاعل بـ (يُعْشي)، ومفعول (لحوا) محذوف تقديره: إذا هم لحوه[1].

وإنْ أعملت الثاني فإنْ كان الأول يحتاج إلى مرفوع ففيها ثلاثة مذاهب:

مذهب سيبويه: أن المرفوع مضمر قبل الذكر يفسره ما بعده؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل أو ما في حكمه[2].

ومذهب الكسائي[3]: أن المرفوع محذوف سواء كان فاعلاً أو مشبّهاً به[4].

ومذهب الفراء[5]: أن كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر أو

=٢٧٦/١، وشرح شذور الذهب ص٤٢٤، ومغني اللبيب ٣٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، والأشباه والنظائر ٢٨٤/٥ وهمع الهوامع ٩٥/٣.

و (عُكاظ) بضم العين المهملة، وتخفيف الكاف، وبالظاء المشالة: موضع قرب مكة كان سوقاً في الجاهلية، وسميت بهذا الاسم؛ لأن العرب كانت تجتمع فيها فَيَعْكِظُ بعضهم بعضاً بالمفاخرة، أي: يدعك. لسان العرب ٤٤٨/٧ (عكظ).

يُعْشي: يضعف البصر. لحوا: نظروا بسرعة. شعاعه: لمعانه.

والشاهد فيه: تأخر المعمول (شعاعه) عن العاملين: (يُعشي) و(لحوا) فأعمل الأول، فرفع (شعاعه) بـ(يُعشي) وحذف معمول الثاني (لحوا)، والتقدير لم لحوه.

ويمكن أن يترتب البيت على النحو التالي: (بعكاظ يُعشي شعاعُهُ الناظرين إذا هم لحوه).

(١) ذكر الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٤٣٧/٢، بعد أن أورد البيت السابق ـ قوله (ولنا من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع أنّ في حذفه تهيئة العامل، وهو (لحوا) للعمل في (شعاعه)، وقطعه عنه برفعه بـ(يُعْشِي) بغير معارض، قاله بعض المغاربة، وهذا البيت ضرورة عند الجمهور) اهـ.

(٢) انظر الكتاب ٧٨/١،٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢، والتصريح ٤٣٨/٢.

(٣) الكسائي (... – ١٨٩هـ) هو علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو والقراءة، قرأ النحو بعد الكبر، وسكن بغداد وتوفي بالري، عن سبعين عاماً، من تصانيفه: "معاني القرآن" وَ"المصادر" وَ"الحروف" وَ"النوادر" وغيرها. الأعلام ٢٨٣/٤.

(٤) انظر ذلك في المقتضب ٤٣٣/١، ٤٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٤٣/٤، وشرح الأشموني ١٠٢/٢،.

وقد وافق الكسائي في قوله هشامٌ الضرير من الكوفيين، والسهيلي من المغاربة، وهم يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية، هرباً من الإضمار قبل الذكر. انظر التصريح ٤٤٠/٢.

(٥) الفرّاء (١٤٤ـ ٢٠٧هـ) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر)، أبو زكريا، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد من كتبه (معاني القرآن) و(المقصور والممدود) و (المذكر والمؤنث) وغيرها. الأعلام ١٤٥/٨،١٤٦.

حذف الفاعل، فإنها تمتنع عنده[1]، قال: ولايوجد في كلام العرب. فإن جاء نحو: قام وقعد زيدٌ، فإنَّ زيداً عنده وأشباهه مرفوع بالفعلين معاً، ولا إضمار في واحد منهما فيمنع أبداً إعمال الثاني متى /١٠١/. احتاج الأول إلى مرفوع إلا أنْ يتساوى العاملان في عمل الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بالفعلين معاً وهذا المذهب عليه (س)[2]؛ لأنه قد تقرر أنَّ كلَّ عامل يحدث إعراباً واحداً، وهذا كَسْرٌ لما اطّرَدَ في كلامهم أنَّه لابد لكل عامل من إحداث إعراب، وأيضاً فإن السماع يرد عليه[3].

ألا ترى إلى قول الشاعر:

**٦ـ وكُمْتاً مُـدَمَّاةً كأنّ مُتونَها		جَرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ[4]**

رُويَ بنصب[5] (لون) فأعمل الثاني، وهو (استشعرتْ) مع احتياج الأول وهو (جرى) إلى فاعل، وليس العاملان متفقين في العمل فيعملهما في (لون)؛ بل أحدهما يطلبه بالمفعولية، والآخر بالفاعلية فلم يبق إلا مذهب سيبويه أو الكسائي؛ إذ لابد لـ (جرى) من فاعل مضمر أو محذوف.

---

(١) انظر مذهب الفراء في المقتضب ٤٣٤/١، وشرح الكافية للرضي ٧٩/١،٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢، والتصريح ٤٤١.

(٢) في الكتاب ٧٧/١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢.

(٤) هذا البيت من الطويل لطفيل بن عوف الغنوي في ديوانه ص٢٣، والكتاب ٧٧/١، وشرح الكتاب للرماني ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١٨٣/١، والإنصاف ٩١/١، والرد على النحاة ص٩٧، وشرح المفصل ٧٨/١، ولسان العرب ٨١/٢ (كمت) و ٤١٣/٤ (شعر) و (٢٧٠/١٤ (دمي) وشرح الجمل لابن هشام ص١٩٦، والمقاصد النحوية ٢٤/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٢، وتذكرة النحاة ص٣٤٤، وتخليص الشواهد ص٥١٥، وشرح الأشموني ٢٠٤/١.
و(كُمْتاً) جمع أكمت وكُميت، وهو الذي يخالط حمرته سواد، مُدَمَّاة: شديدة الحمرة، كأنها مغطاة بالدم. متونها: ظهورها. المذهب: المموّه بالذهب. استشعرت: لبسته شعاراً، وهو مايلي الجسد من الثياب. فالشاعر يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

(٥) من قوله: (بنصب لون)، إلى قوله: (لكان ذلك غير مفيد) منقول عن شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/٢،٨٨. (مع تغيير يسير في بعض الألفاظ).

واستدل الكسائي على جواز حذف الفاعل بقول الشاعر[1]:

٧ـ فإنْ كان لايُرضيْكَ حتى تَرُدَّني　　　إلى قَطَرِيٍّ لا إخا لُكَ راضياً[2]

قال: ففاعل (يرضي) محذوف، وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون أُضمر لدلالة ما تقدم عليه من قولك: يُرضي، كأنّه قال: لايرضيك مُرْضٍ؛ أو لأنه قد علم على من يعود، كأنه قال: لايرضيك هو، أي شيء.

وإنما لم يجز حذف الفاعل عند البصريين؛ لأنه لايخلو أنْ يُحْذَفَ حذفَ اقتصار[3]، أو حذفَ اختصار[4] أمّا حذفُ الاقتصار: فإنّه لايُتَصورّ؛ لأنك لو قلت: قام، ولم تذكر الفاعل ولاأردته تقديراً؛ لكان ذلك غير مفيد؛ لأنه لفظ مفرد.

وأمَّا حذفُ الاختصار فلم يجز؛ لأنّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد[5] بدليل ماذكرناه قبل من إسكانهم آخر الفعل نحو: (ضربْت) لئلا تتوالى أربعة أحرف بالتحريك، وذلك لا نظير له في الكلام، ولأنهم جعلوا إعراب الفعل في خمسة الأمثلة[6] بعد الفاعل نحو: يذهبان؛ لأنه معه كالشيء الواحد، والإعراب إنما يكون في آخر حرف من

---

(١) هذا البيت من الطويل لسَوَّار بن المضَرَّب حينما دعاه الحجاج إلى حرب الخوارج فهرب خوفاً على نفسه، وهو له في الكامل ٢/١٣٠، والمقاصد النحوية ٢/٤٥١، والتصريح ٢/٢٥١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٣، والمحتسب ٢/١٩٢، وشرح المفصل ١/٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٧، وأوضح المسالك ١/٢٣٥، وشرح الأشموني ١/١٦٩، وخزانة الأدب ٧/٥٠،٥١ و ١٠/٥٠٦.

ويروى: **إذا كان لايرضيك حتى تردَّني　　　إلى قطريٍّ ما إخالك راضياً**

والشاهد فيه قوله: (فإن كان لايرضيك) حيث جاء عاملان، كل منهما يطلب معمولاً مرفوعاً، فأضمر اسم "كان"، وحذف فاعل (يرضيك)، وهذا كما يرى الكسائي .

(٢) قَطَرِيّ (... ـ ٧٨هـ) هو قَطَرِيٌّ (أبو نعامة) ابن الفُجاءة) (واسمه جعونة) ابن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي من رؤساء الأزارقة الخوارجة وأبطالهم، من أهل قطر بقرب البحرين، كان خطيباً فارساً شاعراً وكان عربياً فصيحاً مفوّهاً وسيداً عزيزاً. شعره في الحماسة كثير. الأعلام ٥/٢٠٠.

(٣) حذف الاقتصار هو : الحذف لغير دليل، والمحذوف للاقتصار هو المحذوف لغير دليل.

(٤) حذف الاختصار هو: الحذف لدليل، والمحذوف للاختصار هو المحذوف لدليل.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨.

(٦) أي: الأفعال الخمسة.

الكلمة، وأيضاً فإنهم قد نسبوا إلى الفعل والفاعل؛ فقالوا ـ في (كُنْتُ) ـ كُنْتِيٌّ، وهم ينسبون أبداً إلى صدر الجملة كقولهم في ـ تأبط شراً[1] ـ: تأبَّطِيٌّ، قال:

٨ ـ وَلَسْتُ بِكُنْتِيٍّ، ولستُ بِعَاجِنٍ[2]

فهذا يدل على شدة اتصال الفاعل بفعله فلا ينبغي أن يحذف الفاعل[3].

وقوّى أبو زيد السُهيلي[4] وأبو علي الرُّنْدي[5] ـ تلميذه ـ مذهبَ الكسائي قال[6]: إذا عُلِم الفاعل قد يحذف؛ لفهم المعنى، كما يحذف المبتدأ تارةً والخبر أخرى، وكل واحد

---

(١) تأبّط شراً (... – نحو ٨٠ ق هـ) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، الفهمي، من مضر: شاعر عَدَّاء، من فُتّاك العرب في الجاهلية، كان من أهل تهامة، شعره فحل. مات مقتولاً، خزانة الأدب ١/١٤٧،١٤٨، والأعلام ٩٧/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: وشَرُّ الرجالِ الكُنْتيُّ وعاجنُ

وله روايات كثيرة مختلفة كما في لسان العرب، وهو للأعمش في همع الهوامع ٣/٣٥٦ والدرر ٦/٢٨٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٢٤، وأسرار العربية ص٨٢، وشرح المفصل ١/١٤ و ٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٦، والمقرب ص٤٦١، ولسان العرب ١٣/٢٧٧ (عَجَن) و ١٣/٣٦٩ (كنن)، وتذكرة النحاة ص ٥٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٧٧، وشرح شواهد الشافية ص١١٨.

و(كُنْتِي): لفظ يقال للرجل إذا كبر في السن وشاخ، كأنه نسب إلى قوله: كُنْتُ في شبابي كذا.

و(عاجن): أيضاً لفظ يقال للرجل الذي أسَنَّ، فإذا قام عَجَن بيديه، أي: يعتمد عليهما إذا قام كما يفعل الذي يعجن العجين.

(٣) أورد الأُبَّذي هذه المسائل استدلالاً على عدم جواز حذف الفاعل حذف اختصار؛ لشدة اتصاله بفعله، وهو بهذا يوافق البصريين.

(٤) أبو زيد السهيلي (٥٠٨ـ ٥٨١هـ) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي الأندلسي المالقي، عالم بالنحو واللغة والتفسير، حافظ للأنساب والسِّيَر. عُمِي في السابعة عشرة من عمره. ولد في مالقة، وأقام في مراكش، وأكرمه صاحبها إلى أن مات بها. بغية الملتمس ص٣٢٠، وبغية الوعاة ٢/٨١، والأعلام ٣/٣١٣.

(٥) أبو علي الرُّنْدي (ـ ٥٧٩هـ) هو عمر بن عبدالمجيد بن حسن الأزدي المهدوي الأندلسي النحوي، نزيل مالقة، وهو من مقرئي كتاب سيبويه. له الفاخر في شرح جمل عبدالقادر في النحو. بغية الوعاة ٢/٢٢٠، وهدية العارفين ١/٧٨٤.

(٦) انظر ص (٨ – ١٠) من هذا التحقيق.

منهما، أعني من المبتدأ والفاعل محدَّثٌ عنه في المعنى، واستدلاَّ بقول الشاعر ـ وهو علقمة بن عبدة[1] ـ :

٩ـ تَعفَّقَ بالأَرْطَى لها وأرادَها　　رجالٌ فَبذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكليبُ[2]

قال: فـ (رجال) لايخلو من أن يكون مرفوعاً بـ (تعفَّق) أو بـ (أراد)، فإنْ جعلته مرفوعاً بـ (أراد)؛ انبغى أن يقول: تعفَّقُوا؛ لأنه ضمير الجماعة فيبرز، وإنْ جعلته مرفوعاً بالأول وهو (تعفَّق) انبغى أن يقول: وأرادوها؛ وهذا لا حجة فيه[3]؛ لأنه قد حكى سيبويه[4]: ضربني وضربتُ قومك على تقدير: (مَنْ ثَمَّ)، فأضمر (مَنْ)؛ لفهم المعنى، ووحّد الضمير رَعْياً للفظهما.

وقد يعود الضمير مفرداً على الجمع، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[5].

(١) علقمة بن عَبَدة (... ـ نحو ٢٠ ق هـ) هو علقمة بن عَبَدة (بفتح العين والباء) بن ناشرة بن قيس، من بني تميم: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. كان معاصراً لامرئ القيس، وله معه مساجلات. له ديوان شعر شرحه الأعلم الشنتمري . الخزانة ٢٦٦/٣، والأعلام ٢٤٧/٤.

(٢) هذا البيت من الطويل في ديوانه ص٣٨، والمقاصد النحوية ١٥/٣، والرد على النحاة ص٩٥ ولسان العرب ٢٥٤/١٠ (عفق) و ٣٥٣/١٤ (زبّي). ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٨٨/٢ للنابغة، وقال محققه في تخريجه: البيت لعلقمة الفحل. ونسب في مختار الشعر الجاهلي ٤٢٠/١ للبيد. وهو بلا نسبة في المقرب ص٣٣٠، وشرح التسهيل ١٢٧/١، ١٧٤/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٥٧، وشرح الأشموني ١٠٢/٢.

ويروى:　　تَزَبَّى بذي الأَرْطى لها ووراءها　　رجالٌ فبذَّت نبلَهُمْ وكَلِيْبُ

و(تَعفَّق): استتر ولاذ. الأَرْطى: شجر.

بَذَّتْ ـ بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي: غلبت. نبلهم: سهامهم. كليب: جمع كَلْب، كعبيد جمع عبد.

(٣) قال ابن مالك ـ في شرح التسهيل ١٧٤/٢ بعد هذا البيت مباشرة: (ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى) اهـ.

أي: لا دلالة فيه على الحذف على مذهب الكسائي.

(٤) في الكتاب ٧٩/١،٨٠.

(٥) سورة النحل، من الآية ٦٦. ولم يقل: في بطونها.

وقال سيبويه: إن العرب تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأحسنه[1]، وقال الشاعر:

١٠ـ مِثْلُ القَطَا قَدْ نَتَقَتْ حَوَاصِلُه[٢]

فكذلك يكون البيت[٣]، وكذلك قول الآخر:

١١ـ وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأَثَافِي والرسُومُ البَلاقِعُ[٤]

ولو أضمر فاعل الفعل الأول: لقال: وهل يرجعن، إذاً الفرقُ بين مذهب سيبويه والكسائي: إنما يظهر بالتثنية والجمع، ببروز الضمير فيهما على مذهب سيبويه فيها، والإفراد والتثنية والجمع على مذهب الكسائي بمنزلة واحدة لحذف الفاعل، والذي يدل على صحة مذهب سيبويه أنّه قد حُكِيَ من كلامهم: ضربوني وضربتُ قومَك، وضرباني وضربتُ أخويك، وهذا لايتخرج إلاّ على مذهب سيبويه، وأمَّا هذه الأبيات فقد تُخرَّج على ما قدمنا من عودة الضمير بلفظ الإفراد على المثنى والمجموع[٥].

---

(١) في الكتاب ٧٩/١، ٨٠، ونصه: (ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومك، فتحمله على الآخر. فإن قلت: ضربني وضربتُ قومك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله) اهـ.

(٢) من الرجز بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ١٢٥، والمحتسب ١٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢، وتخليص الشواهد ص ٢٠٣.

القَطَا: طائر يشبه الحمام. نَتَقَت: سمنت. الحواصل للطير: كالمعدة للبشر.

والشاهد فيه قوله: (مثل القطا قد نتقت حواصله) حيث أعاد الضمير في (حواصله) مفرداً على الجمع (القطا).

(٣) أي: أن البيت مثل قول سيبويه في إعادة الضمير مفرداً على الجمع.

(٤) هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤، وإصلاح المنطق ص ٣٠٣، والمقتضب ٤٦٣/٢، ومجالس ثعلب ص ٢٧٥، وشرح الجمل لابن هشام ص٢٠٩، والأشباه والنظائر ١٢٢/٥، ٢٨٠، وخزانة الأدب ٢١٤/١، والدرر ٢٠١/٦. وهو بلا نسبة في المنصف ٦٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٢، وتذكرة النحاة ص٣٤٤، وهمع الهوامع ٢٢٢/٣.

ويروى: (يَدْفَعُ البُكَا) مكان (يَكْشِفُ العَمَى).

و(الأثافي) حجارة الموقد، وهي ثلاثة. البلاقع: جمع البلقع، وهو المكان الخالي من الإنس.

والشاهد فيه قوله: (يُرْجِعُ .. أو يكْشِفُ) فقد أعمل عاملين هما "يرجع" و "يكْشِف" في معمول واحد، وهو: "ثلاث الأثافي" فأعمل الثاني في المعمول، وحذف الضمير من الأول، ولو أضمره لقال: "أو يكْشِفْنَ".

(٥) انظر الكتاب ٧٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٠/٢.

ومنه(1) قول الشاعر:

١٢- ألبانُ إبلٍ تعلةَ بن مسافرٍ ... مادامَ يملكها عليَّ حَرامُ

١٣- وطعامُ عمرانَ بنِ أوْفَى مثلُهُ ... مادامَ يَسْلُكُ في البُطُونِ طعامُ(2)

فقال: مثله، و لم يقل: مثلها، وقال:

وقال:

١٤- لزغبٍ كَأوْلادِ القَطَارَاثَ خَلْفُها ... على عاجزاتِ النَّهْضِ حُمْرٌ حَواصِلُه(3)

و لم يقل: حواصلها.

وقول الآخر:

١٥- فيها خُطُوطٌ من سَوادٍ وَبَلَقْ ... كأنَّه في الجلدِ تَوْلِيعُ الوَهَقْ(4)

و لم يقل: كأنها، ومنه الأثر:

---

(١) أي من إعادة الضمير مفرداً على الجمع.

(٢) البيتان من الطويل، وورد البيت الأول غير منسوب في لسان العرب ٤٧٢/١١ (علل)، وكلاهما بلا نسبة في البخلاء ص٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٩١،٩٠/٢. وأورد الجاحظ بعدهما بيتاً ثالثاً، وهو:

إنَّ الذين يَسُوغُ في أعناقِهم ... زادٌ يُمَنَّ عليهِمُ للئامُ

و(تعلة بن مسافر) و (عمران بن أوفى) رجلان. والشاعر يحرِّم على نفسه ألبان إبلهما وطعامهما،

وروي: (مساور) مكان (مسافر).

(٣) هذا البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه ص١٣٦، وتهذيب اللغة ٣٩٥/٨، ولسان العرب ٨٧/٩ (خلف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٢/٢، والمخصص ١٦١/٩، والمقرب ص ٣٣١.

ويروى: (أفراخ) مكان (أولاد).

و(رَاثَ): أبْطَأَ. الخَلْفُ: الاستقاء. النَّهْضُ: موضع بين كتف البعير ومنكبه فاستعاره للقطا.

وقوله: (حواصله) فيه خلاف؛ قال الكسائي: أراد حواصل ماذكرنا، أي: العاجزات. وقال الفراء: الهاء ترجع إلى الزغب دون العاجزات التي فيه علامة جمع؛ لأن كل جمع بني على صورة الواحد ساغ فيه توهم الواحد.

(٤) هذا البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٤، والمحتسب ١٥٤/٢، ولسان العرب ٤١١/٨ (ولع) و٢٩/١٠ (بهق)، وتخليص الشواهد ص٥٣، والمغني ٤٣٦/٢، والأشباه والنظائر ٦٣/٥، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢ وشرح شواهد المغني ٩٥٥/٢.

ويروى: (البهق) مكان (الوهق). و(فيها): الضمير يعود إلى الحمر الوحشية. البلَقَ: سواد مع بياض.

التوليع: استطالة البلق. (الوَهَقُ) الحبل المُغار يُرْقى فيه أنشوطة فتؤخذ فيه الدابة.

البَهَقُ: بياض يعتري الجسد بخلاف لونه ليس من البرص.

(خيرُ النساء صوالحُ نساءِ قُريش أحْنَاهُ على وَلَدٍ، وأرْعَاهُ على زوجٍ في ذاتِ يده)(١).

ولم يقل: أحناهُنَّ، /١٠٢/ وَلاَ أرْعَاهُنَّ(٢).

ومن عودته على المثنى(٣) قول الشاعر:

١٦ـ فكأنَّ في العينين حبَّ قُرُنْفلٍ   أو سُنبلاً كُحِلتْ بِهِ فانْهلَّتِ(٤)

ولم يقل: كُحِلَتا، وقوله: به العينان تنهل ولم يقل: تنهلاّن.

وقول الآخر:

١٧ـ ولو رضِيتْ يَدايَ بها وضنَّت   لكانَ عليّ في القَدَرِ الخِيارُ(٥)

ولم يقل: وضنتا، وتخريج الأبيات على هذا وعلى ما قدمناه، ومثل هذا قليل في الفصيح من كلام العرب نحو: ضربني وضربتُ قومَك(٦).

[٢ـ عود الضمير على اللفظ]:

واعلم أنّه قد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى نحو: ظننتُ وظنّنيه زيداً قائماً، المعنى: وظنيني قائماً، فعاد الضمير على لفظ (قائم) الأول لا على معناه،

---

(١) حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه مسلم في المجلد السادس ٨١/١٦، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل نساء قريش. ونصه في مسلم: "خير نساءٍ ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده".

(٢) انظر نتائج الفكر ص١٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٢/٢، والمقرب ص٣٨١.

(٣) أي: ومن عودة الضمير مفرداً على المثنى.

(٤) هذا البيت من الطويل لسلْمَى بن ربيعة في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧،٥٤٦/١. وقد ذكر محققه أنه هناك خلافاً في اسم الشاعر بين سلْمى،وسَلمان "وسُلمي".

وهو بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص٢٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، ٩٢/٢، ولسان العرب ٧٠٢/١١ (هلل) وتذكرة النحاة ص٣٥٨.

يقول: فكأن أحدهم قد ذرَّ في العينين حب القرنفل فانهلتا دامعتين، أو كحلهما بنبات السنبل فانسكبت دموعهما.

(٥) هذا البيت من الوافر للفرزدق في ديوانه ٢٩٤/١، والخصائص ٢٥٨/١، والمحتسب ١٨١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/١، ٩٢/٢، وهو بلا نسبة في المقرب ص ٣٣١.

ويروى: (اختيار) مكان (الخيار). و(ضنت): بخلت به.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٢/٢.

ألا ترى أنَّ "قائماً" المذكور هو زيد، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان المعنى: وظنَّني زيدٌ نفسه وذلك لا يتصور[١].

ولمّا خَفِيَ هذا على ابن الطراوة[٢] نقد على النحويين هذه المسألة، وقال: كيف يظن أحدٌ أن إنساناً غيره هوهو، هذا محال، وإنما هذا كقوله هبنَّقة[٣] الأحمق لأخيه ورآه قد لبس ثيابه، ولبس هو ثياب أخيه فلما نظر إليه قال له: ياأخي أنا أنت وأنت أنا، والصواب أن المسألة جائزة على ماقلناه من عودة الضمير على اللفظ، والمراد غيره، نحو قولهم: له عندي درهمٌ ونصفه، والمراد نصف درهم آخر مثله، ونظير ذلك[٤] قول الشاعر:

١٨ـ أرى كلَّ قومٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِم وَنحنُ خَلعْنا قَيْدَهُ فَهوَ ساربُ[٥]

فعاد الضمير على (الفحل) المتقدم في اللفظ، والمراد: فحل آخر أي: قيد فحلنا لعزتنا لايتجرأ أحدٌ عليه خوفاً منا، ومن ذلك قول النابغة الذبياني[٦]:

---

(١) من قوله: (قد يعود الضمير)، إلى قوله: (وذلك لايتصور) نص ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٩٣، مع تغيير يسير في بعض الألفاظ.

(٢) ابن الطراوة (.... ـ ٥٢٨هـ) هو سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي، أبو الحسين، أديب من كتاب الرسائل، له شعر وأراء نحوية تفرّد بها، تجوّل كثيراً في بلاد الأندلس، وألف "الترشيح في النحو" و "المقدمات على كتاب سيبويه" بغية الوعاة ١/٦٠٢، والأعلام ٣/١٣٢.

(٣) هبنَّقة (.... ـ ....) هو يزيد بن ثرْوان القيس، من بني قيس بن ثعلبة، وكان يقال له: ذو الوَدَعَاتِ، وكان يضرب به المثل في الحمق. لسان العرب ١٠/٣٦٥ (هبنق)، والأعلام ٨/١٨٠.

(٤) أي: ونظير ذلك في عودة الضمير على الظاهر في اللفظ لا المعنى.

(٥) هذا البيت من الطويل للأخنس بن شهاب التغلبي في جمهرة اللغة ص ٣٠٩، وتهذيب اللغة ١٢/٤١٤ن ولسان العرب ١/٤٦٢ (سَرَبَ)، وتاج العروس ٣/٥٣ (سَرَبَ) وبلا نسبة في كتاب العين ١/١١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٣، ولسان العرب ٨/٧٦ (خلع)، وتاج العروس ٢٠/٥٢٦ (خلع).

ويروى: (وكل أناسٍ) مكان (أرى كلَّ قومٍ). و(قاربوا): أدْنَوْا، جعلوه قريباً منهم. السَّارب: المتروك للرعي.

(٦) النابغة الذبياني (... ـ نحو ١٨ ق هـ) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ، يعرضون أشعارهم عليه، عاش عمراً طويلاً الأعلام ٣/٥٤،٥٥.

١٩ـ قَالتْ ألا لَيْتَما هذا الحمامَ لنا إلى حمامَتِنا ونِصْفَهُ فَقَدِ[1]

يريد: ونصف حمام مثله؛ لأنه قد كان تمنَّى الحمام كله؛ فمحالٌ أنْ يتمنَّى بعد ذلك نصفه فتبين أنَّه أعاد الضمير على لفظه وهو يريد غيره؛ لموافقته له في اللفظ[2].

وسأُبين هذا وأُوضحه ـ إن شاء الله تعالى ـ بأكثر من هذا في الباب الذي بعده.

وما ذكرناه في حد الإعمال[3] يبين فسادَ مذهبِ[4] من أَلْحَقَ قوله:

٢٠ـ فلو أنَّ ما أسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كفاني ـ ولم أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ[5]

بباب الإعمال؛ لأن (كفاني) يطلب (قليلا)، (ولم أطلب): يطلب الملك، كأنه قال: ولم أطلب الملك، وحذف الملك؛ لفهم المعنى، وليست قوله: لم أطلب بطالبٍ للقليل من جهة المعنى؛ لأن (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع في اصطلاحهم الموجب بعدها نفي في المعنى، والنفي بعدها موجب في المعنى فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، لم يقع واحد من الفعلين، وإذا قلت: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو فقد قاما، وهذا أمر قد تقرر عند أهل اللغة والنحو[6]، فلذلك لو نصب قليلاً بـ (لم أطلب) لكان معطوفاً على (كفاني) وهو جواب (لو)، وما عطفت على الجواب فهو في حكمه، والمنفي بعد (لو) موجب فكان يكون المعنى

---

(١) هذا البيت من البسيط له في ديوانه ص ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١٦٨/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والإنصاف ١٧/٢ وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٢٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ و٩٤/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣، وشرح شذور الذهب ص٢٨٠، ومغني اللبيب ١١٤/١، والتصريح ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٢٧٢/١٠، وهو بلا نسبة في الأصول ٢٣٣/١ والمقرب ص١٧٠، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قدد)، وأوضح المسالك ١٧٩/١، وهمع الهوامع ٦٥/١، وشرح الأشموني ١٤٣/١.

و(فَقَدِ): هنا اسم فعل بمعنى "يكفي"، أو اسم بمعنى "كافٍ".

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٤/٢.

(٣) في أول الباب.

(٤) هو أبو علي الشلوبين، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢.

(٥) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٩٣، والكتاب ٧٩/١، والإنصاف ٨٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٩٤/٢، وتذكرة النحاة ص٣٣٩، وشرح شذور الذهب ص٢٢٧، وشرح قطر الندى ص١٩٩، وهمع الهوامع ١١٠/٢، وخزانة الأدب ٣١٨/١،٣٢٠،٣٢١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦٩/٢، والمقرب ص٢٢٧، والمغني ٤٢٣/١،٤٤٣، وشرح الأشموني ٢٠١/١، ٦٠٢/٣.

(٦) انظر استعمالات "لو" في شرح ابن عقيل ٣٨٥/٢.

إنه طلب القليل، وذلك فاسد، فالبيت ليس من الإعمال[1]؛ إذ لا تسلط للثاني عليه، وإنما هو مما يشبه الإعمال في أن فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة، فالجواب عن أبي علي[2] بهذا القول خاصة، أي: ومن شبه إعمال الأول[3].

وقال الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون[4]: يتصور أن يكون البيت من الإعمال على ألاّ تجعل (لم أطلب) جواباً لـ (لو)، ولكن تقديره: وأنا لم أطلب قليلاً، فيكون معطوفاً على الجملة كلها، وذلك لايلزم فيه أن يكون النفي إيجاباً، إنما يلزم ذلك في ماهو جواب لـ (لو) أو شرط لها.

قال بعض الإخوان وهو أبو الحسن بن عصفور[5]: وهذا عندي خطأ؛ لأن الإعمال لايكون حتى يُشْرَكَ العامل الثاني مع الأول بحرف العطف، أو يكون معمولاً له مثل: (ضربت وضربني زيداً)، ومثل: (جاءني يضحك زيدٌ)[6]، حتى يكون الفصل كَلاَ فصل، ألا ترى أن العرب لا تقول: أكرمتُ أهنتُ زيداً.

وإنما جاء به الفارسي[7] تشبيهاً له بباب الإعمال؛ لتداخل الجملتين[8].

وليس قوله: (و لم أطلب) أجنبياً من الكلام، ولهذا فصل، وإنما هو تسديد؛ لأن المعنى:

---

(١) قال سيبويه ... بعد أن أورد البيت مباشرة: (فإنما رَفَع [أي رفع "قليلٌ"]؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوبُ عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُردْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى) اهـ الكتاب ٧٩/١،
ويتبين من هذا أن سيبويه رحمه الله، لم يجيء به على الإعمال، بل جاء به على أنه من غير الإعمال.

(٢) هو أبو علي الشَّلَوْبين، تقدمت ترجمته في قسم الدراسة عند الحديث عن شيوخ الأُبَّذي.

(٣) انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٩٤/٢،٩٥.

(٤) أبو إسحاق بن مُلْكون (... - ٥٨١). هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي، نحوي من أهل إشبيلية مولداً ووفاة. من كتبه "إيضاح المنهج" و "شرح الجمل" و "النكت على التبصرة للصيمري". الأعلام ٦٢/١.

(٥) أبو الحسن بن عصفور (٥٩٧ - ٦٦٩هـ) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء الأندلس في عصره، ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس. من كتبه: "المقرب" و"الممتع" و "شرح الجمل". الأعلام ٢٧/٥.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢.

(٧) الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧هـ) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. شيخ ابن جني، ولد في فسا، له مؤلفات كثيرة منها: "الإيضاح" و "التذكرة" و"التكملة" و "التعليقة" وغيرها.

(٨) قوله هذا ورد في التذكرة حسبما ذكر ابن عصفور في شرحه للجمل ٩٦/٢.

و لم أطلب الملك[1].

قلت: وهذا الذي قاله هذا الراد على ابن ملكون لا يلزم[2]، فإنه يقول له: لا يلزم ماذكرت من اشتراط العطف ولا من أنْ يكون معمولاً له أو في موضع المعمول؛ إذ لم ينص أحد منهم على ذلك، وإنما المشترط في الإعمال: أنْ يتقدَّمَ عاملان ويتأخر عنهما معمول، وكل واحد منهما صالح أنْ يعمل فيه[3]، والدليل على عدم اشتراط ما ذكرته أن البصريين استدلوا على اختيار إعمال الثاني بقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[4]. فجعلوا هذا من إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: قل الله يفتيكم فيها في الكلالة، و(يفتيكم) ليس بمعمول لـ (يستفتونك) ولا معطوف عليه، وهو مع ذلك قد أتوا به في باب الإعمال[5] /١٠٣/ وكذلك ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[6].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[7]. فيمن يقدر الشرط محذوفاً[8].

فإن قال ارتباط الكلام هنا يقوم مقام العطف؛ إذ ليس بأجنبي.

قيل: وكذلك (لم أطلب) ليس أجنبياً أيضاً من الكلام، كما تقدم بيانه.

فإن قيل: بنيتم هذا الكلام في البيت على أن جواب (لو) إذا كان موجباً فهو منفي في المعنى، وإذا كان منفياً في اللفظ فهو موجب في المعنى، وقد جاء ما ينقض هذا عليكم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٧.

(٢) الراد على ابن ملكون هو ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٩٧.

(٣) انظر آراء النحويين في ذلك في أول الباب ص ٢،٣.

(٤) سورة النساء من الآية ١٧٦.

(٥) ينظر ص ١٧، ١٨ من هذا التحقيق.

(٦) سورة الحاقة، من الآية ١٩.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٩٦.

(٨) يعني: إن تأتوني به أُفْرِغْ. فالجزم هنا على أنه جواب شرط محذوف، وقيل: مجزوم في جواب الطلب.

نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِۗ ﴾[1]. فيلزم على مذهبكم أن تنفد الكلمات ـ تعالى الله عن ذلك ـ وهـي لاتنفد، وكذلك ما جاء في الحديث[2] من نحو (نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِهِ) [3] فيلزم على مذهبكم أن يكون صهيب قد خاف وقد عصا، وهذا نقيض مقصود الكلام[4].

قيل: لا يلزم الاعتراض بهذا، أمّا الآية فيحتمل أنْ يكون الجواب فيها محذوفاً، والتفسير: لتكسَّرت الأقلام، ولفَنِيَ المداد، ويكون قوله: (ما نفدت كلمات الله) كلاماً مستأنفاً من طريق الإعراب، ويجوز أنْ يكون على حذف حرف العطف تقديره (وما نفدت كلمات الله)، وقد جاء حذف حرف العطف، حُكِيَ من كلامهم: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً، على إرادة الواو[5]، وقال الشاعر:

٢١ـ كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مما ... يَزْرَعُ الودُّ في فُؤَاد الكريمِ[6]

أراد: وكيف أمسيت، فحذف حرف العطف.

وجواب آخر: وهو أنْ يكون (لو) بمعنى (إنْ).

---

(١) سورة لقمان، من الآية ٢٧.

(٢) ليس حديثاً، وإنما هو أثر ورد منسوباً إلى عمر ﷺ في كثير من كتب النحو منها: شرح الكافية لابن رجب ص ٧٩٠، وشرح الكافية للرضي ٣٩٠/١، والمغني ٤٢٥/١، وشرح الأشموني ٣٦/٤.

وقد ورد الأثر غير منسوب في المقرب ص ١٣٤،١٣٥، وقد أسهب محققا المقرب في تخريجه وتفصيل القول فيه.

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٤١١/٤،٤١٢ ـ (ومن نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبي فقد وهم.

(٤) انظر تفصيل القول في آية لقمان وأثر عمر في المغني ٤٢٥/١.

(٥) يقول ابن جني في الخصائص ٢٩٠/١ في (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به): "إنما حَكَى منه أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحماً سمكاً تمراً" اهـ. والمراد: أكلت لحماً وسمكاً وتمراً.

(٦) هذا البيت من الخفيف بلا نسبة في الخصائص ٢٩٠/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٥/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، ورصف المباني ص ٤١٤، وشرح الأشموني ٤٣١/٢، والأشباه والنظائر ١٣٤/٨، وهمع الهوامع ١٩٣/٣، والدرر ١٥٥/٦.

ويروى: (يغرس) وَ (يثبت) مكان (يزرع) و(السقيم) مكان (الكريم).

قال أبو العباس المبرد[1]: (لو أصلها في الكلام أن تدل على امتناع وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره، تقول: لو جئتني لأعطيتك، ولو كان زيدٌ هناك لضربته، ثم تتسع فتصير في معنى (إنْ) الواقعة للجزاء؛ تقول: أنت لا تكرمني ولو أكرمتك، تريد: وإنْ أكرمْتُك.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [2].

فإنْ قلت: كيف يتصور في الآية ذلك، و (إنْ) لا يليها الاسم، و (أنَّ) بعدها في تأويل الاسم فإذا كانت (لو) بمنزلة (إنْ) فينبغي ألاَّ يليها (أنَّ).

فالجواب: أنَّ (إنْ) قد يليها الاسم في اللفظ، فإذا جاز ذلك في (إنْ) نفسها، فالأحرى أن يجوز في (لو) المحمولة عليها، وكما جاز ذلك في (لو) قبل خروجها إلى معنى الشرط مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال فكذلك يجوز فيها مع خروجها إلى معنى الشرط، والدليل على أنَّ (لو) في معنى (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [3].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [4] أنَّ الماضي بعدها في معنى تأويل المستقبل[5]، و(لو) التي هي دالة على امتناع الشيء لامتناع غيره تصرف معنى المستقبل إلى الماضي[6]، ألا ترى أنَّ المعنى: إنْ نكن صادقين، وكذلك (وإنْ يَفْتَدِ به) وعلى ذلك[7] قول الأخطل[8]:

---

(١) في الكامل ١/٣٣٧.

(٢) سورة يوسف، من الآية ١٧.

(٣) سورة يوسف، من الآية ١٧.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ٩١.

(٥) قال ابن عصفور: (وقد تخرج "لو" عن بابها، وتكون بمعنى "إنْ" الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً) اهـ . شرح الجمل ٣/٢٠.

(٦) اختلف النحاة في إفادة "لو" للامتناع، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال. انظر ذلك في الجنى الداني ص٢٨٣،٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/١٨، ومغني اللبيب ١/٤٢٣، والتصريح ٤/٤٠٩.

(٧) أي: أن قول الأخطل مثل الآيتين في مجيء "لو" بمعنى "إنْ"، وتصريفها معنى الماضي إلى المستقبل.

(٨) الأخطل (١٩- ٩٠هـ) هو غيّاث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك، من أشهر شعراء العصر الأموي، شاعر مصقول الألفاظ ـ حسن الديباجة. نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق. الأعلام ٥/١٢٣.

**٢٢- قومٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مآزرهم		دونَ النسّاءِ، ولو باتَتْ بأَطْهَار**[١]

معناه: وإنْ باتَتْ بأَطْهَار[٢].

وأمّا الحديث[٣] فيتخرج على وجهين:

أحدهما: - وهو أبْينُ - أن تكون (لو) شرطاً بمعنى (إنْ) فكأنه قال: إنْ لم يخف الله لم يعصه، والمنفي بعد (إنْ) منفي، والموجب موجب.

والوجه الآخر: أنْ يكون على حذف الجواب ويكون التقدير: لو لم يخف الله لخالف المعتاد و لم يعصه، وحذف حرف العطف كما قلنا في الآية[٤]، والله أعلم.

قال بعض المتأخرين[٥] - في زماننا هذا -: إنّ (لو) لاينبغي أن يقال فيها إنّ معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، وإنما هي عند النحويين المحققين كما قال سيبويه[٦]: وأمّا (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره أي: لما كان مقدر الوقوع لوقوع غيره، وذكره سيبويه في عدة ماتكون عليه الكلم[٧]، وكذلك فعل أبو بكر بن السراج[٨] في هذا الباب من كتابه المسمى

---

(١) هذا البيت من البسيط للأخطل في ديوانه ص ٨٤، وروايته فيه: (عن النساء) والكامل ٣٣٥/١، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٠/٣، والمقرب ص ١٣٤، ورصف المباني ص ٢٩١، ومغني اللبيب ٤٣٥/١، وشرح الأشموني ٦٠١/٣. وَ (الأطهار): من طهر، وهو حالة بعد الحيض والنفاس عند المرأة. فهو يقول: إنهم قوم إذا حاربوا من يعايهم، فإنهم لايرتاحون أبداً، ويبتعدون عن الملذات عامة، ومنها وقاع نسائهم، ولو كُنَّ طاهرات.

(٢) كذا في المخطوط، والصواب: وإنْ يَبِتْنَ بأَطْهَار، وقيل: لا يلزم أن يكون ما بعدها مستقبلاً. انظر: شرح شواهد مغني اللبيب للبغدادي ٤٥/٥.

(٣) هو الأثر الوارد في ص ٢٠ من هذا التحقيق.

(٤) المقصود بها الآية (٢٧) من سورة لقمان. انظر ص ١٩و٢٠ من هذا التحقيق.

(٥) أورد الشلوبين قول الجزولي: (والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المعنى، وهما "لو" و "ربما"، ثم قال: (أما "لو" فلأنها شرط فيما مضى، كما كانت "إنْ" شرطاً فيما يأتي"اهـ. شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٥٧/٢. وتبعه في هذا القول ابن هشام الخضراوي المتوفي سنة ٦٤٦هـ. وقد رَدَّ ابن هشام الأنصاري قول الشلوبين والخضراوي بقوله: (وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع: (لو فَعَلَ) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد) اهـ. انظر ذلك في مغني اللبيب ٤٢٣/١- ٤٢٩.

(٦) في الكتاب ٢٢٤/٤.

(٧) في الكتاب ٢١٦/٤.

(٨) أبو بكر بن السرَّاج (... ٣١٦هـ) هو محمد بن السريّ بن سهل، أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي. يقال: (مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السَّراج بأصوله) من كتبه: "الأصول" وَ "شرح كتاب سيبويه" و "الموجز في النحو". بغية الوعاة ١٠٩/١، والأعلام ١٣٦/٦.

بالأصول[1]، ويثبت في أكثر نسخ الكامل: وَ (لـو) أصلـها في الكـلام أن تـدل علـى وقـوع الشيء لوقوع غيره[2]، وعلى ذلك أكثر النحويين من القدماء[3].

ومن النحويين من جعلها لامتناع غيره[4]، وإلى ذلك ذهب النحاس[5] في الكافي له[6]، وأكثر ماجاء ذلك عن المتأخرين، وقد جاء في بعض نسخ الكامل: و (لو) أصلها في الكـلام أن تدل على امتناع وقوع الشيء لامتناع غيره[7].

وقال - أيضا- أبو بكر بن السراج[8] في كتاب الأصول لما ذكر الحروف التي جاءت لمعنى: ومنها (لو) وهي خلاف إن التي للجزاء لأن (إن) توقع الثاني من أجل وقـوع الأول، و (لو) تمنع الثاني من أجل امتناع الأول، ثم قال (س) [9]: ولما كان سيقع لوقوع غيره، وهو راجع إلى هذا المعنى؛ لأنه لما لم يقع الأول لم يقع /١٠٤/ الثاني، وذلك كله تسامح وتجاوز؛ لما كان الغالب عليها أن يمتنع بها الشيء لامتناع غيره جعل معناها ذلك، وإلا فالمفهوم منها مابدأنا به[10]، ألا ترى أنك إذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، و لم تتعرض لأكثر من أن القيام من عمرو كان يقع لو وقع من زيد، فلا يلزم من هذا إذا امتنع قيام زيد أنْ يمتنع قيام عمرو؛ إذ قد يقع القيام من عمرو بسبب آخر.

---

(١) الأصول ١٧٣/٣.

(٢) الكامل ٣٣٧/١.

(٣) منهم سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٤، والمبرد في الكامل ٣٣٧/١.

(٤) أسهب ابن هشام القول في ذلك في مغني اللبيب ٤٢٣/١.

(٥) النحاس (.... - ٣٣٨هـ). هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المراديّ المصري، أبو جعفر: مفسر، أديب، مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، من كتبه: "إعراب القرآن" و "شرح القصائد المشهورات" و "معاني القرآن" . الأعلام ٢٠٨/١.

(٦) هو "الكافي في النحو" له. وقد شرحه أبو الحسن بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨هـ. كشف الظنون ١٣٧٩/٢.

(٧) لم أعثر على هذه العبارة في نسخة الكامل التي بحوزتي.

(٨) انظر الأصول ٢١١/٢.

(٩) هو سيبويه. انظر الكتاب ٢٢٤/٤.

(١٠) انظر ص ١٩ ومابعدها من هذا التحقيق.

فعلى ذلك لا إشكال في قوله ﷺ [(١)]: (لو لم يخفِ الله لم يَعْصِهِ) وأمثاله؛ إذ المفهوم منه على هذا أنَّ عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلاّ عند عدم الخوف، وكذلك أيضاً الآية[(٢)]، المفهوم منها عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر الممدود سبعة أبحرٍ مِدَاداً، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم تجعل الشجر أقلاماً والبحر الممدود مداداً، وعلى هذا يحمل ما ورد من مثل هذا.

والثاني: أن يكون قولهم في (لو): أنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ معناه أنّ ما كان جواباً لما كان يقع لوقوع الأول فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثاني واقعاً لوقوعه، فإن وقع فلأمر آخر خلاف وقوع الأول، وذلك لا ينكسر فيها أبداً، ألا ترى أنك إذا قلت: لو قام زيدٌ قام عمرو، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذي كان يقع منه لو وقع قيام زيد لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر[(٣)].

وكذلك: لو لم يخف الله لم يعصه، امتنع عدم العصيان الذي كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف، فهذه أربعة أجوبة لما تقدم[(٤)]، والله أعلم بالصواب.

مسألة: من الباب أتى بها سيبويه على إعمال الأول، وهي قوله: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً[(٥)].

(ش) [(٦)] يعني أن الأقيس إذا أعمل الأول أن يوفَّى للثاني جميع ما يطلب، وقد يجوز ألاَّ يوفىَّ؛ لأنَّ بعضهم يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً.

---

(١) هو "أثر" مرَّ تخريجه في ص ٢٠ من هذا التحقيق.

(٢) المقصود بها الآية (٢٧) من سورة لقمان. سبق الحديث عنها في ص ٢٠.

(٣) انظر تفصيل القول في معاني "لو" في مغني اللبيب ١/٤٢٣ وما بعدها.

(٤) ينظر ص ١٨ وما بعدها.

(٥) يقول سيبويه في هذه المسألة في الكتاب ١/٧٩: "وقد يجوز ضربتُ وضربني زيداً؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت : زيداً منطلقاً، والوجه: متى رأيت أو قلت: زيدٌ منطلقٌ" اهـ.

(٦) (ش) هو حرف كتب في الحاشية اليمنى للمخطوط، وفيه إشارة في النص إلى نقصه، وقد اعتاد الشارح أن يرمز به للشلوبين، ولكني لم أجد هذا القول في كتب الشلوبين.

وفي كلامه إشكال[١]؛ لأن القول هنا بمعنى الظن؛ إذ رأيت هنا بمنزلة علمت؛ ولـذلك عَدَّاها إلى مفعولين، فالمعنى متى علمت زيدا منطلقا أو ظننت ذلك، هذا الأظهر.

وقد يكون القول على بابه[٢]؛ إذ لو كان القول بمعنى الظن لم يكن في هذا الكلام دليل على إعمال الأول، بل ظاهره أنه على إعمال الثاني؛ إذ هو الأفصح[٣]، والأظهر أن يقال في العرف: متى علمت زيداً منطلقاً، أو ظننته كذلك، ويقل أن يقال: متى علمت زيداً منطلقاً، أو قلت زيدٌ منطلقٌ، والقول في هذا قول اللسان[٤] فثبت استشهاده على أحد الجائزين على هذا السماع، وهو غير بين في الاستشهاد[٥].

واستشهاد (س) على أن القول ليس بمعنى الظن[٦]؛ إذ لايجريه مجراه بغير شرط إلا بنو سُليم[٧] خاصة، وسمعه هو من غيرهم فعلم أنه على إعمال الأول[٨].

قال المبرد[٩]: صواب المسألة على أن يوفى الثاني ما يطلب متى رأيت أو قلت هو هو زيداً منطلقاً.

---

(١) أي: في كلام الشلوبين السابق.

(٢) أي أن القول هنا ليس بمعنى الظن، وفي هذا يقول سيبويه ـ الكتاب ١٢٢/١ـ : "واعلم أنَّ "قلتُ" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تَحْكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولا، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسن أن نقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلت" وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" أهـ.

(٣) المقصود: أن القول هنا لو كان بمعنى الظن فهو دليل على إعمال الثاني فتقول مثلا: متى رأيت أو ظننت زيداً قائماً. ولكنه ليس بمعنى الظن لذا فهو دليل على إعمال الأول.

(٤) أي القول الذي ليس بمعنى الظن.

(٥) المقصود بالجائزين أن يكون القول على بابه، أو بمعنى الظن.

(٦) هو سيبويه. انظر الصفحة السابقة.

(٧) "سُلَيْم" ـ بالتصغير ـ : قبيلة من قيس عيلان، وهو سُلَيْم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وسُليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن. وبنو سليم يجرون القول مُجْرى الظن ويعملونه في الجملة الاسمية عمل ظنَّ فينصبون المبتدأ والخبر بالقول مطلقاً، أمّا غيرهم فلا يجيزون ذلك إلا بأربعة شروط. انظر تفصيل القول في هذا في شرح الجمل لابن عصفور ٣/٥٠ـ ٥٢، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٢١٢٧/٤ـ ٢١٣٢، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، ٢٢٧، وشرح الجمل لابن هشام ص ٣٩٠، والتصريح ٢٠١/٢، ٢٠٢.

(٨) حكى سيبويه هذه اللغة في كتابه ١٢٤/١، فقال: "وزعم أبو الخطاب [وهو الأخفش شيخ سيبويه] ـ وسألته عنه غير مرة ـ أن أناساً من العرب يوثق بعربتهم، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت" اهـ.

(٩) في المقتضب ٣٧٢/٢.

قال ابن الطراوة[1]: في كلام المبرد شناعة، وهو هذيان، ووجه ذلك أن قولك: زيد منطلق إذا كان مقتضى للقول.

وقال القائل: قلت: زيد منطلق فإنما هما لفظان ليس تحتهما مسمى، وإنما أراد قلت: هذين اللفظين وليسا كزيد منطلق في قوله: متى رأيت زيداً منطلقاً فإنَّ زيداً ومنطلقاً هنا هما الشخص الموصوف بالانطلاق، قال: فإذا كان (زيد منطلق) الذي بعد القول ليس بمعنى زيد منطلق الذي بعد العلم فكيف يصح لأبي العباس[2] أن يقول: متى رأيت زيداً منطلقاً أو قلت: (هو هو) فيكون (هو هو) ضمير زيد ومنطلق، وزيد ومنطلق هما مقتضى (القول) لفظان لا معنى شخصي تحتهما فلا يصح إضمارهما؛ لأنهما لم يتقدم لهما ذكر، لأن زيداً ومنطلقاً اللذين تقدم ذكرهما في قولك: متى رأيت زيدا منطلقا الشخص الموصوف بالانطلاق، والشخص الموصوف بالانطلاق غير زيد منطلق اللذين هما لفظان في قول القائل: قلت زيد منطلق، و لم يتقدم ذكر زيد منطلق اللذين هما لفظان أصلا في قول القائل: قلت زيد منطلق، بل تقدم زيد منطلق آخران فجاء من ذلك ضميران لم يتقدم لهما ذكر، وإنما تقدم ذكر شيء آخر، وليس به فيؤدي وهما /١٠٥/ إلا أن يكون الشخص الموصوف بالانطلاق هو اللفظ الذي يلفظ به القائل[3].

ونظير هذا الجواز: ظننت زيداً شاخصاً، وظننيه، أي ظنني نفسه[4].

قال: وهذا كقول هبنقّة[5] لأخيه: يا أخي أنا أنت وأنت أنا، وهذا لا يلزم؛ فإن الضمير يعود على لفظ والمراد غيره، كما تقدم من قولهم: له عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر مثله، فأعاد الضمير عليه، وإن لم يكن إياه لاتفاقهما في اللفظ[6].

---

(١) لم أعثر على قول ابن الطراوة هذا في كتبه التي بحوزتي.

(٢) هو المبرد. انظر المقتضب ٣٧٢/٢.

(٣) انظر المخطوط ص ١٠٤،١٠٥.

(٤) انظر شرح الجمل لابن هشام ص ١٩٥.

(٥) انظر قول هبنّقة في ص ١٦ من هذا التحقيق.

(٦) تقدم هذا القول أيضاً في ص ١٦ من هذا التحقيق

وكذلك المسألة المتقدمة لاتفاقهما في اللفظ أعاد الضميرين عليهما، أعني: زيد منطلق الذي بعد القول غير زيد منطلق الذي بعد رأيت، ثم تضمر اللذين بعد القول، وتعيد الضمير على اللذين بعد رأيت[1].

٢٣- إذا رضِي الناسُ عن واحدٍ وخالفَهم في الرِّضا واحدُ[2]

٢٤- فقد دلّ إجماعُهم دونَهُ على رأيِهِ أنَّه فاسدُ

(ص) [3] وقوله: لأن بعضهم يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، يريد أن إعمال الأول جائز، وكان قد قدمه[4].

وأما المبرد[5] فرد على (س) هذا، وقال: لابد له أن يضمر في الثاني، فالوجه أن يقول أو قلت: هو هو، ومذهب سيبويه أولى؛ لأن معمول القول في الحقيقة (الجملة لا أحادها)[6]، ولا يمكن إضمار الجملة فلم يكن من الحذف بد، فهذا عقد هذا الباب.

ولنرجع إلى لفظ أبي موسى[7]، وإلى المثل في الباب.

قوله[8]: **فالمُخْتارُ إعْمالُ الثَّاني**

يعني: في مذهب أهل البصرة، وأما الكوفيون فيختارون إعمال الأول، وقد تقدم بيان المذهبين[9].

وقوله[10]: **حُذِفَ مَع الأوَّلِ.**

---

(١) انظر ص ٢٤ وما بعدها من هذا التحقيق.

(٢) بيتان من المتقارب، لم أعثر عليهما فيما عدت إليه من مصادر وقد أوردهما الأبذي وكأنه يدلل بهما على أن رأي المبرد فاسد؛ فقد خالف الجمهور في ذلك. انظر ماسبق ص ٢٦،٢٥ من هذا التحقيق.

(٣) هو ابن عصفور يشرح كلام سيبويه. انظر الكتاب ٧٩/١، وكذلك ص ٢٤ من هذا التحقيق.

(٤) أي: قدّمه سيبويه على هذه المسألة. ينظر الكتاب ٧٦/١- ٧٨.

(٥) في المقتضب ٣٧٢/٢.

(٦) أي أن معمول القول هو: الجملة كاملة بالمبتدأ أو الخبر، وليس أحدهما.

(٧) هو الجزولي.

(٨) الجزولية ص ١٦٤.

(٩) ينظر ص ٢ من هذا التحقيق.

(١٠) الجزولية ص ١٦٤.

يعني: إذا أعمل في المعمول العامل الثاني وهو الآخر حُذِفَ مع الأول المنصوب والمجرور؛ لأنهما فضلتان فيستغنى عنهما، ومثاله: ضربت وضربني الزيدان، ومررت وَمرَّ بي الرجلان، تريد: ضربت الزيدين، وضربني الزيدان، ومررت بالزيدين، ومَرَّ بي الزيدان[1]، بحذف المفعول من الأول والمجرور اختصارا أو تخفيفا[2]؛ إذ لايلزم ذكرهما.

وقوله: **مالم يَكُنْ مَرْفُوعاً أو مَفْعُولاً لايُقْتَصَرُ دُونَه**[3].

مثال المرفوع: ضرباني وضربت الزيدين؛ وذلك أن الفاعل لايستغني الفعل عنه لما تقدم ذكره قبل[4].

وقوله: **أو مفعولاً لايُقْتَصَرُ دُونَه**[5].

مثاله: ظناني قائماً، وظننتُ الزيدين قائمين، لايجوز حذف المفعول الثاني من الأول حذف اقتصار؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، ولا يستغني المبتدأ عن الخبر، ولا الخبر عن المبتدأ، ومنعه بعضهم على حذف الاختصار[6]، ولا معنى له؛ لأن حذف الاختصار في المبتدأ والخبر

---

(١) انظر شرح الجمل لابن هشام ص ١٩٢.

(٢) أي: للعلم بهما لوجود مايدل عليهما في العامل الثاني.

(٣) الجزولية، ص ١٦٤، وقوله: لايقتصر دونه أي: لايستغني عنه ولايمكن حذفه، والمثال الذي أورده على المرفوع "ضرباني وضربت الزيدين" فالمرفوع الذي لايقتصر دونه هو "ألف الاثنين" في ضرباني" فمثل هذا لايجوز حذفه.

(٤) تنظر: هذه المسألة في ص ٨و٩ من هذا التحقيق، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣/٩١٢.

(٥) الجزولية، ص١٦٤، والمفعول الذي لايقتصر دونه في الثاني الأول "ظناني قائماً" هو "قائماً" لأن أصل المثال: "أنا قائم". وفي المثال الثاني "ظننت الزيدين قائمين" هو "قائمين"؛ لأن أصل المثال: "الزيدان قائمان". فكل من "قائم وقائمان" خبر لمبتدأ في الأصل؛ لذا لايجوز حذفهما.

(٦) ومنهم أبو إسحاق (ابن ملكون) من المغاربة (ينظر أوضح المسالك ١/٢٢٥). وابن الحاجب، إذ إن ظاهر كلامه المنع؛ لأنه قال: "ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر" اهـ. شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩. ومنهم أيضاً ابن عصفور فوصف حذف أحدهما اختصاراً بالقلة فقال ـ في شرح الجمل ١/٢٩٢: "فأما الاختصار فجائز قليل"اهـ. كما وصفه ابن عصفور أيضاً بالضعف فقال ـ في المقرب ١٧٩ـ : "ويجوز الحذف اختصاراً في ضعف من الكلام" اهـ. وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري حجة هؤلاء في المنع، ثم نقضها (انظر التصريح ٢/١٩٩).

جائز؛ لأنه حذف للعلم به، فكذلك هنا يجوز على حذف الاختصار[1]، فتقول: ظنني وظننت زيداً قائماً، حذفت (قائماً) من الفعل الأول لدلالة ما بعده عليه.

ومنهم من قال: ظننيه وظننت زيداً قائماً، فأضمر المفعول قبل الذكر؛ لأنه لا يستغنى عنه فجاز إضماره قبل الذكر[2]، وهو مذهب أبي موسى[3].

ومنهم من قال: أفصل الضمير وأجعله آخر الكلام؛ لأنفك من الإضمار قبل الذكر فيقول: ظنني وظننت زيدا قائماً إياه[4].

وأحسن هذه المذاهب: الحذف للاختصار؛ لأنه جائز[5]، وهو اختيار (ش)[6] في التوطئة، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله لا يحذف؛ لأن حكمه حكم الفاعل، فتقول: ضُرِبَا وأكرمتُ الزيدين[7]، وما قدمناه من أن الفاعل لا يحذف هو مذهب أهل البصرة وأكثر أهل الكوفة، إلا الكسائي فإنه يجيز حذفه[8]، والصواب: ما ذهب إليه البصريون، وقد تقدم تأويل ما استشهد به على حذف الفاعل.

وتقول: أعطيت وأعطاني زيد درهماً، حذفت المفعولين من الأول؛ لأنهما يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وعليهما معا كما تقدم في باب التعدي بيانه[9].

---

(١) الشارح يوافق الجمهور في جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً. (ينظر رأي الجمهور في الصفحة السابقة في الحاشية (٦).

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٩١٢/٣.

(٣) هو الجزولي صاحب الجزولية.

(٤) منهم المبرد في المقتضب ٩٥/٢،٩٦،٣٧٢، وابن عصفور في المقرب ص ٣٣٠.

(٥) وهو مذهب الجمهور.

(٦) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص ٢٧٦.

(٧) أي نائب الفاعل؛ لأن حكمه حكم الفاعل، فمثلا لايجوز حذف نائب الفاعل وهو "ألف الاثنين" في قولنا: "ضُرِبَا وأكرمت الزيدين" فلا يجوز أن تقول: "ضُرِبتَ وأكرمتُ الزيدين".

(٨) ينظر ص ٢و٨ من هذا التحقيق.

(٩) انظر باب التعدي في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٧٢١/٢،٧٣٥،٧٣٦.

وقوله: **وإذَا أعْمِلَ فيه الأَولُ أعْمِلَ في ضَميرِهِ الثَّانِي**(١).

مثاله: ضربني وضربتهما الزيدان، وأعطيت وأعطانيه زيداً درهماً، وأنما أضمر في الثاني مايحتاج إليه من منصوب وغيره؛ لأنه يجيء العامل إن لم يوف ما يطلبه مهيأ للعمل مقطوعاً عنه، وذلك لايجوز(٢).

وقوله: **ولا يلزَمُ إنْ لَمْ يَكُنْ مَرْفُوعاً**(٣)./١٠٦/

يعني: أنه يجوز أن تقول: ضربني وضربت الزيدان، إلا أن الحذف يقل لما قلنا من التهيئة والقطع(٤)، وعلى ذلك جاء قوله(٥):

بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــ ـــنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُه [٥]

وما قدمناه من إجازة سيبويه: "متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا "ونحو ذلك(٦).

وأما المرفوع فلابد من ذكره نحو: ضربت وضرباني الزيدين، وكذلك إن كان مفعولاً لايقتصر دونه، ومثاله: ظنني وظننتما قائمين الزيدان قائماً، فإنه لايجوز حذف "قائمين" عند بعضهم، والصواب أنَّ حذفه جائز للاختصار كما قدمناه(٧).

وقوله: **ولايَتنازَعُ فِعْلا المتكلم، ولا فِعْلا المُخَاطب، ولا فِعْلانِ أحَدُهُمَا للمُتَكلِّمِ، والآخرُ للمُخَاطَبِ مَرْفُوعاً بَلْ مَنْصُوباً أو مَجْرُوراً**(٨).

مثال فعلي المتكلم: أضرِبُ وأُكْرِمُ زيداً، وأمُرُّ وأرْفق بزيدٍ.

ومثال فعلي المخاطب: تضربُ وتكرمُ زيداً، وتَمرُّ وترفق بزيدٍ.

---

(١) الجزولية، ص ١٠٥.

(٢) سبقت هذه المسألة في ص٦ من هذا التحقيق.

(٣) الجزولية، ص ١٠٥.

(٤) انظر ص ٦ من هذا التحقيق، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٢/٣،٩١٣.

(٥) هذا البيت من مجزوء الكامل المرفَّل لعاتكة بنت عبدالمطلب. سبق تخريجه بالرقم (٥).

(٦) انظر ذلك ص ٢٦ من هذا التحقيق.

(٧) في ص ٢٨ من هذا التحقيق.

(٨) الجزولية، ص ١٦٥.

ومثال الفعلين اللذين أحدهما للمتكلم، والآخر للمخاطب: أَضْرِبُ وتكرِمُ زيداً، وأمرُّ وترفق بزيدٍ[1].

وقوله: **وفِعْلاَ الغَائبِ يَتَنازعَانِ جَميعَ المَعْمُولاتِ**[2].

مثاله: قامَ وقعد زيدٌ، وأكرمَ وذهبَ عمرو، وضرب زيدٌ وأكـرمَ عمـرو جعفـراً، ومـرَّ زيدٌ[3]، وذهب عمرو بجعفر، ونحو ذلك[4].

❁❁❁❁❁❁❁

(١) أورد الأبذي هنا أمثلة لبعض الحالات التي لايقع فيها التنازع.

(٢) الجزولية، ص ١٦٥.

(٣) يعني بفعل الغائب هنا: الفعل الذي لم يسند إلى المتكلم ولا إلى المخاطب.

(٤) تنظر هذه المسألة في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٣،٩١٤، وأوضح المسالك ١/٢٧٤، والتصريح ٢/٤٢٥.

باب [المصدر الذي يعمل عمل الفعل]

هذا الباب هو باب المصدر الذي يعمل عمل الفعل[1]؛ لأنه بدل من اللفظ بالفعل العامل فيه بشرط أن يقدر بـ (أن) والفعل، وما هو مثلهما مما هو مع ما بعده بتأويل المصدر نحو: يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا، لأنه يقدر بـ (أن) ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، وبـ (أنه) ضَرَبَ زيدٌ عمراً[2].

(طل)[3]: اعلمْ أنّ كثيراً ما يقع الغلط بين المصدر واسم الحدث، فاسم الحدث لا يعمل، والمصدر يعمل، واسم الحدث هو مفعولك، والمصدر هو فعلك بالحقيقة، ولكن سمي المقال الدال على حالة الحدث نحو: قام ويقوم فعلا باسمه[4].

قال ابن الطراوة[5]: وإنما المصدر الجاري على فعله المعتل إنْ كان معتلا باعتلاله، والمزيد إنْ كان مزيداً بزيادته، والمنقوص إنْ كان منقوصاً بنقصانه، وأنا أمثل بما يخالف فيه الاسم لفظ المصدر؛ لتقيس عليه سواه مما اتفق لفظه واختلف مذهبه، تقول: وزنتُهُ زِنَةً، فالزِنةُ فِعْلُكَ والوَزْنُ مَفْعُولك، والمال مَوْزُونُكَ لا مفعولك.

---

(١) ينظر هذا الباب في الكتاب ١/١٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤، وأوضح المسالك ١/٤٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٨١، والتصريح ٣/٢٥١.

(٢) يقول الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٥: "وأراد بهذا الشرط أنه إذا لم يكن المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل العامل فيه، ولم يقدر بأَنْ والفعل لم يعمل"اهـ.

(٣) هو ابن طلحة (٥٤٥- ٦١٨) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي، أبو بكر كان إماماً في صناعة العربية، نظّاراً عارفاً بعلم الكلام، وُصِفَ بالعقل والذكاء والسَّمْت، وهو من شيوخ الشلوبين. ولد بيابرة ومات بإشبيلية. بغية الوعاة ١/١٢١.

(٤) ينظر الفرق بين المصدر واسم الحدث في أوضح المسالك ١/٢٨١، وشرح شذور الذهب ص ٤١٠، والتصريح ٢/٤٥٢، والأشباه والنظائر ٤/٤٥، ٤٦. وهمع الهوامع ٣/٤٣،٥٢.

(٥) قول ابن الطراوة هذا إنما هو للتفريق بين المصدر واسم الحدث، وهو بهذا يوافق الكوفيين في تحديدهم للمصدر. انظر الإنصاف ١/٢١٧.

ومثله[1]: وَعَدْتُهُ عِدةً، فالعِدَةُ فعلك، والوَعْدُ مفعولك[2]، وقد يكون هذا بما جاء من غيرك نحو: كحله كحَلاً، فالكَحْلُ فِعْلُك، والكَحَلُ مفعولك -بفتح الحاء- والرجل مَكْحُولك، والكُحْل - بضم الكاف - المادة التي بها وقع الأثر[3].

ومثله: دهنته دهنا، فالدهن المقدر بـ (أنْ) فعلك، والآخر المقدر بـ (ما) مفعولك، والرجل مَدْهُونُك، والدُّهن - بضم الدال - المادة التي بها وقع ذلك الأثر[4].

وقد ينتسب هذا الأثر إلى غير فاعله حقيقة فيبطل هناك لفظ المصدر جملة نحو: كُحِلَتْ عينُهُ كحَلاً بفتح الحاء، وهو الذي سميناه الاسم؛ وذلك أن العين هنا محدث عنها لا فاعلة للشيء ألبتة، ويدل على ذلك أن هذا الفعل إذا كان مما يعتل مثله لم يعتل نحو: عَوِرَت عينه عوراً، كما سلم الوزن من النقصان، ومنه ما جاء في مطاوعة الفعل نحو: انكسر واستوى، فالانكسار فعلك، والكَسْر مفعولك، ولا مفعول به هنا غير الفاعل، كما لم يكن هناك فعل غير المفعول.

وأكثر ما تأتي المصادرُ معتقدةً؛ لأنَّ كثيراً ما يأتي لفظ الحدث ولفظ المصدر سواء نحو: الضرب، كما جاء لفظ المصدر على لفظ الاسم، قالوا: حلبتُ حَلْباً[5]، إلاّ أنَّ العرب جعلت له موضعاً يتميز فيه كل واحد منهما من الآخر، فإذا أرادوا المصدر قرنوا الفعل بـ (أنْ) الخفيفة، وإذا أرادوا الاسم قرنوا الفعل بـ (ما)، كانت (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، وكانت (ما) مع الفعل بتأويل الاسم[6]، فإذا قلت: يعجبني أنْ تتكلم، كان معناه: يعجبني تحركك إلى هذا العمل، وإذا قال: أعجبني ما تكلمت، كان معناه: أعجبني كلامك، أي: هذا الأمر الظاهر عليك من الفصاحة وحسن المنطق.

---

(١) أي مثل زنة: عِدة. وهذا يتبع كلام ابن الطراوة السابق.

(٢) انظر لسان العرب ٣/٤٦١ (وعد).

(٣) المصدر السابق ١١/٥٨٤ (كحل).

(٤) المصدر نفسه ١٣/١٦٠ (دهن).

(٥) انظر لسان العرب ١/٣٢٧ (حلب)، وقال: الحَلَبُ: استخراج ما في الضرع من اللبن، وهو مصدر: حَلَبَها يَحْلُبُها ويَحْلِبُها حَلْباً وحَلَباً وحِلاباً.

(٦) ارجع إلى أول الباب ص ٣٢.

وبالجملة إنَّ كل موضع صار إلى معنى التشبيه فلا يكون إلاّ مقدراً بـ (ما)، ولايجوز فيه التنوين[1]، كما يجوز في الذي يقدر بـ (أنْ) مع الفعل، والعلة في ذلك أنك لاتُشَبِّهُ إلاّ بأمر ثابت، وهو الاسم الذي بينّا[2]، ومنه /١٠٧/ قوله:

٢٥- يَنْزُو لِوَقْعَتِها طُمُوْرَ الأَخْيَلِ[3]

وكأنه قال: كما يطمر الأخيل[4].

ومثله[5]:

٢٦- وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ[6]

ومن هذا[7]: ما أنْتَ إلاّ شُرْبَ الإبِلِ[8].

---

(١) اعتمد الأُبذي في هذا على قول سيبويه في الكتاب ٣٣٦/١، ونصه: (ومن ذلك قولك: ماأنت إلا شُرْبَ الإبلِ، وماأنت إلا ضربَ الناسِ، وماأنت إلا ضرباً الناس. وأما شربَ الإبلِ فلا ينوَّن؛ لأنك لم تشبهه بشرب الإبل، وأن الشربَ ليس بفعل يقع منك على الإبل) اهـ.

(٢) أي اسم المصدر. ينظر ص ٣٢،٣٣ من هذا التحقيق.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل لأبي كبير في ديوان الهذليين ٩٢/٢، ومجالس ثعلب ص ٤١٨، وشرح أبيات الحماسة للمرزوقي ٨٩/١، وشرح المفصل ٦١/٤. ويروى: (فَزِعًا) مكان (ينزو) وصدره: وإذا نَبَذْتَ له الحصاةَ رأيْتَهُ.
وَ "ينزو" : يثب. وَ "الطُمُور": الوثب. وَ "الأَخْيَل" قيل: هو الشاهين.

(٤) فقدر اسم المصدر: (طمور) بما والفعل؛ لأنه صار إلى معنى التشبيه.

(٥) أي مثل اسم المصدر (طمور) في تقديره بما والفعل.

(٦) هذا من عجز بيت من الكامل لأبي كبير الهذلي. وصدره:

**مااِنْ يَمَسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ		منه وحرف الساق......**

وقد أورده سيبويه في كتابه ٣٥٩/١،٣٦٠، شاهداً على نصب "طَيَّ المِحْمَلِ" بإضمار فعل دَلَّ عليه قوله: "ما إنْ يمس الأرض...."؛ لأن هذا القول يدل على أنه طوى طَيّاً" ثم قال سيبويه بعد مباشرة: (صار "مااِنْ يَمَسُّ الأرضَ" بمنزلة له طيٌّ؛ لأنه إذا ذكر ذا عُرِف أنه طَيّان) اهـ. فالتقدير: له طَيٌّ كما يطوى المِحْمَل. ينظر أيضاً: ديوان الهذليين ٨٩/٢، ٩٣، والخصائص ٣٠٩/٢، وشرح أبيات الحماسة للمرزوقي ٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧١/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والتصريح ٤٨٦/٢، وخزانة الأدب ١٩٦/٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٦٤/٢،١٩٢، وشرح الأشموني ١٢١/٢. ويروى: (جانب) مكان (منكب).

(٧) أي من أسماء المصادر التي تنصب بإضمار الفعل، وهي تصير إلى معنى التشبيه.

(٨) هذا القول لسيبويه في الكتاب ٣٣٦/١، ٣٦٠،انظر الحاشية رقم "١" أعلاه.

والشُّرْبُ هنا اسم ومادة لتؤخذ منه الأفعال ومايجري مجراها من المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وإنما يعمل عملَ الفعل المصدرُ الجاري عليه، والمتغير بتغيره.

(طل) [1] قلت: فلابد من جهة المعنى من فاعل وفعل ومفعول ومفعول به ضرورة فإن حملت العبارة عن هذه الأسماء من مادة كانت مثل قولك: مُكرِم وإكرام وكرَامة ومُكرَم، فالمكرِم: الفاعل والإكرام: الفعل وهو المصدر، والكرامة: المفعول وهو الحدث، والمُكْرَم: المفعول به وهو المؤخّذ فيه الحدث.

وقد تتداخل بعضها من جهة المعنى، فيكون الفاعل هو المفعول به، كما تقدم قبيل في: انكسر[2]، ومثله جميع الأفعال التي لاتتعدى، كما تشترك من جهة اللفظ فيكون الضرب اسماً للفعل والحدث، وقد يجيء للمفعول به، قالوا: درهمٌ ضربُ الأمير[3]، والمعنى فعل فيه فعلاً كما تقدم قبيل: الحلب للمصدر، وإنما أصله للبن على القياس[4].

وقد يجيء على غير المصدر بنقص، كقوله:

٢٧- وبعد عطائك المئة الرتاعا[5]

وقد يبطل لفظ المصدر كما تقدم إذا انتسب الأثر إلى غير فاعله حقيقة مثل: كحلت عينه كحلا وهذا تنبيه على الاتساع، فاحذر الغلط في هذا؛ فلم تسلم منه جلة النحاة.

---

(١) هو ابن طلحة سبق التعريف به في ص ٣٢.

(٢) ينظر ص ٣٣ من هذا التحقيق.

(٣) انظر الكامل ١٢٩/٣.

(٤) في ص ٣٣ من هذا التحقيق.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر لعُمَيْر بن شُيَيْم القطاميّ من قصيدة في ديوانه ص ٣٧، يمدح فيها زُفَر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب فمنَّ عليه وأعطاه مئة من الإبل. وصدر البيت:

أكَفْراً بعد ردِّ الموتِ عَنِّي

ينظر أيضاً شرح أبيات الحماسة للمرزوقي ٩٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣ ولسان العرب ٦٩/١٥ (عطا)، وأوضح المسالك ٤٠٧/١، والتصريح ٢٦١/٣، وخزانة الأدب ١٣٧/٨. وهو بلا نسبة في الأصول لابن السراج ١٤٠/١ (العجز فقط)، والخصائص ٢٢١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢. وَ (الرتاعا): جمع رَابِعَة، وهي الإبل التي ترتعي. والشاهد فيه قوله: (عطائك المئة) فقد عمل اسم المصدر الذي هو: (عطاء) عمل الفعل فنصب المفعول "المئة" بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

فصل [شروط المصدر الذي يعمل عمل فعله]

واعلمْ أنَّه لايعمل كلُّ مصدر، وإنما يعمل ماوقع موقع الفعل[1]، بكونه مأخوذاً في المادة التي أخذ منها الفعل ودالا على مايدل عليه الفعل من الإخبار عن حدث مُتَأَخَّذ من فاعل بمفعول، ومثل ذلك: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً[2]، ومثله: أعجبني قيامُ زيد؛ لأن المعنى: أن قام زيد، وقد دلَّ القيام على اتخاذ الحدث من زيد به، فلو قلت: أعجبني ضربك الشديد لم يصح أن يعمل هذا[3]؛ لأن الضرب هنا اسم حدث بوضعه، ولايوصف إلا الأمر الثابت، فهو للأثر الباقي فهو الحدث، فلم يقع موقع الفعل على ما أريد إليه الفعل، وتقدير هذا: أعجبني ماضربت[4].

فإن قال قائل فقد قال الشاعر:

٢٨- ضَرْبُكَ بالمِرْزَبَّةِ العودَ النخَّر وَدَقُّكَ بالمِنْحَاز حَبَّ الفُلْفُلِ[5]

---

(١) تنظر هذه المسألة في الكتاب ١/١٨٩،٢٣٢،٣٣٥،٣٣٦، والأصول ١/١٤١، وأوضح المسالك ١/٤٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢.

(٢) انظر المقرب ص ١٩٤.

(٣) انظر التصريح ٣/٢٥٥.

(٤) شرح الشيخ خالد الأزهري قول ابن هشام في ذلك فقال: "ويعمل المصدرُ عمل فعله في التعدي واللزوم إنْ كان يحل محلّهُ فعلٌ: إما مع "أنْ" المصدرية، والزمان ماضٍ أو مستقبل، وإما مع "ما" المصدرية والزمان حال فقط" اهـ. التصريح ٣/٢٥٢.

(٥) من الرجز، أورد سيبويه عجزه فقط في مثال نثري، فقال: "ومثل ذلك أيضاً: مررتُ به فإذا له دقٌّ دَقَّك بالمنحاز حب الفلفل" اهـ. الكتاب ١/٣٥٧ وأنشده الليث (العجز فقط) في لسان العرب ٥/٤١٥ (نحز)، وكذلك في التهذيب للأزهري ٤/٣٦٨. وورد عجزه أيضاً بلا نسبة في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٩٢. وهو مماجرى مجرى المثل، يضرب في الإلحاح على الشحيح، وفي الإذلال للقوم والحمل عليهم. الأمثال لابن سلام ص ٣١١، ومجمع الأمثال ١/٢٦٥. أما صدره فقد ورد في لسان العرب ١/٤١٦ (رزب). وَ "المِرْزَبّة": عُصَيَّة من حديد، وقيل: هي المطرقة الكبيرة التي تكون للحداد. وَ "المِنْحَاز": المِدَقُّ، وهو مايدق فيه.
والشاهد فيه قوله: (دقُّك حبَّ الفلفل) فهو مفعول لفعل محذوف، تقديره: تدق.

ففي هذا الفن نظر، والذي يظهر لي الآن أنّ المنصوب إنما هو بإضمار فعل دل عليه هذا، واكتفى منه اختصاراً[1]، وإلا فقد قال جمهور النحاة ومن يعول عليه منهم: إنما يعمل المصدر إذا تقدر بأن والفعل، وهذا لايتقدر بأن والفعل، وإنما التقدير: دقه مثل مايدق بالمنحاز حب الفلفل، ومما يريب من عمله أيضاً أنه لايصح أنْ يُنَوَّن.

قال سيبويه ـ في قولك: ماأنتَ إلا شُرْبَ الإبِلِ ـ : "ولايجوز التنوين"[2].

وقد غلط ـ في نحو من هذا ـ ابنُ النحاس فأجاز أن يكون قول امرئ القيس[3]:

٢٩ـ وُقُوفاً بها صَحْبِي عَليَّ مطيهم[4]

مصدراً مشبهاً، وشبهه بقولك: زيد شرب الإبل[5].

وقد تقدم من كلام سيبويه أن ذلك لايجوز تنوينه، وهو الصواب.

وبه يقول النَّحاس؛ لأنَّه لايسعه غيره فإنَّ ذلك إجماع من أهل النظر أنه لاينوّن.

---

(١) أخذ الأبذي هذا من قول سيبويه ـ في باب ماينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، حيث قال: (أنك إذا أظهرت الفعل الذي لايكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره) اهـ . الكتاب ٣٥٧/١.

(٢) الكتاب ٣٦٦/١، وقد أوردت نصه كاملاً في ص ٣٤ من هذا التحقيق.

(٣) امرؤ القيس (نحو ١٣٠-٨٠ ق.هـ)

هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه فقيل: حُنْدُج، وقيل مليكة، وقيل عدي، أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل من معلقته المشهورة في ديوانه، وجمهرة أشعر العرب ٢٤٦/١، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ٥/١، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٧، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٦.

وعجزه: يقولون: لاتَهْلِكْ أسىً وتَجمَّلِ.

(٥) ابن النحاس (سبق التعريف به في ص ٢٣ من هذا التحقيق، وقد أورد ابنُ النحاس في ذلك ثلاثة أقوال:

أ/ "وقوفاً" نصب على الحال، قال: وكذا سمعت أبا إسحاق يقول: وغاب عني تحصيل العامل فيه.

ب/ "وقوفاً": منصوباً على المصدر من (قفا)، والتقدير: قفا وقوفاً مثل وقوف صحبي" كما نقول: زيدٌ شُرْبَ الإبل، تريد: يَشْرَبُ شُرْبَ الإبِلِ.

جـ/ أن يكون التقدير: وَقَفَ وقت وقوف صحبي ثم حذف. انظر شرح القصائد المشهورات ٥/١،٦.

وإنما (وقوفاً) منصوب على الحال كذا قال أبو إسحاق[1] والأصمعي[2] وغيرهم.

ومما اختلف النحويون في إعماله قول الشاعر:

٣٠- أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما   أفْنَانُ رَاسِك كالثَّغَامِ المُخْلِسِ[3]

ونحو قولك: ضرباً زيداً.

فبعضهم يقول: إنه العامل لأنه وقع موقع الفعل دالاً على مايدل عليه الفعل من الإخبار عن حدث متأخذٍ بالمفعول[4]، وبعضهم يقول: إنما ناب مناب الفعل لفظاً، والعمل في التقدير للفعل الذي انتصب هو به.

ويظهر من كلام سيبويه[5]: أنَّه ناب مناب الفعل في العمل وقد اتفقوا على أنَّ الظرف والمجرور ينوب مناب العامل فيه ويعمل عمله.

---

(١) أبو إسحاق (٢٤١- ٣١١هـ) هو إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجَّاج: عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد من تلامذة المبرد، له مناقشات مع ثعلب. من كتبه "معاني القرآن" و "الاشتقاق" و "الأمالي" وفيات الأعْيان ٤٩/١، والأعلام ٤٠/١. وقد أورد ابن النحاس قول أبي إسحاق. انظر الصفحة السابقة، حاشية ٦.

(٢) الأصْمَعي (١٢٢- ٢١٦هـ) هو عبدالملك بن قُرَيب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. مولده ووفاته في البصرة. أخباره كثيرة جداً أخذ العلم عن الخليل وابن العلاء، وأخذ عنه الرياشي والسجستاني. من مؤلفاته: "خلق الإنسان" وَ "المقصور والممدود" و"الأضداد". بغية الوعاة ١١٢/٢، والأعْلام ١٦٢/٤.

(٣) هذا البيت من الكامل للمرّار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١، والكتاب ١١٦/١، وإصلاح المنطق ص ٤٥، والأصول ٢٣٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/١ وَ١١٤/٢، ولسان العرب ٢٦٢/١٠ (علق) وَ ٧٨/١٢ (ثغم) وَ ٣٢٧/١٣ (فنن)، وخزانة الأدب ٢٤٨/١٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٥٥/١، والمقرب ص ١٩٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٥/٣ (جزء من صدره فقط)، وشرح الشافية ٢٧٣/١. وَ "العلاقة": علاقة الحب. أفنان: أغصان شعرك والمقصود: ذؤابة الشَّعر. الثغام: بنات إذا يبس ابيضَّ لونه. المخلس: المختَلط.

والشاهد فيه قوله: (أعلاقة أمَّ الوليد) فقد نصب "أم الوليد" بـ "علاقة"؛ لأنها بدل من الفعل "تَعْلَقُ" فعملت عمله.

(٤).انظر الفصل الخاص بذلك ص ٣٦ من هذا التحقيق. وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، والمقرب ص ١٩٤.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١١٥/١،١١٦: "ومما أُجري مُجرى الفعل من المصادر..."اهـ ثم أورد البيت المذكور.

والذي ارتضاه السيرافي[١] ونسبه إلى المحققين أنَّ هذا النوع من المصدر لايعمل لأنه يطلب بالناصب فإذا طلب به أذن بوجوده[٢]، وكما لو ظهر لم يعمل سواه فكذلك إذا كان في حكم الظهور وهذا معترض بما اتفقوا عليه في الظرف والمجرور.

فلو قال قائل: إنَّ الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً أو صلة أو صفة /١٠٨/ أو حالاً غير متعلقين بمحذوف فإن حرف العطف قد وجدناه يقع في موضع لايتعلق فيه وانتصب الظرف لأنه فضلة، وقد تقدم توجيه هذا القول في باب الابتداء[٣] ويسقط بهذا القول الاعتراض عمن يلزمه.

ومما يعمل باتفاق المصدر في نحو قول لبيد[٤]:

٣١- عَهْدِي بِهَا الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التَّفَرُقِ مَيْسرٌ ونِدَامُ[٥]

وَ "عَهْدي" في موضع المبتدأ، والخبر عندهم قوله: "وفيهم" لأَنَّ الواو تكون حالاً، والحال تكون خبراً للمصدر يعني سادة مسد الخبر[٦]، كقولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثر

(١) السيرافي (٢٨٤- ٣٦٨هـ) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب، أصله من سيراف في بلاد فارس، توفي ببغداد، من كتبه "الإقناع" و "شرح كتاب سيبويه" الأعلام ١٩٥/٢.

(٢) انظر رأي السيرافي في شرحه للكتاب ٢٢١/٣،٢٢٢، وَ ٩٠/٤،٩١ تحقيق فهمي أبو الفضل ومحمد هاشم عبدالدايم.

(٣) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٨٦٢/٢ تحقيق د/ سعد الغامدي.

(٤) لبيد (...- ٤١هـ) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، وأسلم، وهو من الصحابة ومن المؤلفة قلوبهم، من أصحاب المعلقات له ديوان شعر. الشعر والشعراء ص ٢٨٠، وخزانة الأدب ١١٦/٢، والأعلام ٢٤٠/٥.

(٥) هذا البيت من الكامل للبيد في ديوانه ص ٢٨٨، والكتاب ١٩٠/١، وشرح المفصل ٦٢/٢ ولسان العرب ١٩٨/٤ (حضر). وَ "الجميع": المجتمعون. الميسر: لعب القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين. الندام: المنادمة. أو هو جمع نديم أو ندمان.

والشاهد فيه قوله: (عهدي بها الحيَّ) فقد نصبِ الحيَّ" بـ "عهدي"، وهو أي العهد مصدر غير منّون.

(٦) نقل صاحب اللسان قوله: "عهدي رفع بالابتداء ما والحي مفعول بعهدي، والجميع نعته، وفيهم قبل التفرق ميسر: جملة ابتدائية في موضع نصب على الحال وقد سدت مسد خبر المبتدأ الذي هو عهدي، على حد قولهم: عهدي بزيد قائماً" لسان العرب ١٩٨/٤ (حضر).

شربي السَّويقَ مَلْتُوتاً[1]، وقد تقدم الكلام في كيفية الرفع في بابه والخلاف فيه[2]، والكلام هنا في عمله، وقد اتفقوا على إعماله.

(طل)[3]: وهذا مصدر لا يقدر بأَنْ والفعل[4] فهو اعتراض على ما يقول أكثر النحاة: أن المصدر لا يعمل حتى يقدر بأَنْ والفعل[5]، وهو أيضاً ردٌ على جميعهم حيث قالوا: إنما يعمل عمل الفعل بوقوعه موقع الفعل[6].

وجعلوه هنا مبتدأ وأخبروا عنه[7] وهذا منزلة لا يقع فيها الفعل، وإذا قلنا نحن: إنه مبتدأ لا خبر له على ما أحكمنا فيه وأنه من جهة المعنى محمول على الاسم لم يلزمنا ما لزمهم؛ لأنه حينئذ واقع موقع الفعل فإن اعترض علينا بمثل قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، فهذا إنما هو في معنى: أنْ ضَرب زيدٌ عمراً، وكذلك لو قلت: ضربك زيداً خيرٌ من تركك له، لأنه في معنى: أنْ تضرب زيداً خير من تركك ولا يصح مثل ذلك في قولك: ضربي زيداً قائماً، وعهدي بها الحيَّ الجميع"[8] فارتفع الاعتراض إن شاء الله تعالى.

ومنه قولهم[9]: "سَمْعُ أُذْني زيداً يقول كذا[10]" قال رؤبة[11]:

---

(١) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٨٤١/٢، وهمع الهوامع ٣٤١/١،٣٤٢.

(٢) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي (باب الحال وأقسامه) ٨٤١/٢،٨٥١.

(٣) هو ابن طلحة، سبق التعريف به في ص ٣٢ من هذا التحقيق.

(٤) أي أن "عهدي" مصدر لايقدر بـ "أن" والفعل، ومع ذلك فقد عمل.

(٥) انظر ذلك في ص ٣٣ من هذا التحقيق.

(٦) انظر ص ٣٧ من هذا التحقيق.

(٧) أي: المصدر.

(٨) أي لايصح أن تقدر (ضربي" وَ "عهدي) في هذين المثالين بـ "أنْ" والفعل.

(٩) أي ومما جاء لايقدر بـ "أنْ" والفعل ولاينون.

(١٠) ورد هذا القول في الكتاب ١٩١/١، وهمع الهوامع ٤٥/٣.

(١١) رؤبة (....ـ ١٤٥هـ)

هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد: راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أقام في البصرة، مات في البادية. الأعلام ٣٤/٣.

٣٢- وَرَأيُ عينيَّ الفتى أخَاكا يُعْطِي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[١]

قلت: ولا يبعد أن يقدر المصدر هنا بأَن والفعل على ما ذكره النحويون من أنَّ الخبر محذوف وهو إذا كان أو إذ كان ويكون التقدير في ضربي زيداً قائماً: أن أضرب زيدا إذا كان قائماً، أي: مستقراً، إذا وجده في هذه الحال، وكذلك سائرها[٢].

وإنما يبعد عند من منع من ذلك لأنه اعتقد أنه مبتدأ لا خبر لـه، والمبتدأ لابد لـه من خبر أو ما يسد مسده مما هو عمدة[٣] مثله نحو: أقائم أخواك ونحو ذلـك، ولـنرجع إلى لفظ أبي موسى[٤] وتمثيله وتفسير ما أشكل منه.

قوله: **لا، لأنه بَدَلٌ من اللفظ بالفعل**[٥].

إلى آخره تحرز من المصدر الذي يعمل بالنيابة مناب الفعل خاصة وذلك في الأمر نحو: ضرباً زيداً ونحوه كما قدمناه أول الباب.

وقوله: **شرطُهُ أنْ يَقدَّر بأَنْ والفعل**[٦].

يعني أنه يعمل في غير الأمر وهو الخبر إذا قدر بأن والفعل نحو: يعجبني ضرب زيد عمراً، ويقل إعماله منوناً، التقدير: أن ضرب زيد عمرا.

وقال بعضهم: يندر بما والفعل وقد تقدم خلافه، ويعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً والضرب زيدٌ عمراً.

---

(١) هذا البيت من الرجز في ملحقات ديوانه ص ١٨١، والكتاب ١٩١/١، والمقاصد النحوية ٥٧٢/١، وهمع الهوامع ٣٤٢/١ وَ ٤٥/٣، والدرر ١٢٤/٢. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٩٨/١. وتخليص الشواهد ص ٢١٢. ويروى: "إيَّاك" وَ "أباكَا" مكان "أخَاكَا".

والشاهد فيه قوله: (ورأيُ عينَّي" فقد أعمل المصدر "رَأي" ، وهو غير منون، فنصب مفعولاً بـه وهـو "عيـنيّ". وخبر "رَأي" هو الحال السادة مسد الخبر، وهو جملة "يعطي الجزيل).

(٢) انظر تفصيل القول في ذلك في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٨٥٠/٢، ٨٥١ تحقيق د/ سعد الغامدي.

(٣) أي مايسد مسد الخبر، وهو هنا الفاعل "أخَواك".

(٤) هو الجزولي.

(٥) الجزولية ص ١٦٦، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٥/٣.

(٦) الجزولية ص ١٦٦.

ويقل إعماله منوناً مع ذكر الفاعل، ويكثر مع حذفه[1] نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ۝﴾[2]. والتقدير: أو أنْ يُطْعِمَ إنسانٌ يتيماً.

قال الشاعر:

٣٣- فلولا رَجَاءُ النَّصْرِ منكَ وَرَهْبَةٌ　　　عِقَابَك قَدْ صَارُوا لَنا كالمَوَارِدِ[3]

فقوله "لأمير" قد نصر قوماً عليه وعلى عترته فقال: لولا رجاء نصرك ورهبتنا عقابك لأهلكناهم وجعلناهم كالموارد، وهي الطرق يريد كالتراب في الذلة والاستيلاء عليهم، كقول إبي سعيد المخزومي[4]:

٣٤- لولا الأميرُ ولولا فَضْلُ طاعتِهِ　　　لقد شربتُ دماً أحلَى من العَسَلِ[5]

وأما التنوين ورفع الفاعل فهذا يمكن أن يُعدّ شاهد عليه؛ لأن الفاعل شديد الاتصال بالفعل فكانت له هنا الإضافة تقوم مقام شدة اتصاله هناك، ولذلك عَزَّ في القرآن إضافة المصدر إلى المفعول مع ظهور الفاعل بعده، وقد جاء في غير القرآن، قال الشاعر:

٣٥- حربٌ تَرَدَّدُ بينهمْ بتشَاجُرٍ　　　قد كَفَّرَتْ آباؤُها أبناؤُها[6]

التقدير: بتشاجرٍ أبناؤها قد كفَّرَتْ آباؤها، أيْ: لَبِسَت الدروع[7].

---

(١) تنظر هذه الآراء في الأصول ١/١٣٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤،١١٥، وهمع الهوامع ٣/٤٣- ٤٨.

(٢) سورة البلد، الآيتان ١٤،١٥.

(٣) هذا البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٩ والنكت ١/٢٩٥، وشرح المفصل ٦/٦١. والشاهد فيه قوله: (رَهْبَةٌ عقابَك) فأعمل "رهبة" وهي منوَّنة في "عقابك".

(٤) أبو سعيد المخزومي. لم أعثر على ترجمة له.

(٥) هذا البيت من البسيط له في أمالي القالي ١/٢٥٩، ورواية صدره:　　لولا الإمام ولولا حقُّ طاعَتِهِ

(٦) هذا البيت من الكامل للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو له في تهذيب اللغة ١٠/٢٠١، ولسان العرب ٥/١٤٨ (كفر)، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٦، والمقرب ص ١٩٥. والشاهد فيه قوله: "بتشاجُر قد كفرت آباؤها أبناؤها" فقد ذكر الفاعل "أبناؤها" والمصدر "تشاجرٍ" منوّن، وهذا قليل.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٦، والمقرب ص ١٩٥.

قال فا[1]: ومما جاء من إعمال المصدر مع حذف الفاعل قوله تعالى[2]: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا /١٠٩/ مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾[3].

فنصب "شيئاً" بقوله: "رزقاً"، وهذا خطأ؛ لأن الرزق اسم بمنزلة الطِّحْن والرِّعْي، ولا يجوز عمل شيء منه في غيره.

وقد بيّن أبو جعفر النحّاس هذا في أول كتابه[4]، فقال: (لو قلتَ أعجبني طِحْنُ زيدٍ الدقيقَ، وخُبْزُ زيدٍ الخبزَ، ودُهْنُ زيدٍ لحيتَه، لم يجز حتى تقول: من طَحْنِ زيدٍ وخَبْزِهِ ودَهْنِهِ.

وكذلك لا يجوز: أعجبني قوتُ زيدٍ عياله إذا أردتَ بالقوت الشيء المقوت به)[5].

وقد قال مثل قول أبي علي الصيمري[6]، وهو كما قلت لك، فإنْ أردتَ مايعملُ فيما بعده قلتَ: عجبتُ من رَزْق زيد عيالَه، ففتحت الرَّاء[7]، من قَوْتِهِ إياهم، كما تفعل ذلك في الطَحْنِ والرَّعْي والخَبْز. قال الشاعر:

---

(١) هو أبو علي الفارسي، انظر الإيضاح ص ٥٥، وهو مذهب الفراء، حيث قال: نصبت (شيئاً) بوقوع الرزق عليه) اهـ. انظر معاني القرآن ١١٠/٢.

(٢) سورة النحل، الآية ٧٣.

(٣) من الآية إلى قوله: (الطِّحْنْ والرعي والخَبْز) نص ابن الطراوة في الإفصاح ص ٦٥،٦٦.

(٤) في إعراب القرآن ٢١٨/٢، وقد عزاه النحاس إلى الكوفيين، فقال: (وقال غيره ـ الأخفش ـ: لايجوز أن يكون منصوباً بـ "رزْق"، لأنه اسم وليس بمصدر، كما لا يجوز: عجبت من دُهْن زيدٍ لحيته، حتى تقول: من دَهْنٍ) اهـ. وقال الأزهري في التهذيب ٤٣٠/٨: (ويقال: رَزَق الله الخلق رِزْقاً ورَزْقاً، فالرِزْقُ اسم، والرَزْق مصدر، وقد يوضع الاسم موضع المصدر).

(٥) منع البصريون إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره، كالثواب والكلام والعطاء إلا في الضرورة، أما الكوفيون والبغداديون فجوزوه قياساً إلحاقاً بالمصدر كالشاهد المذكور (وبعد عطائك ..) انظر ص ٣٥ من هذا التحقيق. وقال الكسائي إمام أهل الكوفة: (إلا ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت؛ فإنها لاتعمل، فلا يقال: عجبت من خبزك الخبز، ولا من دهنك رأسك، ولا من قوتك عيالك). وأجاز الفراء ذلك، وحكى عن العرب مثل: (أعجبني دهن زيد لحيته). انظر همع الهوامع ٥٢/٣.

(٦) أبو علي الصيمري (من نحاة القرآن الرابع الهجري) هو عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصيمري، كان عالماً بالنحو، قدم مصر، وأخذ عنه شيء من اللغة، له التبصرة في النحو، أحسن فيه الأخذ على مذهب البصريين. إنباه الرواة ١٢٣/٢، وبغية الوعاة ٤٩/٢ وانظر قوله عن المصدر واسمه في التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١،٢٤٤.

(٧) قال ابن الطراوة في الإفصاح ص ٦٦، : (عجبت من قَوْت زيدٍ عياله، ففتحت القاف من قَوْته إيّاهم).

٣٦- سميت بالفاروُقِ فافْرُقْ فَرْقَه   وارزق عِيَالَ المسلمين رِزْقَه[١]

قال ابن الطراوة[٢]: (فأمّا "شيئاً" في الآية فإنما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة).

كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٣]. والمعنى: قليلاً ولا كثيراً ومثله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾[٤] كأنه: ركوناً قليلاً[٥] فإن قال قائل فقد قال الشاعر[٦]:

وبعد عَطَائِكَ المئةَ الرِّتَاعَا [٢٧]

والعطا اسم كالرزق لأنك تقول: كم عطاؤك؟ فتقول: ألفان، قلنا له: من هنا دخل الغلط على الصيمري[٧].

و"العطا" كما يكون اسماً كالرزق فقد يكون مصدراً من "عطا يعطو"، إذا تناول، لم يستعمل في مكان الإعطاء منقولاً إلى معناه.

كما قال الله تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾[٨] وإنما الأصل المقيس: (إنْباتاً) ولكنه جاءَ على حذف الزيادة كأنه من (نبتكم)، وإن لم يُقَل، وعلى هذا القول ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[٩] وكان القياس "مُجراها ومُرساها" بضم الميم لأنه من

---

(١) من الرجز لعويف القوافي (عويف بن معاوية الفزاري) - يرثي سليمان بن عبدالملك ويذكر عمر بن عبدالعزيز. وورد بلا نسبة في الكامل ٢/٢٨٨، والإفصاح ص٦٦.

(٢) في الإفصاح ص ٦٦.

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٢٣.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٧٤.

(٥) إلى هنا يتبع كلام ابن الطراوة السابق، انظر الإفصاح ص٦٦، وفيه: (كأنه قال: ركوناً قليلاً) اهـ.

(٦) عجز بيت من الوافر لعُميرْ القطامي، سبق تخريجه بالرقم (٢٧).

(٧) في قوله في الصفحة السابقة. انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٣٩- ٢٤٤.

(٨) سورة نوح الآية ١٧.

(٩) سورة هود من الآية ٤١، انظر المبسوط في القراءات العشر ص٢٣٩، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٣٤٠، والنشر في القراءات العشر ٢/٢١٦.

أجرى وأرسى ولكنه جاء على جَراها ورَسَاها، وإن لم يقل؛ وقد تمادى الصيمري في خطئه فساق شاهداً على ما رددناه[١] قول الآخر:

**٣٧- أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكم رجلاً		أهْدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ[٢].**

فجوَّزَ في المصاب أن يكون اسماً كالمصيبة وأقامه مقام الإصابة[٣] وليس كذلك إنما هو مصدر كأنه قال: أظلوم إن أصابتكم رجلاً من صفته كذا ظلم[٤]. رجعنا وإذا لم يكن يجيء: (يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً) فأحرى أن يقبح أو لا يجوز عجبت من ضربٍ أنت عمراً؛ لأنهم جعلوا اتصاله بالمصدر في مقام تسكين الفعل له في (ضربْت) وإنما تقول: من ضربك عَمْراً، ومن ضربي عمراً، ويكون الفاعل محذوفاً من اللفظ للدلالة عليه مقدراً، ولايصح أن يكون مضمراً كما يقبح أو لا يصح أن يكون لفظه مظهراً بخلاف اسم الفاعل لأنك تقول:

**٣٨- كيفَ أشكُو مِنكَ ماحَلَّ بنا		أنا أنْتَ الضَّاربي أنَت أنَا[٥]**

---

(١) أي أنه جعل اسم المصدر يعمل كالمصدر.

(٢) هذا البيت من الكامل للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١، والاشتقاق ص٩٩، ومعجم ما استعجم ص٥٠٤ والتصريح ٢٦٠/٣، والدرر ٢٥٨/٥، وهو للعَرْجي في ديوانه ص ١٩٣، ودرة الغواص ص٤٣، والتصريح ٢٦٠/٣، وحكي عن اليزيدي أنه للعرجي في مغنى اللبيب ٢٣٣/٢، والمقاصد النحوية ٥٠٢/٣ ولأبي دعبل في ديوانه ص٦٦، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص٢٧٠، والأصول لابن السراج ١٣٩/١، وأوضح المسالك ٤٠٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٤١١، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٢٦/٦، وهمع الهوامع ٥١/٣، وروايته في الأصول: أظُلَيْمُ، قيل: وهو الصواب؛ لأنه مرخم (ظُلْمة)، وظليمة: هو اسم المرأة المشبب بها، وهي أيضاً رواية الصيمري في التبصرة ٢٤٥/١، ويرْوى العجز: "رَدّ السلام ..".

والشاهد في قوله: (مصابكم رجلاً)؛ لأنه أعمل ...الاسم الدال على المصدر عمل المصدر؛ لكونه ميمياً فقد أضاف (مصاب) إلى فاعله، هو كاف الخطاب ثم نصب به مفعول وهو "رجلاً" وكأنه قال: إن إصابتكم رجلاً.

ولهذا البيت حادثة تروى في كتب الأدب مع أبي عثمان المازني وجارية. انظر درة الغواص ص ١١٤.

(٣) انظر قول الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٤٥/١.

(٤) يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٤٠٦/١: "واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ميمياً فكالمصدر اتفاقاً، [ثم أورد البيت: أظلوم ....] وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، [ثم أورد: وبعد عطائك..].

(٥) هذا البيت من الرمل، بلا نسبة في خزانة الأدب ٧٠/٦، وقال عنه البغدادي: (هوبيت وضعه بعض النحاة للتعليم) ويروى صدره: **كيف يخفى عَنْكَ ما حل بنا.** ويروى "القاتلي" مكان: "الضاربي"، كما في الصفوة الصفية ٨١٤/١، وسفر السعادة ٧٢٨/٢.

فكذلك ندعي أن في "ضارب" من قولك: هذا ضاربٌ زيداً ـ ضميراً، واسم الفاعل أقرب إلى الفعل أن يتحمل الضمير لأنه مراد في الأزمان كالفعل ويتصرف في معموله بالتقديم والتأخير[1] وليس شيء من هذا في المصادر[2] ولا كانت لنا إمارة بما ندعي الإضمار فيه، وأصل الأسماء ألا يضمر فيها؛ لأن أصلها ألا تعمل فلم نقله[3].

فإن قيل فقد ردَّ البصريون كلام الكسائي والفراء وهو كوفي[4] ورأوا أنَّ حذف الفاعل غير صحيح[5]، قلنا: أما حذفه من جهة القياس فليس يمتنع إذا دلَّ الدليل عليه ولكن لما كان الفعل مما يتحمل الضمير ورأوا العرب تحافظ على الفاعل معه من وجوه كانت أدلة على أنه لايحذف من الفعل ولا من كل مايتحمل الضمير على وجهٍ لنزوله منزلة الفعل، وأما المصدر فليس بفعل ولا معنا فيه إمارة على القول بالإضمار[6] والمعنى يدل على الفاعل وإن حذف فلذلك لم نَدِّع الإضمار فيه، وقد زاد السيرافي[7] من قياسه فقال[8]: ويجوز عندي ألا يقدَّرَ فاعل وينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في قولك: (عشرون درهماً) وَ "مافي السماءِ مَوْضِعُ راحةٍ سَحَاباً" من غير أن تقدر فاعلاً، ثم اعترض على نفسه وقال: إنْ

---

(١) أورد السيوطي في همع الهوامع ٣/٥٥ في حديثه عن عمل اسم الفاعل ـ قوله: (ومنع قوم رفعه الظاهر، وقوم رفعه المضمر أيضاً، قاله ابن طاهر، وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله) اهـ.

(٢) قال الصيمري ـ في التبصرة والتذكرة ١/٢٤٠ـ ٢٤١: "وإنما جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول جميعاً، ولم يجز في اسم الفاعل أن يضاف إلا إلى المفعول لا غير؛ لأن المصدر غير الفاعل وغير المفعول فجازت إضافته إلى كل واحد منهما؛ فتعلُّقُهُ بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلُّقُه بالمفعول لأنه عليه وقع"اهـ.

(٣) انظر همع الهوامع ٣/٤٨،٤٩،٥٠.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٥.

(٥) أي حذف فاعل المصدر. انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٤١.

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣/٩١٦.

(٧) مختصر قول السيرافي أنه يجوز عنده ألاّ يقدر فاعلٌ وينتصب المفعول بالمصدر، كما ينتصب التمييز "درهماً" في قولك "عشرون درهماً" من غير أن نقدر فاعلاً، فإن قيل له: إذن كيف نصبت "يتيماً" بإطعام دون أن تقدر فاعلاً؟ فهل معنى ذلك أن "يتيماً" تمييز؟ قال: لا، وإنما نصبنا بإطعام تشبيهاً له بالفعل الذي ينصب، ولايلزم أن يكون المصدر مثل الفعل في جميع أحواله.

(٨) انظر قول السيرافي في شرحه للكتاب ٤/٩١،٩٢. تحقيق محمد هاشم عبدالدايم.

قال قائل: فإذا نصبت يتيماً" و لم تقدر فاعلاً في إطعام وشبهته "بعشرين" فقد جعلته تميزاً، ولا يجوز أن ينصب إلا نكرةً ولا يقال: أو إطعام زيداً.

قيل له[1]: نحن وإن نصبناه من غير أن نقدر فاعلاً /١١٠/ فإنما ينصب تشبيهاً بالفعل الذي ينصب المفعول ولا يلزم أن يكون مثل الفعل في جميع أحواله، ألا ترى أنك تقول: "أو إطعامٌ زيدٍ عمراً" فتنصب "عمراً" "بإطعام" وتقيم "زيداً" مقام التنوين، وهو مجرور، ولا تقدر فاعلاً غير "زيد" فقد بطل في المصدر لفظ الفاعل الذي هو مرفوع في الفعل لا محالة، و لم يكن المصدر بمنزلة الفعل في هذه الحال، فكذلك ما ذكرناه[2]، انتهى كلامه[3].

ونحن نقول له: الفاعل في قوله ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾[4]" إما أن يكون الفاعل مراداً أو غير مراد[5] كما قال هو الكسائي[6] في باب الإعمال.

فإن قال: إنه غير مراد كما قال في "عشرين درهماً" فهذا باطل بالضرورة؛ لأنه لابد للإطعام مَنِ مُطْعِم ومُطْعَم" من جهة المعنى.

وإنْ قال: إنه مراد فقد أقَرَّ بأنَّ المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل وأنه مخالف بذلك لعشرين درهماً فيلزمه أن يكون مقدراً، وإن لم يصح إضماره فيه ولا إظهار لفظ المضمر.

وقد وَهِل[7] أيضاً في اعتقاده أنه يجوز أن يظهر لفظه على القول بأنه مقدر فقال: التقدير فيه: "أو أن يطعموا" فحذف الفاعل، ولو أضمر لقال: "أو إطعام أنتم" وقال[8] في باب آخر في بيت أنشده سيبويه[9] وهو:

---

(١) يتبع كلام السيرافي السابق. انظر شرحه للكتاب ٩١/٤،٩٢. تحقيق محمد هاشم عبدالدايم.

(٢) أي ما ذكر من الموازنة بين: "درهماً" و "يتيماً" انظر ما سبق ص ٤٦.

(٣) أي كلام السيرافي.

(٤) سورة البلد، الآية ١٤، ومن الآية ١٥.

(٥) يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٤٠٥/١: (وعمل المصدر منوناً أقْيس نحو: "أو إطعامٌ...).

(٦) انظر ما سبق ص ٢،٨،١٠.

(٧) وَهِلَ في الشيء وعنه وَهِلاً: غَلِطَ فيه ونَسِيَه. انظر لسان العرب ٧٣٧/١١ (وَهِلَ).

(٨) أي السيرافي: انظر شرح الكتاب له ٩١/٤. تحقيق محمد هاشم عبدالدايم.

(٩) أنشده سيبويه في باب الأمر والنهي، الكتاب ١٤٠/١.

٣٩- أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أم بكُورُ ... أنتَ فانظرْ لأَي ذَاك تَصيرُ[1]

إنَّ "أنت" فاعل بالمصدر، وسيبويه لم يقل ذلك[2]، وإظهار المضمر كذا لايجوز في ظني، وأما في البيت فلا يجوز.

وسنعيد الكلام عليه في الآية والبيت بعد هذا إن شاء الله[3].

ثم احتج على أن المصدر يخالف الفعل في الاستغناء عن الفاعل فقال[4]: ولايلزم أن يكون مثل الفعل في جميع أحواله إلى آخر الفصل فجعل إضافته إلى الذي كان فاعلاً في المعنى استغناءً عن الفاعل فيه بخلاف الفعل، وهذا شيء ليس فيه دليل أنه بقي دون فاعل فإنه قد أخذ مقتضاه وامكن أن يضاف إلى الفاعل، لأنه اسم غيره وأضيف إليه[5].

و لم يخرجه ذلك على أن يكون بفاعل من جهة المعنى، ولو أخرجه ذلك عن أخذ فاعل لوجب أنْ نقول في قوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[6]. أنه بلا فاعل حين دخل عليه حرف الجر لمعناه ودال لفظ الفاعل فإن قال قائل: فذلك مجرور في موضع رفع قلنا له: وهذا مخفوض في موضع رفع، ولجاز أن نقول: أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلا مع الظاهر؛ لأنه

---

(١) هذا البيت من الخفيف لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ص٨٤، والكتاب ١٤٠/١، والشعر والشعراء ٢٣١/١، والرد على النحاة ص١٠٦، ولسان العرب ٤٢١/١٣ (منن)، وخزانة الأدب ٣٠٧/١ (العجز فقط). وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٢/١، وتذكرة النحاة ص٣٦٢، ومغني اللبيب ٢٧٩/١، وهمع الهوامع ٣٥٠/١ و ١٠٠/٣.

أرواح: أراد: أذو رواح، أو ألك رواح. والرواح: السير بالعشي. والبكور: السير بكرة في أول النهار.

يقول: إن الموت لايفوته شيء، إن لم يفجأ نهاراً فجأ بكوراً، وليس يدري المرء ما قدر له. ويروي: لأي حال تصير. والشاهد فيه قوله: (أنت فانظر).

(٢) قال سيبويه ـ بعد البيت مباشرة ـ (ترفع [أنت] على فعل مضمر؛ لأن الذي من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذي في (انظر) اهـ. انظر تفصيل قوله في الكتاب ١٤١/١.

(٣) انظر ذلك في الصفحة التالية ومابعدها.

(٤) أي السيرافي في حديثه عن المصدر. انظر ماسبق ص ٤٦،٤٧.

(٥) الشارح يرد على السيرافي في قوله: (إطعام زيدٍ عمراً) أن (إطعام) أخذ مقتضاه، وفاعله (زيد) في المعنى وإن كان مضافاً إليه.

(٦) سورة الفتح من الآية ٢٨.

لاينصب مفعولاً أصلاً إذا دخل على المضمر؛ لأنه إنما يضاف إليه على المشهور و لم يفرق أحد بين اسم الفاعل إذا دخل على المضمر وبينه إذا دخل على المظهر وهذا بَيِّن[١].

فصل في الكلام على الآية والبيت اللذين وعدنا بإعادة الكلام عليهما. قال السيرافي في الآية: التقدير: أو أن يطعموا فحذف الفاعل[٢]. وهذا التقدير ليس بجيد، لأن الكلام في ذكر الإنسان متقدمٌ. وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ۝ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝﴾[٣]. ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ﴾[٤]. الإنسان ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝﴾[٥]. يعني الإنسان ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۝﴾[٦]. وهذا يقتضي تفسيراً كما قال ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝﴾[٧]. فقال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝﴾[٨]. أي العقبة فك رقبة، بتقدير العقبة أن يفك رقبة، يريد الإنسان ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝﴾[٩]. يريد أو أنْ يطعم الإنسان، وقد قرئ ﴿فَكَّ رَقَبَةً ۝﴾[١٠]. أو أطْعَمَ أي فكَّ الإنسان أو أطْعَمَ[١١] هو راجع إلى قوله ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝﴾[١٢].

---

(١) ملخص قوله: أن (إطعام زيداً عمراً) لو لم يكن زيد فاعل في المعنى لاقتضى ذلك أن تكون الآية (وكفى بالله شهيداً) بلا فاعل، والخلاصة أن (زيد) فاعل في المعنى وإن كان مجروراً بالإضافة ولفظ الجلالة فاعل في المعنى وإن كان مجروراً بحرف الجر.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي (المخطوط) ٢/٤ (ب).

(٣) سورة البلد، الآيتان ٤،٥.

(٤) سورة البلد، من الآية ٨.

(٥) سورة البلد، من الآية ١١.

(٦) سورة البلد، من الآية ١٢.

(٧) سورة القارعة، الآيتان ١٠،١١.

(٨) سورة البلد، الآية ١٣.

(٩) سورة البلد، الآيتان ١٤،١٥.

(١٠) سورة البلد الآية ١٢.

(١١) وقد قرأ العوام "فَكُّ رَقَبَةٍ أو إطعامٌ" وقرأ الحسن البصري (فَكَّ رقبةً) وروي عن علي بن أبي طالب أنّه قرأها: "فَكَّ رَقَبَةً أو أطْعَمَ" وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية؛ لأن الإطعام: اسم وينبغي أن يرد على الاسم اسم مثله. معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٥. وبقراءة علي قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي. انظر الحجة في القراءات السبع ص٢٤٤، والنشر في القراءات العشر ٢/٣٠٠، وتفسير القرطبي ٢٠/٧٠.

(١٢) سورة البلد الآية ١١.

ثم قال السيرافي[1]: ولو أظهر لقال أو إطعام أنتم فأتبع ذلك الخَلَلَ وزَاد فيه تجويزاً: أعجبني ضربٌ أَنْتَ زيداً، وهذا لا تكاد تقوله العرب؛ وإنما تقول: أعجبني ضربك زيداً، أو ضربٌ زيداً، أو ضربُ زيدٍ أنت" وهو قليل، كما قال: أعجبني دّقُّ الثوبَ القصَّارُ[2] والذي حَسّنه الحول بينه وبين المصدر، وإن المصدر مما لا يضمر فيه فسَهُلَ ظهور لفظه، ولكن بحائل.

ثم رجع القول[3] إلى البيت الذي أنشده سيبويه[4]:

**أرَوَاحٌ مُـوَدِّعٌ أم بكـورُ		أنتَ فانظرْ لأَي ذاك تَصيرُ[٣٩]/١١١/[5]**

وَ"أم" هنا معادلة فاقتضى المعنى: أرواحٌ مودَّعٌ أمْ بكورٌ مودع بمعنى: أفي رَواحٍ يُـوَدِّع أم في بكور، كما تقول:

**٤٠- نهارُكَ بَطّالٌ وليلُك نائمُ		كذلك في الدُّنْيا تعيشُ البَهَائمُ[6]**

ثم عرض بعد ذلك: (أَنْتَ فانظر لأي ذاك تصير) بصورة: زيدٌ فقُمْ[7].

ولا يجوز ذلك عند سيبويه، فانصرف من هذا إلى أحد ثلاثة أوجه[8]:

---

(١) انظر شرح الكتاب (المخطوط) ٢٢٦/١ (ب)، ٤/٢ (ب).

(٢) انظر هذا القول في المقتضب ٦١/١، والأصول ١٣٨/١، ولسان العرب ١٠٤/٥ (قصر). يقال: قَصَرَ الثوب قِصَارةً وقصَّره، كلاهما: حوَّره ودقَّهُ، ومنه سمي القَصَّار. والقَصَّار هو المحوِّر للثياب؛ لأنه يدقُّها بالقَصَرة التي هي القطعة من الخشب، وحرفته القِصَارة.

(٣) أي السيرافي انظر شرح الكتاب له (المخطوط) ٤/٢ (ب).

(٤) في الكتاب ١٤٠/١.

(٥) هذا البيت من الخفيف لعدي بن زيد العبادي، سبق تخريجه بالرقم (٣٩).

(٦) هذا البيت من الطويل مما روي لعمر بن عبدالعزيز في سير أعلام النبلاء ١٣٨/٥، وهو مجتزأ من بيتين هما:

**نهارُك يامَغْرُور سهوٌ وغفلةٌ		وليلُك نومٌ والرَّدى لك لازم**

**وسعيُك فيما سوف تكرَهُ غِبَّهُ		كذلك في الدنيا تعيشُ البهائمُ**

(٧) قال السيرافي في شرح الكتاب (المخطوط) ٤/٢ (أ) : (أنت فانظر، وهو يشبه زيد فاضربه..) اهـ.

(٨) انظر هذه الأوجه في شرح الكتاب للسيرافي (المخطوط) ٤/٢ (ب).

الأول: أن تجعل "أنت" فاعلاً بفعل مضمر، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾[1].

الثاني: أنْ تجعل "أنت" مبتدأ، والخبر محذوف لدلالة الكلام عليه، كأنه قال: أنت الهالك، دلَّ عليه قوله (أرواحٌ مُودِعٌ أم بُكُورُ)، أي: أنت المعني بهذا في الرواح أو في البكور يامن سمع فانظر لأي ذاك تصير.

الثالث: أن تجعل "أنت" خبراً لمبتدأ، أي: المعنيُّ: بهذا أنت.

وزاد السيرافي[2] من عند نفسه ثلاثة أوجه أُخَر:

الأول: أنْ يكون "أنت" فاعل ببكور؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل، وهذا فاسد من غير وجه وأقرب ما تنظر في فساده من قبل أم التي اقتضت المعادلة بينهما.

الثاني: قال أن تجعل "البكور" في معنى "باكر" كما تقول: زيد إقبال أو إدبار أي: مقبل ومدبر، وهذا كالذي قبله في الفساد؛ لعدوله عن القصد وتكلفة مالا يحتاج إليه.

الثالث: أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه كأنك قلت: أم صاحب بكور، وهذا أيضاً وجه مُتكلَّفٌ كالذي قبله.

[الاختلاف بين المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة]

وقوله[3]: **(ويفارقُ اسمَ الفاعلِ والصِفَةَ المشبَّهةً به في أنَّه لا يلزم مَعَهُ ذِكْرُ الفاعل وأنَّه لا يُضْمَرُ فيه).**

يعني إن اسم الفاعل والصفة حكمهما في طلب الفاعل واقتضائه مُظْهراً أو مضمراً كالفعل فلابد فيهما من فاعل لفظاً أو تقديراً، والمصدر ليس كذلك لأنهما مشتقان كالفعل فيتحملان من الضمير ما يتحمل الفعل[4].

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ١٠٠.

(٢) في شرح الكتاب له (المخطوط) ٢/٤ (ب) وَ ٥ (أ).

(٣) هو الجزولي، انظر الجزولية ص ١٦٦،١٦٧.

(٤) قال ابن جعفر: (المصدر لا يضمر فيه الفاعل، واسم الفاعل والصفة يضمر فيها فاعلهما؛ وذلك بأن المصدر اسم جنس جامد يجري مجرى الماء والتراب، فلم يتحمل الفاعل بل حذف معه، بخلاف اسم الفاعل والصفة فإنهما لاشتقاقهما تنزلاً منزلة الفعل فتحملا الفاعل مضمراً تحمل الفعل له) اهـ. انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٦،٩١٧.

والمصدر جامد ليس بمشتق، فلا يتحمل ضميراً، بل يحذف معه الفاعل كما قدمنا[1].

ومثال ذلك: قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾[2]. التقدير: أو أنْ يُطْعِمَ إنسان يتيماً.

[المصدر المضاف إلى معرفة]

وقوله[3]: وأنّه إنْ أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرَّف.

يعني إن إضافته محضة، وإضافة الصفة غير محضة، وإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال غير محضة فلا يتعرف بما أضيف إليه بخلاف المصدر تقول: أعجبني ضربُ زيد الشديد أو الكثير فتنعته بمعرفة؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى المعرفة بخلاف الصفة المشبهة نحو: مررت برجل حسن الوجه وكريم الأب ونحو ذلك وفي اسم الفاعل نحو: مررت برجل ضاربٍ زيد غداً أو الآن فتضيفهما إلى المعرفة ولا يتعرفان، لأن أضافتهما غير محضة، النية بهما الانفصال.

[المصدر المعرف بأل]

وقوله[4]: **وأنَّ أضْعَفَهُ في العَملِ مافيه الألفُ واللاَّمُ**[5]:

مثاله: يعجبني الضربُ زيدٌ عمراً ولذلك لم يجيء في الكتاب العزيز[6] وقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[7] "مَنْ" فيه نصبٌ على الاستثناء

(١) انظر ص ٤٦ ومابعدها.

(٢) سورة البلد، الآية ١٤، ومن الآية ١٥.

(٣) الجزولية ص ١٦٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٧/٣.

(٤) الجزولية ص ١٦٧.

(٥) قال الشلوبين ـ بعد قول الجزولي مباشرة ـ "يريد أنَّ أقوى عمل المصدر عمله منوناً ثم معرفاً بالإضافة ثم معرفاً بالألف واللام، اهـ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٨/٣.

(٦) قال أبو علي الفارسي ـ في الإيضاح العضدي ص ١٦٠ (وأقيسُ الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول ثم المضاف، و لم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التتريل) اهـ.

(٧) سورة النساء، من الآية ١٤٨.

لافاعلة بالجهر[1] وعمله في المجرور كَلاَ عَمَلٍ؛ لأنّ الظرف والمجرور يعمل فيه الوَهْمُ.

وفي إعمال المصدر - وفيه الألف واللام - قولان للمتقدمين[2]:

فأجاز البصريون إعماله[3]، ومنع الكوفيون إعماله واحتجوا بأن قالوا[4]: المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة فلما عرف بالألف واللام زال شبهه بالفعل وأيضاً فإنه لم يوجد، وهذا قياس فاسد[5] فإنه يلزم القائل به ألا يعمل المصدر المضاف. فإن قال: الإضافة قد تكون غير محضة. فالجواب: أن يقال له: لا يخلو أن تقدر الإضافة في هذا الباب، يتعرف بها المضاف أو لا يتعرف؛ فإنْ لم يتعرف فهي غير محضة، وإنْ تعرف فهي محضة فلما وجدنا المضاف إلى المعرفة في هذا الباب يتعرف بالمضاف إليه علمنا أنها محضة وأما قوله: إن لم يوجد فباطل؛ لأَنَّ السَّمَاعَ قد ورد به بدليل قول الشاعر[6]:

---

(١) قال الفراء: (وقرئ "ظَلَم" وقد يكون "مَنْ" في الوجهين نصباً على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت "مَنْ" رفعاً إذا قلت : "ظُلم" فيكون المعنى: لايحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم) اهـ معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٢) تنظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١١٨/٢، والمقرب ص ١٩٦، وأوضح المسالك ٤٠٥/١. وشرح شذور الذهب ص ٣٨١- ٣٨٤. وشرح التصريح ٢٥٨/٣، وهمع الهوامع ٤٧/٣،٤٨، وخزانة الأدب ١٢٩/٨.

(٣) على أنَّ سيبويه والخليل جَوَّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً، قال سيبويه: "وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين) ثم أورد البيت: ضعيف النكاية... الكتاب ١٩٢/١. وجوَّزه أبو علي الفارسي على قبح. وقال أبو حيان في منهج السالك ص ٣١٣: (الثالث: مذهب أبي علي الفارسي وجماعة من البصريين أن إعماله جائز إلا أنه قبيح" اهـ.

(٤) من قوله: (المصدر لايعمل) إلى قوله "لم يوجد"، ومن قوله: "وأما قوله" إلى قوله: (السماع قد ورد به) هو نص عبارة ابن عصفور في شرح الجمل ١١٨/٢. وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٨/٣.

(٥) قال ابن عصفور: (وهذا خطأ محض) أو شرح الجمل ١١٨/٢.

(٦) هذا البيت من المتقارب بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٨/٢ والمقرب ص ١٩٦، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢، وأوضح المسالك ٤٠٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٤ والتصريح ٢٥٧/٣، والدرر ٢٥٢/٥، وشرح الأشموني ٣٣٣/١، وشرح المفصل ٥٩/٦،٦٤ وهمع الهوامع ٩٣/٢. والشاهد فيه: (النكاية أعداءه) فقد نصب بالمصدر المقترن بأل وهو قوله: (النكاية) مفعولاً به، وهو قوله: أعداء".

٤١- ضعيفُ النكاية أعداءَهْ   يخالُ الفرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

وهذا إنما يجوز في المصدر الجاري على الفعل[2].

[عمل الاسم الذي بمعنى المصدر]

وأمَّا الاسمُ[3] الذي في معنى المصدر فلايعمل إلا حيث سُمِع، مثل قوله[4]:

وبعد عطَائك المئة الرِّتَاعَا [٢٧]

وكذلك قوله[5]:

[٣٧] أظلومُ إنّ مُصَابَكم رجلاً   أهْدَى السلام تحيةً ظُلْمُ/١١٢/

يريد: إنَّ إصابتكم رجلاً. وقد بيناه قبل[6].

والكوفيون يقيسون هذا، وهو فاسد؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.

وفصل ابن الطراوة[7] فقال: إنْ كانت الألف واللام معاقبة للعائد جاز كقول الشاعر[8]:

ضعيف النكاية أعداءه [٤١]

قال: فَلامُ المعرفةِ فيه معاقبة للعائد عليه، تقديره: ضعيفةٌ نكايته أعداءه، كأنه قال: قليلة إساءته أعداءه.

ومثله قول الآخر:

---

(١) والنِّكَاية: مصدره نَكَيْتَ في العدو" إذا أثرت فيه، وهي إغضابه وقهره و "يخال" بمعنى يظن، و "يراخِي" يباعد. يقول: إنه جبان لايقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظناً منه بأنه يبعد الموت.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١١٩/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٨/٣.

(٣) من قوله: "وأما الاسم" إلى قوله: "توجب القياس" نقلاً عن عبارة ابن عصفور في شرح الجمل ١١٩/٢،١٢٠.

(٤) هذا عجز بيت من الوافر لعمير القطامي سبق تخريجه بالرقم (٢٧).

(٥) هذا البيت من الكامل للحارث بن خالد المخزومي (سبق تخريجه بالرقم (٣٧).

(٦) انظر ذلك في ص ٤٥.

(٧) في الإفصاح له ص ٧٠.

(٨) هذا صدر بيت من المتقارب، سبق تخريجه بالرقم (٤١).

٤٢- فلم أنْكُل عن الضَّربِ مَسْمَعاً[١]

أي: عن ضربي مسمعاً[٢].

وأمَّا مع وجود الفاعل والمفعول بعده فباطل؛ لا تقوله العرب فأمَّا ما أجازه فا[٣] وغيره من قوله: الضرب زيدٌ عمراً، فباطل؛ لأنَّ الضربَ هاهنا اسم الجنس المأخوذ في غير مادة لا يتوَّجه فيه إلا ما يتوجه في (رجلٍ) من بابه؛ لأنه في مقابلته وموضوع بإزائه[٤].

(طل) [٥]: الألف واللام ليست فيه إلا لتعريفه تعريف الجنس فصار بمنزلة الرجل و لم يصح توجيهه على ما يوجه إليه الفعل[٦]، ومثل ذلك: "الضارب" إذا كانت الألف واللام لتعريف العهد أو الجنس و لم تكن بمعنى (الذي) فإذا كانت الألف واللام في المصدر غير لازمة وإنما هي معاقبة للضمير، كما إذا كانت في اسم الفاعل بمعنى الذي، أمْكَنَ أنْ توجَّه على ما يوجَّه عليه الفعل من طلبه ما بعده[٧].

---

(١) هذا من عجز بيت من الطويل للمرّار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤، والكتاب ١/١٩٣، وللمرار أو لزغبة بن مالك في المقاصد النحوية ٣/٤٠، ٥٠١، وشرح المفصل ٦/٦٤. ولمالك بن زغبة في الدرر ٥/٢٥٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/٥٩، واللمع ص ٢٧١ وشرح ابن عقيل ٢/٩٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٢، وهمع الهوامع ٣/٤٧، وخزانة الأدب ٨/١٣١ وصدره:

لقد عَلمتْ أوْلَى المغيرة أنني   لَحِقْتُ .....

فلم أنْكُل: أي فلم أنكص وأرجع من الخوف، مَسْمَع: هو مسمع بن شيبان.

والشاهد فيه قوله: "عن الضَّربِ مَسْمَعاً"؛ لأنه أعمل المصدر المحلى بأل "الضرب" عمل الفعل فنصب مفعولاً به وهو "مسمعاً". (فيه تفصيل يمكن أن يضاف) الخزانة ٨/١٣١.

(٢) قال المبرد ـ بعد البيت مباشرة ـ : "أراد عن ضرب مسمع فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عَمَل الفعل"اهـ. المقتضب ١/٦٠.

(٣) هو أبو علي الفارسي.

(٤) انظر الإفصاح ص ٧٠،٧١.

(٥) هو ابن طلحة، ورأيه هذا هو رأي ابن الطراوة في الصفحة السابقة، ورأي أبي حيان حيث قال: (وهذا هو الصحيح) انظر هذه الآراء في منهج السالك ص ٣١٣، والتصريح ٣/٢٥٨.

(٦) أي لايصح أن يعمل عمل الفعل.

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٩، وشرح ابن عقيل ٢/١١٠.

فإن قال قائل: فقد أثبتم في هذا الباب ماردتم على الكوفيين في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

فالجواب: إن الكوفيين[1] قالوا: إن الألف واللام تقومان مقام الضمير في الربط، وبيّنّا هناك أنهما إنما تقومان مقامه في التعريف لا في الربط فكذلك تقول هنا ويجوز: أعجبني الضربُ زيداً بمعنى: ضربي زيداً، و "ضربك" أو "ضرب إنسان زيداً" ويشهد له قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[2]. لأنه في معنى لايحب الله جهر أحد بالسوء من القول إلا من ظلم[3].

وقوله[4]: **وأنه ليس وَصْفاً**

يعني إن اسم الفاعل يوصف به، لأنه مشتق، وبابه الوصف به، والمصدر ليس بمشتق فبابه ألاّ يوصف[5] به، ألا ترى أن الصفة تتحمل الضمير العائد على الموصوف واسم الفاعل لايتحمل ذلك.

والمصدر لايضمر فيه، والصفة تتبع الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والمصدر لايثنى ولايجمع[6] ولذلك لم يكن قولهم: "زيد العلم" بمعنى العالم أصلاً في الكلام إنما هو مجاز قيل على معنى المبالغة ولاينقاس.

وقوله[7]: **وفي أنَّه لايفتقر في كَوْنِهِ عَاملاً إلى أنْ يَعْتَمِدَ**[8].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١/٢.

(٢) سورة النساء، من الآية ٤٨.

(٣) انظر ص ٥٢ من هذا التحقيق.

(٤) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ١٦٨.

(٥) والمقصود بذلك: وأن المصدر ليس وصفاً. قال الشلوبين: (يريد: وهما وصفان أعني: اسم الفاعل والصفة المشبهة) اهـ. شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٩/٣.

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٦/٣،٩١٧.

(٧) الجزولية ص ١٦٨، ونصها: "وأنه ..." بدون حرف الجر "في".

(٨) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٩١٩/٣.

يعني: إن اسم الفاعل يفتقر في عمله إلى أن يعتمد على ما تقدم ذكره في بابه[1] لأن عمله بالشبه والمصدر لا يفتقر إلى ذلك؛ لأن عمله بالنيابة مكان "إن والفعل" فلا يفتقر إلى أن يعتمد على شيء[2]، بل تقول: ضربك زيداً حسن.

وقوله[3]: وأنه لا يُعْتَبَرُ الزمانُ في إعْمَالِهِ.

يعني إن المصدر يعمل بالنيابة فيعمل بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال فقط[4].

وقوله[5]: ويُفَارِقُ المتعدِّي منه اسْمَ الفَاعِلِ المتعدِّي في أَنَّهُ يُضَافُ إلى الفَاعِلِ[6].

يعني أن المصدر يفارق اسم الفاعل إذا قلنا من فعلين متعديين في أنَّ المصدر يضاف تارة إلى الفاعل وتارة إلى المفعول[7] نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً[8] وضربُ عمروٍ زيدٌ؛ لأنه غير الفاعل وغير المفعول، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول[9] نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أبوه، ولا يجوز: هذا ضارب أبيه زيداً؛ لأنَّ الضاربَ هو الأب والشيء لا يضاف إلى نفسه، هذا هو مذهب أهل البصرة والمحققين من النحويين.

---

(١) أي في باب اسم الفاعل، انظر السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (المخطوط)، ص٣٨،٣٩.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٩٣، وأوضح المسالك ١/٤١١.

(٣) الجزولية ص ١٦٨.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٩.

(٥) الجزولية، ص ١٦٨.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٩.

(٧) تنظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٦،١١٧، والمقرب ص ١٩٥، وأوضح المسالك ١/٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٢.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤.

(٩) قال الصيمري ـ في التبصرة والتذكرة ١/٢٤٠،٢٤١: (وإنما جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل وإلى المفعول جميعاً، ولم يجز في اسم الفاعل أن يضاف إلا إلى المفعول لا غير؛ لأن المصدر غير الفاعل وغير المفعول فجازت إضافته إلى كلٍ واحد منهما، فتعلقه بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع" أهـ.

وأجاز أهل الكوفة إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان[1] واستدلوا على صحة قولهم بمجيئه في التنزيل. قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[2]. واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت هو المنعوت في المعنى فأضاف المنعوت إلى النعت وهما في المعنى شيء واحد، وقال: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾[3]. والدار في المعنى هي الآخرة وقال: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[4]. والحب في المعنى هو الحصيد، وقال: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[5]. والجانب في المعنى هو الغربي.

وقال الشاعر:

٤٣- وَقَرَّبَ جَانِبَ الغربِّي يأدُو ... مَدَبَّ السَّيْلِ /١١٣/ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا[6]

وقالوا: [7] "صلاة الأولى" و "مسجد الجامع" و"بقلة الحمقاء"، والأولى في المعنى هي الصلاة، والمسجد في المعنى الجامع فهذه حجج الكوفيين.

وقال أهل البصرة: الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لايتعرف بنفسه لأنه لو كان فيه تخصيص أو تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة وإنْ لم يكن فيه تعريف كان بالإضافة إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير هنا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب ألا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً.

---

(١) انظر الإنصاف ١/٣٨٩، المسألة ٦١.

(٢) سورة الواقعة الآية ٩٥.

(٣) سورة يوسف من الآية ١٠٩.

(٤) سورة ق من الآية ٩.

(٥) سورة القصص من الآية ٤٤.

(٦) هذا البيت من الوافر للراعي النميري في ديوانه ص ١٤٧، والإنصاف ١/٣٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٠، وورد غير منسوب في لسان العرب من إنشاد الفارسي ١/٣٧١ (دبب) وَ٤/٤١٢ (شعر). وَ (مَدَبُّ السيل": موضع جريه، وَ "الشِّعار": الشجر الملتف. والمعنى: أنه يصف حماراً وحشياً بأنه قد اجتنب الشجر الملتف مخافة أن يرمي فيها، ولزم مدرج السيول؛ لأن الصيادين يتعدون عنه.

والشاهد فيه قوله: (جانب الغربي)؛ لأنه أضاف اسماً إلى اسم آخر يوافقه في المعنى.

(٧) من قوله: (وقالوا: صلاة الأولى) إلى قوله: (لو كان لفظهما متفقاً) أخذ نصاً من الإنصاف ١/٣٩٠.

والجواب عن كلمات الكوفيين: أنها كلها محمولة على حذف المضاف إليه وإقامة صفة المضاف إليه مقامه، فقوله: حق اليقين، أي: حق الأمر اليقين: كقولك: دين القيِّمَة، أي: الملة القيمة، ولدار الساعة الآخرة، وحب الحصيد: أي حب الزرع الحصيد، ووصف الزرع بالحصيد هو الحق؛ لأن الحبَّ اسم لما ينبت في الزرع، والحصد إنما يكون في الزرع الذي ينبت فيه الحب لا للحب[١].

تقول: حصدت الزرع، وبجانب الغربي أي: المكان الغربي وصلاة الأولى أي: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الجامع أي: الموضع الجامع، وبقلة الحمقاء أي: بقلة الحبة الحمقاء؛ لأن البقلة اسم لما ينبت من تلك الحبة ووصف الحبة بالحمق هو التحقيق؛ لأنه الأصل، ومانبت منها فرع عنها، وكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع وسميت البقلة الحمقاء؛ لأنها تنبت في مجاري السيول فتقلعها.

وقالوا في المثل[٢]: (أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةَ).

فإذا احتمل كلامهم الذي أوردوه التأويل فلا حجة لهم فيه، والله أعلم[٣].

وقوله[٤]: **والعاري من الألفِ واللّام مِنْهُ مُطلقاً[٥] في أنّه لا يتقدَّمُ عليه شيءٌ مما يعملُ فِيْه.**

أي: ويفارق المصدرَ اسمُ الفاعل العاري من الألف واللام مطلقاً في أنّه لا يتقدم على المصدر شيء من معمولاته متعدياً كان أو غير متعدٍ؛ لأَنَّ معموله من صلته، والصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها، وذلك أنه يتقدر بـ أنْ" والفعل وَ "أنْ" من الحروف الموصولات كما تقدم بيانه في بابه[٦].

---

(١) انظر هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٩٠،٣٩١.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/٣٩٥، والأمثال ص ٣٣٦، ومجمع الأمثال ١/٢٩١ والإنصاف ١/٣٩١.

(٣) انظر الإنصاف ١/٣٩١.

(٤) الجزولية ص ١٦٨.

(٥) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٢٠.

(٦) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ١/٤٥١،٤٥٢.

فكذلك ما تقدر بـ "أنْ" والفعل، والحكم فيها واحد في منع التقديم وأيضاً فإنه جامد فهو عامل ضعيف فلا يتقدم عليه معموله، وقد قال بعض المتأخرين[1]: إذا تقدَّرَ المصدرُ بأن والفعل لم يتقدم معموله عليه باتفاق، وإذا تقدر بالفعل وحده جاز تقدم معموله عليه كالفعل نحو: ضرباً زيداً تريد اضرب زيداً ويجوز: ضرباً زيداً.

وأمَّا اسم الفاعل[2] فإن كان بالألف واللام لم يتقدم عليه معموله؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي، والصلة لاتتقدم على الموصول؛ لأنها من تمامه، وإنْ كان عارياً من الألف واللام جاز تقديم معموله عليه نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غدا ونحو ذلك؛ فلذلك قيَّد مفارقة التقديم في اسم الفاعل العاري من الألف واللام.

وقوله[3]: والصفة المشبهة به في أنَّه ينصِبُ المفعول به وأنَّه يُعملُ في الأجْنَبيِّ وفي أنَّهُ لايجمع فيه بين الإضافة والألف واللام.

يعني أن المصدر: يفارق الصفة المشبهة باسم الفاعل في أنه ينصب المفعول به إذا ناب مناب فعله الناصب له[4].

والصفة لايتصور فيها ذلك؛ لأنها أبداً من فعل غير متعد[5] كما تقدم في بابها[6] فلا تنصب المفعول به، فتقول في المصدر: يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، ولاتقول: رجل حسن عمرا؛ لأنها لاتعمل إلا في السيي، و "عمرو" ليس اسماً يشعر بالسببية، وتقول في الصفة: مررت بالرجل الحسن الوجه[7]، ولاتقول ذلك في المصدر، لاتقول: أعجبني الضرب

---

(١) انظر ص ٣٨- ٤٢ من هذا التحقيق. وانظر أيضاً الأصول ١/١٣٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤،١١٥، وهمع الهوامع ٣/٤٣- ٤٨.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧، ١٢١، والمقرب ص ١٨٧- ١٨٩.

(٣) الجزولية ص ١٦٨، ١٦٩، ونص عبارته: "والصفة المشبهة باسم الفاعل في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل في الأجنبي، وأنه لاتجتمع فيه الإضافة والألف واللام" اهـ.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٢٠، ٩٢١.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٠،١٤١.

(٦) انظر السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (المخطوط) ص٥١/٥٢.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨،٢٩.

الرجل[1]؛ لأن إضافته محضة وهو يتعرف بما أُضيف إليه إذا كان ذلك الاسم معرفة بخلاف الصفة المشبهة باسم الفاعل[2].

وقوله[3]: وذلك في تابعِ مايُضافُ إليه الحَمْلُ على اللفظ والحَمْلُ على المَعْنى.

هذا قول بعضهم، ومثاله قولك: يعجبني ضربُ زيدٍ وعمرو جعفراً وضربُ زيدٍ وعمرو جعفراً إذا حملته على الموضع، وهذا قول بعضهم[4].

وأمَّا سيبويه فلا يجيز إلاَّ الحمل على اللفظ ولايجيز فيه الحمل على الموضع[5] كما لايجوز ذلك في اسم الفاعل إذا لم يكن ثمة مايجوز الموضع كما تقدم في باب اسم الفاعل[6] وباب "إن" ونحوها[7] ويتأول ماجاء من ذلك منصوباً على إضمار الفعل[8] /١١٤/ كقوله:

٤٤- قد كنتُ داينتُ بِهَا حَسَّانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا[9]

---

(١) يقول سيبويه في كتابه ١/١٩٣: (ومن قال: هذا الضارب الرَّجُلِ، لم يقل: عجبت له من الضرب الرَّجُلِ؛ لأَنَّ الضاربت الرَّجُلِ مشبَّه بالحَسَنِ الوَجْهِ؛ لأنه وصفٌ للاسم، كما أنَّ الحسن وصف، وليس هو بحد الكلام مع ذلك) اهـ

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١١٨/٢.

(٣) الجزولية ١٦٩، وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٩٢١/٣.

(٤) تنظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١،٢١٨ و ١٢١/٢، ومغني اللبيب ١٤٨/٢ وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢ وما بعدها، والتصريح ٢٦٦/٣.

(٥) يقول سيبويه في ذلك: (وتقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بينهما) الكتاب ١٩١/١.

(٦) انظر السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (المخطوط) ص٣٨، ومابعدها.

(٧) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٩٨٣/٢ ... وما بعدها.

(٨) الأُبَّذي في قوله هذا يتبع رأي سيبويه فقد قال: (ومَنْ قال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، قال: عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمراً، كأنه أضْمر: ويضرب عَمْراً، [أو وضرب عَمراً]). اهـ. الكتاب ١٩١/١.

(٩) بيتان من مشطور الرجز، نُسِبا لزياد العنبري في شرح المفصل ٦٥/٦، والتصريح ٢٦٥/٣، ويقول الشيخ خالد الأزهري: (وهو زيادالعنبري لا رؤبة). وهما لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١٩١/١ وله أو لرؤبة في الدرر ١٩٠/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١، والمقاصد النحوية ٥٢٠/٣ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٠٥/٢، ومغني اللبيب ١٤٩/٢، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣، وخزانة الأدب ١٠٠/٥. "داينت بها" أخذتُها بدلاً من دين لي عنده، اللَّيان: المطل، والضمير في "بها" يعود على القينة في بيت سابق يقول: إنه قد أخذ قينةً بدلاً من دين له عند حَسَّان خوفاً من إفلاسه ومماطلته. وحَسَّان: اسم رجل وهو مفعول داينت. والشاهد فيه: قوله: "والليانا" لأنه عطف

على تقدير: وَأخافُ اللَّيَّان.

(فَا)[1]: وإذا أضفت المصدر إلى المفعول جَازَ أنْ تنصب المعطوف عليه وتحمله على المعنى[2] كما قلت في اسم الفاعل هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً وأنْشَدَ:

مخافة الإفلاس واللَّيَّانا[3] [٤٣]

قال: ويجوز على هذا: أعجبني ضرب زيد وعمرو فترفع "عمراً" وتحمله على المعنى إذ كان "زيدٌ" فاعلاً. قلت: إذا قلت: أعجبني ضرب زيد وعمرو، جاز في "عمرو" أربعة أوجه:

الرفع على أنه أضاف إلى الفاعل، وهو أملك بالمسألة من المفعول؛ لأن المصدر أول على الفاعل، وعلى أنه أضاف إلى المفعول الذي لم يسم فاعله.

والنصب على أنه أضاف إلى المفعول وحذف الفاعل.

والخفض على اللفظ وهو أجودها إلاَّ أن يضاف المصدر إلى المضمر فإن الرفع والنصب أجود من الخفض؛ لأن ضمير الخفض لا يعطف عليه في المشهور إلاّ بإعادة الخافض، وقد تقدم الخلاف فيه في باب[4] العطف.

ثم أجاز (فا) وغيره[5]: الحمل على الموضع في النعت، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

٤٥- حتى تهجَّر في الرَّواح وَهَاجَه طَلَبَ الُمعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ[6]

"اللیان" على الإفلاس فتبعه في المحل دون اللفظ، ونصبه على أنه مفعول به للمصدر (مخافة). وقيل "الليان" مفعول به لفعل محذوف تقديره: "خفتُ" أو وأخاف.

(١) هو أبو علي الفارسي. انظر الإيضاح ص ١٥٨.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١٠٤/٢، ١٠٥.

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز (سبق تخريجه بالرقم (٤٣).

(٤) تقدم في باب العطف. انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٥٨٨/٢.

(٥) أي الفارسي. انظر الإيضاح ص ١٥٩، وخزانة الأدب ١٣٦/٨.

(٦) من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ٢١٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣، وشرح المفصل ٦٦/٦، ولسان العرب ٦١٤/١ (عقب)، والمقاصد النحوية ٢١٥/٣، والتصريح ٢٦٥/٣، وخزانة الأدب ٢١١/٢- ٢١٥ و١٣٦/٨. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٦٤، والإنصاف ٣٠٧/١، وشرح المفصل ٤٢/٢، ٤٦، وأوضح المسالك ٤٠٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣. (العجز فقط) ويروى " وَهاجها" مكان "وَهَاجه" و "تهجَّر": سار في الهاجرة، وهي نصف النهار. الرواح: الوقت من زوال

فجعل قوله: (المظلوم) من نعت المعقب على الموضع وكأنه جعل المعقب الطالب حقه عقبة بعد عقبة ولا حجة لهم في ذلك[١]؛ إذ يحتمل أن يكون (المظلومُ) فاعلاً بالطلب أي كما يطلب المظلوم المعقب حقه، ويكون (المعقب) الذي يؤخر حق المظلوم عقبة بعد عقبة.

وقيل (المظلوم) فاعل بقوله: حقه وهو فعل ماض ومفعول و(المظلوم) فاعل ويكون (المعقب) الظالم الذي أخذ منه الحق وزيادة فهو يطلب تلك الزيادة باجتهاد عظيم.

وقيل: (المظلوم) بدل من الضمير الذي في (المعقب) فلا حجة في البيت على الصفة[٢].

وما زعموه[٣] من حمل النعت على الموضع غير جائز[٤] إلاّ في بابي النداء والتبرئة[٥]، نحو: يا زيدُ العاقل، ولا رَجُلَ عاقلٌ لمكانهما من البناء وكذلك التوكيد وعطف البيان، وقد أولع الناس بجواز ذلك في هذا الباب[٦]. وباب مررت بزيد "العاقل"[٧]، وهذا لا يكون؛ لأَنَّ النعت تابع للمنعوت في إعرابه لأنهما بمنزلة اسمٍ واحد فما يجب لأحدهما منه يجب للثاني،وكذلك التوكيد وعطف البيان[٨]، وهذا متفق عليه عند البصريين، فمن جوز منهم العدول عن اللفظ نقضَ الأصل المتفق عليه ووجب عليه أن يجوِّز: اختصم زيدٌ وعمراً العاقلان أو العاقلين، على النعت،

الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها، والضمير المستتر يعود إلى الحمار، والضمير المتصل يعود إلى الأتن؛ إذ إن الشاعر يصف حماراً وأتاناً وحشيين. المعقّب: الذي يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه. وفيه شاهدان، الأول قوله: (طلب المعقب حقهَّ) فقد أضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله. والثاني، قوله: (المظلومُ) بالرفع نعت للمعقب على محله،= =أي كما يطلب المعقبُ المظلومُ حقَّه. وهذا هو الذي أشار إليه الأبذي نقلاً عن الفارسي. انظر عدة تخاريج للبيت في الخزانة ٢/٢١٤- ٢١٦.

(١) الشارح بهذا يعارض قول الفارسي في حمل النعت على الموضع، ولايجيز ذلك إلا في بابي النداء ولا النافية للجنس.

(٢) تنظر تخاريج العلماء في إعراب (المظلوم) في الخزانة ٢/٢١٤- ٢١٦ وَ ٨/١٣٦.

(٣) أي الفارسي ومن معه.

(٤) أورد ابن عصفور أقسام ماله لفظ وموضع. انظر شرحه للجمل ١/٢١٦،٢٢٠.

(٥) انظر الإفصاح ص ٦٩.

(٦) أي: بجواز الحمل على الموضع في باب التوكيد وعطف البيان.

(٧) أي باب النعت.

(٨) وملخص ذلك أنَّ الأُبذي لايجوِّز الحمل على الموضع في النعت والتوكيد وعطف البيان.

وضارب زيدٌ عَمْراً "العاقلان" أو "العاقلين" على النعت وهذا لايجيزه أحدٌ من البصريين لاختلاف الإعرابين.

فإن قال قائل: فما الفرق بين النعت والتوكيد وعطف البيان وبين العطف بالحرف والبدل(١)؟

فالجواب: إن العطف والبدل من جملتين فلم يطلبهما الأول بإعراب الاسم المتبوع كالنعت والتوكيد.

فإن قال قائل: أليس البدل في تقدير الحلول محل الأول فيجب أن يكون مثله في إعرابه.

قلنا: له هو في تقدير الحلول محل الأول في إسناد الفعل إليه وقد اشتغل لفظه بغيره فيسند إليه في التقدير بلفظه أو بمعناه لاتحجير في ذلك، فإذا قلت: مررت بزيد أخيك فكأنه قال: مررت بأخيك.

وإذا قَالَ: مررتُ بزيدٍ أخاك فكأنَّه قال: جُزْتُ أخاك(٢)، وهَذَا بيِّن فقسْ عَلَيْه العطف، وهذا على من لايشترط المُحْرِز(٣) في العطف على الموضع، وأمَّا سيبويه فإنه يشترط المُحْرِز(٤) نحو: مازيدٌ بقائمٍ ولا ضاحكاً فلا يجيز هنا شيئاً من ذلك إلا على التأويل(٥) كما قدمناه.

وأجاز أهل الكوفة إعمال ضمير المصدر(٦) نحو: مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واستدلوا بقوله:

---

(١) تنظر هذه الفروق في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨- ٢٧٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٦٦٣ ومابعدها، ومغني اللبيب ٢/١١٨.

(٢) انظر باب البدل في السفر الأول من شرح الجزولية للأبدي ٢/٦٩٤.

(٣) المُحْرِز: أي الطالب لذلك المحل.

(٤) الكتاب ١/٦٦ ومابعدها.

(٥) انظر مغني اللبيب ٢/١٤٣،١٤٤،١٤٥.

(٦) انظر الآراء في ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٠، وهمع الهوامع ٣/٤٣.

٤٦- وما الحربُ إلا ماعَلِمْتُمْ وذقتُمُ وماهُوَ عَنها بالحديثِ المُرَجَّمِ[(١)]

قالوا: فقوله: "عنها" متعلق بـ "هو" الذي يراد به الحديث، وهذا لا حجة فيه لهم؛ لأنه يمكن أن يكون متعلقاً بإضمار فعل كأنه قال: أعني عنها أو يكون التقدير: وماهو مرجماً عنها بالحديث المرجم[(٢)].

❁❁❁❁❁❁❁

(١) هذا البيت من الطويل من معلقة زهير في ديوانه ص٨١، وجمهرة أشعار العرب ٢٨٩/١، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ص ١١٢، وشعر زهير للأعلم، ص١٨، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٦٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٠٧، ولسان العرب ٢٢٨/١٢ (رجم)، وشرح شواهد المغني ٣٨٤/١، وخزانة الأدب ١٢٠/٨، والدرر ٢٤٤/٥. وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٢، وهمع الهوامع ٤٣/٣.

(٢) قال ابن عصفور: "وحذف "مُرَجَّماً" الأول لدلالة الثاني عليه"اهـ. شرح الجمل ١٢١/٢.

باب هذا هو باب العدد[1]

ويتضمن هذا الباب: معرفة العَادّ والمَعْدُود والعَدَد والعدّ.

فالعَادُّ هو: الرجل الذي يَعُدُّ /١١٥/.

والمعدود هو: الشيء الذي يُعَدُّ كالدراهم وغيرها.

والعَدَدُ هو: الأسماء التي يُعَدُّ بها. والعَدُّ هو: المصدر[2].

[أنواع العدد وحكم كل نوع]

واعلم أن العدد على أربعة أنواع[3]: مفرد ومضاف ومركب ومعطوف.

فأمّا المفرد: فإنك تقول في المذكر منه: (واحد واثنان).

وفي المؤنث: (واحدة واثنتان). والعشرون والثلاثون والأربعون وسائر العقود إلى قولك: (تسعون).

والمضاف: من ثلاثة إلى عشرة، ومئة وألف.

والمركب: من أحد عشر إلى تسعة عشر.

والمعطوف: من إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين.

فأما الواحد والاثنان والواحدة والاثنتان والثنتان فلا تجوز فيهما الإضافة أصْلاً. وإنما لم يجز فيها ذلك؛ لأنّ ذِكْرَ المعدود يغني عن ذِكْرِها، ولو ذكرَها مع المعدود لكان عِيّاً[4].

---

(١) ينظر من هذا الباب في الكتاب ٣/٥٥٧، والمقتضب ١/٤٤٥، والأصول ٢/٤٢٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٢، والمقرب ص ٣٨٣، وأوضح المسالك ٢/١١٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٥٧، وشرح ابن عقيل ٢/٤٠٥ والتصريح ٤/٤٥٩.

(٢) انظر لسان العرب ٣/٢٨١ (عَدَد).

(٣) من قوله: (العدد على أربعة أنواع) إلى قوله: (إلا في ضرورة) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ٢/١٢٢ (مع إضافة يسيرة جداً من الشارح).

(٤) قال ابن منظور ـ بعد أن ذكر "عَيّ بالأمر": "وهذه عن الزَّجَاجي، وهو: عَيٌّ وعَيِيٌّ وعَيَّان: عجز عنه و لم يُطِقْ إحْكامه" لسان العرب ١٥/١١١ (عَيَا).

ألا ترى أنك إذا قلت: "رجلٌ" عُلِمَ أنه واحد من الرجال، وإذا قلت: "امرأةٌ" عُلِمَ أنَّها واحدة من النساء، وإذا قلت: "رجلان" عَلِمَ أنهما اثنان من الرجال، وإذا قلت: "امرأتان" عُلِمَ أنهما اثنتان من النساء؛ فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاّ في ضرورة.

قال الراجز:

٤٧- كَأَنّ خِصْيَيْه من التَّدَلْدُلِ   ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[(١)]

والصواب: (حنظلتان)، لكنه لما اضطُرَّ جمع بين العدد والمعدود، وأتى بالمعدود غير مثنى؛ ليكون للعدد فائدة، هذا حكم المفرد[(٢)].

وأمَّا المضاف من ثلاثة إلى عشرة، فلا يخلو أن تريد بالعدد: المعدود، أو العدد مجرداً من المعدود. فإنْ أردتَ العدد مجرداً من المعدود كان بالتاء كله، مثل قولك: "ستةُ ضعفُ ثلاثةَ" وَ "ثمانيةُ ضعفُ أرْبَعةَ". والمانع له من الصرف العلمية وتاء التأنيث، وهذا كله لم ترد به إلاّ العدد خاصة. فإنْ أردت بالعدد: المعدود، فلا يخلو أن تذكره أو لا تذكره، فإنْ ذكرته كان بالتاء مع المذكر وبغير التاء مع المؤنث.

---

(١) من الرجز نسب لخِطَام بن نصر المجاشعي، كما نسب لجَنْدَل من المثنى، وإلى سلمى الهذلية، ونسب لشمّاء الهذلية ولبعض السَّعْديِّين في الكتاب ٣/٦٢٤، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٥، والتصريح ٤/٤٦٥، وخزانة الأدب ٧/٣٧٤،٣٧٧، والدرر ٤/٣٨. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/٥٦٩، وإصلاح المنطق ص ١٨٩، والمقتضب ١/٤٤٧، والتكملة ص ٣٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/١٨٤٧،١٨٤٨، وشرح المفصل ٤/١٤٣،١٤٤، وَ ٦/١٦،١٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٧٦، وَ ٢/١٢٢، ولسان العرب ١١/٢٤٩ (دلل) وَ ٦٩٢ (هدل) وَ ١٤/١١٧ (ثنى) وَ ١٤/٢٣٠ (خصى)، والتصريح ٤/٤٦٠، وهمع الهوامع ٢/٢٧٠.

ويروى: كَأنَّ ....   سَحْقُ جراب فيه ثنتا حَنْظَلِ

و "التدلدل": التهدُّل. ظرف العجوز: مزودها الذي تخزن فيه متاعها. يقول: كأن خصيتيه وعاء عجوز مهترئ فيه ثمرتا حنظل تتحركان متدليتين. وقد أورده الأبذي شاهداً على إضافة العدد: (ثنتان) إلى المعدود ضرورة، والقياس: (حنظلتان) بدون العدد.

وفيه شاهد آخر، وهو قوله: (خصييه)، فقد ثنى (خِصْية) شذوذاً على (خصيين)، والقياس: (خصيتان).

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٢.

[أقوال العلماء في سبب تذكير العدد وتأنيثه]

واختلف في سبب ذلك، فمنهم من قال: هو مؤنث فما كان منه بـ "تاء التأنيث" فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة التأنيث، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنث لا علامة فيه للتأنيث، وبه قال أبو القاسم[1].[2] ومنهم من قال[3]: إن العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع. وقد وجد من الجموع ماهو مذكر ويجمع بتاء التأنيث، وماهو مؤنث ويجمع بغير تاء التأنيث، وذلك: كساء وأكسية، وغراب وأغربة، وحمار وأحمرة، وذلك كثير.

وقالوا في المؤنث: لسان وألْسُن ـ في لغة من أنَّث اللسان، وعقاب وأعْقُب؛ لأنّ العقاب أنثى، وأتان وأُتُن، وكذلك هذا لأنها جموع قلة في المعنى فوافقت جمع القلة.

وقال (سع) [4] إنما كان ذلك؛ لأنَّ الثلاث إلى العشر من المؤنث، مؤنثات الصيغة "فالثلاث" مثل: عناق وأتان وعقرب، فصيغة هذه الألفاظ ونحوها للتأنيث فصارت بمنزلة مافيه علامة التأنيث، وغير جائز أن تدخل هاء التأنيث على مؤنث تأنيثه بعلامة أو بغير علامة، وهذا القول يوجب أنك إذا سميت رجلاً بـ "ثلاث" لم يصرف في المعرفة؛ لأنَّه قد كان محلها محل "عناق" إذا سُمي بها "رجل".

وأمَّا الثلاثة إلى العشرة في المذكر فإنما أدخلت الهاء فيها؛ لأنَّها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، و "الثلاث" من قولنا: "ثلاثة" مذكر فأُدخلت الهاء عليه لتأنيث الجماعة، ولو سُمِّي رجل بـ "ثلاث" من "ثلاثة" لانصرف في المعرفة والنكرة؛ لأنَّه يصير محلها على "سحاب" وَ "سحابة" ، وإذا سمي رجلٌ بـ "سحاب" انصرف معرفة ونكرة. ومنهم من قال: اختصَّ عدد المذكر بالهاء؛ لأنَّ مادون العشرة عدد قليل، وأسماء الجمع إذا أُريد بها القلة

---

(١) أبو القاسم (...ـ ٣٣٧هـ) هو: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزَّجَّاجي، شيخ العربية في عصره، لزم أبا إسحاق الزَّجَّاج ليتعلم فنسب إليه، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية، له مؤلفات كثيرة منها "الجمل" بغية الوعاة ٧٧/٢، والأعلام ٢٩٩/٣.

(٢) انظر رأي أبي القاسم في الجمل ص ١٢٥. وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢.

(٣) انظر هذه الآراء في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢.

(٤) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب (المخطوط) ٢٩/٢ (ب).

دخلتها علامة التأنيث نحو: رغيف وأرغفة وفي الكثير "رُغُفٌ ورغفان"، و "حمار وأحمرة" وفي الكثير "حمر"، وأسماء العدد جموع قلة في المعنى فجمعت مثلها.

ومنهم[1] من قال: إنما كان عدد المذكر بالهاء؛ لأنّه لو كان بغير تاء لأَوْهَمَ أنه مذكر؛ لأنَّه مضاف إلى مذكر، والعدد هو المعدود في المعنى،وهم قد جعلوا العدد مؤنثاً، فأدخلوا فيه التاء؛ ليرتفع الإبهام. ومنهم من قال: إنّ العدد كله مؤنث، فجعلت تاء التأنيث مع المذكر؛ لأنه أخفُّ من المؤنث، و لم يجعلوها في المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث[2].

ومنهم من قال: إنما كان ذلك لأنهم لو أدخلوا التاء على المؤنث لأداهم ذلك إلى الجمع بين علامتي تأنيث في اسم العدد وفي اسم المعدود نحو: ثلاثة مسلمات، وذلك ثقيل.

ومنهم /١١٦/ من قال: سبب ذلك أنَّ التاء تلحق مع المذكر للمبالغة نحو: رجل علاّمة ونسَّابة، وأسماء العدد للمبالغة في المعنى؛ لأنها تكثير الواحد.

وأحسن هذه الأقوال قول السيرافي أو قول من قال: إنها دخلت لرفع الإبهام. فإن[3] لم تذكر المعدود في اللفظ فالصحيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرت المعدود، يجوز أن تحذف منه كله تاء التأنيث، حكى الكسائي[4] عن أبي الجراح[5]: صمنا من الشهر خمساً، والذي يصام هو الأيام، واليوم مذكر، وكذلك قوله:

٤٨- وإلا فَسِيرى حيثُ ماسَارَ رَاكبٌ ... تيمَّمَ خمساً ليسَ في سَيْرِه يَمَمْ[6]

---

(١) من قوله: (ومنهم من قال) إلى قوله: (ثقل التأنيث) نص ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٣/٢.

(٢) قال ابن عصفور ـ بعد أن أورد هذه الآراء ـ : (وجميع هذه التعليلات حسنة جداً) شرح الجمل ١٢٣/٢.

(٣) من قوله: (فإن لم تذكر المعدود)، إلى قوله: (وأَفْعِلة وفِعْلة) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٢٣/٢،١٢٤.

(٤) انظر حكايته في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢، والمقرب ص ٣٨٤، ولسان العرب ٨١/١٣ (ثمن).

(٥) هو أبو الجراح العقيلي، وهو من الأعراب الذين دخلوا الحاضرة. وقد ورد اسمه في المذكر والمؤنث ص٨٥، وإنباه الرواة ٣١٧/٢،٣٤٨،٤/١٢٠، والسفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٨١٠/٢، والتصريح ٢٧/٥.

(٦) من الطويل لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٧٢، وأمالي القالي ١٨٩/٢، وكتاب الحماسة لابن فارس ص ٩٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٨١/١، ولسان العرب ٦٤٦/١٢ (تيم)، ويروى في شرحي الحماسة:

وإلاّ فسيرِي مِثْل ماسَار راكبٌ ... تجشَّم خِمْساً ليسَ في سيرِهِ أمَمْ

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤١١، وديوان الأدب ٢١٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢ ويروى (أَمَمْ) أو (يتمْ) مكان (يَممْ) واليَتمُ: الإبطاء والحاجة، يقول: أو اتجهي حيث سار راكبٌ خمسة أيام متتالية قاصداً الوصول دون إبطاء. والشاهد فيه قوله: (تيمم خمساً) فقد حذف المعدود "أياماً" فجاز حذف التاء من العدد. وفيه سهو من =

يريد: خمسة أيام، والمعدود لايخلو أنْ يكون له جمع قلة خاصة أو جمع كثرة خاصة أو الجمعان معاً، فإنْ كان له أحدهما أضفت إليه بالضرورة، وإن كان له جمعان فالأحسن أنْ تضيف إلى جمع القلة، وذلك أن جموع القلة إنما هي من ثلاثة إلى عشرة فنوسب بين العدد والمعدود، وجموع القلة ماكان على وزن (أفْعُل ،وأَفْعَال، وأفْعِلة، وفِعْلَة) قال الشاعر:

٤٩- بِأَفْعُلٍ وبأَفْعَالٍ وأفْعِلةٍ وَفِعْلة يُعْرفُ الأَدْنى مِن العَدَدِ[١]

وجموع السلامة كلها جموع قلة في الأصل، وقد تستعمل للكثير[٢] قال تعالى: ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[٣]. وغرف الجنة لا تحصى كثرة، وقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[٤]. وهم كثير، وقد نقدوا على حسان قوله[٥]:

٥٠- لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسْيَافُنا يَقْطُرنَ من نجدةٍ دَمَا[٦]

=ابن عصفور وتبعه الأبذي في ذلك؛ فقد أورد البيت على أنه "خَمْساً" والصحيح أنه:"خِمْساً" أي شرب الإبل في اليوم الخامس، ولا شاهد فيه في رواية شرحي الحماسة.

(١) من البسيط لأبي الحسن الدَّبَّاج في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٠٧/٨، وبعده:

وسَالُم الجمع أيْضاً داخلٌ معَها فهذه الخمسُ فاحفظْها ولاتَزِدِ

والشاهد فيه قوله: (بأَفْعُل وبأَفْعَال وأفْعِلة وفِعْلة) وهي أوزان الأعداد في جمع القلة مضافاً إليها الجموع السالمة؛ لأنها جموع قلة.

(٢) أي أن جموع السلامة جموع قلة في الأصل، إلا أنها قد تستعمل للكثرة كالأمثلة التالية. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/٢.

(٣) سورة سبأ، من الآية ٣٧.

(٤) سورة الحجرات، من الآية ١٥.

(٥) حسان (... ـ ٥٤هـ) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شاعر الرسول ﷺ ، عاش رضي الله عنه ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، له ديوان شعر، طبقات فحول الشعراء ص ٢١٥، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩، وخزانة الأدب ٢٢٧/١، والأعلام ١٧٥/٢.

(٦) من الطويل لحسان في ديوانه ص ١٣١، والكتاب ٥٧٨/٣، والمحتسب ١٨٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١، وشرح المفصل ١٠/٥، ولسان العرب ١٣٤/١٤ (جَدَا)، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤، وشرح الأشموني ٦٧١/٣، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٧٤/١، والخصائص ٢٠٦/٢، والأشباه والنظائر ١٣٥/١.

فقال الناقد [1]: قال: لنا الجفنات فقلّلها، ولو قال: الجفان لكان أبلغ وأكثر، وقال: وأسيافنا، ولو قال: وسيوفنا لكان أبلغ، وقال: يقطرن، ولو قال: يَسِلْن لكان أبلغ، وقال: يلمعْن، ولو قال: يشرقن لكان أحسن. وهذا النقد غير لازم؛ إذ قد يستعمل جمع السلامة للكثرة[2] كما قدمنا، ومنه[3] ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١﴾ [4]. وهُمْ كثير، وهو في القرآن كثير[5].

والمضاف إليه العدد لايخلو أن يكون جمعاً، أو اسم جمع، أو اسم جنس. فإنْ كان جمعاً فإنَّك تعتبرَ وَاحِدَهُ، فإنْ كانَ مُذكَّراً ألحقت العدَدَ علامة التأنيث، وإنْ كان مؤنثاً لم تلحقها العدد. وأهل بغداد: لايعتبرون المفرد بل يعتبرون لفظ المضاف إليه العدد، فيقولون: "ثلاثُ حمّامات" والحمّامُ مُذكرٌ، والبصريون لايجيزون إلا "ثلاثةُ حمَّامات" فيدخلون التاء في "ثلاثة"[6] و لم يسمع من العرب إلا ماقال أهلُ البصرة.

وإنْ كان اسم جمع، فإنْ كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر، وإنْ كان لما لايعقل فحكمه حكم المؤنث[7].

قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [8].

---

(١) هو النابغة الذبياني، والقصة مشهورة مع الأعشى والخنساء، انظر الموشح ص ٨٢، وخزانة الأدب ٨/١٠٧-١١٩.

(٢) صرَّح سيبويه بأن الجمع بالألف والتاء للقلة، وأوَّلَ بيت حسان على أنه للكثرة وعبارته: "وأمَّا ما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعة وقَصَعَات، وجَفْنة وجَفَنَات. فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعال) وذلك: قَصْعة وقِصَاع، وجفنة وجِفَان) إلى أن قال: "وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير" ثم أورد بيت حسان وقال بعده: "فلم يُرِدِ أدنى العدد" اهـ. الكتاب ٣/٥٧٨.

(٣) أي: ومن استعمال جمع السلامة للكثرة.

(٤) سورة (الكافرون) الآية ١.

(٥) أي: أن استعمال جمع السلامة للكثرة كثير في القرآن الكريم.

(٦) من قوله: (والمضاف إليه العدد)، إلى قوله (فيدخلون التاء في "ثلاثة") مأخوذ من نص ابن عصفور في شرحه للجمل ٢/١٢٥.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٥.

(٨) سورة النمل، من الآية ٤٨.

وقال الشاعر:

٥١ـ ثلاثةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ   لقَدْ جَارَ الزمانُ على عِيَالي(١)

لأنَّ الرهط اسم جمع لمن يعقل(٢)، والذود لمن لايعقل(٣).

وإن كان اسم جنس جاز التذكير والتأنيث، والغالب التأنيث، قال الله تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ (٤). وقال ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ (٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ (٦).وقرىء: "تَشَابَهَتْ علينا" على التأنيث(٧)، إلا ألفاظاً استعملت مذكرة وهي "عنب" و "جَوْزٌ" و "قَمْحٌ" و "سِدْرٌ"، وإلاّ ألفاظاً استُعملت مؤنثة لا غير كـ "البط" و "النحل"، وبحسب الاستعمال يكون اسم العدد من لحاق التاء وعدم لحاقها ولا يخلو المعدود من أن يكون صفة أو جامدا، إن كان جامداً ، فالأحسن فيه الإضافة مثل قولك: ثلاثة رجال، وسبب ذلك: أنَّه بمنزلة إضافة شيء إلى الفرع الذي هو منه، كقولك: "ثوبُ خَزٍّ" و "خَاتَمُ حديدٍ"، وكذلك مائةُ ثوبٍ وألفُ ثوبٍ، ومع ذلك فإنَّ الإضافة في اللفظ أخف، ثم

---

(١) من الوافر للحطيئة في ديوانه ص ٢٧٠، والكتاب ٥٦٥/٣، وطبقات فحول الشعراء ص ١١٤، والخصائص ٤١٢/٢، والإنصاف ٢٦٦/٢، ولسان العرب ١٦٨/٣ (ذود) وَ ٢٣٥/٦ (نفس) وله أو لأعرابي أو لغيره في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤، والدرر ١٩٥/٦، ولم ينسب في مجالس ثعلب ٣٠٤/١، وأوضح المسالك ١١١/٢، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢، والتصريح ٤٦٤/٤، وهمع الهوامع ٢٧١/٢، ٢٨١/٣، ٢٩١ والدرر ١٩٥/٦. وَ "الذود": الإبل من ثلاثة إلى عشرة. جَارَ: ظلم. يقول: لقد جار عليه الزمان وأفقده ناقة حلوباً بعد أن كانت ثلاثاً لثلاثة أشخاص.

والشاهد فيه قوله ثلاث ذود) فقد أضاف العدد إلى معدوده الذي هو اسم جمع. وفيه شاهد آخر وهو قوله: (ثلاثة أنفس) فقد أنَّث العدد ومن حقه أن يذكره؛ لأن النفس مؤنثة، والقياس: (ثلاث أنفس) وقد أنتها لكثرة إطلاق النفس على الشخص، وهو مذكر.

(٢) انظر لسان العرب ٣٠٥/٧ (رهَط) وَ ١٦٨/٣ (ذود).

(٣) قال سيبويه: (وقالوا: ثلاثة أنفسٍ؛ لأنَّ النفسَ عندهم إنسان) الكتاب ٥٦٢/٣. وقال أيضاً: (وتقول: ثلاثُ ذَوْدٍ؛ لأن الذودَ أنثى، وليست باسمٍ كُسِّر عليه مذكر) اهـ. الكتاب ٥٦٤/٣.

(٤) سورة الحاقة، من الآية ٧.

(٥) سورة القمر، من الآية ٢٠.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٧٠.

(٧) في الكشاف ١٥١/١: (وقريء (تَشَّابَهُ) بمعنى تتشابه-بطرح التاء وإدغامها في الشين، وَ(تَشَابَهَتْ) وَ(مُتَشَابَهَةٌ) وَ(مُتَشَابَهٌ)، وقرأ محمد ذو الشامة:(إن البَقَرَ يشَّابَه)بالياء والتشديد)اهـ، وانظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص١٤.

الفصل بمن مثل قولك: ثلاثة من الرجال، ثم النصب على التمييز، مثل قولك: ثلاثة رجالاً وهذا مخصوص بالشعر(١).

قال سيبويه(٢): فإنْ كان صفة، فالأحْسَنُ فيه الاتباع مثل قولك: ثلاثـةٌ قَرشيون؛ لأَنَّ حق الصفة التبعية لا أن يلي العامل، ثم يليه النصب على الحال مثل قولك: "ثلاثةٌ قرشيين"، ثم الإضافة مثل قولك: "ثلاثةُ قرشيين" وهو أضعفُها؛ لأنَّ حق الصفة ألا تلي العامل، والصفة لاتستعمل استعمال الأسماء بقياس(٣).

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢.

(٢) الكتاب ٥٦٦/٣، ونص عبارة سيبويه: (هذا باب مالايحسن أن تصنيف إليه الأسماء التي تبين العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصف تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون، فهذا وجه الكلام كراهيةَ أنْ تُجعل الصفة كالاسم، إلاّ أنْ يُضْطَرّ شاعر) اهـ.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢. والمقرب ص ٣٨٥.

[العدد الزائد على العشرة]

فإذا جُزْتَ العشرة فإنك تبني الاسمين وتركبهما وتجعلهما بمنزلة اسم واحد، وتبقي النيِّف على ما كان عليه قبل التركيب من التذكير أو التأنيث، وتُبْدِل من "واحد": "أحَدًا"، ومن "واحدة": "إحْدَى"، وقد يقال: "واحدة" وَ "واحد"، وهو قليل(١).

وأمَّا العشرة فإنها تكون بتاء التأنيث مع المؤنث، وبعدمها مع المذكر، وذلك إشعار بأن التركيب يحدث معه حكم لم يكن، وتسكين "الشين" مع المؤنث، ويجوز كسرها إلى: "تسعَ عَشِرَة"، وتفتح "الشين" مع المذكر(٢).

قال بعضهم(٣): السبب في أنْ حُذِفَت "التاء" مع المذكر، وثَبَتَتْ مع المؤنث أنها لو ثبتت /١١٧/ مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان.

فإن قيل: إنك إذا قلت: "ثنتي عشرة" في المؤنث، قد جمعت بين تأنيثين، فالجواب: أن "التاء" في "ثنتان" للإلحاق، وليست للتأنيث. والدليل على ذلك أنَّ علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وهذه قبلها ساكن، فدلَّ على أنها ليست للتأنيث. فإنْ قيل: إنَّ "إحدى عشرة" قد جمع فيه بين علامتي تأنيث، فالجواب: أنَّ التأنيث مخالفٌ في اللفظ(٤)؛ فلذلك جمع بينهما، وهذا لا يلزم؛ فإنهم قد قالوا: "السادسةَ عشرةً" وَ "الثالثة عشرة"، ونحو ذلك، مع أنه مركب مراعاة للأصل قبل التركيب فكذلك هذا. وما تقدم من قولنا أولى من أنَّ التركيب يحدث معه حكم لم يكن(٥).

قال الزَّجَّاج(٦): وسبب التركيب في هذه الأسماء كثرة استعمالنا، وأنه لو لم يركبوها لأدَّى إلى اللبس قي مثل قولك: أعطيته في الثوب تسعةَ عشرَ، فأبى، فلو قلت: أعطيته في

---

(١) انظر الجمل ص ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٦/٢.

(٢) قال سيبويه: (وإن جاوز المؤنثُ العَشْر فزاد واحداً قلت: (إحَدى عَشِرَةَ) بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحْدى نَبِقَة. وبلغة أهل الحجاز: إحدَى عَشْرَةَ، كأنما قلت: إحدَى تَمْرَةَ) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٣) من قوله: (أن حُذِفَت التاء)، إلى قوله: (فلذلك جمع بينهما) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٢٦/٢.

(٤) أي: أن تأنيث (إحدى) بـ (الألف المقصورة، وَ "عشرة" بـ "تاء التأنيث".

(٥) في الصفحة أعلاه.

(٦) الزجاج (سبق التعريف به في ص ٣٨ من هذا التحقيق.

الثوب تسعةً وعشرةً فأبى، لأوهم ذلك أنك أعطيته تسعة، ثم زدته درهماً، فأعطيته فيه عشرة دراهم.

وحُمِلَ مالا لبس فيه على ما فيه اللبس، فلما رَكَّبُوا الا سمين صار آخر الأول وسطاً فزال منه الإعراب؛ لأَنَّ الإعراب لا يكون في وسط الكلمة إنما يكون في الطرف أبداً فبني النيِّفُ لذلك، وبُنِيَ (عشرُ) لتضمنه معنى حرف العطف لأنَّ الأصل: "ثلاثة وعشرة"، ويبني على حركة للمزية على ما لم يعرب قط، وكانت الحركة فتحة للتخفيف لأنها أخف الحركات.

وأمَّا (اثنا عشر) فمعرب، وسبب ذلك أنه اسم مثنى والاسم المثنى لم يوجد مبنياً بعد العوامل، بل قد يكون الاسم مبنياً فإذا ثني أُعْرِب نحو: "هذان" و"هذين" و "اللذان" و "اللذين".

فإن قيل[1]: ولأي شيء بُنِيَ "عشر" في "اثني عشر"؟ فالجواب: إنَّه يُبْنَى لوقوعه موقع النون من "اثنين" والدليل على أنهم حكموا للعشر بحكم النون ما قاله سيبويه[2]: من أنهم يقولون: "أحد عشرتك" و "ثلاثة عشرتك" إلى "تسعة عشرتك"، ولا يقولون: "اثنا عشرتك" فلم يجمعوا بين عشر منها وبين الإضافة، كما لم يجمعوا بين الإضافة والنون، فدَلَّ ذلك على أنهم حكموا لها بحكم النون من "اثنان" ولو حذفوا (عشر) لكونها واقعة موقع النون التبس بإضافة "اثنين" فلذلك لم يجز إضافته إلى الاسم.

وأجَاز الكوفيون أن تضيف النيِّف إلى العقد، فتقول: هذا "أَحَدُ عَشْرٍ"[3] واستدلوا بقوله[4]:

---

(١) من قوله: (فإن قيل)، إلى قوله: (موقع النون من اثنين) من نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٢٧/٢.

(٢) في الكتاب ٥٥٨/٣، ونصه: (غير أنك حذفت النون؛ لأنّ عشر بمنزلة النون)اهـ.

(٣) انظر الإنصاف ٢٨٨/١ (المسألة ٤٢)، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢.

(٤) من الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤، والدرر ١٩٧/٦، والتصريح ٤٩٠/٤، ولم ينسبه الأنباري في الإنصاف ٢٨٨/١، ٢٨٩، وقال عنه: لايعرف قائله، ولايؤخذ به) اهـ. وأنشده العُكْلي أبو ثَرْوان في معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، والمقرب ص ٣٨٧ (العجز فقط)، ولسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا)، وخزانة الأدب ٣٩١/٦، ٣٩٢، وهمع الهوامع ٢١٩/٣. يروى: (كُلِّف) مكان (عُلِّق). و (كُلِّف): حُمِّل في مشقة. الشِّقْوة: العُسر. العناء: التعب والنصب. الحجَّة: السَّنَة.

٥١ـ عُلِّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ　　بِنْتَ ثمانِي عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهذا عند أهل البصرة شاذ لايقاس عليه، وهو شبيهٌ بما ينـون للضـرورة[١]، ويجـوز أنْ تضيفَ النيف والعقد مُركبين إلى اسم كما قدمنا[٢] نحو: "أحد عشرتك" وإذا أضفـت جـاز لَكَ فيه وجهان:

أحدهما: أن تبقيه على بنائه.

والثاني: أن تعربه وتجعل الإعراب في آخر الاسم المركب فتقـول: هـذا أحَـدُ عَشَـرَتُك بشرط أن تكون "العشرة" مضافة إلى الاسم، وهـو مذهـب الفـرّاء[٣]، وهـو بـاطل؛ لأنـه لم يسمع من كلامهم، ويجوز في ياء "ثماني عشـر" الإسـكان مـع المؤنـث فتقـول: سـنة ثمـانيْ عشرة، بالياء ساكنة، و"ثمانيَ عشرة" بالياء متحركة، و "ثمانَ عشرة" بحذف "الياء" و "فتـح النون"[٤]، وسيأتي[٥]، وقال الشاعر:

٥٣ـ ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً　　وثمانَ عَشْرَة واثنتين وأرْبَعَا[٦].

(وقد يجوز تسكين العين في المركب إذا أردت المذكر فتقول: أحَدَ عْشـر، وقـد قـرىء ﴿أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا﴾ [٧] إلا في "اثني عشر"؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين[٨].

والشاهد فيه قوله: (ثماني عَشْرةٍ)، لأنه أضاف (ثماني) إلى (عشرة).

(١) انظر الإنصاف ٢٨٨/١، (المسألة ٤٢).

(٢) في ص ٧٥ من هذا التحقيق.

(٣) انظر مذهبه في معاني القرآن ٣٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٠/٣.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢.

(٥) انظر ص٨٢،٨٣ من هذا التحقيق .

(٦) هذا البيت من الكامل للأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه، وقد نسب له في لسان العرب روايـة عـن ابـن منصـور ٨١/١٣ (ثمن)، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/٢، والمقرب ص ٣٨٦، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣.
والشاهد فيه قوله: (وثمانَ عَشْرَةَ) فقد جاءت "ثمان" محذوفة الياء مفتوحة النون.

(٧) سورة يوسف من الآية ٤.

(٨) قال الفراء: (ومن القراء من يسكن العين من "عشر" في هذا النوع كله إلا اثنا عشر) اهـ. معاني القرآن ٣٤/٢.

[تمييز العدد المركب]

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوباً، ولا يجوز أنْ يكون جمعاً فأَمَّا قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [1]. فأسباطُ ليس بتمييز، ودليل ذلك: أن واحده سَبْط، والسَّبْطُ مذكر، فكان ينبغي أن يقال: اثنى عشر أسباطاً أُمَمًاً، فقوله: "عشرة" بتاء التأنيث دليل على أنَّه ليس بتمييز، وإنما التمييز محذوف فكأنه قال: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، وأسباط" بدل من "اثنتي عشرة"[2].

[الفصل بين العدد والتمييز]

ولا يجوز الفصلُ بين التمييز والعدد إلا في ضرورة[3]، مثل قوله[4]:

٥٤ـ في خمسَ عَشْرة من جُمَادى ليلةً ... لا أسْتطيعُ على الفِراشِ رُقادِيَ

ومثل قول الآخر:

٥٥ـ على أنَّني بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ... ثلاثونَ للهجرِ حَوْلاً كَمِيْلاً[5]

فهذا هو حكم المركب.

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٦٠.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٤.

(٣) من قوله: "يجوز تسكين العين" إلى قوله: "إلا في ضرورة" نص ابن عصفور في شرحه للجمل ٢/١٢٨،١٢٩.

(٤) هذا البيت من الكامل بلا نسبة في المقتضب ٢/٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٩، وهمع الهوامع ٢/٢٧٣. والشاهد فيه قوله: (في خمس عشرة من جمادى ليلة) فقد فصل بين العدد (خمس عشرة) وتمييزه "ليلة" للضرورة الشعرية.

(٥) من المتقارب للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨، وخزانة الأدب ٣/٢٨١، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٩، والدرر ٤/٤٢، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/١٥٨، والمقتضب ٢/٤٦، ومجالس ثعلب ٢/٤٩٢، والأصول ١/٣١٦، والإنصاف ١/٢٨٦، وشرح المفصل ٤/١٣٠، ولسان العرب ١١/٥٩٨ (كمل)، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وهمع الهوامع ٢/٢٧٣. يقول: وهاأنذا بعد مضي ثلاثين عاماً كاملاً على فراقنا أتذكرك. والشاهد فيه قوله: (ثلاثون للهجر حولاً كميلا) فقد فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (حولاً) مما يقوي حجة الفصل بين كم وتمييزها.

[حكم المعدود مع العقود]

فإذا انتهيت إلى[1] العقود استوى المذكر /١١٨/ والمؤنث في لفظ "عشرين"، فتقول للمذكر والمؤنث: "عشرون"، وكذلك أسماء العقود كلها إلى قولك: "تسعون" ويكون التمييز منصوباً إلا في المائة والألف، وسيأتي، والنيِّف على العشرين حكمه حكم ما كان عليه في حال إفراده، ويكون تمييزه أيضاً بعد عطف النيف عليه منصوباً كما كان.

وأمَّا المئة والألف فإنَّ تفسيرهما يكون مفرداً مخفوضاً، وإنما كان مفرداً؛ لأنَّه عقد من العقود، وتمييز العقود مفرد، وكان مخفوضاً؛ لأنه أشبه (عشرة) في أنه عقد كما أن عشرة عقد، و "عشرة" تعشير الآحاد، كما أن "المئة" تعشير العشرات، و"ألف" تعشير المئين، فلذلك كان مخفوضاً وحكم تثنيتها كحكمها في إفراد التمييز وخفضه، فتقول: "مئتا رجلٍ وألفا ثوبٍ" إلا في الضرورة كقوله[2]:

٥٥ـ إذا عَاشَ الفتى مئتين عاما

فإذا زاد على "المئة"[3] و "الألف" نَيِّفٌ كان حكمُ النيِّف باقياً على ما كان عليه من إسقاط علامة التأنيث منه مع "المئة" وذلك لتأنيثها، وإدخالها فيه مع "الألْف" لتذكيرها، ويجوز أن تقول: "ثلاث مائةٍ" و "ثلاث مئين"، فمن قال: "مئة" راعى معناها من الجمعية،

---

(١) من قوله: "فإذا انتهيت" إلى قوله: "إلا في الضرورة" نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٣٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لربيع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١ وَ ١٦٢/٢، والأصول ٣١٢/١، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤، والتصريح ٤٧٦/٤، وخزانة الأدب ٣٥٤/٧، وهمع الهوامع ٢٧٢/٢، والدرر ٤١/٤. ولم ينسب في المقصود والممدود ص١٨، وَأدب الكاتب ص ٢٩٩، والمقتضب ٤٥٥/١، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣، وشرح المفصل ٢١/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/٢، والمقرب ص ٣٨٤، وأوضح المسالك ١١٥/٢، وشرح الأشموني ٦٢٣/٣.

وعجزه:	فقد ذهبَ المسَرَّة والفَتَاءُ.

ويروى صدره (تسعين عاما) ولا شاهد في هذه الرواية. ويروى عجزه (المروءة) أو (اللذاذة) أو (البشاشة) مكان (المَسَرَّة) والشاهد فيه قوله: (مائتين عاما) فقد نصب الاسم بعدها، وكان الوجه حذف نون (مئتين) وخفض مابعدها، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها ممايثبت نونه، وينصب مابعده.

(٣) من قوله: (فإذا زاد على المئة) إلى قوله: (اللفظ خاصة) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٣١/٢.

ومن قال: "مِئِين" لم يراع المعنى وراعى لفظها من الإفراد، وأما (الألف) فلم يراع فيها إلاَّ اللفظ خاصة. ولنرجع إلى تفسير لفظ أبي موسى[1].

قوله[2]: **العَدَدُ أربعُ طبقاتٍ.**

يعني آحاداً وعشرات ومئين وآلافاً.

والعَدَدُ عبارة عن الأسماء التي يُعَدُّ بها وتعلم بها كيفية الأشخاص، وقد يطلق على الشيء المعدود، والعَادُّ هو اسم الفاعل من عَدَّ، قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾ [3].

والمَعْدُودُ: هو الشيء المحسوب. والعَدُّ: مصدر عَدَّ[4].

وقوله[5]: **ومَدَارُهُ على اثنتيْ عشرة كَلِمةً.**

يعني: كلمات الآحاد من واحد إلى عشرة، ومائة، وألفاً.

وقوله[6]: **وإذا أردْتَ أن تَعُدَّ أشخاصاً من جنس، فلغُة العرب المشهورة أن يُذكِّروا اللفظَ الموضوعَ للواحدِ منه إنْ أرادوا الإفرادَ، وإنْ أرادوا التثنية ثنَّوا ذلك المفرد.**

يعني أنَّ العرب إذا عدَّت الدراهم مثلاً أو الرجال أو الكتب أو نحوها وأرادوا الإفراد قالوا: درهم ورجل وكتاب، وفي التثنية درهمان ورجلان وكتابان، ولا يقولون: واحد درهم ولا اثنا كتب إلا في الضرورة، كما تقدم من قوله:

ظرفُ عَجُوز[7] فيه ثنتا حنظل [٤٧]

وكان الأصل: حنظلتان.

---

(١) هو الجزولي.

(٢) الجزولية ص ١٧٠.

(٣) سورة (المؤمنون) من الآية ١١٣.

(٤) انظر أول الباب ص ٦٦.

(٥) الجزولية ص ١٧٠. وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٢٣/٣.

(٦) الجزولية ص١٧٠، ونصها: "من جنس واحدٍ".

(٧) من الرجز لخطام المجاشعي (سبق تخريجه بالرقم ٤٧).

وقوله[1]: **فإذا انتَهَوْا إلى أكثر من اثنين ـ وصيغُ الجمع ليستْ نصوصاً في ما يُتَنَاوَلُ في لُغَتِهِم وأسماءُ العَدَدِ نصوص عَدَلوا إلى النَّصِّ فقالوا: ثلاثةٌ في المذكر، وثلاثٌ في المؤنث.**

يعني أنك إذا جاوزت الاثنين فقلت: "رجل و "رجلان" و "رجال" فليس قولك: "رجال" نصاً في كمية المعدود فلابُدَّ من أنْ تأتي باسم العدد؛ لأنه نص في الكمية، فتقول: "ثلاثة" إلا أنه لا يُعْرف منه جنسُ المعدود فلابُدَّ من أنْ تأتي أيضاً باسم المعدود وتضيف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول: "ثلاثة أبوابٍ" و "أربعة رجالٍ" و "ثلاث عنزاتٍ"، ونحو ذلك فيقع البيان.

وقوله[2]: **وأضافُوه في الأكثرِ إلى جَمْعِ القِلَّةِ.**

يعني: إن كان المعدود مما جُمِعَ جَمْعَ قلة وجمع كثرة، فالمختار أنْ يضاف اسم العدد إلى ما يناسبه، وهو جمع القلة: لأنه مثله في المعنى.

وجمعُ السَّلامة يحمل في الغالب على القلة، وقد تقدَّم حكمُه[3]، فنقول: رأيتُ ثلاثة أكلبٍ وأربعة أثواب، ولا تقل: ثلاثة كلابٍ ولا أربعة ثيابٍ إلا قليلاً، وَأمَّا إنْ لم يكن للمعدود إلاّ جمعُ كثرة، فلا يقال غيره نحو: ثلاثة دراهم، وأربعة رجال، ونحو ذلك.

وقوله[4]: **وإثباتُ الهَاءِ في عَدَدِ المذكَّرِ رفعٌ لما يُوهِمُهُ ما يُضافُ إليه العَدَدُ من التذكيرِ.**

يعني أنَّ العدد كله مؤنث، فلو كان عدد المذكر بغير تاء لأوهم أنه مذكر؛ لأنه مضاف إلى مذكر، والعدد هو المعدود في المعنى، وهم قد جعلوا العدد مؤنثاً فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام، وقد تقدم ما قيل في هذا من التعليلات[5].

---

(١) الجزولية ص ١٧٠. وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٩٢٤/٣،٩٢٥.

(٢) نفس المصدرين السابقين.

(٣) انظر ص ٧٠،٧١ من هذا التحقيق.

(٤) الجزولية ص ١٧١. وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٢٧/٣.

(٥) انظر ذلك في ص ٦٨،٦٩ من هذا التحقيق.

وقوله(1): **وإنْ شئتَ قُلْتَ: لأَنَّ أولَ العددِ مؤنثٌ والمذكرُ أَوَّلُ فَطُوبِقَ بين الكلام.**

يعني أن العددَ من الثلاثة إلى العشرة مؤنث، فمنه مؤنث بالصيغة، ومنه مؤنث بالعلامة، والتأنيث بالعلامة هو الأصل، وبغير العلامة هو الفرع فلما كان المذكر هو السابق استحق العلامة فأعطي الأول للأول للمطابقة.

(بش) (2): قيل: إنَّ العدد مؤنث قبل دخول تاء التأنيث، بدليل أنك إذا سميت بـ "ثلاث" من "ثلاث نسوة" لم ينصرف /119/ للتعريف والتأنيث فجرى مجرى "هند" ونحوها من الأسماء المؤنثة المعنى، فمن حيث لم تدخل تاء التأنيث على هذا، والمراد بها المؤنث، فكذلك لا يجوز إدخال تاء التأنيث على العدد وهو مضاف إلى مؤنث، فإن خرج إلى اسم الفاعل رجع إلى الأصل.

وقوله(3): **وبناءُ النِّيفِ في أَحَدَ عَشَرَ وبابه لوقوع العِقْدِ منه مَوْقِعَ هاء التأنيث.**

يعني أنَّ آخر النيف قد صار وسطا، والإعراب لا يكون في الوسط.

والاسم الثاني من المركبين بمنزلة "تاء التأنيث"، ولذلك لا يمنع الصرف إلا مع العلمية نحو: "حضرموت" و "بعلبك"، كما أن "تاء التأنيث" لا تمنع الصرف إلا مع العلمية نحو: فاطمة وطلحة، ولا يكون الاسم الأول إلا مبنياً على الفتح، كما أنَّ ما قبل تاء التأنيث كذلك(4).

وإذا رخّمت المركب حذفت الاسم الثاني نحو: "يا حَضْرَ" وأنتَ تريد: "حضرموت"، وإذا رخَّمتَ ما فيه تاء التأنيث(5) لم تحذف غيرها، فتقول في "مُرْجَانة": "يا مُرْجَان"، وفي

---

(1) الجزولية ص 171. وشرح المقدمة الجزولية الكبير 927/3.

(2) بش: هو ابن بابشاذ (... 469هـ)

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ (معناه الفرح والسرور) أحد الأئمة في النحو وفنون العربية. قدم إلى العراق تاجراً باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر، "سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات لساعته"، ومن مؤلفاته: "شرح الجمل" و "التعليقة" و "شرح المقدمة المحسبة" في النحو. بغية الوعاة 17/2، والأعلام 220/3.

(3) الجزولية ص 172. وشرح المقدمة الجزولية الكبير 927/3،928.

(4) يذكر الأبذي هنا أن الاسم الثاني من المركبين مثل تاء التأنيث، ويوجد أوجه الشبه بينهما في منع الصرف والبناء على الفتح، والترخيم، والتصغير، والنسب، ثم يبين أن فتح آخر النيف إنما جاء حملاً على ماقبل تاء التأنيث.

(5) انظر شرح الجمل لابن عصفور 215/2،216.

"طلحة" "يا طلح" ولا تكون "التاء" حرف إلحاق، كما أنَّ الاسم الثاني لا يُلْحِقُ بناءً ببناءٍ، وإذا نسبتَ إلى ما فيه تاء التأنيث حذفتها ونسبتَ إلى الصدر، وإذا نسبت إلى المركب حذفت الثاني فقلت في حضرموت: حَضْرِيّ، وفي بعلبك بَعْلي، ونحو ذلك، وإذا صغَّرت ما فيه "التاء" صغرتَ الصدر نحو: طلحة طليحة، وكذلك المركب نحو: بعيل بك، فهذا وجه الشبه بينهما فلذلك جعله واقعاً موقع تاء التأنيث، وفتح آخر النيِّف حملاً على ما قبل تاء التأنيث.

وقوله[1]: **ولذلك لم يُبْنَ اثنا عشر وأختاه؛ لأنّ العِقْدَ إنَّما وَقَع منها مَوْقِعَ النون.**

يعني أنَّ "عشر" من "اثني عشر" قد عومل معاملة النون كما قدمنا ولذلك لم يقولوا: "اثنا عشرتك" فيجمعوا بين العقد والإضافة، كما لم يجمعوا بين النون من "اثنين" والإضافة، وجمعوا في غيرها بينهما في : "ثلاثة عشرتك" ونحوها، كما قدمناه قبل، وما قبل النون ليس وسطاً، ولأنَّ الاسم المبني إذا ثُنِّي أعْربَ نحو: رَأيتُ "هَذَيْن" و "اللذَيْن"، وقد تقدم ذلك[2].

وقوله[3]: **وفتحُ آخرُ العِقْدِ طَلَباً للتخفيف.**

يعني أنه حُرِّك للمزية، وفُتِحَ لأجل خفَّةِ الفتحةِ، وإلا فالسكون أخف من الفتح.

وقوله[4]: **بناء العِقْدِ، لتَضَمُّنِه معنى حرف العطف.**

يعني أن الأصلَ في (خمسةَ عشرَ): خمسةٌ وعشرةٌ، ثم إنهم اختصروا الاسمين وركبوهما، وحذفوا حرف العطف، وضُمِّنَ الاسمُ معناه فبُنِيَ؛ لأن الاسمَ إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ، وبُنِيَ على حركةٍ للمزية على غيرهِ من المبْنِيّ الذي لم يعرب قطُّ، وخُصَّ بالفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات، وفُتِحَ آخرُ النَّيِّفِ لشبهه بما قبل هاء التأنيث، وقد تقدم بيانه قبلُ.

وقوله[5]: **ويجوزُ الإسْكانُ في "ياءِ" ثماني عَشْرَة.**

يعني أنها مع المذكر مفتوحة أبداً لأجل تاء التأنيث، ومع المؤنث تفتح لشبه آخر النيف بما قبل تاء التأنيث فنقول: عندي ثمانيَ عَشْرةَ جاريةً، ووجه هذه اللغة الحمل على ما قبلها وهو: "سبع عشرة" وما بعدها وهو "تسع عشرة"، ومنهم من يسكن الياء استثقالاً للحركة

---

(١) الجزولية ص ١٧٢ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٢٨/٣.

(٢) انظر ص٧٥،٧٦ من هذا التحقيق.

(٣) الجزولية ص ١٧٢. وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٢٨/٣، ٩٢٩.

(٤) الجزولية ص ١٧٢،١٧٣.

(٥) نفسه.

فيها ويجعله كمعديْ كرب، ومنهم من يحذف الياء؛ لأَنَّهُ إنْ تركَها ساكنة لم يشبه سبع عشرة ولا تسع عشرة، وإن حرَّكها استثقل ولم يشبه معدي كرب، فحذفها وحرَّكَ النون بالفتح، فقال: عندي ثمانَ عَشْرةَ جارية، وقد تقدم الشاهد عليه[١]، وكذلك تقول: عندي ثماني جوار ورأيت ثماني جَوَارٍ وأحببتُ من الجواري ثمانياً، كقوله[٢]:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا[٥٣]

ومنهم من يجعل الإعراب في النون فيقول: عندي من الجواري ثمانٌ، ومررتُ بثمانٍ، ورأيت ثماناً[٣]. قال الشاعر:

٥٧- لَهَا ثنايا أرْبعُ حِسَانُ وَأرْبعُ فثغرُهـا ثـمانُ[٤]

قال بعضهم: ثمان منسوب[٥] إلى الثمن؛ لأنَّه الجزء الذي صيَّر السبعة ثمانية فهو ثمنها، ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، كما قالوا: يمان في اليمن وشآم في النسب إلى الشام، والأصل يمنيٌّ وشاميٌّ، حذفوا إحدى الياءين وعَوَّضُوا منها الألف فتثبت ياءهُ عند الإضافة كياء القاضي، فتقول: ثماني نسوةٍ وثماني مئةٍ، كما تقول: قاضي بلدكم.

وتسقط عند التنوين في الرفع والجر، وتثبت عند النصب؛ لأَنَّهُ ليس بجمع، فيجري مجرى "سوار" و "جوار" في ترك الصرف، فإن جاء في الشعر غير مصروف، فعلى التوهم

---

(١) انظر ص ٧٧ من هذا التحقيق.

(٢) من بيت من الكامل للأعشى سبق تخريجه بالرقم (٥٣).

(٣) ينظر اللغات في "ثماني" في حالة إفرادها وفي حالة تركيبها مع العشرة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠٣، وارتشاف الضرب ١/٣٧٠، وأوضح المسالك ٢/١١٥.

(٤) بيتان من مشطور الرجز لم ينسبا إلى أحد في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠٣، وورد في اللسان حكاية عن ثعلب قال: (وحكى ثعلب: ثمانٌ في حد الرفع) ٤/١٠٣ (ثغر) وَ ١٣/٨١ (ثمن)، وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٢٩، وشرح الأشموني ٤/٧٢، والتصريح ٤/٤٨٠ وأوردهما البغدادي في خزانة الأدب ٧/٣٤٠،٣٤١. رواية عن ابن بري قوله: (الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر، وأنشد عليه ثعلب قوله (ثم ذكر البيتين) وقال: ولا أعرف صاحب هذا الرجز، وأنشد المعريُّ في (شرح ديوان البحتري) قبل هذين البيتين قوله:

إنَّ كُرَيًّا أَمَةٌ مِيْسَانُ.

والشاهد: قوله: (ثمان)؛ لأنه حذف ياء (ثماني) رغم إفرادها، جاعلاً إعرابها على النون.

(٥) من قوله: (ثمان منسوب إلى الثمن)، إلى قوله: (قاضي بلدكم) نص ابن منظور في لسان العرب عن الجوهري ١٣/٨١ (ثمن) مع تغيير يسير في بعض الأمثلة.

تشبيهاً بالجمع، قال[1] /١٢٠/:

٥٨ـ يَحْدُو ثماني مُوْلَعاً بِلِقَاحِهَا[2]

وإنْ صغرَّت الثمانية فأنت بالخيار، إنْ شئتَ حذفت الألف، وهو أحسن، فقلت: ثمينية، وإنْ شئتَ حذفتَ الياء، فقلت: ثُمَيِّنة قُلبت الألف ياءً وأدغمت فيها ياء التصغير، ولك أنْ تعوِّضَ فيهما[3].

وقوله[4]: **ورُبَّما حُذِفَتْ وفُتِح النونُ.**

يعني أنك تقول: عندي ثمانَ عشرة جارية، وتحذف الياء، لاستثقال الحركة عليها سكنت وحذفت ليوافق "سبع عشرة" و "تسع عشرة"، أو حذفها على لغة من قال: هُنَّ جوارٌ ثمانٌ، ثم ركب وبناها على الفتح.

وقوله[5]: **وقد يَكْسِرُون الشِّين من عَشِرة إذا عَدُّوا المؤنَّثَ من إحْدَى عَشِرة وتسع عشِرة وما بينهما.**

قد تقدم سبب ذلك وأن الكسر من علامات التأنيث فلذلك خَصُّوه بهذا الباب[6].

وقوله[7]: **وتمييز العددِ بواحدٍ مَنْصُوبٍ في أحَدَ عَشر وتسعةٍ وتسعين ومابينهُما.**

يعني أنك تقول: عندي أحد عشر درهماً، وتسعة عشر عبداً، وعشرون ثوباً؛ وواحد

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل لابن مَيّادة الرّماح بن أبرد الذبياني، وعجزه:

حتى هَمَمْنَ بزيْغَةِ الإرْتاجِ

ينظر ديوانه ص ٩١، ولسان العرب ٨١/١٣، وخزانة الأدب ١٦٦/١ وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٣١/٣، وسر صناعة الإعراب ص ١٦٤، والمقاصد النحوية ٣٥٢/٤ شبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يحدو ثمان أتن، أي يسوقها، مولعاً بلقاحها حتى تحمل. والشاهد فيه قوله: (ثمانيَ) لما توهم الشاعر أنّ فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع لم يصرفه شذوذاً، وكان القياس أن يقول: "ثمانياً".

(٢) قال سيبويه ـ تمهيداً لذكر البيت ـ : (وقد جعل بعض الشعراء (ثماني) بمنزلة (حذار). حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوَّن) اهـ الكتاب ٢٣١/٣.

(٣) من قوله: (وتسقط عند) إلى قوله: (ولك أن تعوّض فيها) نص لسان العرب ٨١/١٣ (ثمن).

(٤) الجزولية ص ١٧٢. وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٢٩/٣. ونص الجزولية: (وفتحت النون).

(٥) الجزولية ص ١٧٢،١٧٣. ونصها: "من إحدى عشرة إلى تسع عشرة).

(٦) انظر ذلك في ص ٧٤ من هذا التحقيق.

(٧) الجزولية ص ١٧٣. ونصها: "ويُميَّز العدد).

وثلاثون رجلاً، وكذلك إلى تسعة وتسعين عبداً، وتسع وتسعين جارية، وإنما اختاروا في التفسير هنا الإفراد للخفة والنصب لأنهم لو خفضوه بالإضافة لكانوا قد جعلوا ثلاثة أشياء كأنها شيء واحد، وهم يكرهون ذلك[(١)].

قال السيرافي[(٢)]: ولا يجوز أن يكون التفسير إلاّ بواحد، إذا كان الواحد دالاً على نوعه مستغنى به، فإذا أردت أَنْ تجمع جماعات مختلفة جاز أن تفسر "العشرين" ونحوها بجماعة، فتكون عشرون، كل واحد منها جماعة، ومثل ذلك: قد التقى الخيلان، فكل واحد منهما جماعة خيل، فعلى هذا تقول: التقى عشرون خيلاً، على أن كلَ واحد من العشرين خيل، وقال الشاعر:

٥٩- تبقَّلَتْ في زَمَنِ التَّبقُّل ... بَيْنَ رماحَيْ مَالكٍ وَنَهْشَلِ[(٣)]

لأَنَّ مالكاً ونهشلاً قبيلتان، وكل واحدة منهما لها رماح، فلو جمعت على هذا لقلت: عشرون رماحا قد التقت، تريد: عشرون قبيلة، لكل واحد منها رماح، فأقل ما تكون ستين، لأن رماحاً أقل ما يقع على ثلاثة، فهذا إنما يكون بحسب ما تقصد.

وقال الفراء[(٤)] في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[(٥)]. قال: المعنى سنين ثلاث مئة فهو نصب بالفعل، يريد البدل، ثم قال: ومن العرب من يضع السنين في

---

(١) المقصود بقوله: (ثلاثة أشياء): العدد المركب بجزأيه مع تمييزه، أو العدد المعطوف بمعطوفيه مع تمييزه.

(٢) انظر شرح الكتاب له ٣٤/٢ (ب).

(٣) من أرجوزة لأبي النجم الفضل بن قدامة العَجْلي، وأولها:

الحمد لله العلي الأَجْلَلِ ... الواسع الفضل الوَهُوب المجْزِلِ

انظر جمهرة اللغة ص٦٥، ومجمل اللغة ٢٨١/١، والأغاني ١٥٨/١٠، وسمط اللآلي ص ٥٨١، ولسان العرب ٦١/١١(بقل)، والأشباه والنظائر ٢٠٠/٤، وخزانة الأدب ٣٤٤/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢،٣١٣، ولم ينسب في مقاييس اللغة ٢٧٤/١. ويروى: تبقلَتْ من أوَّلِ التبقلِ. و "تبقلت" أي: رَعَت البقل، وهو كل نبات اخضرت له الأرض، والضمير في "تبقلَتْ" يعود إلى "كوم الذُّرى" في بيت سابق وهو:

كوم الذُّرى من خَوَلِ المخوِّلِ. و "كوم الذُّرى" الناقة العظيمة السنام. ومالك ونهشل: قبيلتان.

والشاهد فيه قوله: (رماحَيْ مالك ونهشل) لأن الشاعر وضع (رماحاً) وهو جمع موضع جماعتين من الرماح، وثنى على تأويل: رماح قبيلة مالك، ورماح قبيلة نهشل، فالمراد: لكل فرد من أفراد هذه التثنية جماعة.

(٤) في معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٥) سورة الكهف من الآية ٢٥.

موضع سَنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف، ومَنْ نوَّن على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير على العدة، كقول عنترة[١]:

٦٠- فيها اثنتان وأرْبعون حَلُوبَةً سُوداً.................[٢]

فجعل السُّودَ، وهي جمع مفسرة كما يفسر بالواحد. انتهى[٣].

وقال بعض البصريين[٤]: "حلوبةً" تمييز، و "سوداً" حال من "اثنتين وأربعين"، وهو حال من نكرة، ويجوز رفع "سود" على النعت "لاثنتين وأربعين"، ولا يكون نعتاً للحلوبة؛ لأنها مفردة، إذ هي تمييز للعدد، وهو جمع ولا يوصف المفرد بالجمع، وقد يحتمل أن تُحمل الصفة على المعنى؛ لأَنَّ الحلوبة جمع في المعنى، أي: اثنتان وأربعون من الحلائِب، وأيضاً فإنَّ الحَلوبة من الإبل قد تقع على الواحد والجمع، يقال: إبلٌ حَلُوبةٌ، وناقةٌ حَلُوبَةٌ[٥].

---

(١) عنترة (...- نحو ٢٢ ق هـ) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن الطبقة الأولى من شعرائهم، ومن أصحاب المعلقات، له ديوان شعر. طبقات فحول الشعراء ص ١٥٢، والشعر والشعراء ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ١/١٣٨، والأعلام ٥/٩١.

(٢) من بيت من الكامل لعنترة من معلقته المشهورة وتمامه:

سُودًا كخافيةِ الغُرَابِ الأَسْحمِ

في ديوانه ص ١٩٣، ومعاني القرآن ١/١٣٠، وَ ٢/١٣٨، والحيوان ٣/٤٢٥، وجمهرة أشعار العرب ١/٤٧٦، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ٢/١٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ١١٨، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٥٧، وشرح شذور الذهب ص٢٥١، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٧، وخزانة الأدب ٧/٣٦٤، وهو بلا نسبة في الأصول ١/٣٢٥، وشرح المفصل ٣/٥٥ وَ ٦/٢٤.

ويروى: (لَبُونَة) مكان (حَلُوبة) وقوله: (فيها) أي في حمولة أهل محبوبته، والحلوبة: المحلوبة أي النوق.

وخافية الغراب: آخر ريش الجناح ممايلي الظهر. والأسحم: الأسود.

والشاهد فيه قوله: (حلوبةً سوداً) وَ (حلوبة) تمييز مفرد للعدد، وقد وُصِف بالجمع (سوداً) فجعل "سوداً" وهي جمع مفسرة، على أنه يجوز وصف المميّز المفرد بالجمع باعتبار المعنى.

(٣) أي انتهى كلام الفراء. انظر معاني القرآن ٢/١٣٨.

(٤) انظر تفصيل الأقوال في خزانة الأدب ٧/٣٦٤،٣٦٥،٣٦٦.

(٥) انظر لسان العرب ١/٣٢٨ (حلب).

وجعل النحويون: "سنين" في الآية هي من نوَّن مئة بدل من ثلاث مئة[1]، وقال الزمخشري[2]: هو عطف بيان لثلاث مئة، وقرئ "ثلاث مائةِ سنين[3]" بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز[4] كقوله: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[5]. وقرأ أُبَيٌّ[6] "ثلاث مائة سنة" .

وزعم الزجاج[7] أنَّ "سنين" منتصبة على البدل من ثلاث مائة، ولا يصح أن ينتصب على التمييز كما قال الفراء[8]؛ لأنها لو انتصبت على التمييز فيما قالوا لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مئة سنة، كما قلنا: إنَّك إذا قلت: عشرون رماحاً، فكل واحد منها رماح، فيكون عشرون رماحاً، ستين رمحاً أو أكثر[9]، وليس ذلك معنى الآية. وقبيح أن تجعل "سنين" نعتاً لها لأنها جامدٌ ليس فيه معنى فعل، وقال الفراء[10]: يجوز أن يكون "سنين" على التمييز، كقوله[11]:

فيها اثنتان وأربعون حَلوبةً ... سُوداً ....[٦٠]

---

(١) ومنهم المبرد فقد قال ـ بعد ذكر الآية: (فإنه على البدل؛ لأنه لما قال: "ثلثمائة" ثمَّ ذكر السنين لِيُعْلَم ما ذلك العدد) اهـ. المقتضب ١/٤٥٧.

(٢) الزمخشري (٤٦٧ـ ٥٣٨) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر، وسافر إلى مكة فجاور بها فلقب بجار الله. من أشهر كتبه: "الكشاف" و "أساس البلاغة" و "المفصل". الأعلام ٧/١٧٨.

(٣) سورة الكهف من الآية ٢٥.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقد وافقهم الحسن والأعمش. انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٣.

(٥) سورة الكهف من الآية ١٠٣.

(٦) أُبي (٠٠٠ـ ٢١هـ) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر، صحابي جليل، شهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها، روى ١٦٤ حديثاً. وفي الحديث: (أقرأ أمتي أبي ين كعب).

(٧) من قوله: (وزعم الزّجاج) إلى نهاية قول الفراء، نص السيرافي في شرحه للكتاب٢/٣٥،(ب)، وانظر أيضاً المفصل ص٢٦٤.

(٨) في معاني القرآن ٢/١٣٨.

(٩) انظر ذلك في ص ٨٥ من هذا التحقيق.

(١٠) في معاني القرآن ٢/١٣٨.

(١١) من بيت من الكامل لعنترة، سبق تخريجه بالرقم (٦٠) .

قال سَع[1]: ولأبي إسحاق[2] أن يفصل بين هذا وبين "سنين"؛ لأن "سوداً" إنما جاءت بعد المميز، فيجوز أن يحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرة، وليس قبل "سنين" شيء وقع به التمييز، فيكون "سنين" مثل "سوداً" قلت وأيضاً فإن "سوداً" يمكن أنْ يكون /١٢١/ حالاً كما قدمنا، أو صفة، و "سنين" بدلاً أو عطف بيان فليس واحدٌ منهما تمييزا[3].

وقوله[4]: **وَيُضافُ إليه مئةٌ ومئتانِ، وألفٌ وألْفَانِ.**

يعني: أنك تقول: مائة رجل ومائتا رجل، وألف درهم وألفا درهم، وقد تقدم علة ذلك[5]، وأن المئة اجتمع فيها ما افترق في "العشرة" و "تسعة وتسعين" فأخذت الخفض من "العشرة" والإفراد من "تسعة وتسعين"، وقد ينصب بعد "مئتين" و "ألفين" وبابه الشعر، كقوله[6]:

إذا عَاشَ الفتى مئتينِ عَاماً[٥٦]

وقد كان حَقُّ العَقْد وهو "مئة" أن يكونَ تفسيرُه كتفسيرِ ما هو عِقْدٌ له، وهو المفرد المنصوب لولا ما تقدم من التعليل[7].

وقوله[8]: **وكلُّ مَوْضعٍ كانَ المعدودُ فيه نوعاً من العَدَدِ فلابُدَّ مِنْ تفسيرِ التفسيرِ.**

نحو: عندي ثلاث مائة درهم؛ لأن المئة اسم عدد فتحتاج إلى تفسيرٍ يُضاف إليه وكذلك لأربعة آلاف درهم، ونحو ذلك إن لم يكن معلوماً عند السامع، وقد يستغنى عنه إذا كان معلوماً نحو: أن يقول لك القائل: كم درهماً عندك؟ فتقول له: عندي ثلاثمئة، وأنت تعني (درهم).

---

(١) هو أبو سعيد السيرافي. انظر قوله في شرح الكتاب ٣٦/٢(أ).

(٢) ولأبي إسحاق: أي الزجاج في قوله السابق.

(٣) انظر ص ٨٦، ٨٧ من هذا التحقيق.

(٤) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ١٧٣.

(٥) في ص ٧٨ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٦) هذا صدر بيت من الوافر لربيع الفزاري، سبق تخريجه بالرقم (٥٦).

(٧) انظر ص ٧٨ وما بعدها.

(٨) الجزولية ص ١٧٣، ونصها: (فلابُدَّ فيه من تفسير التفسير).

وقوله[1]: **وقولهم ثلاثُ مئة، الأَصْلُ مِئات ومِئون لكن رفضوه إلا في الشعر.**

يعني أنَّ أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة إنما تضاف أبداً إلى جمع نحو: ثلاثة رجال، وإلى اسم جنس نحو: تسعة رهط، وإلى اسم جمع: "ثلاث إبل و "أربع خيل" ونحو ذلك، ولا تضاف إلى مفرد، إلاّ أنَّ العرب شذَّت في هذا، فقالوا: ثلاثمئة لما كثر استعمالهم لها، وهي اسم جمع في المعنى استغنوا بها عن الجمع، وقد جاء على الأصل في الشعر[2] قال[3]:

**٦١ـ ثلاثُ مِئينٍ للملوكِ وَفَى بِهَا		رِدَائِي وجلَّتِ عنَ وُجوهِ الأَهَاتِمِ**[4]

وقال الآخر:

**٦٢ـ ثلاثةُ آلافٍ ونحنُ نَصِيَّةٌ		ثلاث مِئينٍ إنْ وفَيْنا وأرْبَعُ**[5]

وهذا هو الأصل إلا أنه رفضوه إلا في الشعر[6].

---

(١) الجزولية ص ١٧٤، ونصها: (الأصل مئات ومئين ومئون).

(٢) قال سيبويه في كتابه ٢٠٩/١: (وأما ثلاث مئة إلى تسع مئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مِئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا مايبين به العدد واحداً؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد) اهـ.

(٣) وقال ابن يعيش ـ بعد أن ذكر البيت: (هذا في الشعر على القياس؛ لأن الشعر يفتحُ لهم في مراجعة الأصول المرفوضة. فهذا وإن كان القياسَ، إلا أنه شاذ في الاستعمال) اهـ . شرح المفصل ٢١/٦ـ ٢٣.

(٤) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢، ولسان العرب ٣١٧/١٤ (روى)، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٤، والتصريح ٤٧١/٤، وخزانة الأدب ٣٤٥/٧، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٥٦/١، وشرح المفصل ٢١/٦،٢٣، وأوضح المسالك ١١٣/٢، وشرح الأشموني ٦٢٢/٢.

ويروى صدره:		**فِدَىً لسيوفٍ من تميم وفَى بها.**

و "الرداء" الثوب،وجَلَّت: كشفت، و "الأَهَاتم"، وأحدها: أهتم وهو المكسَّر الأسنان، أو المراد: بنو الأهتم، وهو لقب سنان بن سُمّي بن سنان بن خالد بن منقر؛ لأنه هتمَت ثنيته يوم الكلاب. يقول: إنه وفى للملوك بثلاثمائة بعير وكشف عن وجوه بني الأهتم. والشاهد فيه قوله: (ثلاث مِئين) انظر الحاشيتين (٣ وَ ٤) من هذه الصفحة.

(٥) من الطويل لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٢٥، والسيرة النبوية لابن هشام ١٣٤/٢، ولسان العرب ٣٢٨/١٥ (نصا). ويروى: (إن كُثْرنا) مكان (إن وفينا). ونصيةُ القوم: خيارهم.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث مئين). انظر الحاشيتين ٢ وَ ٣ أعلاه.

(٦) انظر قولي سيبويه وابن يعيش في الحاشيتين ٢ وَ ٣ أعلاه.

باب [اسم الفاعل المشتق من اسم العدد]

هذا هو المترجم بباب ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ويترجم أيضاً: بباب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد(١).

واعلم أنَّ هذا الباب يستعمل من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر، وهو مسموع من العرب(٢)، وفي المركب خلاف سيأتي(٣)، وحكى بعضهم ذلك في العشرين قالوا: هذا عاشر عشرين، أي أحد عشرين، ولم يسمع في الذي فوق العشرين، فإذا بنيتَ اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكر بغير تاء، وللمؤنث بالتاء، فتقول: واحد وواحدة وثان وثانية وثالث وثالثة ورابع ورابعة وخامس وخامسة وسادس وسادسة وسابع وسابعة وثامن وثامنة وتاسع وتاسعة وعاشر وعاشرة(٤)، وحكي "خام" و "خامية" في "خامس" و "خامسة"(٥)، وَ "سات" في "سادس"، و "ساتية" في "سادسة"، فأما واحد فلا يضاف إلى أحد، لا يقال: واحدْ أحدٍ، وباقيها تجوز إضافته إلى العدد الذي أخذ منه وإلى خلافه، فيقال: هذا ثالث ثلاثة، وثالث اثنين، ورابع أربعة ورابع ثلاثة(٦).

---

(١) ينظر هذا الباب في الكتاب ٥٥٩/٣- ٥٦١، والمقتضب ٤٦٩/١، والأصول لابن السراج ٤٢٦/٢ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٣١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢، والمقرب ص ٣٩٣، وأوضح المسالك ١١٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤١٣/٢.

(٢) أي: أن الاستقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس.

(٣) انظر ص ٩٢ من هذا التحقيق.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢. وقد رُويتْ هذه الحكاية عن الكسائي في المخصص ١١١/١٧.

(٥) ومنه قول قطبة بن أوس من البسيط:

مضت ثَلاثُ سنينٍ مُنْذُ حُلَّ بها ... وَعام حُلّتْ وهذا التابعُ الخَامِي

والخامي أي: الخامس.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢.

وكذلك سائرها إلا ثانياً وثانية، فإنهما لا يضاف واحدٌ منـهما إلاَّ للعـدد الـذي أخـذ منه، فيقال: ثاني اثنين وثانيتي اثنتين، ولم يقل: ثـاني واحـد؛ إذ لم يستعمل ثَنَّيـتُ الواحـدَ، وأجَازَ بعض النحويين ذلك قياساً. وهذا الباب موقـوف على السـماع[1] مـا أمْكـن، وهـو الأولى.

فإن كان الاسمُ مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه لم يجز فيـه إلا الإضافـة، مثـل قولـك: هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة وكذلك إلى عاشر عشرة، ولا يجوز فيه العمل؛ فلا يقال: ثـالث ثلاثةً؛ لأنه ليس له فعل فيجري مجـراه في العمـل حمـلاً عليـه؛ إذ لا يقـال ثلثـت الثلاثـة، ولا ربعت الأربعة[2]، وأجاز ذلك ثعلب[3]، وزعم أنه يجوز: ثالثٌ ثلاثَةً على معنى متمم ثلاثـة، وهذا فاسد[4]؛ لأنه إذا قال: ثالث ثلاثة، وهو أحد الثلاثة فكأنه قال: مُتمّمٌ نفسَهُ؛ لأَنَّه مـن الثلاثة فيلزم منه تعدي فعل المضمـر إلى ظـاهره، مثـل قولـك: (زيـداً ضَـرَبَ) إذا أردتَ أنَّـهُ ضربَ نفسَهُ، وذلك لايجوز[5]، وقد تقدم بيان ذلـك في بـاب الاشـتغال[6]، فـإن أضفتـه إلى العدد الذي ليس مشتقاً منه مثل قولك: "ثالث اثنين: ورابـع ثلاثـة"، فـلا يخلـو أن تريـد بـه الماضي أو الحال أو الاستقبال، فإنْ أردتَ الماضي لم يعمل شيئا، وكان مضافـاً إلى مـا بعـده كاسم الفاعل، وإن أردت به غير الماضي /١٢٢/جاز لك أنْ تنوِّنَه وتنصب ما بعده، فتقول: هذا رابعٌ ثلاثةً غداً، وجاز أنْ تخفض بالإضافة فتقول: هذا رابعُ ثلاثةٍ غـداً، كضـاربٍ زيـداً

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢.

(٢) قال ابن مالك: "وقولهم مصوغ من العدد، تقريب على المتعلم، وفي الحقيقة أنه مصوغ من "الثَّلْثِ" إلى "العَشْرِ"، وهي من مصادر "ثَلَثْتُ الاثنين" إلى "عَشَرْتُ التسعة" اهـ. شرح التسهيل ٤١٣/٢.

(٣) ثعلب (٢٠٠- ٢٩١هـ) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سَيّار الشيباني بالولاء، أبـو العباس، إمام أهـل الكوفـة في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة. ولد ومات في بغداد. من كتبه "الفصيـح" و "مجالس ثعلب" و "معاني القرآن"، الأعلام ٢٦٧/١.

(٤) انظر رأي ثعلب في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢،١٣٦.

(٦) انظر باب الاشتغال في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٩١٩/٢.

غداً، وكَضَاربِ زيدٍ غداً، وسبب ذلك أن هذا اسم فاعلٍ جار على فعله، وقد استعمل منه الفعل[1].

فقالوا: ثَلَثْتُ الرجلين أَثْلِثُهَما فأنا ثالثُ الرجلين، وربَعْتُ الثلاثةَ أَرْبَعُهم فأنا رابعُ الثلاثة، وكذلك إلى العشرة، فصار اسماً جارياً على فعله من لفظه ومعناه فَعَمِلَ عمله، ولما لم يقل ثلثت الثلاثة، لم يقل أثالث الثلاثة، وهذا مسموع من العرب إلى العشرة، أعني في المختلف اللفظ[2].

فإذا جاوزت العشرةَ فلا يخلو أن يكون اسم الفاعل مفرداً[3] أو مضافاً، فإن كان مفرداً قلت: حادي عشر، وثاني عشر، وثالث عشر إلى تاسع عشر، فتبني اسم الفاعل من المصدر وتبنيه مع العشر، فإنْ استعملته مضافاً فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى عدده الذي اشتق منه ـ أو لا يكون كذلك.

ـ فإن كان مضافاً إلى عَدَدِهِ الذي اشتق منه فيجوز فيه أَوْجُه: وهو أن تقول: (هذا حادي عشر أحد عشر) فتجَعل حادي عشر مبنياً للتركيب وتضمنه معنى الحرف، وكذلك (أحد عشَرَ) هو مبني في موضع خفض بالإضافة، ومعنى الكلام هذا واحد من أحدَ عشَر، كما أن قولك: (ثالث ثلاثة) معناه (أحدُ ثلاثة) وأحد لا يعمل، فكذلك ما هو بمعناه، وهذا أصل المسألة، ثم يجوز أن تحذف "عشر من الأول لدلالة الثاني عليه، فتقول: هذا حادي أحد عَشَر، فحادي الأول معرب؛ لأَنَّ الموجب لبنائه قد زال، و(أحد عشر) باق على بنائه لما قدمناه، وكذلك ثالث ثلاثة عشر إلى تاسع تسعة عشر، ثم يجوز أن تقول: هذا ثالث عشر، فتحذف من الأول "عشر" ومن الثاني "ثلاثة" وتركب الاسمين، وتبنيهما على الفتح.

وزعم الكسائي أنه يجوز أن تعرب الأول وتترك الثاني مبنياً على حاله قبل الحذف فتقول: هذا ثالثُ عشر وهذا ضعيف؛ لأنه حذف من الأول واعتد بالحذف فأعرب وحذف

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢.

(٢) انظر الإنصاف ٣٠٠/١ (المسألة ٤٤)، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، ولسان العرب ١٢١/٢ (ثلث) وَ ٩٩/٨، ١٠٠ (ربع).

(٣) من قوله: (فلا يخلو أن يكون اسم الفاعل مفرداً) إلى قوله: (وتبنيهما على الفتح) منقول عن شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢، ١٣٧ (مع تغيير في بعض الجمل والعبارات).

من الثاني ولم يعتد بالحذف، وكلاهما حذف للعلم به والاختصار ولا فرق بينهما والصواب البناء[1].

وحكى الكسائي عن العرب: (أليسوا ثالثُ عشرَ) بالرفع على الإعراب، و(أَلَيْسوا ثالثَ عشرَ) على البناء وهو الأظهر، وهذا كله محكي عن العرب واختلافِ لغات[2]، ولا يكون ما حكى الكسائي إلا مع عدم الألف واللام، فإنْ كان بالألف واللام نحو قولك: كنت في "الثالثَ عشَرَ" لم يجز إلا البناء؛ لأنك لو قلت: في (الثالثَ عَشرِ) لكنت جامعاً بين الألف واللام والإضافة، وذلك لا يجوز، وأما إن كان مضافاً إلى غير العدد الذي اشتق منه فلا يجوز فيه إلا الإضافة، مثل قولك: هذا رابع عشر ثلاثة عشرَ، وهذا رابع ثلاثةَ عشرَ ولا يجوز حذف ثلاثة من الثاني فتقول: هذا رابع عشر مخافة أن يلتبس بالمتفق اللفظ، ولا يجوز في هذا المختلف اللفظ ـ أيضاً ـ أن يكون ثلاثة عشر في موضع نصب برابع عشر؛ لأن اسم الفاعل لا يكون مركباً، وهو مذهب المبرد[3] والفارسي[4]، ويظهر من سيبويه جوازه بالقياس على مادون العشرة[5] وهو كما ترى.

وأما ما بعد العشرين فعلى حكمه من واحد إلى عشرة.

فأمَّا العقود فمنهم من يقول: (مُتَمِّمٌ عشرين ومُكَمِّلٌ ثلاثين)، وهذا ليس بشيء؛ لأنه يلزمه أن يُكمّل نفَسه ويُتمِّم نفَسهُ؛ لأنه من جملة العشرين، ومنهم من قال: الصواب أن يقال: هو كمال العشرين وتمام العشرين[6].

وتأتي بأسماء العقود فتقول: العشرون والثلاثون ونحو ذلك.

وتكتب في الثالث والعشرين كذلك إلى التاسع والتسعين، والمعنى: كتب في الثالث

---

(١) انظر قول الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/٢.

(٢) قال ابن عصفور عن رأي الكسائي هذا: "وهذا من الشذوذ والقلة بحيث لايقاس عليه" اهـ شرح الجمل ١٣٧/٢.

(٣) في المقتضب ٤٧٠/١ قال: (فإنَّ النحويين كانوا يقولون: (هذا خامسٌ أربعة عشر) و (هذه خامسةٌ أربعَ عشرةً) ويقيسون هذا أجمع، فهذا قول النحويين المتقدمين، وكان أبو الحسن الأخفش لايراه صوابا) إلى أن قال: (والصواب عندي ماقال، وهو قول المازني) اهـ.

(٤) في التعليقة ٦٢/٤.

(٥) انظر قول سيبويه في الكتاب ٥٥٩/٣.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/٢.

العشرين أي في اليوم الذي هو ثالث مع العشرين ويتحرز من الذي هو ثالث مع الثلاثين وغيرها، وقد أشكل هذا على الأستاذ أبي بكر بن طلحة[١] فقال: لا يجوز أن تكتب: كتب في الرابع والعشرين ولا في رابع وعشرين ولا في الرابع وعشرين ولا في شيء من ذلك؛ لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في الإعراب والمعنى فيجيء من ذلك أنه كتب في الرابع وكتب في العشرين وذلك فاسد، فقال[٢]: الصواب مكمل خمسة وعشرين، وهذا فاسد؛ لأنه يكمل نفسه والصواب ما قلناه، أو نقول: في كمال خمسة وعشرين أو تمام خمسة وعشرين ونحو ذلك، وقال المبرد في المقتضب[٣]، لا يجوز التركيب فيما فوق العشرين، إنما التركيب إلى /١٢٣/ تسعة عشر.

فصل [تعريف العدد]

من باب العدد لم يذكره ولا تعرَّض له المؤلف[٤] وهو تعريف العدد[٥].

فتقول: العدد ينقسم أربعة أقسام: مفردٌ ومضاف، ومركب ومعطوف.

فأَمَّا المفردُ فلا إشكالَ فيه؛ لأنك تدخل عليه الألف واللام من أوله: الثلاثة، الأربعة التسعة، العشرة.

وأما المضاف من الثلاثة إلى العشرة فيتصور فيه ثلاثة أوجه[٦]:

أحدها: ما قال أبو القاسم[٧] وهو أنْ تُعرِّفَ الاسم الثاني ويسري منه التعريف للأول؛ لأن المضاف إلى المعرفة معرفة، وهذا جائز بالخلاف[٨]، فنقول: ثلاثة الأثوابِ، وعليه جاء قوله:

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢،١٣٧.

(٣) المقتضب ٤٧٠/١، ونص عبارة المبرد: (فإذا بلغت العشرين فما بعدها، لم تبنِ منه فاعلاً؛ لأنه يلتبس بماقبله)اهـ.

(٤) يقصد بالمؤلف الجزولي صاحب الجزولية.

(٥) ينظر هذا الفصل في الكتاب ٢٠٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢.

(٦) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢.

(٧) أبو القاسم هو الزجاجي صاحب الجمل (سبق التعريف به في ص ٦٨). انظر الجمل ص ١٢٩.

(٨) كذا في المخطوط، والصواب: بلا خلاف.

٦٣- مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارهُ ... فَسَمَا فأَدْرك خَمْسَةَ الأَشْبَار[١]

وقول الآخر[٢]:

وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثَافِي والرسومُ البَلاقِعُ [١١]

والثاني: أنْ تعرِّفَ الاسمين معاً تشبيهاً بالحسن الوجه، وهذا هو مذهب الكسائي فتقول: الثلاثة الأثواب، وهذا المذهب فاسد؛ لأن الحسن الوجه إنما جاز لأن إضافته غير محضة كما تقدم بيانه في بابه[٣]، والإضافة في باب العدد محضة، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام بوجه من الوجوه، فإنْ سُمِعَ من العرب شاذا وُجِّهَ على أن تكون الألف واللام في الاسم الأول زائدة.

وسئل الكسائي فقيل: كيف تقول: ثلث الثوب أو الثلث الثوب فقال: لا أقول إلا ثلث الثوب فقيل له فكذلك ثلثة الأثواب، ولعله سمعه وسمع النصب في الشعر مثل ثلاثة أثواباً فشبهه بالحسن وجهاً والحسن الوجه.

والثالث: أنْ تقول: الثلاثة رجال، وهذا لا خلاف في منعه وأنه لا يجوز.

وأمَّا المركب فهو من أحد عشر إلى تسعة عشر واختلف في تعريفه، فذهب سيبويه[٤] وأكثر البصريين إلى إدخال الألف واللام في الاسم الأول خاصة، فيقولون: الأحد عشر

---

(١) هذا البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١، والمقتضب ٤٦٤/١، والتكملة للفارسي ص٢٧٨،وشرح المفصل ١٢١/٢، وَ ٣٣/٦، والجنى الداني ص ٥٠٤، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣، والتصريح ٧٨/٣، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥ ، وخزانة الأدب ٢١٣/١، والدرر ١٤٠/٣.

وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣، ولسان العرب ٦٧/٦ (خمس)، وأوضح المسالك ٣٥٥/١، ومغني اللبيب ٥٤٢/١، وشرح الأشموني ٨٧/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٢ (الصدر فقط).

ويروى: "وَدَنَا" مكان "وَسَمَا"، والمعنى: ظهرتْ منه النجابةُ منذ حداثته، ولم يكن قد بلغ خمسة الأشبار.

والشاهد فيه قوله: (خمسة الأشبار) فقد عرف المضاف إليه وحده.

(٢) هذا البيت من الطويل لذي الرمة (سبق تخريجه بالرقم (١١). والشاهد فيه هنا قوله: (ثلاث الأثافي) فقد عَرَّفَ المضاف إليه، وبه يُعَرَّفُ المضاف.

(٣) انظر السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (المخطوط) ص٥١،٥٢.

(٤) في الكتاب ٢٠٦/١.

درهماً؛ لأنَّه مركب مبني فصار كالاسم الواحد، والاسم الواحد إنما يُعرَّفُ بإدخال الألف واللام في أوله خاصة، ولايعرف بإدخال الألف واللام في الوسط منه[1].

وحُكي عن الأخفش[2] أنه يُعَرِّف الأول والثاني مراعاة لأصلهما قبل التركيب وهو فاسد؛ لأن الاسمين قد صُيِّرا بمنزلة الاسم الواحد.

وأجازَ الكوفيون تعريف الثلاثة[3] فقالوا: الخمسة العشر الدرهم وهو فاسد؛ لأن التمييز لايكون إلا نكرة[4]، وحكى أبو زيد[5] عن العرب: الأحد عشر الدرهم وهو شاذ ووجه زيادة الألف واللام في الدرهم[6] ويقول سيبويه ورد السماع[7] وقال:

---

(١) انظر الإنصاف ٢٩١/١ المسألة (٤٣).

(٢) الأخفش (...ـ ٢١٥هـ) هو سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً منها: "تفسير معاني القرآن" وَ "الاشتقاق" وَ "القوافي" وزاد في العروض بحر "الخَبَب". الأعلام ١٠١/٣، ١٠٢.

(٣) المقصود بالثلاثة: العدد المركب بجزأيه والتمييز.

(٤) انظر الإنصاف ٢٩١/١ المسألة (٤٣)، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/٢.

(٥) أبو زيد (١١٩ـ ٢١٥هـ) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: "سمعت الثقة" عنى أبا زيد. من تصانيفه: "النوادر" و "خلق الإنسان" وَ "لغات القرآن". وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ وإنباه الرواة ٣٠/٢، والأعلام ٩٢/٣.

(٦) انظر حكاية أبي زيد في شرح الجمل ١٣٣/٢، ثم قال ابن عصفور: (وذلك شاذ جداً، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز؛ لأن التمييز لايكون أبداً إلا نكرة) اهـ.

(٧) في الكتاب ٣٠٠/٣، ٣٠١.

٦٤ـ تَفَقَّأَ فوقَهُ القَلَعُ السَّوارِي وَجُنَّ الخازبَازِ به جُنُوناً[١]

فعرَّف "الخازباز" بالألف واللام من أوله، وهو اسم مركب.

ـ والمعطوف هو من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وتعريف ذلك أنْ تدخل الألف واللام على الأول والثاني لا خلاف في هذا، فتقول: مافعلت الخمسة والعشرون درهماً، والثلاثة والثلاثون ديناراً.

وأجاز بعضهم، ومنهم الرُّنْدي[٢] أنْ تعرِّفَ الأول فقط، فتقول: مافعلت الخمسة وعشرون رجلاً، وهذا مردود؛ لأنهما اسمان منفصلان، ولايتعرف الاسم الثاني هنا بإدخال الألف واللام على الأول؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فإذا أردتَ تعريف الثاني أدخلت عليه الألف واللام، ولم يُجِزْ أحد أن يقال: خمسة والعشرون درهما، وكان الذي أجاز ذلك الوجه الآخر يقول: حذفت الألف واللام من الثاني لتقدم الدلالة على ذلك ولا تحذف من الأول؛ لتأخر الدليل، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف.

وأجاز الكوفيون[٣] تعريف التمييز فقالوا: الخمسة والعشرون الدرهم وهو عندنا خطأ؛ لأن التمييز لايكون إلا نكرة وسيأتي في بابه بيانه[٤].

---

(١) هذا البيت من الوافر لعمرو بن أحمر بن العمَرَّد بن عامر الباهلي في ديوانه ص ١٥٩، وإصلاح المنطق ص ٤٤، والحيوان ١٠٩/٣، ١٨٦/٦، وجمهرة اللغة ص ٨٩، والتكملة للفارسي ص ٢٧٦، والإنصاف ٢٩١/١، وشرح المفصل ١٢١/٤، ولسان العرب ١٢٣/١ (فَقَأَ)، وَ ٣٤٧/٥ (خَوَزَ) وَ ٢٩١/٨ (قَلَعَ) وَ ٩٩/١٣ (جنَنَ)، وخزانة الأدب ٤٠١/٦. وهو **بلا نسبة** في الكتاب ٣٠١/٣ (العجز فقط)، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ٤٤، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٣، والمخصص ٩٦/١٤، والأشباه والنظائر ١٢٦/٥. و (تَفَقَّأَ) تشقق. القَلَع: جمع قَلَعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية السماء. السواري: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: نوع من النبات. وقيل: نوع من الذباب يطير في الربيع يدل على خصب السنة. جُنَّ جنوناً: طال طولاً سريعاً، أي : نَمَا وكَثُرَ. والشاهد فيه قوله: (الخازباز) لأنه أدخل (أل) التعريف على الاسم المركب (الخازباز) وتركه مبنياً على الكسر كما كان قبل التحلية بـ (أل)، كما تقول: (الخمسة عشر) فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء.

(٢) هو أبو علي الرُّنْدي. سبق التعريف به في ص ١١ من هذا التحقيق. انظر رأيه هذا والرد عليه في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/٢.

(٣) انظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب ٧٦٤/٢.

(٤) انظر السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (المخطوط) ص ٢٣٤.

وأما المئة في قولك: مئة درهم فتقول: مائة الدرهم، تعرِّفُ الثاني ويسري منه التعريف إلى الأول، وكذلك إلى الأَلْفِ وما بعدها تكرار، ولنرجع إلى تمثيل لفظ أبي موسى[1].

قوله[2]: **إنَّما لم يَنْصِبْ فاعلُ المشتَقّ مِنَ اسم العَدَدِ مُوَافِقَهُ؛ لأَنَّه يَلْزَمُ عَنْهُ أنْ يكُونَ فَاعِلاً مَفْعُولاً./١٢٤/**

يعني أن قولك: هذا ثالثُ ثلاثةٍ معناه أحد ثلاثة، فلو قلنا: ثالثٌ ثلاثَةً لكان الفاعل (هو)، وهو أحد الثلاثة فيكون أيضاً مفعولاً، فيؤدي إلى أنْ يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره وذلك لا يجوز كما تقدم بيانه[3].

وقوله[4]: **وَيَلْزَمُ عَنْه أيْضاً إذا أُضِيْفَ كما يُضَافُ اسمُ الفاعلِ إلى منصوبهِ إضافةَ اسمِ الفاعلِ المُتعدِّي إلى الفاعِلِ.**

يعني أنَّ اسمَ الفاعل يضاف إلى المفعول؛ لأنه غيره، ولا يضاف إلى الفاعل؛ لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه فإن أضفت هذا إلى المنصوب به وهو فاعل في المعنى أدَّى ذلك إلى تعدِّي الشيء إلى نفسه، وذلك لا يجوز، إنَّما الذي يضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى المصدر كما تقدم في بابه بيانه وقد تقدم[5] أن المانع أنه ليس باسم فاعل، وإنما هو اسم كالغارب والكاهل والجامل[6]، وذلك أنهم لا يقولون: ثلثت الثلاثة، فإذا لم يكن اسم فاعل ولا ينبغي أنْ يعمل ولأَنَّهُ في معنى أحد اثنين وأحد ثلاثة فمن حيث لم يجز مع أحد إلا الإضافة، فكذلك مع ما في معناه.

وقوله[7]: **والصِّفَةُ المشَبَّهةُ باسم الفاعل وما في حُكمِهَا.**

---

(١) هو الجُزولي صاحب الجزولية.

(٢) الجزولية ص ١٧٥. ونصها: "إنما لم ينصب اسم الفاعل...".

(٣) انظر ص ٨٧ من هذا التحقيق.

(٤) الجزولية ص ١٧٥.

(٥) انظر باب المصدر ص ٣٢،٤٢، وما بعدها من هذا التحقيق.

(٦) الجامل: قطيعٌ من الإبل معها رُعْيانها وأربابها كالبقر والباقر. انظر لسان العرب ١٢٤/١١.

(٧) الجزولية ص ١٧٥.

يعني أن الصفة المشبهة تضاف إلى الفاعل بها في المعنى بعدما ينقل الضمير إليها، وينتصب على التشبيه الذي كان فاعلاً، وهو الوجه مثلاً:فتقول:مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ، والذي في حكمها هو اسم المفعول نحو: مررتُ برجل مضروبِ الأبِ، والأصلُ: مضروبٌ أبوه، فنقل الضمير الذي في (أبوه) إلى (مضروب) فارتفع به وانتصب الأب على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف تخفيفاً، ولا يفعلون ذلك باسم الفاعل المتعدي بوجه من الوجوه.

وقوله[١]: **ولا يلْزَمُ ذَلكَ في نحو: رابعِ ثلاثةٍ.**

يعني أن رابعاً هنا اسم فاعل جارٍ على فعله لأنه يقال: ربعت الثلاثة، فأنا رابع الثلاثة. قال سيبويه[٢]: في رابع ثلاثة إنه جار على الفعل، قال: (وقلّ ما تريد العرب هذا، وهو قياس ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنيت الواحد ولا ثاني واحد)، يريد أن العرب قلّ ما تريد معنى لفعل المشتق من العدد مع اختلاف اللفظ، فإذا استعمل الفعل على القياس قلت: ثلَثْتُ القوم أثْلِثهم (بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل) وكذلك إلى العشرة، إلا أنك تفتح أربَعهُمْ وأسْبَعهم وأتْسَعُهُمْ، وتستعمل الفعل من العدد في غير هذا المعنى ثَلَثْتُ القومَ أثْلُثُهُمْ بفتح العين في الماضي وضمها في المستقبل إذا أخذت منهم الثلث، وتفتح أربَعَهُم وأسبَعهم لأجل حرف الحلق[٣].

وقوله[٤]: **وإذا جاوزْتَ العْشَرة والعَشْرَ قُلتَ: حَادِيَ عَشَر أحَدَ عَشَرَ، وَحَادِيَة عَشْرة إحْدَى عَشْرَة.**

يعني أنك تبني فاعلاً من النيِّف، نحو: أحد وتركبه مع العشر وتضيفه إلى أحد عشر كما قدمنا[٥]، إلا أنه اسمٌ مبني فلا يظهر فيه إعراب.

---

(١) الجزولية ص ١٧٥. ونصها بدون كلمة "نحو".

(٢) في الكتاب ٥٥٩/٣.

(٣) انظر لسان العرب ١٢١/٢ (ثَلَثَ).

(٤) الجزولية ص ١٧٥،١٧٦.

(٥) انظر ص ٩٢ من هذا التحقيق.

وقوله[1]: **وإنْ شئتَ قُلْتَ حَادِيَ أحَدَ عَشَرَ وحَادِيةَ إحْدَى عَشْرة، وحَادِي هنا مُعْربٌ (وأحَدَ عَشَرَ) في موضع الجَرِّبه، وهُوَ مَبْنِيٌّ.**

هذا وجه ثان وهو: أنْ تحذف "عشر" من الأول لدلالة الثاني عليه ولا تعتد بالتركيب في الأصل؛ لأنه قد تغير الآن في اللفظ فصار الاسم معربَاً؛ لأنَّ الموجب لبنائه قد زال، وهو التركيب، (وأحد عشر) في موضع الجرِّ بالإضافة إلا أنه مبني.

وقوله[2]: **وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيَ عشَر وحادِية عَشَرَة**

يعني الوجه الثالث وهو: أن تحذف من الأول "عشر"، ومن الثاني "أحد" وتركب ما بقي وتبنيه، فتقول: هذا حاديَ عَشَرَ، ورأيت حاديَ عَشَرَ ومررت بحادي عشرَ لا خلاف في جواز بناء هذا، ومنهم من يعرب الأول ويبني الثاني وهو ضعيف.

نقل الكسائي عن العرب[3]: أليسوا ثالثَ عَشَرِ) بإعراب الأول وإضافته إلى عشر مبنياً في ما نقل أهل اللغة، يعني الكسائي وغيره[4]. واللغة الأخرى، وهي بناء الاسمين وجعلهما اسماً واحداً، وهو الأكثر؛ لأن الحكم فيهما أنْ يحذف ولا ينون ويركب ما بقي، وأمَّا كونه يحذف أحد الاسمين وينونه ويحذف الآخر ولا ينونه فهو على غير قياس. وقد تقدم الكلام في تعريفه بالألف واللام[5].

وقوله[6]: **فمن نَوَى مع حَادِي أحَدَ أعْرَبَ، ومَنْ لَمْ ينوهِ بَنَى.**

يعني من حذف /١٢٥/ أحَدَ من الثاني ونواه أعرب الأول وهو حادي؛ لأنه لايركب ثلاثة أشياء، ومن لم ينو "أحداً" رَكَّبَ الاسمين الباقيين فبنى، هذا معنى كلامه.

---

(١) الجزولية ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٧.

(٣) انظر قول الكسائي هذا في ص ٩٤ من هذا التحقيق.

(٤) قال الكسائي أيضاً: (سمعت العرب تقول: هذا ثالث عشر، بالإعراب والبناء) ارتشاف الضرب ٧٦٩/٢.

(٥) انظر ذلك في ص٩٥ ومابعدها.

(٦) قول للجزولي لم أعثر عليه في الجزولية، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٣٤/٣ والمباحث الكاملية للورقي ١٦٠/٢.

باب [مايُحمَلُ من العَدَد على اللَّفظِ لا عَلى المعنَى]

هذا هو البابُ المترجَّمُ في الجمل[1] باب ما يُحْمَلُ من العدد على اللفظ لا على المعنى[2] قال: ص~[3]: ظاهر كلام أبي القاسم[4] هذا أنَّ العدد بابه أنْ يُحْمَلَ على المعنى إلا ما ذكر فإنه يحمل على اللفظ، وذلك فاسد؛ بل العدد كله محمول على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شذت ستذكر بعد - إن شاء الله تعالى[5]، وأعنى بقولي: "إنَّ العدد محمول على اللفظ" لأنه لا يعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أو مذكر؟، بل المعتبر اللفظ فإنْ كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المؤنث كان العدد عدداً لمؤنث، وإنْ كان واقعاً على مذكر، وإنْ كانَ الإخبار عنه إخبار مذكر كان العدد عدداً لمذكر، وإنْ كان واقعاً على مؤنث[6]. قلتُ: ولا يريد أبو القاسم هذا، وإنما أراد بأن اسم العدد يحمل على اللفظ المجاور له، فإنْ كان اللفظ يخبر عنه إخبار المؤنث، وإنْ كان لمذكر في المعنى، وجاور اسم العدد أُنِّثَ اسم العدد مراعاة للفظ المجاور له، كقولك: ثلاث من البط ذكور، فإن أخَّرْتَ البط، قلت ثلاثة ذكور من البط؛ لأنك راعيتَ الذكور، لأنها أسبق في اللفظ[7]، فكأنه يقول: إنَّ العرب تراعي الأسبق من اللفظين، وتحمل اسم العدد عليه رَعْياً للجوار، كما قالوا: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فخفضوا "الخرب" على النعت للجحر في المعنى، وجعلوه في اللفظ للضبِّ رَعْياً للجوار[8].

---

(١) أي: في كتاب الجمل للزجاجي. انظره ص ١٣٣.

(٢) انظر هذا الباب في الكتاب ٥٦١/٣، والأصول ٤٢٨/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٣٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/٢.

(٣) هو ابن عصفور الإشبيلي صاحب شرح الجمل (سبق التعريف) ص ١٨ من النص المحقق.

(٤) أبو القاسم هو الزجاجي صاحب الجمل (سبق التعريف) ص ٩٤.

(٥) انظر ص ١٠٥ من هذا التحقيق.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/٢.

(٧) المصدر نفسه ١٤٠/٢.

(٨) انظر الكتاب ٦٧/١، ومغني اللبيب ٤٤٣/٢.

وكذلك نقول: له ثلاثة أشخاص من النساء، فيُحْمَلُ العدد على لفظ المذكر، وإنْ عنيت النساء.

والمعتَبرُ من الجموع مِفردُها لا لفظُها، فتقول: عندي ثلاثة حمّامَات؛ لأن الواحد حَمّام، وهو مذكر، خلافاً لأهل بغداد فإنهم يقولون: ثلاث حمّاماتٍ، فيعتبرون لفظ الجمع، وهذا ضعيف[1].

قال ابن طاهر[2]: كلام العرب على خلافه؛ لأنهم يقولون: ثلاثة أجربة، وأربعة أرغفة، ونحو ذلك، وثلاثة طلحات. والمعتبر من أسماء الجموع لفظها؛ فما كان منها لما يعقل فحكمه حكم المذكر؛ لأنَّ الإخبار عنه إخبار المذكر نحو: "قوم" و "رهط" و "نفر" إلا أنْ تكون اسم جمع مخصوص بالمؤنث كالنساء والنسوة، فإنه مؤنث بلا خلاف. وما كان منها لما لايعقل فحكمه حكم المؤنث؛ لأن الإخبار عنه إخبار المؤنث، فتقول: عندي ثلاثة قوم، وتسعة نفر، وتسعة رهط، وتقول: عندي ثلاث إبل؛ وثلاث ذود[3]، قال الشاعر[4]:

ثلاثةُ أنْفُس وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جَارَ الزمانُ على عِيَالي [٥١]

وشَذَّ من ذلك ألفاظ ذُكِّرتْ مع أنها أسماء جموع لما لا يعقل، وهي: الجَامِل والبَاقِر[5]، قال الشاعر:

---

(١) قال ابن عصفور عن ذلك في شرحه للجمل ١٣٨/٢: (والصحيح أنه لايعتبر إلا المفرد) اهـ. وانظر أيضاً ارتشاف الضَّرب ٧٥١/٢.

(٢) ابن طاهر (٠٠٠ـ ٥٨٠هـ) هو محمد بن أحمد بن طاهر الخِدَبّ الأنصاري الإشبيلي. أخذ العربية عن أبي القاسم الرمّاك وأبي الحسن بن مسلم. كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، وأفهمهم أغراض سيبويه، وأحسنهم قياماً على كتابه. له طرر على الكتاب، وذكر السيوطي له كتاباً بعنوان "طرر الإيضاح" ويعد ابن طاهر أهم شيوخ ابن خروف. توفي ببجاية. انظر إنباه الرواة ١٩٤/٤، والوافي بالوفيات ١١٣/٢، وبغية الوعاة ٢٨/١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/٢، ١٣٩.

(٤) من الوافر للحطيئة (سبق تخريجه بالرقم (٥١)، وشاهده هنا أن (ذود) اسم جمع لما لايعقل؛ لذا عَامَلَه معاملة المؤنث؛ فذكَّر العدد (ثلاث) معه.

(٥) قال سيبويه: (ومثل ذلك: الجامل والباقر، لم يكسَّر عليهما جَمَلٌ ولا بقرة) اهـ الكتاب ٦٢٥/٣. انظر الصفحة التالية من هذا التحقيق.

٦٥- وَجَامِلٍ خَوَّعَ من نِيْبه   زَجْرُ المُعَلّى أُصُلاً والصَّفِيْح[١]

وكذلك الطير، قال الشاعر[٢]:

٦٦- فلا يَغْرُرْكَ أيّامُ تَولّى   تذكُّرُهـا ولا طـيرٌ أرنّـا

وكذلك (أشياء) هو عند سيبويه[٣] اسم جمع على (فعلاء) كقصباء وطرفاء، ثم قلب فصار لفعاء، وهو اسم جمع لما لا يعقل، وقد ذكّرُوه قالوا: ثلاثة أشياء وقالوا: هو الباقر، يريدون البقر، فذكّروه.

قال سيبويه[٤] - في باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة "قَوْمٍ" و "نَفَرٍ" بعد أن ذكر الرَّكْبَ والسَّفْر ونحوهما - : "ومثل ذلك الجَامِل والبَاقِر لم يكسَّر عليهما جملٌ ولا بقرة، والدليل عليه التذكير والتحقير، وأنَّ (فاعلاً) لا يُكَسَّر عليه شيء" وكذلك أَدِيم وأَدْم، والدليل على ذلك أنّكَ تقول: هو الأَدَمُ وهذا أدِيْم، ومثله أَفِيقٌ وأَفَقٌ، والأَفِيق: الجلد الذي في الدباغ، وَعَمُودٌ وَعَمَدٌ[٥].

---

(١) هذا البيت من السريع لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٤٦، وروايته: " والمَنِيح"، ولسان العرب ٢/٤٨٦، (سَفَح) وَ ١١/١٢٤ (جمل)، وروايته: "والسَّفِيح"، وبلا نسبة ي شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٣٥، والتكملة ص ٤٦٦ وروايته "والصفيح" قال: وحدثنا أبو إسحاق: أنه قد رُوِيَ: "من نبيه" ومن "نبتِهِ". الجامل: جماعة الإبل مع رعاتها، خَوَّعَ: نقص، نيبه: جمع ناب، والناب المسن من الإبل، الزَجْر: ترقب مايخرج من سهام القداح. المُعَلّى: أفضل سهام القداح، أُصُلا: جمع أصيل وهو العشي. والصَّفِيح: من سهام الميسر.

والشاهد فيه قوله: (وجامل) حيث جاء اسم الجمع الذي هو لما لا يعقل (جامل) مذكراً.

(٢) هذا البيت من الوافر ليزيد بن النعمان الأشعري في لسان العرب ١٣/٣٨١ (لحن)، وتاج العروس ٩/٣٣١ (لحن)، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/٦، والمباحث الكاملية ٢/١٦١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٣٦ وروايته: "فلا تَحْزُنْكَ". وقبله بيتان هما:

لقد تَركَتْ فؤادَك مُسْتجنًا   مُطَوقةٌ على فَنَنٍ تغنـىّ

يميلُ بها وتركبُهُ بِلَحْـنٍ   إذا ماعَنَّ للمحزُونِ أَنّا

والشاهد فيه قوله: (ولاطير) فقد جاء مذكرا، هو اسم جمع لما لايعقل.

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٦٤، والإنصاف ٢/٢٩٨ المسألة (١١٨). ولسان العرب ١/١٠٤ (شَيَأ).

(٤) في الكتاب ٣/٦٢٤، ٦٢٥.

(٥) انظر لسان العرب١٠/٦،٧ (أفَقَ) وَ ١٢/٩،١٠ (أدَمَ).

قال يونس[١]: يقولون: هو العمد ومثل ذلك حَلَقةٌ وحَلَق[٢] وفَلْكة وفَلكَ، فلو كانت كُسِّرَتْ على حَلْقَة، كما كسروا ظُلْمَة على ظُلَم، لما ذَكَّروه فليس (فَعَلٌ) مما يُكَسَّرُ عليه فَعَلَة.

وأمَّا اسم الجنس الذي بينه وبين واحده الهاء نحو: تمرة وتمر، فالمعتبر أيضاً لفظها، وهي جائز فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير، فتقول: إلى ثلاث نخل وثلاثة نخلٍ)[٣].

قال تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٤]. فأخبر عنه إخبار المؤنث، وقال تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٥]، فوصفه كما يوصف المذكر، فمَنْ راعى اسم الجنس ذكَّر، ومن حمل على معنى الجماعة أنَّث، فقول أبي القاسم: عندي ثلاث من البط ذكور، من جعله على حكم العدد كما تقدم[٦]؛ لأنه من أسماء الجنس يجيز في عدده /١٢٦/ التذكير والتأنيث. فإن قدمت "الذكور" قلت: ثلاثة ذكور؛ لأن الذكور جمع، المعتبر منه الواحد، وهو مذكر، ولو قلت: "ثلاثاً" و لم تلحظ الذكور ولَحِظْتَ "البطَّ" كان جائزاً، ولكن الأول لَحِظَ المقدَّم.

- وثلاثة الألفاظ التي شَذَّت[٧]: (نفس وعين ودابة) فكان ينبغي أن يقول: عندي ثلاث أنفس، وإنْ أردتَ بالأنفس ذكراً؛ لأن الواحد من أنفس "نفس" والنفس مخبر عنها

---

(١) يونس (٩٤- ١٨٢هـ) هو يونس بن حبيب الضَّبيِّ بالولاء. كان إمام نحاة البصرة علاّمة بالأدب. من مؤلفاته: "معاني القرآن" وَ "اللغات" وَ "النوادر". انظر وفيات الأعيان ٧/٢٤٤، والفهرست ص ٤٧، والأعلام ٨/٢٦١. وانظر قوله في الكتاب ٣/٦٢٥.

(٢) قول يونس هذا يروى عن أبي عمرو، قال سيبويه: (وزعم يونس عن أبي عمرو، أنهم يقولون: (حَلَقَة) اهـ الكتاب ٣/٥٨٤. وورد في اللسان (١٠/٦٢): (وحكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء حَلَقة في الواحد، بالتحريك والجمع حَلَق وحَلَقات) اهـ. وروى أيضاً عن أبي عمرو الشيباني المتوفى سنة (٢١٣) أنه قال: (ليس في الكلام (حَلَقة) بالتحريك إلا في قولهم: هؤلاء قومٌ حلقةٌ للذين يَحْلِقون الشعر) اهـ لسان العرب ١٠/٦٢.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٩.

(٤) سورة الحاقة، الآية ٧.

(٥) سورة القمر، الآية ٢٠.

(٦) هو الزجاجي، سبق قوله في ص ١٠١.

(٧) هذا تفسير قوله السابق ص١٠١: (العدد كله محمول على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شَذَّتْ).

إخبار المؤنث، وإنْ كانَ واقعاً على مذكر، لكنَّ كلام العرب: (عندي ثلاثة أنفس) إذا أردتَ ذكوراً حملاً على المعنى، فإن قيل فلعل هذا على لغة من ذكرَّ النفس وذلك قليل، وجاء قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [1]. فأخبر عنها إخبار المؤنث، ثم قال: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ﴾ [2] فخاطب خطاب المذكر، فالجواب: أن تذكير "النفس" في الآية من الحمل على المعنى، وذلك قليل لا لغة، فالذي يقول: "ثلاثة أنفس"، إنما لَحِظَ معنى شخص، والشخص مذكر، وكذلك الآية لأنه أيضاً محمول على معنى الشخص.

ـ واللفظة الثانية: "العين" التي يراد بها الربيئة[3] هي مؤنثة، تقول: جاءت عينُ القوم، وتقول: "عندي ثلاثة أعين"، فيكون حكم عدده حكم المذكر حملاً على المعنى؛ لأن الربيئة وإن كانت مؤنثة فإنها واقعة على مذكر (رجل) [4].

ـ واللفظة الثالثة: "دَابّة" فإنها مؤنثة تقول: هذه دابة، وقعت على مذكر أو مؤنث، إلا أنَّكَ تقول في العدد: "ثلاثة دواب" فتلحق التاء على معنى الشخص، ويقوي ذلك أنَّ دواب صفة فكأن الأصل ثلاثة أشخاص دواب، فَحُذِفَ الموصوفُ وهو أشخاص، وأقيمت صفته مقامه، وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف[5].

ولنرجع إلى لفظ أبي موسى[6]:

قوله[7]: **كلُّ اسْم جَمْعٍ هُو لَما لا يعَقْلُ فقط فهو مُؤنثٌ.**

---

(١) سورة الزمر، من الآية ٥٦.

(٢) سورة الزمر، من الآية ٥٩.

(٣) الربيئة: الطليعة، وإنما أنثوه؛ لأن الطليعة يقال له العين؛ إذ بعينه ينظر، والعين مؤنثة، وإنما قيل له عين؛ لأنه يرعى أمورهم ويحرسهم". انظر المذكر والمؤنث للفراء ٦٤/٢، ولسان العرب ٨٢/١ (رَبَأ).

(٤) قال سيبويه : (وقولهم ما رأيت عيناً، يعني عين القوم، كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان) الكتاب ٢١٢/٢.

(٥) من قوله: "وثلاثة الألفاظ التي شذت" إلى قوله: "قبل حذف الموصوف" نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٤٠/٢ مع تغيير يسير في بعض الألفاظ.

(٦) هو الجزولي.

(٧) الجزولية ص ١٧٨.

يعني باسم الجمع الاسم المفرد في اللفظ الواقع على الجمع ولا واحد له من لفظه كالخيل والإبل، واحدهما فرس وجمل، أو يكون على بناء ليس من أبنية المجموع، وإنْ كان له واحد من لفظه "كَرَكْب" و "سَفْر" في جمع "راكب" و "مسافر" فما كان من أسماء الجموع لما لا يعقل حُكِمَ له بحكم المؤنث في الغالب؛ لأنه قد يذكر، كالجامل والباقر والأدم، ونحو ذلك كما تقدم بيانه في صدر الباب[(١)].

وقوله[(٢)]: **وكلُّ اسْم يقعُ على الذكور مِمَّن يَعْقلُ فَالأَعمُّ فيه التذْكير.**

مثاله: "قَوْم" و "رَهْط" و "نَفْس"، تقول: "ثلاثة رهط" و "أربعة نفر"، فتثبت الهاء في اسم العدد؛ لأنك أضفته إلى اسم جمع لمن يعقل، وقَيَّده بالذكور؛ لأنه إنْ كان واقعاً على الإناث فهو مؤنث كالنساء والنسوة؛ لأنهما أسماء جمع لمرأةٍ.

وقوله[(٣)]: **وكُلُّ اسمٍ إذا لِحقَتْهُ الهاءُ كانَ شخْصاً واحداً.** إلى آخره.

يعني بذلك اسم الجنس الذي بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو: "نخلة ونخل" و "تمرة وتمر" فهذا النوع إنْ أردتَ به الجنس ذَكَّرْت، وإن قَصَدْتَ الجماعة أنَّثتَ، فتقول: "ثلاثة نخلٍ" و "ثلاث نخلٍ".

وقوله[(٤)]: **وإنْ يُرادُ به الجْمعُ.**

الصواب: الجماعة؛ لأن الجمع مذكر.

وقوله[(٥)]: **وربما غَلَّبُوا عَلَيْهِ أن يُراد به الجمع فجاءَ مؤنثاً لا غير كالنَّحلِ والبطِّ والبَقرِ.**

والصواب: أن يراد به الجماعة، وأمَّا النحل والبط فمؤنثان كما ذكر.

قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [(٦)].

---

(١) انظر ص ١٠١، وما بعدها من هذا التحقيق.

(٢) الجزولية ص ١٧٨، ونصها: (وكل اسم جمع يقع على المذكر).

(٣) الجزولية ص ١٧٨.

(٤) المصدر السابق ص ١٧٨.

(٥) المصدر نفسه ص ١٧٩.

(٦) سورة النحل، من الآية ٦٨.

وأمَّا البَقَرُ فقد يُذكر ويُؤنث، وبالتذكير جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [(1)]. وقرئ "تَشَابَهَتْ"[(2)]، والتلاوة على التذكير، وهو خلاف قول أبي موسى[(3)].

وقوله[(4)]: **وربَّما كانَ كالقَمْحِ والعِنَبِ.**

يعني أنَّ القمح والعنب مما غُلِّبَ عليهما التذكيرُ، فتقول: "ثلاثة من القمح" و "أربعة من العنب" يعني أربع حبات، ونحو ذلك.

وقوله[(5)]: **وبَحَسَبِ استعمالهم الاسمَ من جميع ذلكَ إلى آخرِهِ.**

يعني أنك إذا فسَّرت اسم العدد باسم الجنس فهو خطأ لغوي، وإنْ كان مما ذَكَّرَتْهُ العربُ خاصة ذكَّرْتَه، وإن كان مما أَنَّثَتْه العربُ خاصة أَنَّثْتَه، وإنْ أجازت الوجهين وهو الأكثر أجزتهما، وإنْ جهلت السماع حملت على الوجهين؛ لأنه القياس كما قدمنا فتقول: له ثلاث من البط ذكور، وثلاثة من العنب، وثلاث نخلٍ، وثلاثة نخل، وأربعة نفر، وأربع بقر، ونحو ذلك[(6)].

ـ **مسألة**[(7)]: ـ من الأبواب المتقدمة لم يذكرها (س) قال بعضُ النحويين[(8)]: إذا اجتمع العددُ على مذكر ومؤنث أتيت بالاسمين مع بَيْن[(9)]، ولم تجز الإضافة في العدد المضاف فيما دون الخمسة اتفاقاً، وفيما فوقه إلى العشرة /١٢٧/ أجازه الكسائي بالإضافة، ويعطى العدد حكم الأسبق من الاسمين، فتقول: عندي ستُ نسوةٍ ورجال، وستةُ رجالٍ ونسوة، حملاً على قامَتْ هندٌ وزيدٌ، وقامَ زيدٌ وهندٌ.

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٧٠.

(٢) انظر أوجه القراءات في ذلك ص ٧٢ من هذا التحقيق.

(٣) هو الجزولي .

(٤) الجزولية ص ١٧٩، ونصها: (وربما كان بالعكس كالقمح والعنب).

(٥) الجزولية ص ١٧٩. ونصها: (وبحسب استعمالهم للاسم من جميع هذا يكونُ العددُ الذي ذلك الاسم تفسير له إذا وَلِيَهُ، وانظر التوطئة ص ٢٨٤.

(٦) انظر ص ١٠١ وما بعدها من هذا التحقيق.

(٧) انظر هذه المسألة في المقرب ص ٣٨٧،٣٨٨، و(س) هو سيبويه.

(٨) انظر هذا القول في المقرب ص ٣٨٧، ٣٨٨.

(٩) المقصود: أن تأتي بالمعدود بعد كلمة (بين) نحو: عندي أحد عشر بين رجلٍ وامرأةٍ.

ومنع الفرَّاء[1] النسق في الثلاثة فما فوقها، وإن كان العدد مركباً أتيت بـالاسمين أيضـاً مع بين، وذكرَّت العدد إن كان لمن يعقل، وأنثته إن كان لما لايعقـل، وإن نسـقت مـن غـير بين ذكَّرت العدد أيضاً مطلقاً مع من يعقل، وأعطيت العدد حكم الأسبق في ما لايعقل .

وبسط ص[2] هذا في المَقَرِّب له[3] فقال: "وإذا اجتمـع في هـذا البـاب مذكَـرٌ ومؤنَّـثٌ وأضفتَ العدد إلى المعدود بنيته علـى المتقـدم منـهما فتقـول: "عنـدي سـتة رجـال ونسـاء"، وست نساء ورجال؛ وكذلك تفعل إلى العشرة، ولايجوز ذلك فيما دون الستة". وإنما لم يجز ذلك فيما دون الستة؛ لأنه لاينطلق اسم رجال ونساء على أقل مـن سـتة؛ لأن أقـل مـايجمع عليه الجمع الاصطلاحي[4] ثلاثة، وإنْ نصبتَ المعدود المختلط بعد العدد فإنك في العاقل تبني العدد على المذكر تقدم أو تأخر؛ فتقول: عندي "أحد عشر عبـداً وجاريـة" و "ثلاثـة عشـر جاريةً وعَبْداً"، وفي غير العاقل تبني على المتقدم، فتقول: عندي "خمسة عشر جملاً وناقة"، و "خمس عشرة ناقة وجملاً" و "سرتُ ثلاثة عشر يوماً وليلةً" "وثلاث عشرة ليلةً ويومـاً"، وإنْ أَتَيْتَ بالمعدود بعد بَيْن غَلَّبْتَ في العـاقل المذكـر تقـدَّمَ أو تـأخَّرَ، وفي غـيره المؤنـث تقـدَّم أو تأخَّرَ، فنقول: عندي أحد عشر بين رجل وامرأة وبين امرأةٍ ورجـلٍ، وسـرتُ ثـلاثَ عشـرةً بين يومٍ وليلةٍ وبين ليلةٍ ويومٍ[5]، ومن ذلك قولُ الشاعر:

٦٧- فطافت ثلاثاً بَيْنَ يومٍ وليلةٍ[6].

---

(١) الفراء، أي منع أن يجتمع على العدد المفرد من ثلاثة فما فوقها أكثر من معدود واحد.

(٢) ص هو ابن عصفور الإشبيلي.

(٣) أي: في كتابه (المُقَرِّب)، انظر ذلك ص ٣٨٧.

(٤) انظر مُثُل المقَرِّب ص ٣٨٧، حاشية (٣).

(٥) انظر المقرب ص ٣٨٨.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل للنابغة الجعدي، وقد ورد كاملاً في الصفحة التالية من هذا التحقيق، ينظر ديوانـه ص ٤١، والكتـاب ٥٦٣/٣، وإصـلاح المنطـق ص ٢٩٨، وأدب الكـاتب ص ٢٧٥، ولسـان العـرب ٦٧/٦ (خمـس) وَ ٢١١/٩ (ضيف) وروايته: أقامت ثلاثاً ....، وخزانة الأدب ٣٨٠/٧، وهو بلا نسبة في المقرب ٣٨٨، ومغني اللبيب ٤١٠/٢ (الصدر فقط) والشاهد فيه قوله: (ثلاثاً بين يومٍ وليلة) فغلَّب المؤنث على المذكر؛ لأن التمييز واقع على غـير العاقل، وجاءت (بين) فاصلة بينه وبين العدد.

قلت: قال سّ(١): "وتقول(٢): سار خمسَ عشرَةَ من بين يومٍ وليلةٍ؛ لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بيَّنْتَ فقلت من بَيْنِ يومٍ وليلةٍ، ألا ترى أنك تقول: "لخمس بقين أو خلـون"، ويعلمُ المخاطَبُ أنَّ الأيام قد دخلت في الليالي فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عـن ذكر الأيَّام".

كما أنه يقول: أتيته ضَحْوةً وبكرةً، فيعلَمُ المخاطبُ أنها ضحوةُ يَومِك وبكرةُ يومِك، وإنما قوله: من بين يومٍ وليلةٍ توكيد بعد ماوقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلة مـع الليالي، وقال النابغة الجعدي(٣):

فطافَتْ ثلاثاً بَيْنَ يومٍ وليلةٍ   وكانَ النَّكِيرُ أنْ تُضِيفَ وتَجْأَرا(٤).[٦٧]

سّع(٥): اعلم أن الأيام والليالي إذا اجتمعـت غلـب التـأنيث علـى التذكـير وهـو علـى خلاف المعروف من غلبة التذكير على التأنيث في عامة الأشياء وسبب ذلك أن ابتداء الأيـام الليالي؛ لأن دخول الشهر الجديد من شهر العـرب مـن رؤيـة الهـلال، والهـلال يـرى في أول الليل فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يومـاً في حسـاب أيـام الشـهر، والليلـة هـي السـابقة فجرى الحكم لها في اللفظ أولاً، فإذا أُبهمت و لم تذكر الأيام ولا الليالي جـرى اللفـظ علـى التأنيث، فقلت: أقام زيد عندنا أياماً، تريد ثلاثة أيامٍ وثلاث ليال، قال الله تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٦). يريد عشـرة أيـام ولياليها، فأجرى اللفظ على الليالي وأنث، وكذلك جرت العادة في التواريخ بالليالي، فيقال:

---

(١) (س) هو سيبويه.

(٢) الكتاب ٥٦٣/٣.

(٣) النابغة الجعدي (... ـ نحو٥٠هـ) هو عبد الله بن قيس، وقيل: قيس بن عبد الله. وقيل: حَيّان بن قيس بن عبد الله من بني جَعْدة ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. ويكنى أبا ليلى. وهو من مخضرمي الجاهلية والإسـلام وكـان شاعراً مقدَّماً. مات بأصبهان وهو ابن مائتين وعشرين سنة. خزانة الأدب ١٥٨/٣، والأعلام ٢٠٧/٥.

(٤) هذا بيت من الطويل. (سبق تخريجه بالرقم (٦٧) في الصفحة السابقة.

(٥) ما يقابل هذا الموضوع مفقود من شرح السيرافي. انظره ٥/ل ١٩ـ ل٣٥.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤. وانظر الدر المصون ٤٦٩/٢.

لخمس خلون ولخمس بَقين يريد لخمس ليالٍ، وكذلك لاثنتي عشرة ليلة خلت، فلذلك قال[1]: خمس عشرة فجاء بها على تأنيث الليالي، ثم وَكَّد بقوله: من بين يوم وليلة.ومثله[2]:

فطافَتْ ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ [٦٧]

يصف بقرةً وحشية فقدت ولدها فطافت ثلاث ليالٍ وأيامها، ولم تقدر أن تفكر من الحال التي دفعت إليها أكثر من أن تضيف، أي: تشفق وتحذر وتجأر أي: تصيح في طلبها.

ثم قال سيبويه[3]: "وتقول: أعطاه خَمْسَةَ عَشَرَ من بين عبدٍ وجاريةٍ، لا يكون في هذا إلا هذا؛ لأن المتكلم لا يجوز له أن يقول: خمسة عشر عبداً فيعلم أن ثَمَّ من الجواري بِعِدَّتهم، ولا خمس عَشْرَةَ جارية فيُعْلَمَ أن ثَمَّ من العبيد بعدتهن، فلا يكون إلا مختلطاً يقع عليهم الاسم الذي يبين به العدد".

سع[4]: بين الفرق بين هذا وبين خمس عشرة ليلة؛ لأن خمس عشرة ليلة يعلم أن معها أياماً بعدتها، وإذا قلت: خمس عشرة /١٢٨/ بين يومٍ وليلةٍ، فالمراد خمس عشرة ليلة، وخمسة عشر يوماً، وإذا قلت: خمسة عشر من بين عبدٍ وجاريةٍ، فبعض الخمسة عشر عبيد، وبعضهم جوار، فاختلط المذكر والمؤنث، وليس ذلك في الأيام، فوجب التذكير، قال سيبويه: [5] "وقد يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، وليس بحد كلام العرب".

سع[6]: إنما جاز ذلك لأنا نقول: ثلاثة أيام، ونحن نريدها مع أيامها[7].

---

(١) يقصد سيبويه في قوله السابق. انظر ذلك في ص ١٠٩ من هذا التحقيق.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للنابغة الجعدي (سبق ذكره بالرقم (٦٧).

(٣) في الكتاب ٣/٥٦٤. (مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ).

(٤) هو السيرافي. ولم أعثر على قوله هذا.

(٥) في الكتاب ٣/٥٦٤.

(٦) أي: السيرافي.

(٧) كذا في المخطوط، والصواب: "ونحن نريدها مع لياليها".

قال الله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [1].وقال في موضع آخر: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [2]. وهي قصة واحدة.

وكتب ابن طاهر[3] على قوله: "خمس عشرة من بين يومٍ وليلة". طّ[4]: أراد عدد الليالي دون الأيام؛ إذ قد عُلِمَ أن مع الليلة اليوم، ثم جاء يذكر التفسير على وجه التأكيد حيث ذكر اليوم. طّ[5]: العدد في التاريخ يقع على الليلة واليوم معاً، لايكون إلا كذلك، على هذا جرى كلام العرب حيث علم أن مع كل ليلة يوما، ولايجوز ذلك في معدود غيرها؛ لانفصال القبيلين.

❁❁❁❁❁❁❁

(١) سورة آل عمران، من الآية ٤١.

(٢) سورة مريم، من الآية ١٠.

(٣) سبق التعريف به .

(٤) ط: هو رمز لابن طاهر.

(٥) نفسه.

[باب : التأريخ]

فصل: من التاريخ يتعلق بالأبواب لم يتعرض له أبو موسى[1]، إذ قد شرحه أبو القاسم[2]: اعلم أنَّ التاريخ توقيت النهار، وفيه لغتان: أرَّخت وورخت وتأريخ وتوريخ، وإنْ شئت قلت: التاريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة أو الشهر، أو إلى مابقي منهما، فعلى هذا لا يخلو أن تذكر الليالي والأيام بالنظر إلى السنة والشهر، أو تذكرهما بالنظر لا إلى شيء فإن ذكرتهما بالنظر لا إلى شيء فلابد من ذكر التمييز، وقد يجوز حذفه إذا فهم المعنى، مثل قولنا: صُمْنا من الشهر خمساً، فإذا ذكرت التمييز فلا يخلو أن يقع بعده مذكر و مؤنث، فإن وقع بعده مذكر حملت العدد عليه ومع المؤنث كذلك، فإن وقع بعده مذكر ومؤنث جاز فيه وجهان: أن تحمله على المُدَد أو على الليالي والأيام،

فإن حملته على المُدد أنَّث، فتقول: سرنا خمساً بين يومٍ وليلةٍ، إذا كان السير خمس ليالٍ وخمسة أيام[3]، وعليه قوله[4]:

فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ.[٦٧]

تقديره: ثلاث مُدد، ثم فسَّرْتَ المدَدَ بالليالي والأيام، فإنْ حملته على الليالي والأيام غَلَّبْتَ المؤنث على المذكر فتقول: سرنا خمساً بين يوم وليلة، وغُلِّب المؤنث على المذكر؛ لأنه أخفُّ منه من حيث كان عددُهُ بغير تاء، كما غُلِّبَ (ضَبُع)، وهو الأنثى على ضِبْعَان[5]، وهو الذكر؛ لخفة لفظه، أو لأنه أسبق منه؛ لأن الليل أسبق من النهار[6]. فإن عَدَدْتَّهما بالنظر إلى السنة والشهر فلا يخلو أن تَذْكُرَ المعدودَ أو لا تَذْكره، فإن ذَكَرْتَ كان العدد على حسبه من تذكير أو تأنيث، فتقول: سرتُ من شهر كذا خمس ليالٍ أو خمسة أيام، وإن

---

(١) هو الجزولي.

(٢) هو الزجاجي صاحب الجمل. انظر الجمل ص ١٤٥.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢.

(٤) من بيت سبق ذكره بالرقم (٦٧).

(٥) انظر لسان العرب ٢١٧/٨ (ضبع).

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٠٩/٢، وخزانة الأدب ١٨٤/٧ .

معدوداً فإن العربَ تستغني بالليالي من الأيام، فتقول: كتبت هذا لخمس من شهر رمضان[1].

قال الشاعر:

٦٨ـ خُطَّ هذا الكتابُ في يَوْمِ سَبْتٍ لثلاثٍ خَلَوْنَ من رَمَضَانْ[2].

فإن قال قائل: فلأي شيءٍ اسْتُغنِيَ بالليالي عن الأيام. ج ~[3]: إنّهُ قَد عُلِمَ أنَّ مع كل ليلةٍ يوماً، فإذا قضى عددٌ من الليالي، قَضَى مثلُهُ من الأيام فلذَلك جاز الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وكان الاستغناء بالليالي لأَنَّ أولَ الشهر ليلة فأول مايقع التاريخ على الليالي، فلما كان التاريخ أول ليلة بالليالي جعلوه فيما بقي من الشهر بها، وليس في هذا الباب تغليب بل هو استغناء[4]، وإنما التغليب فيما ذكرناه أولاً من قولهم: سرنا خمس عشرة من بين يومٍ وليلةٍ على أحد معنييه.

وفي التاريخ خلاف: منهم من يؤرخ بالنظر إلى مامضى؛ لأنه محقق، ومابقي غير محقق، ومنهم من يؤرخ بالقليل في مامضى أو بقي، فإذا تساويا أَرَّخَ بأيهما شاء، وهم على مذهبين: منهم من يتحفظ في مابقي فيقول: إن بَقِيَتْ أوْ إنْ بَقِين[5]، ويجوز أن تخبر عنه إخبار الواحدة من الثلاثة إلى العشرة، وإخبار جمع المؤنث. والأحسن أن تُخْبِرَ عنه إخبار جمع المؤنث؛ لأنه قليل.

فإذا جاوز العشرة جاز لك أنْ تخبر عنه إخبار الواحدة المؤنثة؛ لأنه كثير، فتقول: كتبت لخمس عشرة ليلة خلت وخلون من الشهر، و "خَلَتْ" أحسن كما تقدم، وتقول: كتبت في غرة الشهر، إذا مضى منه يوم ويومان وثلاثة، ومفتتح شهر كذا في أول يوم منه.

---

(١) انظر الجمل ص ١٤٥، ١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/٢.

(٢) هذا بيت من الخفيف بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/٢، والمقرب ص ٣٨٨.

والشاهد فيه قوله: (لثلاث خَلَوْنَ) فقد جاء بالفعل مضافاً إلى نون النسوة للإخبار عن الليالي الثلاث.

(٣) هو رمز لكلمة الجواب.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/٢، ومغني اللبيب ٤٠٩/٢، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/٢، والمقرب ص ٣٨٨.

و "هلال" فيه خلاف: فمنهم من يجعله على الغرة، ومنهم من يجعله /١٢٩/ في أول يوم، فإن خفي ففي الثاني، وهو الصحيح؛ لأنه من لفظ استهل، ولا يستهل بالهلال إلا في أول يوم، فإنْ خَفِيَ ففي الثاني، ولا يسمى هلالاً في طول الشهر إلا مجازاً[(١)]، وعليه قوله:

٦٩- أرَى مَرَّ السنينِ أخَذْنَ مِنِّي كما أخَذَ الصُّوَانُ من الهِلَالِ[(٢)].

و "المنسلخ" في آخر يوم منه، و"الدآد" كذلك، وجمعُهُ دآدي، وَالدآدي الثلاث الأخيرة، من الشهر[(٣)]، وعليه قوله[(٤)]:

٧٠- تداركَه في مُنْصِلِ الألِّ بَعْدَما مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وقَد كادَ يَعْطَبُ[(٥)].

ويكتب، (العقب) في أول يوم، وفي الثاني والثالث من الشهر، والعقب في الثلاثة الأخيرة من الشهر[(٦)]، وإنما قلت: "خَلَوْن" بالواو، و "بقين" بالياء؛ لأنها من ذوات الواو، و(بقين) من ذوات الياء، وهما حرفان لا ضميران، ووزنهما "فَعَلْن" و "فَعِلْن" من خلا يخلو، وبقي يبقي، وتكتب في العشر الأُولى وفي العشر الأُوَل وفي العشر الوسطى والوسط، وفي العشر الأخرى والأواخر، ولا يقال: في العشر الأوَّل ولا في العشر الأوسط، ولا الآخر بوجهٍ؛ لأنه

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/٢، واللسان ٧٠٢/١١ (هلل).

(٢) هذا البيت من الوافر لجرير في ديوانه ص ٤٥٦، وشرح ديوان جرير ص ٣٢٢، وروايته: (رَأَتْ). مكان (أرَى)، وَ (السَّرار) مكان (الصُّوَان). والكامل ١٦٣/٢، والأصول لابن السراج ٤٧٨/٣. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٧/٢، والمقتضب ٤٥٩/٢، والصاحبي ص ٤٢٣ (الصدر فقط) ولسان العرب ٧٣/٨ (خضع)، وهمع الهوامع ١٥٦/١، والدرر ١٣٥/١.

والمعنى: إنَّ توالي السنين ومرورها أخذ من قوتي وشبابي كما أخذت ليالي الشهر الأخيرة من الهلال.

والشاهد قوله: (كما أخذ الصوان من الهلال) فقد أطلق (الهلال) على القمر في آخر الشهر، وهذا من المجاز.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/٢، ولسان العرب ٧٠/١ (دَأدأ).

(٤) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٣٨، ولسان العرب ٧٠/١ (دأدَأ) وَ ٢٤/١١ (ألَلَ) وَ ٦٦٣/١١ (نَصَل). وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٢٧، وديوان الأدب ١٤١/٤ وَ "الألُّ": جمع ألَّة، وهي الحَرْبة في نَصْلِها عِرَضٌ.

(٥) وقال في اللسان ٧٠/١ (دأدأ) بعد هذا البيت مباشرة: (قال الأزهري: أراد أنه تداركه في آخر ليلة من ليالي رجب، وقيل: الدَّأداء: ليلة خمس وست وسبع وعشرين. وقال ثعلب: العرب تسمي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين الدَّآدئ، والواحدة دَأدأة) اهـ.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/٢، ولسان العرب ٦١٢/١ (عقب).

ليس على اللفظ ولا على المعنى، ولفظ "العشـر" مفـرد ومؤنـث ومعنـاه جمـع، فـإنْ راعيـتَ اللفظ قلت: الوُسْطَى، وإنْ راعيتَ المعنى قلتَ: الوَسَط، وأمَّا الأَوْسط فليس مـع اللفـظ ولا مع المعنى.

بابٌ هذا هو بابُ كم[1]

وهي سؤالٌ عن عددٍ مُبْهم[2] أو إخبارٌ بعدد[3]، قالَ بعضُهم: كَمْ جنس لكل مقدار يتقدر جميعه بجزء منه، فيدخل تحته العدد والجسم والسطح والخط والزمان والقول من حيث كانت جنساً لكل مقدار، وكان معناها الكثرة، فهي صالحة لجميع الأعداد، ولذلك تجاب بكل عدد، وهي على ضربين: استفهامية، وخبرية، فالاستفهامية: هي التي تستدعي جواباً، والخبرية: لاتستدعي جوابا، وكلاهما مبني.فَأمَّا الاستفهامية فَبُنِيَتْ لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وهو الهمزة، فإذا قلت: كم درهماً عندك؟ فمعناه: أعشرون درهماً عندك؟ أثلاثون درهماً عندك؟ والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني.

وأمَّا الخبرية فَبُنِيَتْ بالحمل على الاستفهامية مراعاة للفظ، ولأن هذه إخبار بعدد مبهم، وهذه سؤال عن عدد مبهم، وقيل: بُنِيَتْ لشبهها برُبَّ؛ لأنَّ "رُبَّ" للمباهاة والافتخار، وقد تَقدَّم بيانُها، و "كم" أيضاً للمباهاة والافتخار، مثل قولك: كم غلامٍ ملكت، تريد كثيراً من الغلمان ملكت، وكَمْ: اسم مبهم فلابد لها من تمييز، وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب، والخبرية تمييزها مخفوض مفرداً وجمعاً كـ"رُبَّ" وإنما نُصِبَ تمييز الاستفهامية وخُفِضَ مُفَسِّرُ الخبرية للفرق بينهما، وخُصَّت الخبرية بالخفض؛ لأنها للتكثير. والعرب مما تكثر بالمئة والألف[4]. قال الشاعر:

٧١ـ الواهبُ المئةَ المِعْكَاءَ زيَّنَها[5].

---

(١) نظر هذا الباب في الكتاب ٢١١/١ وَ ١٥٦/٢، والمقتضب ٤٦/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٣٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، والمقرب ص ٣٩٠، والمنهاج الجلي ١/٢، ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كم)، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، ومغني اللبيب ٣١٣/١، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/٢.

(٢) أي: كم الاستفهامية.

(٣) أي: كم الخبرية.

(٤) انظر المراجع السابقة في حاشية رقم (١).

(٥) هذا صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/٢، ولسان العرب ٦٤٠/١ (غرب)، ٢١٦/٣ (سعد)، ٤٩٠/١٠ (معك)، ٨٢/١٥ (عكا) وعجزه:

سَعْدانُ تُوضِحَ في أوبارها اللِّبَدِ.

والمِعْكَاء: الإبل الغِلاظ الشِّداد السِّمان. والشاهد فيه قوله: (الواهب المائه) فقد أراد بالمائة التكثير، لا العدد نفسه.

وقال الآخر:

٧٢- خَالي عُوَيفٌ ولَقِيطٌ وعلي   وحاتِمُ الطائيُّ وَهّابُ المِئِي[(١)].

وقال آخر:

٧٣- هو المُنْزِلُ الآلاف من جَوِّ ناعِطٍ[(٢)]   ....البيت.

وقال آخر:

٧٤- أعْطَوْا هُنَيدة يَحْدُوها ثمانيةٌ   ما في عطائِهم مَنٌّ ولا سَرَفُ[(٣)].

وهُنَيْدةُ: اسم للمئة من الإبل، فلما كانت العرب تكثِّر بالمائة والألف، وتمييز المائة والألف مخفوضٌ، فلذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً، وإن شئت قلت: حُمِلَتْ على "رُبَّ" لأنَّها للمباهاة والفخر، فلما لزم الخفض تفسير الخبرية لم يبق للاستفهامية إلا النصب[(٤)]، وقال بعضهم[(٥)]: سبب ذلك أنَّ الخبرية هي الأصل؛ لأنَّ الاستفهامية تتقدر بهمزة الاستفهام، والعدد والاستفهام زيادة على الخبر وفرع عليه، ألا ترى أنَّ قولك: هل قام زيد؟

---

(١) من الرجز لامرأة من بني عقيل في نوادر أبي زيد ص ٩١، ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)، وخزانة الأدب ٣٥٠/٧- ٣٥٣، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية ٥٦٥/٤، ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص ١٦٣، وبلا نسبة في الخصائص ٣١١/١ (العجز فقط)، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، والمنصف ٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢، ولسان العرب ١٦٠/٣ (حيد)، ٢٧٠/١٥ (مأبي)، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٤/٢. ويروى: (حَيْدةُ خَالي) مكان (خالي عويف). وَ(عويف ولقيط وعلي وحاتم): أعلام أشخاص.

والشاهد فيه قوله: (المئي) لأنه أراد بها التكثير، لا العدد. والأصل (المِئِين) وحذف النون للوزن.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس الكندي في ديوانه ص ٨٨، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢. وعجزه: بني أَسَدٍ حَزْناً من الأرضِ أوْ عَرا

الجَوُّ: ماتسع من الأرض. و (ناعط): اسم جبل، وقيل: حصن (انظر لسان العرب ٤١٦/٧ (نعط). والشاهد فيه قوله: (الآلاف) فقد جاء بها ليعني التكثير، لا ليعني العدد.

(٣) هذا البيت من البسيط لجرير من قصيدة يمدح فيها عبدالملك بن مروان ويهجو آل المهلب في ديوانه ص ١٧٤، وشرح ديوان جرير ص ٢٩٢، وجمهرة اللغة ص ٦٨٧، وتهذيب اللغة ٣٩٨/١٢، والمخصص ٣٥/٣، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (هند)، ٤١/٤ (بحر، وتاج العروس ٣٤٨/٩ (هند)، ٤٢٨/٢٣ (سرف)، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/٢ وخزانة الأدب ٢٥٧/٦ (العجز فقط). و "يحدوها": يقودها وهو يغني لها. المَنُّ: التذكير بالإعطاء. والشاهد فيه قوله: (أعطوا هنيدة) فقد جاءت هنا للتكثير لا لقصد العدد مئة بالذات.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/٢.

(٥) انظر هذه الأقوال في المراجع المذكورة في أول باب "كم" في الحاشية رقم "١".

فرع عن قولك: "قام زيد" فلما كانت الخبرية هي الأصل، أعطوها أول عمل أسماء العدد، وهو الخفض؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يخفض ما بعده، فلما أعطوها الخفض، لم يبق للاستفهامية إلاّ النصب؛ لأن النصب في العدد ثان على الخفض، وهو من "أحد عشر" إلى "تسعة وتسعين".

ومنهم من عكس وجعل الاستفهامية هي الأصل؛ لأنها أكثرُ تصرفًا، ألا ترى أنها تلزم الصدر باستحقاق والخبرية بالحمل عليها، وأنها تبنى لموجب تضمن معنى الحرف والخبرية /١٣٠/ محمولة عليها، والفروع أبداً هي المحمولة على الأصول.

وإنما نُصبَ تمييزها؛ لأنها سؤال عن عَدَدٍ مُبْهمٍ فجعلوها بمنزلة العدد الوسط، والعدد الوسط ينصب ما بعده، وهو من "أحد عشر" إلى "تسعة وتسعين"، فإن أجبت بالوسط وافقت، وإن أجبت بالقليل قربت من أول الوسط، وهو أحد عشر، وإن أجبت بالكثير وهو المائة فما زاد قربت من تسعة وتسعين، فلو جعلتها بمنزلة العدد القليل فإن أجبت بالكثير لم توافق ولو جعلتها بمنزلة العدد الكثير، فإن أجبت بالقليل لم توافق، فلما اختاروا لها النصب لم يبق للخبرية إلا الخفض، ويكون مفسر الخبرية مفرداً وجمعاً، وسبب ذلك أنها حملت على "رُبَّ"، ومخفوض رُبَّ يكونُ مفرداً وجمعاً، فكذلك مخفوض "كَمْ". قال الشاعر:

٧٥ـ كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلكُهُمُ　　ونَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا[1]

---

(١) هذا البيت من مجزوء المديد. لعدي بن زيد في ديوانه ص١٣١، ومجاز القرآن ١٥٣/٢، وورد بغير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/٢، ومغني اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤، وشرح شواهد المغني ٥١١/١، وهمع الهوامع ٢٧٦/٢، والدرر ٤٧/٤.

وَ(باد): هلك، السُّوقة: الرعية من دون الملك. يقول: لقد هلك الكثير من الملوك، وتقوَّضت عروشهم، وكذلك الناس غير الملوك تهلك أيضاً أي: أن الحياة لا تدوم لأحد.

والشاهد فيه قوله: (كم ملوك) حيث جاء مميز (كم) الخبرية مجموعاً؛ لأنه استعمل استعمال (عشرة). وقد تستعمل استعمال (مئة) فيكون تمييزها مفردا.

وقول الآخر:

٧٦- كَمْ دُونَ سَلْمَى فَلَواتٍ بِيدِ   مُنْضِيةٍ للبـازل القَيْـدُودِ[١].

والإفراد هو الكثير، وتمييز الاستفهامية لا يكونُ إلا مفرداً، وسبب ذلك أنَّهُ مُشَـبَّهٌ مـن العدد بما ينْصِبُ بعده، والذي ينصب ما بعده من العـدد لا يكـون تمـييزه إلا مفـرداً، ويجـوز حمل الاستفهامية على الخبرية، فيخفض تمييزهـا، وحمـل الخبريـة علـى الاسـتفهامية ولا يجـوز ذلك إلا إذا فُهِمَ المعنى، ولا يحمل فيما عدا ذلك، وأمَّا الإفراد والجمع فعلـى مـا كـان عليـه قبل الحمل، فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية: "كَمْ غلاماً ملكت"، هذا ما لم تفصل، فإنْ فَصَلْتَ لَزِمَ الحملُ إلاّ في ضرورة، فتخفض[٢]، مثل قوله[٣]:

٧٧- كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ ـ نَالَ العُلَى   وَكَـرِيمٍ بخلُهُ قَـدْ وَضَعَهْ[٤].

وقول الآخر:

٧٨- كَمْ في بَني بَكْرِ بن سعدٍ سَيدٍ   ضخمِ الدَّسِيْعةِ ماجدٍ نَفَّاعِ[٥]

---

(١) هذا البيت من الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢.

الفلوات: جمع فلاة وهي الصحراء لاماء فيها. البيد: جمع بيداء وهي الصحراء المستوية لاشيء فيها. المنضية: المهلكـة. البازل: البعير الفتي الذي ظهر نابه. القيدود: الناقة الطويلة الظـهر. فالشـاعر هنـا: يوضـح أن مـا يفصلـه عـن حبيبتـه (سلمى) كثير جدا، فبينهما صحار مهلكة للبعير القادر على السفر.

والشاهد فيه قوله: (كَمْ فَلَواتٍ) حيث جاء مميز (كَمْ) مجموعاً. والإفراد فيه أحسن من الجمع.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢.

(٣) هذا البيت من الرَّمل لأنـس بـن زنيـم بـن عمـرو بـن عبـد الله الكنـاني في ديوانـه ص ١١٣، والمقـاصد النحويـة ٤٩٣/٤، وشرح شواهد الشافية ص٥٣، وخزانة الأدب ٤٢٣/٦، والدرر ٤٩/٤. وبـلا نسـبة في الكتـاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٥٢/٢، والإنصاف ٢٨٥،٢٨٢/١ المسألة (٤١) وشرح المفصل ١٣٢/٤، وشرح المقدمـة الجزوليـة الكبـير ٩٤٢/٣ (الصدر فقط، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/٢، والمقرب ص ٣٩١، وشرح التسـهيل ٤٢١/٢، وشـرح الأشموني ٦٣٥/٣، وهمع الهوامع ٢٧٧/٢، والدرر ٢٠٤/٦.

المقرف: النذل اللئيم الأب. وَضَعَهْ: جعله وضيعاً منحطا. يقول: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحط من منزلة السيد الشريف والشاهد فيه قوله: (كم بجودٍ مقرفٍ) وذلك على رواية جر (مقرف) فقد فصل بين كم ومميزهـا (مقرف) مجروراً بالإضافة، وهذا نادر وضرورة، ويرى جمهور النحاة أن (كم) هنا خبرية لا استفهامية.

(٤) انظر أوجه الإعراب في "مقرف" في خزانة الأدب ٤٢٣/٦، ٤٢٤.

(٥) هذا البيت من الكامل للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو له في شرح المفصل ١٣٢/٤، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٤، وخزانة الأدب ٤٣١/٦، وبلا نسـبة في الكتـاب ١٦٨/٢، والمقتضـب ٥٣/٢، وشـرح اللمع ص ٢٢٩، والإنصـاف

وسبب ذلك أنه لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة[1] كما تقدم، ويكون جمعاً مثل قوله: "كم غلماناً ملكت"[2].

ومنع ش~[3] أن تنصب الخبرية الجمع، قال: لأنها إنما نصبت بالحمل على الاستفهامية والتشبيه بها وتلك يلزم تمييزها الإفراد فكذلك ماشُبِّهَ بها[4].

وأجاز السيرافي[5] في مفسر الخبرية إذا نَصَبَتْ أنْ يكون مفرداً وجمعاً؛ لأن معناها ناصبة وخافضة كمعنى "رُب" وهو الأولى عندي، وهو ظاهر مذهب سيبويه لأَنَّه قال[6]: "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ماعملت فيه رُبَّ". ش~[7]: يعني من النكرات لا من المعارف، ولايريد إنها تعمل في جمع كما تعمل فيه "ربُ" فيقال له: بل يريد إنها تعمل في جمع، وفي مفرد، كما قاله السيرافي، ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك: "كَمْ درهمٍ أنْفَقْتَ".

وزعم صاحب كتاب الجمل[8] أنه لايجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية، وأجَازَ الخفضَ في تمييزِ الاستفهامية على إضمار "مِنْ" بشرط أنْ

٢٨٣/١ (المسألة ٤١) وشرح المفصل ١٣٠/٤، ويروى: (سعد بن بكر) مكان (بكر بن سعد) الدسيعة: العطية، من دَسَع البعير بجرّته: قذف بها. ويقال: هي الجفنة، وهو كناية عن كرمه. الماجد: الشريف. نفّاع: صيغة مبالغة من النفع. والشاهد فيه قوله: (كم في بني بكر بن سعد سَيِّدٍ) فقد فصل بين كم الخبرية وتمييزها (سيد) بالجار والمجرور (في بني بكر بن سعد).

(١) جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها عند سيبويه خاص بالضرورة، قال: (وقد يجوز أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز) اهـ . الكتاب ١٦٦/٢.

(٢) انظر ص ١١٦ وما بعدها من هذا التحقيق، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/٢.

(٣) هو الشلَوْبين (سبق التعريف به ص ١٨).

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٣٩/٣، والتوطئة ص ٢٨٥.

(٥) في شرح الكتاب ٢٢/٣ (أ) وَ (ب).

(٦) الكتاب ١٦١/٢.

(٧) هو الشلَوْبين.

(٨) هو الزجاجي. انظر الجمل ص ١٣٤،١٣٥.

يتقدمَ على "كَمْ" حرف جر، نحو قولك: "بكم دِرْهمٍ اشتريت ثوبَك" وجعل حرف الجر ينوب مَنَاب "مِنْ"(١).

وهذا ممكن(٢) لأن العِوَضَ قد لا يقع موقع ما عُوِّضَ منه، نحو التاء في "زنادقة" لأنها عوض من الياء في "زناديق" ولم تقع موقعها، فقوله في الاستفهامية صحيح، وأمَّا الخبرية فمذهبه فاسد فيها لأن سيبويه قد حكى نصب تمييز الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية، وعلى ذلك حُمِلَ قوله:

٧٩- كَمْ عَمَّةً لكَ يا جريرُ وخَالةٍ		فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشَاري(٣)

فيمن نَصَبَ "عمة" .

ويجوزُ الفصلُ بين تمييزكم الاستفهامية وبين كَمْ. ولايجوز في الخبرية الفصل بينها وبين مُفَسِّرِها إلا في الضرورة كقوله(٤):

كم دُونَ سَلْمىَ فَلَواتٍ بيدِ[٧٦].

---

(١) من قوله: (ومثال حمل الاستفهامية) إلى قوله: (ينوب مناب من) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٢) من قوله: (وهذا ممكن) إلى قوله: (حملاً على الاستفهامية) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٤٧/٢.

(٣) هذا البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ص ٤٥١، والكتاب ١٦٢/٢، وشرح اللمع ص ٢٨، وشرح المفصل ١٣٣/٤، وشرح التسهيل ٤٢١/٢، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر)، وأوضح المسالك ١٢١/٢، ومغني اللبيب ٣١٤/١، ٣١٥، والمقاصد النحوية ٨٩/٤، والتصريح ٥١٥/٤، وخزانة الأدب ٤٣٩/٦، والدرر ٤٥/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٩/٢، والتوطئة ص ٢٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢، ١٤٩، والمقرب ص ٣٩٠، ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كم)، وشرح الأشموني ٩٨/١، وهمع الهوامع ٢٧٥/٢ (الصدر فقط).

(الفَدْعَاء): بسكون الدال المهملة من الفَدَع - بفتح الفاء والدال - وهو عَوَجٌ وميل في المفاصل كلها خِلْقةً أو داءٌ كأنَّ المفاصل قد زالت عن مواضعها، وأكثر مايكون في الرُّسْغِ من اليد أو الرِّجل فيكون منقلب الكف أو القدم إلى إنْسيِّهما، فالفدعاء هنا هي التي اعوجت أصابعها أو مفاصلها من كثرة الحلب. انظر اللسان ٢٤٦/٨ (فدع) والتصريح ٥١٦/٤.

العِشَار: اسم يقع على النوق وهي جمع (عُشَرَاء) وهي التي مضى لحملها عشرة أشهر.

والشاهد فيه قوله: (كم عمة) فقد رويت منصوبة حملاً لـِ (كم) الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز.

وفي (عمة) وجهان آخران: أحدهما: الرفع على الابتداء، والمسوِّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والثاني: الجر على الإضافة. انظر تفصيل إعراب (عمة) في المقتضب ٤٩/٢، ٥٠.

(٤) من بيت من الرجز. سبق تخريجه بالرقم (٧٦).

وزعم يونس[1] أنّه لا يجوزُ الفصلُ في الشعر /١٣١/ ولا في الكلام إلا بشرط أنْ يكون الظرف والمجرور ناقصين، استدل على ذلك بأن قال: إذا فصلتَ بالظرف التام يكون خبراً، فكأنك قد فصلت بالخبر، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنه إذا كان الظرف والمجرور خبراً يتعلق بالمستقر، وهذا الذي زعم باطل؛ لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل تجريهما مجرى واحداً، واعلم أنّه لا يكونُ تمييز "كم" من الأسماء ما اختص بالنفي، مثل: "طُوريّ"[2] و "عَرِيْب"[3] و "كَنيع"[4] ولا ما قرن بـ "لا" مثل قولك: كم لا رجل، ولا المعرفة، ولا ما توغل مِنَ الأسماء في البناء نحو: "من" و "ما" و "متى".

وكم لابد لها من جواب، وجوابها على حسب إعرابها فينبغي أن يبين إعراب "كم"، فكم لا يخلو أن تكون كناية عن مصدر، أو ظرف زمان أو ظرف مكان، أو لا تكون كناية عن شيء مما ذكرنا.

فإنْ كانت كناية[5] عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو عن مصدر، فهي في موضع نصب فتكون كناية عن مصدر إذا كان تمييزها مصدراً نحو: كم ضربةً ضربت؟ وإذا كان تمييزها ظرفاً كانت كناية عن ظرف، نحو: كم ميلاً سرت؟، فإنْ لم تكن كناية عن شيء مما ذكرنا فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أو لا يكون، فإن لم يكن بعدها فعل، فهي في موضع رفع، نحو: "كَمْ رَجُلٍ عنَدك"، وإن كان بعدها فعل متعدٍ فلا يخلو أنْ يكون الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود إلى "كم" أو لا يكون. فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود عليها فهي مبتدأة، نحو: "كمْ غُلامٍ جاءك"، وإنْ لم يكن، فلا يخلو أنْ يكون

(١) من قوله: (وزعم يونس) إلى قوله "شيء مما ذكرنا" منقول من نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٤٨/٢، ١٤٩ "مع تغيير يسير في بعض الألفاظ). وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٤٢/٣.

(٢) الطوري: الغريب والوحشي من الناس والطير. قال العجاج:

وبلدةٍ ليسَ بها طُوريُّ　　ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ

(٣) تقول: ما بالدار عَرِيب، أي: مابها أحد.

(٤) تقول: ما بالدار كَنِيع، أي: ما بها أحد. انظر لسان العرب ٣٠٥/٨ (كتع) و٣١٦ (كنع).

(٥) من قوله: (فإن كانت كناية...) إلى قوله: (كم من رجل جاءك) منقول من شرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/٢. "مع تغيير يسير في بعض الألفاظ".

الفعل قد أخذ معموله، أو لا يكون، فإن كان لم يأخذ معموله فهي معمولة له، وإن كان الفعل قد أخذ معموله، فيجوز فيه وجهان:

الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على الاشتغال، فعلى هذا يكون الجواب على حسب ما يحكم به على "كمْ"، وقد يجوز أن يكون الجواب كله مرفوعاً سواء كان في موضع رفع، أو نصب، أو خفض.

ويجوز أن يحذف تمييز "كم" إذا كان في الكلام ما يدل عليه، مثل: "كم درهمك" و "كم مالُكَ" تريد: كم حبة درهُمك أو كم درهماً مالُكَ، ويحسن هذا إذا كان تمييز "كم" ظرفاً نحو:

كَمْ عمةٌ لكَ يا جريرُ[1].... البيت [٧٩]

يريد كم مرةً عَمَّةٌ في رواية من رفع "العمة"[2].

[ما يجري مُجرى "كم" ١/ "كأيِّنْ"]

ومما يجري مجرى كم الخبرية "كأيِّنْ" ويلزم تمييزها "مِنْ" ويجوزُ الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل، "كَأيِّنْ جاءَكَ مِنْ رَجُلٍ" تريد: كَمْ من رَجُلٍ جاءَكَ.

وفيها لغات تقول: "كأيِّن" بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة، وَ "كائن" بهمزة بعد الألف على وزن فاعل، وَ "كَيْئِنْ" بهمزة مكسورة بين الياء والنون[3]، حكاها المبرد[4] وحكى ابنُ كيسان[5]: كَأْيِنْ.

---

(١) من بيت من الكامل للفرزدق سبق تخريجه بالرقم (٧٩).

(٢) انظر تفصيل إعراب (عمة) في المقتضب ٢/٤٩- ٥٠.

(٣) انظر اللغات في "كَأَيِّنْ" وأقوال العلماء في ذلك في شرح السيرافي ٣/٢٣ (ب)، ٢٤ (أ) وَ (ب)، وارتشاف الضرب ٢/٧٩٢،٧٩٣، والمساعد ٢/١١٧.

(٤) قال المبرد في الكامل ٣/١٣٠: "وبعض العرب يقلِبُ، فيقول: "كيئٍ يافتى" فيؤخر الهمزة لكثرة الاستعمال"اهـ. وانظر أيضاً ارتشاف الضرب ٢/٧٩٢، والمساعد ٢/١١٧.

(٥) ابن كيسان (٠٠٠- ٢٩٩هـ) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، عالم بالعربية، نحواً ولغة. من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: "تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها" و "المهذب" في النحو" و "معاني القرآن" وغيرها. الأعلام ٥/٣٠٨.

وبُنْدار[1]: كِئنْ[2]، ومعناها التكثير والمباهاة والافتخار، وتنصب ما بعدها بلزوم التنوين لها، وأكثرها ما استعمل "بِمِنْ" لتخرج التمييز من معنى المفعول إلى معنى التمييز؛ لأنَّ المفعول قد يصح وقوعه بعده في بعض المواضع، وأفصح اللغات وأصلها (كِأَيِّنْ) بياء مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرة "كاين" على مثال كاعِن، (د): لما دخلت الكاف جعلت من (أيٍّ) اسماً واحداً، وحذفت الياء الأولى من (أيٍّ) وجعل التنوين عوضاً من الياء المحذوفة، والذي يقتضي مذهبه أن يجعل على وزن "فاعل" الكاف منه كـ"فاء" الفعل، وبعد الكاف "ألف" فاعل وبعدها الهمزة التي في أول (أيٍّ) وقد حذفت إحدى الياءين فتكون الهمزة في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام ـ الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في (أيٍّ)، فحذفت الياء؛ لاجتماع الساكنين، فصار كَأَيِّن، ولزمت النون عوضاً، وأما "كيْئِن" على وزن "كيعن"؛ فحكاه المبرد[3].

ومعنى "كأيِّن" عند سيبويه كمعنى "رُبَّ"، قال س[4]: "وَكَأَيِّنْ معناها معنى رُبَّ".

وقال الفراء[5]: "معناها معنى "كم"، وقول /١٣٢/ (س) أصح؛ لأن الكاف حرف دخوله على ما بعده كدخول "رُبَّ"، و"كم" في نفسها اسم.

وأنت تقول: "كَمْ لَكَ" ، ولا تقول: "كَأَيِّنْ لَكَ"، كما لا تقول: "رُبَّ لك"[6].

---

(١) بُنْدَار: (... – ٢٧٠هـ) هو بُنْدَار بن عبدالحميد بن عمرو الكَرْجي الأصبهاني، اللغوي المعروف بابن لوّة، ويقال: ابن لرَّة (باللام والراء)، أخذ عن قاسم بن سلام، وأخذ عنه ابن كيسان والمبرد من كتبه: (جامع اللغة) وَ (معاني الشعر) وَ (شرح معاني الباهلي). انظر هدية العارفين ٢٤٣/٥.

(٢) انظر رأي ابن كيسان وبُنْدار في شرح الكتاب للسيرافي ٢٤/٣ (ب) ، ارتشاف الضرب ٧٩٢/٢، والمساعد ١١٦/٢ وهمع الهوامع ٢٧٩/٢.

(٣) د: هو المبرد. انظر رأيه في الصفحة السابقة.

(٤) في الكتاب ١٧١/٢.

(٥) في معاني القرآن ٢٣٧/١.

(٦) من قوله: (وقال الفراء) إلى قوله: (كما لا تقول: "رُبَّ لك") نص السيرافي في شرحه للكتاب ٢٤/٣(ب).

قال قُطْرب[١] عن يونس[٢]: وزن "كاين": "فاعل"[٣] من كان يكون، وهو قول بعيد من جهة الإعراب والاشتقاق. وأمّا من جهة الإعراب فكان ينبغي أنْ يكون معرباً لتمكنه. وأمّا من جهة المعنى فـ "كاين" بمعنى واقع وحادث. فكيف يلائم في الاشتقاق ما يكون بمعنى "كم" في التردد والكثرة؟.

قال ابن يَسْعُون[٤]: يمكن أن يكون مشتقاً من: كَاءَ يكيءُ كَيْئاً وكَيْئة[٥]، إذا رجع وارتدع، وأيضاً إذا هَابَ فهو كَاءٍ، من هذا اللفظ كَجَاءٍ، ونحوه، ثُمَّ الزم الاستعمال بمعنى "كم" من حيث كان الرجوع والارتداع تردداً وانضماماً، واجتماع بعض الشيء إلى بعضه، وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة.

قال أبو علي[٦]: أصله: "كَاينٌ" ثم قلبت الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها فقيل: "كَاءٍ" كما قيل في "طيِّءٍ": "طائيٌّ"، فقلبوا الهمزة إلى آخر الكلمة فصارت كَيَّاءٍ، ثم حذفتْ إحدى الياءين -كما فعلَ بـ(سَيِّد)- فبقي: كيْءٍ، بوزن كَيْعٍ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً؛ طلباً للتخفيف، فمعنى "كاين": معنى "رُبَّ" أو معنى "كَمْ" الخبرية، وعملها عمل الاستفهامية.

---

(١) قطرب (....ـ ٢٠٦هـ) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، نحوي، عالم بالأدب واللغة. من أهل البصرة. لقبه أستاذه سيبويه بـ "قطرب" فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي. من كتبه: "معاني القرآن" وَ "النوادر" وَ "الأزمنة" وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٣١٢/٤، وبغية الوعاة ٣٤٢/١، والأعلام ٩٥/٧.

(٢) يونس سبقت ترجمته.

(٣) انظر هذا الرأي في شرح كتاب السيرافي ٢٤/٣ (ب)، وارتشاف الضّرب ٧٩٣/٢.

(٤) ابن يَسْعُون (....ـ بعد ٥٤٢هـ) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، ويقال له الشنشي، لغوي. له: "المصباح في شرح الإيضاح" للفارسي يدل على تبحُّرِهِ في اللغة. رآه الميمني في المكتبة الأحمدية بحلب، وكتب عنه في مذكراته. قال ابن قاضي شهبة: كان حيّاً في سنة ٥٤٢هـ. الأعلام ٢٥٦/٨.

(٥) انظر رأي ابن يسعون في ارتشاف الضرب ٧٩٣/٢.

(٦) انظر التعليقة ٣١٤/١ حاشية رقم (٢). والصفوة الصفية ٢٨٨/٢.

[مايجري مجرى كم: ٢/ "كَذَا"]

ومما يجري مجرى[١] "كَمْ" في أنها كناية عن عدد: "كَذَا"، تقول إذا كَنَّيْتَ عن الثلاثة إلى العشرة: "له كَذَا من الدراهم". فإن كَنِّيْتَ عن "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" قلت: "له كَذَا كَذَا من الدراهم درهماً. فإنْ كَنَّيْتَ عن العدد من "عشرين" إلى "التسعين" قلت: له كَذَا درهماً. فإنْ كَنَّيْتَ عن المعطوفات من "واحد وعشرين" إلى "تسعة وتسعين" قلت: "له كَذّا وكَذَا درهماً". ويكنّى عن المائة والألف كما يُكنّى من الثلاثة إلى العشرة، وأهل الكوفة يقولون ـ في الثلاثة إلى العشرة ـ : "كذا دراهمٍ" وفي المائة والألف: "له كذا درهمٍ"، وذلك فاسد؛ فإن اسم الإشارة لا يضاف. كذا رُدَّ عَليهم.

ولهم أن يقولوا: إنَّ "ذَا" هنا نقل من اسم الإشارة إلى الكناية عن العدد، فيحاكي بوجوده ما يكون بعد العدد والله أعلم، فَإنْ قال: "له كذا درهمٌ" بالرفع، فلا نظير له في العدد يكون كناية عنه، وقال بعضهم: نحكم عليه بِدرهم؛ لأنه لِفظ به، ولنرجع إلى قول أبي موسى [٢].

قوله[٣]: **كَمْ الاستفهامِيَّة كالخبريَّة في أنَّها مبنيةٌ على الوَقْفِ، وأنَّها لا يعملُ فيها لَفْظُ ما قَبْلَها.**

يعني أنَّ الاستفهامية بنيت لِتَضَمُّنِها معنى الحرف، وحملت الخبرية عليها كما قدمنا[٤]، ولزمت الصدر، لأَنَّ أسماء الاستفهام لها صدر الكلام، وحملت الخبرية عليها في ذلك، وقيل: حملت على رب في لزوم الصدر، ورُبَّ على ما النافية؛ لأنها للتقليل، والتقليل ضرب من النفي؛ لأَنَّهُ نفي التكثير.

وقوله[٥]: **إلاَّ أنَّ مُفَسِّر الاستفهاميَّة لا يكونُ إلاّ مُفْرداً ... إلى آخره.**

---

(١) من قوله: (ومما يجري مجرى كم) إلى قوله: (فإنّ اسم الإشارة لا يضاف) نص ابن عصفور في شرحه للجمل ١٥٠/٢.

(٢) هو الجزولي. وانظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٧٩٥/٢.

(٣) الجزولية ص ١٨٠، ونصها: (كم الخبرية كالاستفهامية).

(٤) انظر أول باب "كم" ص ١١٦ من هذا التحقيق.

(٥) الجزولية ص ١٨١.

يعني أنه مما يفرق به بينهما أن مفسر الاستفهامية لا يكون إلاّ مفرداً لأنَّه منصوب على التمييز، ومُفَسِّر الخبرية يجوز فيه الأمران يعني الإفراد والجمع؛ لأنها شبهت بالعدد الذي يَخفِضُ ما بعده، والعددُ الذي يضاف إلى ما بعده منهما ما يضاف إلى جمع، ومنه ما يضاف إلى مفرد، نحو: "مئة رجلٍ" و "ثلاثة آلافِ رجلٍ"، وأيضاً فإنها نظيرة رُبَّ؛ لأنها للمباهاة والافتخار مثلها.

وقوله[١]: **والأَصْلُ في مُفَسِّرِ الاستفهاميَّة أنْ يُنْصَبَ، وفي مُفْسِّر الخبريَّةِ أنْ يَنْجرَّ بإضافتها إليه.**

يعني أنَّ هذا هو الأصل الكثير في كل واحدة منهما، والعلة في ذلك ما تقدم.

وقد تُحْمَلُ[٢] كُلُّ واحدة منهما على الأخرى، فيما هو الأصل في مميزها، بنصب تمييز الخبرية حملاً على الاستفهامية، فتقول: "كم درهماً أنفقت" إذا أخبرت، وتقول في الاستفهامية/١٣٣/ "بكم درهمٍ اشتريت ثوبَك"[٣].

وقوله[٤]: **ولا يكونُ ذلكَ في الاستفهاميَّةِ إلاَّ إذا انْجرَّتْ.**

مثاله ما تقدم، وعلى كَمْ جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ وسبب ذلك أن حرف الجر الداخل على (كم) جُعِلَ كالعوض من الحرف المحذوف الجار للاسم الذي بعد (كم)، وهو "من" كأنَّه قال: "بكم من درهم"، و "على كَمْ مِن جذعٍ" هذا مذهب سيبويه[٥].

وزَعَم أبو إسحاق الزجَّاج[٦]: أنَّ الخفض في الاستفهامية إنما هو بالإضافة حملاً على الخبرية، كما أنَّ الخبريّة نَصَبَتْ بالحمل على الاستفهامية، فيقال له: ولأي شيء لا يكون ذلك فيها إلا إذا دخل عليها حرف الجر، فمذهب سيبويه أظهر.

---

(١) الجزولية، ص١٨١. ونصه (أنْ يُجَرَّ) مكان (أنْ يَنْجرّ).

(٢) من قوله: "وقد تُحْمَلُ" إلى قوله: (الأصل في مميِّزها) من نص الجزولية ص ١٨١، ولكن الأبذي لم يُحِلْ إليه سهواً.

(٣) انظر ص ١١٦ وما بعدها من هذا التحقيق.

(٤) الجزولية ص ١٨١.

(٥) الكتاب ١٦٠/٢.

(٦) انظر رأي الزَّجَّاج في ارتشاف الضَّرب ٧٧٩/٢، والمساعد ١٠٩/٢، والتصريح ٥١٢/٤.

وقوله(1): **ويُختَارُ ذلك في الخبرِيَّةِ إذا فُصِل بينها وبين مُميّزها بالظَّرفِ، بل يَجِبُ في مُقْتَضَى كلامِ سيبويه إلاّ في الشِّعْر.**

يعني أن الخبرية تَخْفِضُ مابعدها بإضافتها إليه، فإذا فصلوا بينهما، رَجَعُوا إلى النصب؛ لأنَّ الفصلَ بين المضافِ والمضاف إليه مخصوصٌ في الشعر، وذلك بالظرف والمجرور، كقوله:

٨٠- كما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يقارِبُ أوْ يُزِيلُ(2).

وكقول الآخر:

٨١- كأنَّ أصواتَ مِن إيْغَالِهِنَّ بِنَا أواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَرَارِيجِ(3).

فصل بين "كف يهودي" بقوله: (يوماً، وفصل بين "أصوات أواخر" بمجرورين وجارين، ونحوه في الشعر كثير.

---

(1) الجزولية ص ١٨١.

(2) هذا البيت من الوافر لأبي حيَّة الهيثم بن الربيع بن زرارة النميري في ديوانه ص ١٦٣ والكتاب ١/١٧٨، ١٧٩، والإنصاف ١/٣٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/٢٣٩ والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفّار البطليوسي ٢/٥٧٦، ولسان العرب ١٢/٣٩٠ (عجم) وروايته كتحبير الكتاب ...، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٠، والتصريح ٣/٢٣٢، والدرر ٢/٦٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٥٨٦، والأصول لابن السّراج ٢/٢٢٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والتبصرة ١/٢٨٧، وشرح المفصل ١/١٠٣، ورصف المباني ص ٦٥، ولسان العرب ٤/١٥٨ (حبر)، وأوضح المسالك ١/٣٩٩، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨، وهمع الهوامع ٢/٤٣٢ (جزء منه فقط). يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض، يُزِيلُ: يباعد الكتابة. والمعنى: إن مابقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهودي الذي يقرب بين السطور مرة، ويباعد أخرى.

(3) هذا البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦، والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠. والخصائص ٢/٤٠٤، وسر صناعة الإعراب ص ١١٠، والإنصاف ١/٣٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/٢٣٨، ولسان العرب ٧/٢٤٤ (نقض). وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٥٨٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٨٣، وشرح المفصل ١/١٠٣ وَ ٤/١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/٢٣٨، ورصف المباني ص٦٥. الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرِّحال والأقْتاب. الفراريج: جمع فروج، وهو الصغير من الدجاج. يقول: إن أصوات الرحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج الصغيرة.

والشاهد فيه: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه "أواخر الميس" بالجارين والمجرورين "من إيغالهن بنا" وأصل الكلام: كأنَّ أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

وجاء منه في "كَمْ" قوله:

٨٢ـ كَمْ فيهِمُ مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقةٍ حَكَمٍ بأرْدِيَة المَكَارِمِ مُجْتَبِي[١].

وقال آخر[٢]:

كَمْ في بني بَكْر بن سَعْدٍ سيِّدٍ ضخمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجدٍ نفَّاعِ[٧٨]

والدَّسِيْعَةُ: العَطيَّة، وقيل الجفنة، والتقدير: "كم سيِّدٍ"، وفصل بينهما، وقد أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، واستدلوا بقراءة ابن عامر[٣] المتقدمة، وقد تقدم الرَدُّ عليهم في بابه[٤].

وقوله[٥]: **وَيونُسُ ـ رحمه الله ـ يُجيزُ الفصْلَ بَيْنَ المُضَافِ والمضُافِ إليْه بالظَّرفِ النّاقِصِ في غَيْر الشِّعْر.**

يعني: أن يونس لا يعتد بالظرف الناقص وهو الذي ليس بخبرٍ، فيفصل بينهما في الشعر وفي الكلام.

---

(١) هذا البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٣٥/١، من قصيدة في هجاء بني باهلة، أولها:

غيًّا لباهلة التي شقيت بنا غيًّا يكون لها كغلٍّ مجلبِ

ورواية الديوان: كم فِيَّ من ملك .....البيت. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٦٧/٢. الأغر: المشهور، وأصل الغرة: البياض في الوجه. السُّوقة: (بالضم) الرعية تسوسها الملوك فكأنهم يسوقونهم فينساقون لهم. الاحتباء: أن ينتطق الرجل بردائه أو حمائل سيفه، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في قعوده، ويعتمد عليه بظهره. والشاهد فيه: (كم فيهم ملكٍ) فقد فصل بين (كم) وَ (ملك) بالجار والمجرور (فيهم) . ولو رفع (ملك) أو نصب لجاز.

(٢) هذا البيت من الكامل للفرزدق. مَرَّ مَعَنا بالرقم (٧٨).

(٣) ابن عامر (٨ـ ١١٨هـ) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي. أحد القراء السبعة. ولد في البلقاء، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي بها. كان صدوقاً في رواية الحديث. انظر غاية النهاية ٤٢٣/١، وتهذيب التهذيب ٢٧٤/٥، والأعلام ٩٥/٤.

(٤) المقصود بقراءة ابن عامر هي قراءته للآية رقم (١٣٧) من سورة الأنعام وهي قوله تعالى: . ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾ بنصب (أولادَهم) وجر (شركائِهِمْ) فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم) والتقدير فيه: قَتْلُ شركائِهِمْ أولادَهُم. انظر ذلك في الإنصاف ٣٨٢/١ـ ٣٨٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٤٣/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٣ وانظر أيضاً السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي ل/٤٦.

(٥) الجزولية ص ١٨١،١٨٢.

قال سيبويه[1]: "ومن قال: كَمْ بِهَا رجلٍ مُصابٍ فلم يُبَالِ القبح، قال: لاَ يَديْ بها لك، ولا أخا يومِ الجمعة لك، ولا أخا ـ فاعلم ـ لك. والجرُّ في "كم بها رجلٍ"، وتركُ التنوين في: "لا يَدَيْ بها لك[2]" قولُ يونس، واحتجَّ بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت: "كم بها"، والذي يستغني به الكلام، وما لا يستغني به قُبْحُهُما واحدٌ إذا فصلتَ بين الجار والمجرور، ألاَ ترى أنّ قبح "كَمْ بها رَجُلٍ مُصَابٍ" كقبح: "كم فيها رجلٍ" وهذا ردٌ بيِّن على يُونس.

وقوله[3]: **ولا يجوزُ الفصْلُ بين الظَّرفِ وأيضاً الجَرِّ عندهُ أَلْبَتَّةَ.**

الضمير في "عنده" يرجع إلى سيبويه أو إلى يونس؛ لأنهما لا يجيزان الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه. وأجَازَ ذلك الكوفيون والأخفش[4]، وقد تقدَّم الخِلافُ في ذلك والترجيح، فمتى فَصَلْتَ بغير ذلك، رَجَعْتَ إلى النصب إذ كان النصب جائزاً من غير فصل.

وقوله[5]: **وإذا لم يَكُنْ بَعْدهَا فِعْلٌ كانت مُبْتدَأةً.**

مثاله: "كم رجلاً عندك"، "وكم غلام قائم"، ونحو ذلك.

وقوله[6]: **وإنْ كانَ [بعدها[7] فِعْلٌ] نُظِرَ فيه على نحو ما تقدَّمَ في "مَنْ".**

يعني إنْ كان بَعْدَها فِعلٌ فحكمه حكم ما تقدم من أخواتها غير (كَيْفَ)، وقد تقدم بيان ذلك تقول: "كَمْ رَجُل ضَرَبْتَ"، فهي في موضع نصب، و "كم رَجُلٍ ضربتهُ" يحتمل الرفع والنصب. وَ"كَمْ رجل جاءك"، (فكم) في موضع رفع بالابتداء.

مسألة: (س)[8]: وتقول: كَمْ قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، وكم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدان، فهذا محمولٌ على ما حمل عليه (كم) لا على ما تعمل فيه (كم) كأنك قلت:

---

(١) في الكتاب ٢/٢٨٠،٢٨١. ونصه: (وترك النون" مكان "وترك التنوين). وكذلك: (رُبَّ فيها رجل) مكان (كَمْ فيها رجل) مع أن محقق الكتاب أشار في الحاشية إلى أنَّ هذا القول موجود في بعض نسخ الكتاب.

(٢) "لا يَدَيْ بِهَا لك: أي لا طَاقَة بِهَا لك.

(٣) الجزولية ص ١٨١. ونصها: (ولا يجوز الفصل بغير الظَّرف). وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٤٢.

(٤) انظر الإنصاف ١/٣٨٢ (المسألة "٦٠").

(٥) الجزولية ص١٨٢. ونصها: (فإنْ لم يَكُنْ بعدها فِعْلٌ فهي مبتدأةٌ".

(٦) المصدر السابق ص ١٨٢.

(٧) إضافة من الجزولية ص ١٨٢، لم تكن موجودة في شرح الأُبَّذي.

(٨) هو سيبويه. انظر قوله هذا في الكتاب ٢/١٦٨.

لا رجلٌ أتاني ولا رجلان" يعني سيبويه: إنَّ هذا لا يكون محمولاً على تفسير كم الخبرية - والاستفهامية، إنما يكون محمولاً على ما حملت عليه "كم" /١٣٤/ من ابتداء، أو مفعولية وشبه ذلك، فإذا قال: "كم رجل قد ضربت"، تقول: لا رجلاً ولا رجلين ولكن أكثر من ذلك، أي كثيراً من الرجال ضربت ليس عددهم واحداً ولا اثنين، بل هم كثير، والمعنى في الخبر كثير من الرجال أتاني لا هذا المقدار، بل أكثر، ولا يجوز: "كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة"، لأن "لا" لا يعطف بها إلا بعد إيجاب لأنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول فلم يصح العطف هاهنا لأن أول الكلام استخبار وآخره خبر، وهذان لا يجتمعان (سع)[1] (كم) رفع بالابتداء، وتمييزه محذوف، وتقديره: (كم رجلٍ)؛ لأنها خبرية. "وقد أتاني" خبر (كَمْ) وَ "لا رجل ولا رجلان" عطف على "كَمْ"، كما تقول: "زيدٌ أتاني لاعَمْروٌ ولا بكر"، ولا يجوز أن تعمل (كَمْ) في " لا رجل ولا رجلان"؛ لأنَّ تفسير "كم" استفهامية كانت أو خبرية لا يقع كذلك، أمَّا في الاستفهام فمنزلتها منزلة عشرين، وأنت لاتقول في تفسير العشرين: "عندي عشرون لا رجلاً ولا رجلين". وأما في الخبر فهو يجري مجرى رُبَّ، وأنت لا تقول: رُبَّ لا رَجُلٍ ولا رجلين.

وقول سيبويه[2]: "لأنَّه لو كان عليه كان مُحالاً" يعني إنْ نصبتَ وجئت بكم بعد "لا" فقلت: لا كم رجلاً، أو أضمرت كم، لم تجز وانتقض الكلام؛ لأنه يصير في الخبر بمنزلة: لا رُبَّ رجل ولا كم رجل، والقائل إذا قال: "كم أتاني لا رجل ولا رجلان" يريد تكثير من أتاه، فإذا حُمِلَ "لا رجل ولا رجلان" على (كم) صار: "لا كم" فإذا أظهرها أو أضمرها استحال، وذهب معنى الكلام، وعلى ذلك جواب من سأل، فقال: "كَمْ لَكَ عَبْداً"؟ فنقول: عبدان أو ثلاثة أعبُد، عبدان جواب (كم)، وهو رفع بالابتداء وخبره (لي) محذوفة، كما كان (لك) خبر (كم) .

(س)[3]: "ولم يُرِد من المسؤول أن يفسِّر له العدد". أي على القائل أن يفسر، فيقول: "كم درهماً" أو "ديناراً لك"، فيقول المسؤول: عشرون أو ثلاثون، وإن شاء قال: ثلاثون درهماً أو دينارا أو ما شاء، وإنْ شاء لم يفسِّر النوع؛ لأن السائل قد ذكره، فلا اضطرار

(١) هو السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣/٢٢(ب)، ٢٣(أ).
(٢) في الكتاب ٢/١٦٨.
(٣) هو سيبويه. انظر الكتاب ٢/١٦٩.

بالمجيب إلى ذكره؛ لأنه إذا قال: "كم عندك من الدراهم"، فقال: عشرون، فقد عرف مايعني، ولو لم يبين السائلُ العَدَدَ لم يَدْرِ المسؤول بأي شيء يجيبه.

(س)[1]: "ولو أراد المسؤول أنْ يَنْصِبَ عبداً أو عبدين على (كم) كان قد أحَالَ، كَأَنَّهُ يريدُ أنْ يجيبَ السَّائلُ بقوله: "كَمْ عَبْداً" فيصير سائلاً".

يعني أن المسؤول[2] لو نصب خرج عن حد الجواب إلى السؤال، وصار سائلاً؛ لأنَّه إذا نصب، فإنَّما ينصبُ بـ(كم)، والذي يلفظ بـ(كم) هو سائل، فإنْ أظهرها، فقال في جواب "كَمْ": "لا عبداً ولا عبدين" فقد أحال؛ لأنه سأل، وحقه أن يجيب، وإن لم يظهر "كم" فلابُدَّ من أنْ يقدرها مضمرة، فيشارك من أظْهَرَها في الخطأ ويزيد عليه أنَّه يُعْمِلُ "كم" مضمرة، وهي لا تقوى على ذلك لضعفها.

(سع)[3]: وقد يجوز أن يسأل السائل، فيقول: "كم عندك" ؟ فيعدل المجيب عن جوابه إلى الإخبار بأنَّ عنده عدداً كثيراً، فيقول: "كَمْ رجلٍ عندي" أو "كم رجال عندي" على استئناف إخبار منه بكثرة ما عنده على غير ما يقتضيه الجواب من ذكر مبلغ ما عنده، ومعناه: عندي رجال كثر، وإنْ لَمْ يُخبِرْهُ بِعِدّتِهِمْ.

مَسألة[4] [(كَمْ) مركبة أو مفردة؟]

ذهبُ الكوفِّيون إلى أنَّ "كم" مركبةٌ من الكاف والألف والميم من ما وقالوا: الأصل في "كَمْ": "ما" زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، نحو: "هؤلاء، وهذا، ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ﴾[5] وَ ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[6].

والأصل /١٣٥/ في "كمْ مَالُكَ": كَمَا مَالُكَ"، وحُذفَتْ الألف من آخرها؛ لكثرة الاستعمال، وسُكِّنَتْ مَيْمُها كما فعلوا في "لِمْ" فصار "كَمْ مَالُك" في معنى: أيِّ شيءٍ

---

(١) هو سيبويه. انظر الكتاب ١٦٩/٢.

(٢) من قوله: (يعني أن المسؤول) إلى قوله: (لضعفها) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٢٣/٣(أ).

(٣) سع: هو السيرافي. انظر المصدر السابق.

(٤) انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢٧٧/١ (المسألة "٤٠") ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كمم).

(٥) سورة الإسراء، من الآية ٢٨.

(٦) سورة (المؤمنون)، من الآية ٩٣.

مالُكَ؟ واستدلوا بقول العرب: كَأيْ من رجلٍ رَأيْتَ، أيْ: كَمْ مـن رجـل رأيـت، ونظيرهـا لِمْ، زيدت عليها اللام وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وسكِّنَتْ مِيمها فقالوا: لِـمْ فعلـت كذا؟[١].

فقال أهل البصرة: التركيب دعوى لا تدعى إلا بدليل، والأصـل الإفـراد ومـن تمسـك بالأصل خرج عن عـهدة المطالبـة بـالدليل، ومـن عـدل عـن هـذا الأصـل افتقـر إلى الدليـل، واستِصْحابُ الحال أحدُ الأدِلَةِ المُعْتَبرة.

(ج~)[٢]: أمَّا قولكم مَركَّبة فدعوى لا دليل عليها لكم، وقولكم: لمّا كثر في كلامهم حذفوا الألف وسكَّنوا، في (لِمْ)، قلنا: لا نسلم أن الميم يسكنُ في (لِمَ) في اختيار الكلام، إنما يجوز ذلك في الضرورة، كقوله:

٨٣- يَا أبا الأسودِ لِمْ أسْلَمْتني لِهمُـومٍ طَارقَاتٍ وذِكَرْ[٣].

والضرورة لا تقاس ولا حجة فيها، ولو كانت أيضاً مثل "لَمْ" لَجازَ فيها الأصل كمـا يجوز في "لم" فيقال: كَمَا مَالُك، كما يقـال: "لِمَا فعلـت"، وأنْ يقـال: "كَـمَ مـالك"، كمـا يقال: "لِمَ فعلت"، وأن يُجوز فيها الوقف على هاء السكت، كمـا يكـون في "لِـمَ" فَيُقـال: "كَمَهْ"، كما يقال: "لِمَهْ"[٤].

وكون ذلك لا يجوز دالٌ على الفرق بينهما، وأما ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾[٥].

---

(١) انظر الإنصاف ٢٧٧/١، ٢٧٨- ٢٧٩ (المسألة "٤٠").

(٢) "ج" هو رمز لكلمة الجواب. انظر الإنصاف ٢٧٧/١-٢٧٩ (المسألة (٤٠)).

(٣) هذا البيت من الرَّمل بلا نسبة في الصاحبي ص ٢٤١، والإنصاف ١٩٥/١، ٢٧٧، وشرح المفصل ٨٨/٩، ومغني اللبيب ٤٨٧/١، وهمع الهوامع ٤٠١/٣، وخزانـة الأدب ٩٦/٦، والـدرر ٣٠١/٦. ويـروى: "خلَّفْتـني" وَ "خَلَّيْتـني" مكان "أسلمتني". أسلمتني: خذلتني وتركتني لأعدائي. الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد به هنا الهموم. الذِّكر: جمع ذكرة، وهي ضد النسيان. فهو هنا يلوم أبا الأسود؛ لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.
والشاهد فيه قوله: "لِمْ"؛ إذ إن أصلها (ما) الاستفهامية وحرف الجر (اللام) ثم حذف ألف (ما) وسُكِّن الميم، وقيل في ذلك أن الحذف جاء للتفريق بين (ما) الاستفهامية والموصولية، وبخاصة في موضع الجر، وأما إسكان الميم فـهو إجـراءٌ للوصل مجرى الوقف.

(٤) انظر الإنصاف ٢٧٩/١- ٢٨٠ (المسألة "٤٠").

(٥) سورة الشورى، من الآية ١١.

فقال الكوفيون[1]: الكاف زائدة، ونحن نقول: "المثل" هنا بمعنى "هو"؛ لأن "المِثْـل" في كلام العرب يطلق والمراد به ذات الشيء. "مثلك يفعل هذا" أي: أنت تفعله، "ومثلي لايفعل هذا" أيْ: نا لا أفعله، ومثلي لايقبل من مثلك أي: أنَا لا أقبل منك. كقوله:

٨٤- ياعَاذِلي دَعْني مِنْ عَذْلِكا		مِثْلي لايَقْبَلُ مِن مِثْلِكَا[2].

أي: أنا لا أقبلُ منك. وأيضاً فإن وجود الكاف في "كَـمْ"، ليس كعدمها، ولو قلنا ذلك في الآية لأمكن؛ لأنَّ وجود الكاف فيها وعدمها سواء، أي: ليس مثله، فدلَّ على الفرق بينهما[3]، والصواب أنَّ (كَمْ) كلمة موضوعة تارة للإخبار، وتارة للاستفهام.

❁❁❁❁❁❁❁

(١) انظر الإنصاف ١/٢٨٠ (المسألة "٤٠").

(٢) هذا البيت من السريع غير منسوب إلى قائل، ورد في الصاحبي ص ٣٣٩، والإنصاف ١/٢٨٠، ونهاية الأرب ٦٨/٧. و"عذله": لامه كارهاً مايلومه فيه. فيقول: يامَن تلومني كارهاً، دَعْ عَنْكَ لَوْمِي؛ فأنا لا أقبلهُ منك، فمن كانت له صفاتي لايقبل ممن كانت له صفاتك. والشاهد فيه قوله: (مثلي لايقبل من مثلك) يريد: نا لا أقبل منك ومثل هذه الكناية كثيرة في كلام العرب.

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٨٠ (المسألة "٤٠").

بابٌ: هذا هو بابُ الفصْل[1]

وهو عبارة عن وَضْع ضمائر الرفعِ المُنْفَصِلة بين المبتدأ أو الخبر، أو ما أصْلُهُ المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو ما يقارب المعرفة كـ"أفْعَلَ مِنْ"، وإنَّما قارب المعرفة؛ لأَنّ فيه تخصيصاً ما، وهو مع ذلك لا يقبل الألف واللام فأشبه المعارف.

ويُسَمِّيه أهل البصرة "فصلاً"؛ لأنه يفْصِل بين كون الثاني خبراً، أو صفة.

ويُسَمِّيه أهل الكوفة "عماداً"؛ لأنّ الفصل هو العماد، أو لأنّه قد اعتمد معه على أنَّ الثاني خبر لا صفة.

واختار بعضهم أن يقال: سُمِّيَ "فَصْلاً"؛ لفصله بين المبتدأ والخبر، وأيضاً فإنهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد، فلو كان القصدُ بالفصلِ تَبْيين أنّ الثاني ليس بتابعٍ للأول خاصة لم يجز أنْ يستغنى عنه بالتأكيد، فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أنّهُ أريد به التأكيد أيضاً مع تَبينُّ أنَّ الثاني ليس بتابع للأول.

فلولا أنه لم يقصد به أكثر من التأكيد، لم يجز أنْ يستغنى عنه بالتأكيد.

[أصلُ ضَمَائِرِ الفَصلِ]

واختلف في هذه الضمائر: فَأكثرُ النحويين على أنها حروف في معنى الضمائر تخلَّصت للحرفية، كما أنّهم يخلِّصون "الكاف" التي في نحو: "ضَرَبَكَ" للخطاب، [و][2] مع أسماء الإشارة في نحو: "ذلك"، وفي أسماء الأفعال، نحو: "رويدك زيداً" أي: امْهِلْ زيداً.

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٣٨٩/٢، والإنصاف ٢١٣/٢ (المسألة "١٠٠") وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٤٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/١.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

وزعم الخليل[1] أنَّها أسماء لم تنتقل عن الاسمية، ولا موضع لها من الإعراب[2].

واختار ابن الباذش[3] أن تكون حروفاً؛ إذ لا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب.

وذهب الكوفيون إلى أنَّها أسماء ولها موضعٌ من الإعراب، فذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، استدل الكوفيون[4] قالوا: إنَّما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله فتنزل /١٣٦/ منزلة النفس إذا كانت توكيداً، فكما أنَّا إذا قلنا: جاء زيدٌ نفسُهُ، كان "نفسه" تأكيداً "لزيد" في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل"، يجب أن يكون تابعاً له في إعرابه، وأمَّا مَنْ ذَهَب إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده، قال: لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أنْ يكون حكمه مثل حكمه.

وقال البصريون: إنا قلنا لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى؛ وهو الفصل بين كون الثاني نعتاً أو خبراً كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك" و "تلك" وتثنى وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، فكذلك ههنا.

والجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم: إنَّه توكيدٌ لما قبله فتنزل منزلة النفس في نحو: "جاء زيد نفسه" فنقول: هذا باطل؛ لأن المَكْنِيّ[5] لا يكون توكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، ألا ترى أنَّه لا يقال: "ضربت زيداً هو"، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم

(١) الخليل (١٠٠ – ١٧٠هـ)

هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي اليحمدي، أبو عبدالرحمن من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي من كتبه: "العين" وَ "العروض" وغيرها. انظر الأعلام ٣١٤/٢.

(٢) قال الخليل: "والله إنه لعظيمٌ جَعْلُهم "هو" فصلاً في المعرفة وتصييرهم إيّاها بمنزلة "ما" إذا كانت "ما" لَغْواً، إلى قوله: "وإنَّما قياسها أنْ تكون بمنزلة "كأنَّما وإنما" اهـ يعني في أنها لا موضع لها من الإعراب. انظر الكتاب ٣٩٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢.

(٣) ابن الباذش (٤٤٤ـ ٥٢٨هـ) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن، نحوي أندلسي، وعالم بالعربية وبأسماء رجال عصره، ولد وتوفي بغرناطة. له: "شرح كتاب سيبويه" و "المقتضب" و "شرح أصول ابن السَّراج" وغيرها. انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٤) من قوله: (الكوفيون قالوا) إلى قوله: (لا يجوز أن يُصَارَ إليه). نص الأنباري في الإنصاف ٢١٣/٢، ٢١٤ (المسألة ١٠٠).

(٥) ويقصد به الضمير، وهو مصطلح كوفي.

لا يجوز أنْ يُصَارَ إليه، وأيضاً فإنه أعرف من الظاهر فلا يتبعه توكيداً؛ لأَنَّ التأكيد يشبه النعت، وأيضاً فإنه لا يُتَصوَّر فيه أنْ يكونَ تأكيداً لفظياً ولا معنوياً، أمَّا اللفظي فلأن لفظ المضمر ليس بلفظ المظهر. وأمَّا المعنوي فإنَّه بألفاظ محصورة[1]، وهي: (النفس والعين وكل وأجمع وتوابعها)، وقد ذُكِرتْ في باب التوكيد[2]، وأمَّا قولهم[3]: إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد، فنقول: هذا باطل؛ لأنَّه ليس مع ما بعده كالشيء الواحد، ألا ترى أنه يستغنى عنه.

والذي يَدلُّ أنَّهُ ليس توكيداً لما قبله بمنزلة النفس، ولا حكمه حكم ما بعده قولهم: "إن كُنَّا لنحنُ الصالحين" فإن دخول اللام يمنع من كونه توكيدا بمنزلة النفس، فإنك لو قلت: "جاءني زيد لنفسه" لم يجز، فكذلك ههنا، وإنَّ "نحن" ضمير الرفع المنفصل، و "الصالحين" اسم مظهر منصوب فلا يجوز أنْ يكون حكمُهُ حكمَه، والله أعلم.

❀❀❀❀❀❀❀

واعلم أنَّ الضمائر المنفصلة لا يخلو أن تقع بعد الأسماء في هذا الباب أو في غيره، فإن وقعت في غير هذا الباب، فلا يخلو أن يكون الاسم الأول ظاهراً، أو مُضْمراً، فإن كان مظهراً لم يجز في الضمير إلا أنْ يكون بدلاً، نحو: "قام زيد هو" ، "ورأيتُ زيداً إيّاه"، "ورأَيْتك إياك"، ويكون إعراب الضمير على حسب الأول، ولا يجوز أنْ يكون توكيداً؛ لأنَّه أعرف منه، فكرهوا أن يجعلوا الإعرابَ تابعاً؛ لأَنَّ التأكيد يشبه النعت، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت كما بُيِّنَ في بابه[4]، وأيضاً فإنَّه لو كان توكيداً لم يخل من أن يكون تأكيداً لفظياً أو معنوياً، فاللفظي باطل؛ إذ لفظُ المظهر مخالفٌ للمضمر. والمعنوي باطل هنا؛ لأَنَّهُ بألفاظ محصورة قد تقدم ذكرها في باب التوكيد[5]. فإن وقعت بعد مضمر في غير هذا

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٦٢.

(٢) انظر باب التوكيد في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢/٦٧٠ تحقيق د/سعد الغامدي.

(٣) انظر الإنصاف ٢/٢١٤.

(٤) انظر باب النعت في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢/٥١١. تحقيق د/سعد الغامدي .

(٥) انظر باب التوكيد في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢/٦٧٠. تحقيق د/سعد الغامدي.

الباب جاز في الضمير التأكيد والبدل، إلاّ أنَّهُ في البدل يكون على حسب إعراب الأول في الموضع، نحو: "قمت أنت" و "ضربتك إياك"؛ لأن البدل على نية تكرار العامل(١).

وأمَّا التَّأكيدُ فلا يكون إلا بصورة ضمير الرفع سواء تِبع مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، نحو: "قمت أنت"، وضربتُك أنْتَ"، و"مررتُ بِكَ أنْتَ"، وإنَّما كان في التوكيد بصورة ضمير الرفع؛ لأنهم اجتزءوا فيه، وقد كان الأصل بتغير صيغ المؤكد عن تغير صيغه؛ لأن التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه، وقد كان الأصل في الضمائر أنْ لا تتغير بل تبقى على شكل واحد كالمبهمات، فخرجت هنا مُبْهَمة على الأصل، وقد بُيِّنَ ذلك في النعت(٢) فأغنى عن إعادته.

والضمير في هذا الباب لا يخلو /١٣٧/ أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله الابتداء والخبر، وذلك في باب "إن" و "كان" و "ظننت" و "ما الحجازية"، وسيأتي(٣)، فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أنْ يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمراً، فإن كان المبتدأ مضمراً، فيجوز في الضمير أربعة أوجه، نحو قولك: "أنْتَ أنْتَ القائمُ"، أحدها: أنْ تجعل "أنت" الثاني مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر الأول، والثاني: أن تجعله تأكيداً، أو بدلاً، أو فصلاً، فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر، فإن كان من باب (كان) فإن كان اسم "كان" ظاهراً، نحو: "كان زيد هو القائم"، وكان "القائم" مرفوعاً، جعلت (هو) مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر كان، وإنْ كان "القائم" منصوباً، جاز في الضمير البدل والفصل خاصة، ولا يجوز التوكيد، ولا الابتداء، لما تقدم من أنّ الأعْرف لا يكون تابعاً، ولأن المبتدأ لا خبر له في النصب، وإن كان اسم كان مضمراً، فلا يخلو أن يكون ما بعده مرفوعاً، أو منصوباً(٤)، فإنْ كانَ ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر "كان".

فإنْ كانَ مابعد الضمير منصوباً فلا يجوز إلا البدل والفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز الرفع على الابتداء؛ لأنَّه ليس له خبر، فإنْ كانَ من باب "إن"، فلا يخلو أنْ يكون اسم "إن"

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢.

(٢) في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٥١١/٢. تحقيق د/سعد الغامدي.

(٣) انظر ص ١٤٥ من هذا التحقيق.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢،١٦٣.

ظاهرا أو مضمرا، فإن كان ظاهراً نحو: "إنَّ زيداً هو القائم"، فيجوز في الضمير الرفع بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة خبر إنَّ، ويجوز الفصل، ولا يكون خبر "إنَّ" بدلاً، لأنّ البدلَ على حسب إعراب الأول يكون، ولا تأكيداً؛ لأنَّ الظاهر لا يؤكد بالمضمر لما تقدم بيانه[1]، فإن كان الاسم مضمراً جاز في الضمير الثاني الرفع بالابتداء، أو الفصل والتأكيد، ولا يكون بدلاً؛ لأن البدل أبدل على حسب إعراب الأول نحو: "إنك أنْتَ القائم"، وإنْ كان من باب "ظننت"، وكان الاسم الأول ظاهراً، نحو: "ظننت زيداً هو القائمُ"، فإنه يجوز في "هو" إن كان "القائم" مرفوعاً: الرفع بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني "لظننت"، ولا يجوز الفصل ولا التأكيد ولا البدل.

وإن كان ما بعده منصوباً، نحو: "ظننت زيداً هو القائم" جاز في الضمير الفصل خاصة، وإن كان المفعول الأول مضمراً فإما أن يكون المفعول الثاني منصوباً، أو مرفوعاً. فإن كان مرفوعاً، نحو: "ظننتك أنت القائمُ" جاز في "أَنْتَ" الرفع بالابتداء خاصة، وإن كان منصوباً جاز الفصل والتأكيد، وامتنع الابتداء والبدل، وينبغي أن يكون الفصل موافقاً للأول في التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع[2].

فأمَّا قولُ الشاعر:

٨٥- وكائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَديقٍ ... يَراني لو أُصِبْتُ هُوَ الُمصَابَا[3].

فالظاهر إنَّهُ فصل بـ(هو) بين المفعول الأول، وهو "ني" وبين المفعول الثاني، وهو المصاب، و"هو" ضمير غائب، وليس (هو) من جنس ضمير المتكلم، فإنه على حذف مضاف، كأنه في الأصل: يرى مصابي هو المصاب، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه

---

(١) انظر ص ١٣٦، ١٣٧من هذا التحقيق.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/٢، وفيه: "ففصل بين المفعول الأول من "يراني"، وهو ضمير المتكلم...".

(٣) هذا البيت من الوافر لجرير في شرح ديوانه ص٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٠٠، ومغني اللبيب ١٧٣/٢، وخزانة الأدب ٣٨٤/٥، ٣٨٧، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥، والدرر ٢٢٤/١ وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١١٠/٣ و ١٣٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٤/٢، وشرح التسهيل ١٦٨/١، ورصف المباني ص ١٣٠، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٢، وشرح الأشموني ٦٣٩/٣، وهمع الهوامع ٢٢٨/١. وَ (كائِنْ) : لغة في كَأَيِّنْ" بمعنى: كم الخبرية لغرض التكثير. وَ (الأباطح): جمع أبطح وهو مسيل كثير الرمل فيه دقاق الحصى.
والشاهد فيه قوله: "أُصِبْتُ هوَ الُمصَابا" حيث وقع الضمير "هو" بين ضمير الغائب وضمير المتكلم.

مقامه فقال: يراني ثم حكم لضمير المتكلم بحكم ماقام مقامه، فعامله معاملة الغائب(1). كما قال الله العظيم: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ۝٤﴾(2) فأَعَاد الضمير الذي للجمع، وهو "هم" على قرية لأنّها قامت مقام الأهل؛ لأنه في الأصل: وكم من أهل قرية، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فأُعْرِبَ بإعرابه، ويحتمل أن يكون "هو" توكيداً لفاعل "يراني"، والمعنى: يراني المصاب حقاً لصداقته، وغيره لا يعتقد ذلك، بل يتمنى له أكثر منه.

وزعم أبو زيد السهيلي(3) من المتأخرين أن المضمر في باب الفصل، المراد به الاختصاص، فإذا قلت: "كان زيد القائم" أفدت الإخبار/138/ عن زيد بالقيام، ويحتمل أنْ يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت: "كان زيد هو القائم" أفدْتَ الإخبار عن "زيد" بالقيام واختصاصه به دون غيره، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾(4). والآية نزلت في العاص ابن وائل(5)، وكان قد قال: إنّ محمداً أبتر، فنزلت هذه الآية، أي هو الأبتر المختص بالبتر دونَك يا محمد(6).

وكذلك قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣﴾(7). لما كان في الخلق من ادّعى أنّه يُضْحِكُ ويُبْكِي ردّ الله عليه، فأخبر عن نفسه بذلك، وأنّه المختص بالإضحاك والإبكاء. وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤﴾(8). لما كان في الخلق من ادّعى ذلك "كنمرود" فأخبر

---

(1) انظر أقوال العلماء في إعراب هذا البيت في الخزانة 5/384ـ 388.

(2) سورة الأعراف، الآية 4.

(3) انظر قول السهيلي في التذييل والتكميل 2/303.

(4) سورة الكوثر، الآية 3.

(5) العاص بن وائل (000ـ نحو 3ق هـ) هو العاص (أو العاصي) بن وائل بن هاشم السهمي، من قريش، أحد الحكام في الجاهلية كان نديماً لهشام بن المغيرة، وأدرك الإسلام، وظل على الشرك، توفي بالأبواء بين مكة والمدينة، وهو والد "عمرو بن العاص" الصحابي فاتح مصر. انظر الأعلام 3/247.

(6) انظر أسباب النزول للواحدي ص 466.

(7) سورة النجم الآية 43.

(8) سورة النجم، الآية 44.

أنَّه المختص بذلك . ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾[1] لما كان في الخلق من ادّعى أنه يغني ويقني، رَدَّ الله عليه وأخبر عن نفسه أنه المختص بالإغناء والإقناء. ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ﴾[2] لما كان في الخلق من يعبد الشِّعرى[3]، ويزعم أنها رب، رد الله عليه فأخبر عن نفسه بذلك وأنه هو الرب لا هي، ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴾[4]لما لم يدَّع أحد الخلق لم يحتج إلى التخصيص[5]، وهذا نظر ذكي لكن لم يُعَرّج عليه النحويون؛ إنَّما اعتمدوا على ماذكرته أولاً، وقد يمكن أن لم يعثروا على هذا بهذا الحد إذ لا نص فيه على أنه فصل، ولعله مبتدأ وخبر في موضع خبر إن، وأيضاً فإن المتقدمين من النحويين باشروا العرب و لم يفهموا فرقاً بين اللفظين وقرائن الأحوال تبين مثل هذا، واللغة لا تؤخذ بالذوق[6].

واعلم أنَّ الفَصْلَ لا يقعُ بين الحال وذي الحال عند البصريين قال سيبويه[7]: "وأما هذا عبد الله منك، وماشأن عبد الله هو خيرا منك فلا يكون هو أخواتها فصلاً فيها، لأن ما بعد الاسم ههنا ليس بمنزلة ما يُبْنَى على المبتدأ والخبر، وإنما ينتصِبُ على أنه حال"، واستدل بأنه لايعرَّف ههنا ثم قال: "وليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أنْ يكون "هو" وأخواتها فصلاً". يعني الحال "لأن ما بعد الاسماء هنا لا يُفْسِدُ تركةُ الكلام فيكون دليلاً على أنه فيما تُكلمه به، وإنَّما يكون "هُوَ" فصلاً في هذا الحال".

---

(١) سورة النجم، الآية ٤٨، ويقني: يفقر.

(٢) سورة النجم، الآية ٤٩.

(٣) الشِّعري:كوكب نيِّر يقال له المِرْزَمُ يطلع بعد الجوزاء، وطلوعه في شدة الحر. انظر لسان العرب ٤/٤١٦ (شعر).

(٤) سورة النجم، الآية ٤٥.

(٥) انظر تكملة قول السهيلي في التذييل والتكميل "المطبوع" تحقيق: د. حسن هنداوي ٢/٣٠٤.

(٦) يقول أبو حيان: "وما أورد السهيلي من هذه الآيات ليست "هو" فيها فصلاً، أمَّا ما جاء بعد الضمير فيه فِعْلُ فظاهر" انظر التذييل والتكميل "المطبوع" ٢/٣٠٤.

(٧) في الكتاب ٢/٣٩٥.

سعّ[1]: لأجل هذا أنْكَروا قراءة من قرأ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[2] بنصب "أطْهرَ"[3] ولا يجيزون فيه اسماً معرفة،؛ لأنه ليس بخبر، والفراء يمنع النصب، وثعلب[4] والكسائي يُجيْزانِهِ أعني مع اللام، ولا يجعله حالاً بل خبراً، وروي أنه قرأ بها محمد بن مروان نصب "أطهرَ لكم" وهو أحد قراء المدينة، وقرأها عيسى بن عمر[5] بالنصب، وذكر الأصمعي أنّه قال: لأبي عمرو بن العلاء[6]: أنَّ عيسى بن عمر حدثنا أن ابن مروان نصب "أطهر لكم" فقال: احتبى في لحنه، ورُوي بالنصب عن سعيد بن جبير ﷺ[7].

ابن طاهر: لا أعلم أحداً أجاز "ما أظنّ أحداً هُوَ خيراً منك" على الفصل بعد النكرة، وكتب على الآية ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[8].

(ط) ههنا إشارة إلى ما تقدم من الحال التي بعد المعرفة يقول: يجرونها في الحال من المعرفة مجراها في الخبر المعرفة في (كان) وأخواتها.

(طّ[9]) هذا تعسف من أبي عمرو وذلك أنَّ "أطهر" هو الخبر حقيقة، "وهؤلاء" تقريبٌ، والله أعلم.

---

(١) هو أبو سعيد السيرافي . انظر شرحه للكتاب ١٦٧/٣ (أ) وَ (ب).

(٢) سورة هود، من الآية ٧٨.

(٣) الذين رُوِيَتْ عنهم قراءة (أطْهَرَ) بالنصب هم الحسن (مولى الأنصار وهو مدني)، وزيد بن علي بن الحسين (مدني)، وعيسى بن عمر (ثقفي)، وسعيد بن جبير (من أزد قريش)، ومحمد بن مروان السدي (مدني). انظر مختصر في شواذ القرآن ص٦٠، والمحتسب ٣٢٥/١.

(٤) انظر مجالس ثعلب ص ٤٢٧.

(٥) عيسى بن عمر (... ١٤٩هـ)

هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وهو من أهل البصرة، كان مكثراً من استعمال الغريب، له نحو سبعين مؤلفاً منها: "الجامع" و "الإكمال" وغيرهما. انظر الأعلام ١٠٦/٥.

(٦) أبو عمرو بن العلاء (٧٠ – ١٥٤هـ).

هو زَبّان بن عمار التميمي المازني البصري، يلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر. انظر الأعلام ٤١/٣.

(٧) انظر الكتاب ٣٩٦/٢،٣٩٧، والمقتضب ٣٩١/٢، والمحتسب ٣٢٥/١، والنكت للأعلم ٦٧٧/١.

(٨) سورة هود، من الآية ٧٨.

(٩) هو رمز لابن طاهر المتقدم وقد سبقت ترجمته.

وقيل: "هُنَّ" توكيد لمضمر في "بناتي"، والله أعلم.

قال الأعلم[١] يخرج الآية[٢]: إنَّ هذه الحال لازمة فأشبهت الخبر؛ إذ هي معتمدة من جهة الفائدة، وتشبه المعرفة لعدم قبولها الألف واللام لفظاً، فهذا وجهها إنْ صحت، ولنرجع إلى لفظ أبي موسى[٣].

قوله[٤]: **الفصلُ /١٣٩/ صِيغتهُ صِيغةُ المُضمَرِ المرفوعِ المنفصلِ**

يعني أنّ العربَ إذا أرادت الفصل أتت بصيغ الضمائر المنفصلة، وهي اثنا عشر قد تقدم بيانها في النعت[٥]، وهي للمتكلم "أنا" و "نحن"، وللمخاطب "أنْتَ وأنْتِ وأنتُما وأنْتُم وأنْتُنَّ"، وللغائب: "هو وهي وهما وهم وهن"، فهي في الأصل ضمائر نقلت هنا للفصل بين كون الثاني خبراً لا نعتاً، وهل هي الآن أسماء أو حروف، قد تقدم بيان ذلك في الباب[٦].

وقوله[٧]: **وشَرْطُهُ أنْ يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك.**

مثاله: "زيد هو القائم"، وأنَّ زيداً هو القائم، وكان زيد هو القائم"، و"ظننت زيداً هو القائم"، "وما زيد هو القائم".

وقوله[٨]: **معرفَتَيْنِ كانَا.**

مثاله ما تقدم من المثل.

---

(١) الأعْلَم: (٤١٠ - ٤٧٦هـ)

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة. ولد في شَنْتَمَرِيَّة الغرب، ورحل إلى قرطبة، ومات في إشبيلية. من كتبه: "شرح الشعراء الستة" وَ "شرح ديوان زهير" وَ"النكت" وغيرها. انظر الأعلام ٢٣٣/٨.

(٢) انظر النكت للأعلم ٦٧٦/١، ٦٧٧.

(٣) أبو موسى هو الجزولي.

(٤) الجزولية ص١٨٤.

(٥) في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٥١١/٢. تحقيق د/ سعد الغامدي.

(٦) انظر أول الباب ص ١٣٥ من هذا التحقيق.

(٧) الجزولية ص ١٨٤.

(٨) المصدر السابق.

وقوله[1]: **أو نَكِرَتَيْنِ لا يقبلان الألف واللام.**

يعني: "أفعل من" لأنها لا تدخل عليها الألف واللام مادامت بمن لأنَّ (مِنْ) تفيد التخصيص، وهو ضرب من التنكير، والألف واللام تفيد التعريف، ولا يجمع بين أداة تعريف وتنكير في حال واحدة؛ لتناقضهما.ومثالُ النكرتين"كان أفضلُ مِن زيدٍ هو خيرٌ من عمروٍ".

وقوله[2]: **لا لأنَّهما مضافتان.**

يعني "أفْعَل من" واستظهر بالإضافة على نحو: "مثلك وشبهك وغيرك"، فإنها نكرات، وهي بلفظ المعرفة، فقد تقول: "كان زيد هو مثلك"؛ لأنه يقرب من المعرفة، وقد يتعرف في بعض المواضع كقولهم: "ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا".

وقوله[3]: **أوْ معرفة ونكرة.**

مثاله: كان زيد هو خيراً من عمرو.

وقوله[4]: **ومُجانِساً لما هو المبتدأ في الحال.**

مثالُهُ: "زيدٌ هو القائم" جانسه في الغيبة والإفراد والتذكير، وإن ثنيت أو جمعت أو أنثت جانسه أيضا، تقول: "الزيدان هما القائمان"، و "الزيدون هم القائمون، وهند هي القائمة" "والهندان هما القائمتان"، "والهندات هن القائمات".

وقوله[5]: **أو في الأَصل.**

يعني به نواسخ الابتداء والخبر وهي: "إنَّ، وكانَ، وظنَّ وأخواتها"، وقد تقدم التمثيل بها كلها[6].

وقوله[7]: **في الغَيْبَة والحُضُور والمرتبة.**

---

(١) الجزولية، ص ١٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٣) نفسه، ص ١٨٤.

(٤) نفسه ص ١٨٤.

(٥) نفسه، ص ١٨٤.

(٦) انظر ص ١٣٧،١٣٨ من هذا التحقيق.

(٧) الجزولية ص ١٨٤.

يعني بالمرتبة: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. فتقول: "كانت هند هي القائمة"، ولا يجوز هو، لأنَّه مذكر، وهند مؤنثة. وكذلك تقول: زيد الزيدين هما القائمان ولا يجوز هو القائمان، ونحو ذلك؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد، فأرادوا أن يكون موافقاً للأول في كل ما ذكر.

وقوله[1]: **ولا موضع له من الإعراب عنْدَ الخليل**[2].

يعني: إنه اسم جيء به لمعنى في غيره، وجُرِّد عن وضعه، فأشبه الحرف، فلا موضع له. وقال الكوفيون: له موضع وقد تقدم في صدر الباب[3]، وقال بعضهم: بل هي حروف لأنها جردت من الضمائر، وجعلت لهذا المعنى، كالكاف في ذلك وأولئك" وهو مذهب ابن الباذش[4].

وقوله[5]: **وفائدتُهُ التوكيدُ أنْ يَعْلَمَ السامعُ به المتكلم أنّ الخبر بعدُ لا يكون نعتاً.**

قد تقدم بيان ذلك في أول الباب[6]، وتقدم خلاف السهيلي فيه[7]، ولما كان الغرضُ به الفصلَ بين ما هو خبر أو نعت اشترطوا فيه أنْ يكون بين المعرفتين؛ لأنَّه إذا كان الأولُ معرفة، والثاني نكرة، لم يتوهم أحدٌ فيه النعت؛ إذْ لا يُنْعَتُ المعرفة بالنكرة.

وقوله[8]: **وإنما تثبتُ فصليَّته نصاً في باب "كان، وظننتُ" مُعْمِلَةً[9] و "أعلمْتُ" و"ما الحجازية" و "لا" أختها، ويحتمل** في باب: "المبتدأ والخبر"و"إنَّ" وَ"لا" النافية للجنس.

---

(١) الجزولية ص ١٨٥.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، وص ١٣٥ من هذا التحقيق.

(٣) انظر ص ١٣٥ من هذا التحقيق.

(٤) انظر مذهب ابن الباذش في ص ١٣٦ من هذا التحقيق

(٥) الجزولية ص ١٨٥، ونصها: "وفائدته التوكيد، وأن يعلم السامع أن مايأتي به المتكلم بعده لايكون نعتا" اهـ.

(٦) انظر ص ١٣٥ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٧) انظر أيضاً ص ١٤٠ من هذا التحقيق.

(٨) الجزولية ص ١٨٥،١٨٦.

(٩) قال: "مُعْمِلَةً" ليحترز من الملغاة، فإنك إذا قلت: "زيد هو القائم ظننت" يحتمل أن يكون (هو) فصلاً، وأن يكون مبتدأ.

يعني أنَّك إذا قلت: "زيدٌ هو القائمُ"، كان محتمـلاً للفصـل، وأن يكـون مبتـدأ وخـبره بعده، والجملة خبر عن الاسم الأول، وكذلك: "إن زيداً هو القائم"[1]، و "لا خيراً من زيـد هو أفضل من عمرو"، وإذا قلت: "كان زيدٌ هو القائمَ (نصب القائم)، فهو نصٌّ فإنَّهُ فَصْلٌ؛ إذ ليس بتوكيد؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر؛ لأنه أعرفُ منه، ولا بدلاً؛ لأنه لا يحـل محـل الأول، ولا مبتدأ؛ إذ لا خبر /١٤٠/ له فهو فصل ولابد، وكذلك: "ظننت زيداً هو القائم"، وأعلمت زيداً عمراً هو القائم"، و "لا أفضل من زيد هو أكرم من عمرو، وهذا مشروط في "لا"، بأن تكون النكرة مقاربة للمعرفة، ومشبهة لها، فإنَّ الفصل لا يتبـع النكـرات إلا بـهذا الشرط، وهذا كما ذكر، إلا أنه قد يأتي في باب "كان وظن"، ويحتمل الفصل والتـأكيد إذا كان اسم كان مضمراً، والمفعول الأول من ظننت مضمراً أيضاً، نحو: "كنت أنـت القـائم"، فقد يكون "أنْتَ" توكيدا، وكذلك: "ظننتك أنت القائمَ" بالنصب، قد يكون "أنْتَ" توكيداً للتاء، وكذلك ما أشبهه، وقد بين قبل[2]، وإنما يعني أنَّها تثبت في بعض المسائل لا في كلها، والله تعالى أعْلَمُ.

❁❁❁❁❁❁❁

---

(١) قال سيبويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب" هو وأخواتها "في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ومابعده مبني عليه .. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك"اهـ. الكتاب ٢/٣٩٢.

وعلى هذا قرأ عبد الله وأبو زيد النحويان قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُواْ هُمُ الظَّـالِمُونَ﴾ (من الآية ٧٦ من سورة الزخرف). برفع "الظالمين" وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَقَلُّ﴾ (من الآية ٣٩ من سورة الكهف) برفع "أقلُّ" .

(٢) في ص ١٣٧ هذا التحقيق.

باب[1] [النداء]

المُنَادَى مفعولٌ في المعنى، وموضعُهُ نصبٌ بإضمار فعلٍ عند سيبويه والبصريين[2]، وذهب الكوفيون[3] إلى أن مثل: "يازيد وياحكم" مرفوعٌ بغير تنوين، وذهب الفراء منهم إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل، ولا مفعول.

وأمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: وجدناه لا مُعْربَ له من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضْهُ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم، ولا ننصبه لئلا يشبه ما لاينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين؛ فرقاً بينه وبين مايرفع برافع صحيح، ونصبنا المضاف؛ لأنَّا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب؛ لأنَّه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما الفراء فتمسَّكَ بأن قال: الأصل في النداء أن يقال: "يازيداه" كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَيْن وهما "يا" وَ "الألف" في أوله وآخره، والاسم ليس بفاعل ولا مفعول، ولا مضاف، فلما كثر في كلامهم، استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوا وبنوا آخر الاسم على الضم، تشبيهاً بـ "قَبْلُ" و "بَعْدُ"؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها أشبه آخرُهُ آخر ماحذف منه المضاف إليه، وهو مراد معه، نحو: "جِئتُ من قبلُ" أي : من قبل ذلك، فكذلك ههنا، ولايعترض علينا بأن يقال: لو كانت الألف في آخر المنادي بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو: "وَاقِنَّسْرُونَاه"[4] ؛ لأنا نقول: لايجوز نداء

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢/١٨٢، والمقتضب ٢/٤٦١، والإنصاف ١/٣٠١ المسألة (٤٥)، وشرح المفصل ١/١٢٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، وأوضح المسالك ٢/٣، وشرح الكافية الشافية٢/٣، والتصريح ٤/٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٨٢.

(٣) انظر الإنصاف ١/٣٠١، المسألة (٤٥).

(٤) الكتاب ٢/٢٢٦.

الجمع، لا بإثبات النون، ولا بحذفها، كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه، ولا أيضاً يعترض بالمنادى المضاف نحو: يا عبدَ عمروٍ، فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتَقِرُ إليه المفرد[1].

فكان[2] ينبغي أن يُقال: يا عبدُ عمرو - بالضم - ؛ لأن أصله: يا عبد عمراه؛ لأنا نقول: لا نقدِّرُ ذلك في المضاف؛ لأجل طوله، ونقدره في المفرد لخفته، فبان الفرق بينهما، وإنما فتح المضاف؛ لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في: "يا زيداه"، والدال في "يازيداه" مفتوحة، فبقيت الفتحة على ما كانت عليه في "يا عبدَ عمروٍ" كما كانت في "يا زيداه"، والمضموم ههنا بمنزلة المنصوب، والمنصوب بمنزلة المندوب، ولا يقال: إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة، قال: والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه، والذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناعُ الحال أن تقع معه، لا يقال: "يا زيدُ راكباً"، ويدل على أنه كالمضاف حملُك نعتهُ على النصب "يا زيدُ الظريفَ" كالرفع: "يا زيد الظريف".

والجواب عن قول الكوفيين، أما قولهم: لا مُعْرِبَ له يصحبه فلا نسلم بل له مُعْرِبٌ، وهو الفعل المقدر، وقولهم: إنَّما رفعناه /١٤١/ إلى آخره. يقال لهم: وهل لهذا نظير مرفوع بلا رافع، هذا تحكم، وكذلك منصوب بلا نصب، ومخفوض بلا خافض لا يوجد، وقولهم: رفع بلا تنوين للفرق، نقول لهم: هذا باطل؛ لأنَّ فيما يرفع رفعاً صحيحاً ما هو غير منون وهو الاسم الذي لا ينصرف، وقولهم: "لكثرة المنصوب في الكلام" نقول لهم: ويلزمكم هذا في المفرد، وقول الفراء[3]: الأصل "يا زيداه" كالندبة يقال له: هذه دعوى.

وقوله[4]: لما حُذِفت الألف بقي كـ "قبل" يقال له: هذا يبطل بالمنادي المضاف، نحو: "ياعبد عمرو"؛ لأنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر [إليه][5] المفرد، فكان يجب أنْ يُقَال: "ياعبدُ عمرو" بالضم، وقوله: إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله، نقول:

---

(١) انظر الإنصاف ١/٣٠١- ٣٠٢، المسألة (٤٥).

(٢) من قوله: (فكان ينبغي) إلى قوله: (الطول لا يمنع) منقول عن الإنصاف ١/٣٠٢ - ٣٠٥.

(٣) انظر قول الفراء في شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥ (ب)، وقال السيرافي بعد أن أورده: (كلام الفراء دَعَاوٍ بغير براهين، وقضايا بغير مَا توجبه أصول النحو، مع مناقضات فيه).

(٤) أي: الفراء.

(٥) إضافة من الإنصاف ١/٣٠٥.

الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أولها وآخرها؛ إذ لا فرق في النداء بين طويل [الأسماءِ وقَصِيرِها][1] إذ لو سميت رجلاً: "قَرَعْبَلاَنة" ثم ناديته لقلت: ياقَرعبلانةُ، وباشْهَيْباب، لقلت:ياشْهَيْباب.

وأما جعله المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزيدة في آخر المنادى، فباطلٌ أيضاً؛ لأنه إذا قال: "يا خيراً من زيدٍ" فلا يخلو أن يكون نصبه على الألف التي لا تكون للصوت الرفيع أو غيره، فإن قال: "على الألف" فيلزمه أن يقولَ: "يا خَيْرا من زيد" وهذا لم يقله أحد، فإذا لم تدخله الألف وقد نُصِبَ دل على أنه لم يحمل على الألف بل على غيره، وكلامهم أنه لا ينادي الجمع يقال لهم: ويلزمكم ذلك في قولكم: "يا قِنَّسْريناه"[2]، لأن لفظ الجمع باق مع الياء، وأما كون المفرد كالمضاف لكونه لا يقبل الألف واللام، فنقول: هذا باطلٌ، وإنما لم يقبل الألف واللام؛ لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن الألف واللام، كما أغنت الإشارة في "هذا" عن الألف واللام، وليس بمضاف.

وأما امتناع الحال [أن تقعَ معه][3] فلأمر آخر، لو قلنا: "يا زيدُ راكباً" على معنى الحال لكان التقدير: أنَّ النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكباً فلا نداء، وهذا محال؛ لأنَّ النداء قد وقع بقوله: "يازيد"، فإن لم يكن راكباً، لم يُخرِجْهُ عن أن يكون قد نادى، وليس ذلك في سائر الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: "اضْرِبْ زيداً راكباً" فلم تجده راكباً، لم يجز أن تضربه.

(د[4]) قلت للمازني[5]: ما أنكرت من الحال للمَدْعُوِّ؟ قال: لم أنكر منه شيئاً، إلاَّ أنَّ العرب لم تدع على شريطةٍ؛ لايقولون:"يا زيدُ راكباً" أي ندعوك في هذه الحال، ونمسك عن

---

(١) إضافة من الإنصاف ٣٠٥/١.

(٢) قال سيبويه: (وتقول: واقِنَّسْرُوناه، أنّ هذا اسم مفرد) اهـ الكتاب ٢٢٦/٢.

(٣) إضافة من الإنصاف ٣٠٦/١، والصفحة بكاملها منقولة عنه.

(٤) د: هو رمز استخدمه الشارح للمبرد انظر هذه المسألة في الأصول ٣٧٠/١، والإنصاف ٣٠٦/١.

(٥) المازني (.... - ٢٤٩هـ)

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، مولى بني سدوس، ولد بالبصرة، وتوفي بها، وتربى في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم، أحد الأئمة في النحو، أخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم، من كتبه: (ما تلحن فيه العامة) و (الألف واللام) و (التصريف) وغيرها. انظر الأعلام ٦٩/٢، ونشأة النحو ص ١١٠.

دعائك ماشياً؛ إلاّ أنه إذا قال: "يا زيد" فقد وقع النداء على كل حال، قلت: فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه في غير هذه الحال، فقال: ألست تقول: يا زيد دعاء حقاً؟ فقلت: بلى، فقال: عَلامَ تَحملُ المصدر؟ قلت: لأن قولي: "يا زيدُ: كقولي: "أدعو زيداً"؛ كأني قلت:أدعو دعاء حقاً. فقال:لا أرى بأساً بأن نقول على هذا:"يازيدُ راكباً" فالزم القياس[1].

(د)[2] وجدتُ تصديقاً لهذا قول النابغة[3]:

٨٦- يابُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّاراً لأقْوَامِ[4].

وأما قول الفراء: الذي يدل على أنه بمنزلة المضاف حَمْلُهُ نعتَهُ على النصب نحو: يازيد الظريفَ" فنقول له: لا نسلم أن نصبَ الوصف لِمَا قلت، بل لأن المنادى في موضع نصب؛ أنه مفعول، فنُصِب على الموضع، كما رفع على اللفظ. وحَمْلُ الوصفِ على الموضِعِ جائزٌ في كلامهم كالحملِ على اللفظ.

وأما البصريون فاحتجوا على أنه مبني في موضع نصب بأن قالوا: إنما قلنا إنه مَبْنيٌّ؛ لأنه أشْبَهَ "كاف الخطاب" وهي مبنية/١٤٢/ فكذلك ما أشبهها، وذلك الشبه في الخطاب والتعريف بغير أداة تعريف، والإفراد، فلما أشْبَهَ كافَ الخطاب بُنِيَ حملاً عليها، وقيل: إنما بُني لأنه وَقَع مَوْقِعَ اسمِ الخطاب؛ لأنّ أصلَ يا زيد: يا إياك، و"يا أنت" من حيث هو مخاطب كان ينبغي أن يستغنى عن اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، كقوله:

---

(١) هذه الصفحة بكاملها منقولة عن الإنصاف ٣٠٢/١،٣٠٣،٣٠٦،٣٠٧.

(٢) د: أي المبرد. انظر الإنصاف ٣٠٦/١.

(٣) هو النابغة الذبياني (سبق التعريف به).

(٤) هذا عجز بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢ ، والكتاب ٢٧٨/٢، والأصول لابن السراج ٣٧١/١، وسر صناعة الإعراب ١٤/٢، والإنصاف ٣٠٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨، ولسان العرب ٢٣٩/١٤ (خلا)، وتذكرة النحاة ص ٦٦٥، وخزانة الأدب ١١٤/٢،١١٥، والدرر ١١٩/٣، وهو بلا نسبة في كتاب اللامات ص١١١، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح ديوان الحماسة للمروزقي ١٤٨٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/٣ و ١٠٤/٥، ورصف المباني ص ١٦٨، وهمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ١٠٠/٤ وَ ٣٤/١١.

ويروى: يابؤس للحرب.		وصدره: قالت بَنُو عامرٍ: خَالُوا بني أسَدٍ.

والشاهد فيه قوله: (يابؤس للجهل ضَرَّاراً) فقد جاء بـ (ضرَّاراً) حالاً من المضاف الذي هو المنادى، أو المضاف إليه الذي هو (الجهل). وكذلك فيه شاهد آخر على إقحام اللام بين المتضايفين (بؤس) و (الجهل) .

٨٧- يا مُرَّ يا ابْنَ حَابِسٍ يَا أنتَ أنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتا[١]

بُنِيَ لوقوعه موقع المبني، وشبهه له في الخطاب والإفراد والتعريف، ولم يبن المضاف ولا النكرة؛ لعدم شبهها بالمضمر، ولا المطول حملاً على المضاف؛ لأنه طال بالمعمول، كما طال المضاف بالمضاف إليه، وخُصَّ المنادى بالحركة، للمزية على غيره مما لم يعربْ قط، نحو: "كَمْ ومَنْ"، وبالضَّمِّ؛ لأنه لو فُتِحَ الْتَبَسَ بما لا ينصرف، ولو كُسِرَ الْتَبَسَ بالمضاف إلى النفس إذ العرب قد تجتزئ بالكسرة عن الياء في هذا الباب كثيراً، فتعيَّن البناءُ على الضم لذلك، وقلنا إنه في موضع نصب؛ لأن التقدير "أدْعُو زيداً"، وقامت (يا) مقام "أدْعُو" فعملت عمله، ويدل على أنها قامت مقامه أن الإمالة تدخلها، نحو: "يا زيد"، والإمالة لا تدخل في الحروف فدلَّ على أنَّها قامت مقام الفعل، وأيضاً فإنّ "لامَ الجر" تتعلق بها في الاستغاثة، نحو: "يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو"، والحرف لا يتعلق بالحرف. هذا قولُ ابن الأَنْباري[٢] في الإنصاف له[٣]، وقول غيره أيضاً[٤].

---

(١) اختلفت المصادر القديمة في نسبة هذا الرجز؛ فهو للأحوص في ملحق ديوانه ص٢١٦، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤، والتصريح ١١/٤. وهو لسالم بن دارة في نوادر أبي زيد ص ١٦٣، والدرر ٢٧/٣. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩/٢، والإنصاف ٣٠٣/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/٢، ٢٣١، وأوضح المسالك ٤/٢، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١، وحاشية الخضري ١٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢. كما وقع خلط كثير في رواية البيت الأول، ومنها:

- ياأَبْجَرَ بنَ أَبْجَرٍ ياأَنْتا.

- يامُرَّ ياابْنَ حابسٍ ياأَنْتا

- يا أَقْرعَ بنَ حابسٍ ياأَنْتا

قال البغدادي: (وصوابه: يامُرَّ ياابن وَاقِعٍ ياأَنْتا) اهـ الخزانة ١٢٣/٢ وهي رواية الإنصاف ٣٠٣/١. والشاهد فيه قوله: (يامُرَّ ياابْنَ حابسٍ ياأَنْتا) فإن النداء الثاني وهو "ياأنتا" يدل على النداء الأول وهو "يامُرّ..." في معناه، فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير، والضمير مبني؛ فيكون الواقع موقعه مبنياً أيضاً. (وقد نص على ذلك سيبويه في الكتاب ٢٩١/١). ولهذا الرجز قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسة ٢٠٣/١.

(٢) ابن الأنباري (٥١٣- ٥٧٧هـ) هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري، الملقب كمال الدين من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، فقيه زاهد عفيف، انظر الأعلام ٣٢٧/٣.

(٣) أي: كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

(٤) انظر هذه الأقوال في الإنصاف ٣٠٣/١- ٣٠٤.

والصحيح أن العامل الفعل المضمر، وحُذف لكثرة الاستعمال[1]، والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون العامل (يا) أو الفعل، أو المعنى، وهو كونه منادى، بطل أن يكون المعنى، إذ لم يثبت له عمل النصب، ويبطل أن تعمل "يا"، لأنها لو كانت عاملة لاتَّصَلَ بها المضمر نحو: "ياك" ولا يقال. إنما المسموع: "ياإيَّاكَ".

قال الأَحْوَصُ اليَرْبُوعِي[2] لأبيه، وقد قام ينشد بعده: "ياإيَّاك قد كفيتُك"[3]، فلما لم يسمع "ياك" دَلَّ على أن "يا" ليست بعاملة، وأيضاً فإنها لو كانت عاملة لانْبَغَى أن تعمل الجر؛ لأن كل حرف اختص باسم مفرد، واستحق العمل فيه، فإنه يعمل الجر، لا النصب ولا الرفع.

وأما قولهم: إن لام الجر تتعلق بـ "يا" في قولهم: "يا لزيد لِعمرو" فهو مذهب ابن جني[4]، وهو باطل[5]؛ لأن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل في الظروف، ولا في المجرورات، وقد قيل: إن اللام زائدة، وهو ضعيف؛ لأن الحروف لم توضع للزيادة من أول وهلة، فلم يبق إلا أن تكون اللام متعلقة بفعل مضمر، تقديره: أَلجأ لزيد مدعواً لعمر، وسيأتي في بابه[6]، والدليل على أنه في موضع نصب قول العرب: "يا زيدُ الظريفَ" بالنصب

---

(١) الشارح بهذا يتبع رأي سيبويه، انظر ص ١٤٧ من هذا التحقيق.

(٢) الأحوص اليربوعي (...ـ نحو ٥٠هـ) هو زيد بن عمرو بن عتاب بن هرمي بن رياح اليربوعي التميمي، المعروف بالأحوص شاعر فارس، له في كتاب بني يربوع أشعار جياد. انظر الخزانة ١٥٣/٤، والأعلام ٦٠/٣.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٧/٣: (ومن نداء الضمير ماذكر أبو عبيدة من أن الأحوص اليربوعي وفد مع أبيه على معاوية رحمه الله، فخطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال: ياإيَّاكَ قد كفيتكُ)اهـ. وقد ذكر هذا القول الأشموني في شرحه ١٣٥/٣ ، وعدَّه من الشذوذ، و لم ينسبه. وانظر أيضاً همع الهوامع ٣٦/٢.

(٤) ابن جنيٍّ (نحو ٣٢٢ - ٣٩٢هـ)

هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الأزدي بالولاء، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد كان أبوه رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد، وقد لازم ابن جني أبا علي الفارسي أربعين عاماً. من كتبه: "الخصائص" و "المبهج" و "المحتسب" وغيرها. انظر الأعلام ٢٠٤/٤.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١٢/٢، والإنصاف ٣٠٤/١.

(٦) أي: باب الندبة، انظر ص ٢١٧.

على الموضع، و (يا زيدُ الظريفُ) [بالرفع][1] على اللفظ، وأنَّه متى نقص شيء من شروط البناء على الضم رجعوا إلى الفتح.

وزعم ابن الطراوة[2]: أنه بني لاختلاطه بالصوت من أوله وهو "يا"، وزعم أن "يا" من ألفاظ الأصوات، والأصل فيها "ياه"، كقوله:

٨٨- تلوَّمَ يَهْياهٍ بِياهٍ وقَدْ مَضَى مِن الليل جَوْزٌ واسْبَطَّرتْ كَواكِبُه[3].

ثم حذفت العرب "الهاء" من "ياه" ووضعوا مكانها الاسم الذي قصدوا إليه، فَبُنِيَ لوقوعه مَوْقِعَ الحرف، ولا يلزم هذا في المضاف مخافة أنْ يجعلوا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، ولا في النكرة؛ لأن النداء لا يتسلط على الاسم النكرة إذ بعيد أن ينادي الإنسان مجهولاً لا يعرفه ولا يعنيه بندائه له، وهذا عنده خبر محض، والذي يبطل مذهبه/١٤٣/ قولهم: "يا رجلاً" في النكرات، فإنه يلزمه أنْ يبنيه على الضم، وقوله: إنه ليس بنداء باطل، بل هو منادى وليس بخبر محض، كما زعم بل هو مناداة.

ألاَ ترى أن الأعمى يقول: "يا رَجُلاً خُذْ بيدي" وهو لا يقصد واحداً بعينه، وأيضاً فلو تُرِكنا، ومجرد هذا القول لكان التمسك به لا معنى له؛ إذ قول النحويين واتباع الجمهور أولى؛ إذ لم يبطل ما ذهبوا إليه، وادَّعى وجهاً آخر، فالأول أولى مع أن مذهبه باطل بدليل نصب النكرة في قول الأعمى: "يا رَجُلاً خُذْ بِيَدي"[4].

وذهب سيبويه[5] إلى أن المفرد إنما بُنِيَ لمضارعته الأصوات قال: "فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة

---

(١) إضافة من الإنصاف ١/٣٠٤.

(٢) انظر الإفصاح ص ١٧.

(٣) هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ٦٦، والخصائص ٢/٢٩٨، والإفصاح ص ١٧، والأشباه والنظائر ١/٢٨٠. وَ "يَهْيَاهٍ" صوت الرعاة. فهو يتحدث عن راعٍ ضل صاحبه في الليل، فهو يتسمع الأصوات أو يصيح يدعو صاحبه عسى أن يرد عليه، وهو يتلوّم في ذلك، أي: يتمكّثُ وينتظر. والجوز من الليل: وسطه أو معظمه. اسبطرت: امتدت للمغيب.

(٤) انظر أوضح المسالك ٢/٤، وشرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتصريح ٤/١١.

(٥) في الكتاب ٢/١٨٥.

الأصوات، نحو: حَوْبُ(١) وما أشْبَهه" هذا نصه، ومعنى قوله(٢): لأنه كثر في كلامهم فحذفوه يقول: كثر نداء العلم وتكرر عليهم فأرادوا سبيلاً إلى تخفيفه؛ لأن الشيء إذا كثر استعمالهم. إيَّاهُ خَفَّفوه، وطريق التخفيف بأنْ يحذفوا التنوين، فلما أرادوا حذفه وإزالته إنما تكون لبناء، أو لعلتين مانعتين من الصرف، وليست هنا علتان فالتمسوا طريقاً للبناء فوجدوه مشبهاً للأصوات لأن "يا" صوت بالمنادى، كما أن "مهْ" وَ "صَهْ" صوت بالمأمور، وأشبه "غَاقِ" ونحوه؛ لأنه صوت. فبنوه كما بَنَوْا "مَهْ وصَهْ"، فإن قلت: ما بالهم لم يتركوا الذي لا ينصرف نحو: "يا أحمد" على حاله لأنه محذوف التنوين فلِمَ بنوه، وإنما البناء لأجل التنوين، وقد بلغت الحاجة في غير المنصرف فلِمَ تكلفتَ(٣)

(ج)~ (٤) إن في غير المنصرف تنويناً مقدراً، ولما أرادوا إسقاط التنوين رأساً مقدراً أو ملفوظاً لأن المقدر بمنزلة الملفوظ به، بنوه كما بنوا ما هو بتنوين في اللفظ، قلت: فما بال المنكور أتى منوناً منصوباً؟ قال من قبل إنا لو شبهناه بالأصوات أشبه منها ما هو نكرة، والنكرة منها يدخله التنوين، فكان يؤدي بنا إلى ما فَرَرْنا منه فبقينا على الحالة الأولى لما رأينا الأمر يفضي إلى آخر، قال: وأيُّ الأمر يفضي إلى آخر فصيِّر آخره أولاً.

فإن قلت فالمعرفة المضاف لم لا يبنى؟ فالجواب أنه ليس في الأصوات ما هو مضاف، أو نقول: إن الإضافة عاقبت التنوين؛ وإن المراد بالبناء إزالة التنوين، ولا سبيل إلى حذف المعاقب للتنوين، فبقينا على الأصل، كذا فَسَّر (ش) هذا الموضع(٥).

(ش~)(٦): ولمّا وَجَبَ البناءُ للمفرد العلم بُنِيَ على الحركة؛ لأنَّ له أصلاً في الإعراب وكانت حركته ضمةً؛ لأنها حركة لا تكون له في حال إعراب المنادى؛ لأنه ليس عندنا

---

(١) الحَوْبُ: زجر لذكور الإبل، مثل "حَلْ" لإناثها، وتضم الباء وتفتح وتكسر، وإذا نُكرِّ دخلهُ التنوين. انظر لسان العرب ٣٤١/١ (حوب).

(٢) أي: قول سيبويه السابق.

(٣) هذا معنى كلام سيبويه شرحه الأبذي بأسلوبه، انظر الكتاب ٢٠٨/٢.

(٤) ج: هو رمز لكلمة "الجواب".

(٥) ش: هو الشلوبين، ولم أجد هذا القول في كتبه، ولكن انظر التوطئة، ص٢٨٨.

(٦) نفسه.

مضاف مرفوع بعاملٍ، فأما المنصوب فقولنا: "يا عبد الله"، وأما المجرور فقولنا: "يا لزيدٍ"، فلما كان المنادى يكون إعرابه نصباً، وإعرابه جراً، كانت الضمة لِتُخَالفَ حالةُ الإعراب حالةَ البناء.

(ش)~ ، فأما قولهم: إن المفرد إنما بُنِي لوقوعه موقع المبني وأشبهه من حيث الإفراد والخطاب والتعريف فممكن، إلا أن سيبويه[1] اختار ما ذكر وذلك أن البناء للوقوع موقع المكنى ليس بموجب قويٌّ في البناء، ولهذا قال: (يا) إنها غلبت عليها الحرفية فما وقع موقعها كأنه وقع موقع حرف الخطاب، وهذا ممكن، إلا أن وقوعه موقع "غَاقِ" أمكن في وجوب البناء لأن "غَاقِ" صوت ليس لمعنى.

والمنادى[2] مضافٌ وغيرُ مضافٍ، المضافُ منصوبٌ أبداً، وغيرُ المضاف معرفة ونكرة، المعرفة مبنية على الضم، والنكرة مطولة وغير /١٤٤/ مُطَولةٍ، المطوَّلةُ منصوبةٌ أبداً، وهي التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل، نحو: يا ضارباً زيداً، ويا خيراً من عمروٍ.

وقال بعضهم: النكرة الموصوفة مطوَّلَةٌ فيلزم النصب، وهو فاسد؛ لأَنَّ المعرفة أيضاً توصف ولا تنصب، وأيضاً فإنَّ النكرة منصوبة قبل الوصف، فما الذي أحْدَثَ فيها الوصف[3].

وقد جعل أبو محمد بن السِّيْد[4] ـ رحمه الله ـ قولهم: "يا حليماً لا تعجلُ"[5] منصوباً، قال: لأنه طال بالصفة، فجعل "لا تعجل" صفة، وهذا ضعيف؛ لأنه لا يصح أن يوصف المعرفة بالفعل؛ لأنه نكرة، والصواب أن يقال: إنك إذا قلت: "يا حليمُ" فإنما قصدت واحداً بعينه، وهو الباري سبحانه، وأنت إذا قصدتَ واحداً من الرجال، قلت: "يا رجلُ"، وكذلك

---

(١) انظر الكتاب ١٨٣/٢-١٨٥.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢.

(٤) أبو محمد بن السَّيْد (٤٤٤-٥٢١هـ)

هو عبدالله بن محمد، الإمام المالكي النحوي اللغوي، المعروف بالسِّيْد البَطَلْيُوسي، ولد وتوفي في بلنسية، ونشأ في بطليوس من تصانيفه: "إصلاح الخلل الواقع في الجمل" وَ "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" وَ "شرح ديوان المتنبي" وغيرها. انظر هدية العارفين ٤٥٤/٥ .

(٥) انظر هذا القول في الأشباه والنظائر ٢٥٢/٦.

تقول: "يا حليم"؛ لأنه معرفة لا نكرة، ثم نقول بعد ذلك: "لا تعجل" أي: لا تسبقني بالعذاب قبل التوبة والرجوع إليك، وليس يصفه؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة.

وقد حكى سيبويه: [1] "يا فُسَقُ الخبيثُ" فنعتهَ بالمعرفة؛ لأنه معرفة بالنداء والقصد إليه، فإن قيل: "لا يعجل" "بالياء" فعلى اللفظ؛ لأنَّ لفظ المنادى غائب، وإن قيل: "بالتاء" فعلى المعنى؛ لأنه مخاطب ويدل على ذلك قولهم: "يا تميم أنفسكم"، "ويا تميم أنفسهم"، فلو كان "لا يعجل" صفة لكان نكرة، و"حليم" إنما هو معرفة، في قولك: "يا حليم" فدلَّ على فساد مذهبه، والصواب أن يقال: "يا حليم لا تعجل" بالبناء على الضم و "لا تعجل" دعاء أي: لا تقدر عليَّ بالهلاك قبل التوبة، والله أعلم.

وغير المطولة مقبل عليها، وغير مقبل عليها: الأولى مبنية كالعلم، الثانية منصوبة نحو: "يارجل ويا رجلاً خذ بيدي"[2].

(عث~)[3] لا يتصور نكرة غير مقبل عليها، فما ينون من ذلك فضرورة، كقوله[4]:

٨٩ـ أدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرَةً فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يترَقْرَقُ

قال: إنما يريد دار محبوبته، ونون اضطراراً، والدار معلومة عنده، وكذلك

٩٠ـ ألاَ يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ[5].

---

(١) حكاه سيبويه عن يونس، قال: (ويقوِّي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يافاسقُ الخبيثُ) اهـ. الكتاب ٢/١٩٩.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٨.

(٣) هو أبو عثمان المازني. انظر المصدر السابق.

(٤) هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦، والكتاب ٢/١٩٩، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٦،٥٧٩، وخزانة الأدب ٢/١٦٦. وبلا نسبة في المقتضب ٢/٤٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٩، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٣٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥. حُزْوى: اسم موضع، وقيل جبل من جبال الدهناء، هَجْتِ: حَرَّكْتِ العبرة: الدمعة. يرفَضُّ: يسيل متناثراً. يترقرق: يظهر في العين دون أن ينحدر. والشاهد فيه قوله: (أداراً) فقد نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوِّغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موضع صفته، فكأنه قال: أداراً مستقرة بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصوداً بالنداء.

(٥) هذا صدر بيت من الوافر للأحوص في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٦ وَ ٢/١٨٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٧، وخزانة الأدب ٢/١٦٧، والدرر ٣/١٩،١٥٥. (وقد نقله جامع ديوانه عن هذه المصادر فسجَّله في ص ١٩٠ (الحاشية)، وانظر مجالس ثعلب ص ٢٣٩، ولسان العرب ٨/١٩١ (شيع)، والمقاصد النحوية ١/٥٢٧)، وهو بلا

لأنَّه كَنَّى عنها، وكذلك قول الآخر:ـ

٩١- لعلَّك ياتيساً نَزَا في مرِيْرةٍ مُعذِّبُ ليلى أنْ تراني أزورُها[(١)].

إنما أراد بعلها، ولا حجة في هذا، إذ قد تهيج عبرته إحدى ديار حزوى؛ لأنَّ بها يتذكر دار محبوبته، وكَنَّى عن بعلها بـ"تيسٍ" مبهم، وكذلك كنّى بنخلة مبهمة، وأيضاً فهي مبهمة عند المخاطب، وذلك حقيقة النكرة، فأما قوله:

٩٢- أيَا شَاعِراً لا شاعر اليومَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تَواضُعُ[(٢)].

فقيل: هو منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: ألزموا شاعراً، والمنادى محذوف، كأنه قال: يا شعراء ألزموا شاعرا، ويجوز أن يكون المحذوف هو الشاعر نفسه، كأنه قال: يا قائل الشعر في حال إنه شاعر لا شاعر اليوم مثله. و "لا شاعر مثله" في موضع النعت له، ونقدر يا قائل الشعر؛ ليكون المنادى معرفة، وقيل: إنه نداء مردود إلى الأصل ضرورةً لما نُوِّن، وليس هذا مذهب الخليل[(٣)]، لأن المنون عنده يبقى على لفظه كقوله:

٩٣- سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها[(٤)].

نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمروزقي ٨٠٥/١، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٣٠، والتصريح ٦٢٦،٥٣١/٢، وهمع الهوامع ٣٠/٢، والدرر ١٥٦،٧٩/٦. وعجزه: عليك ورحمةُ الله السلام. ذات عرق: اسم مكان في الحجاز، وهو أحد مواقيت الحج المكانية والشاهد فيه قوله: (يانخلةٌ) فقد نوَّن بالنصب ضرورة.

(١) هذا البيت من الطويل لتوبة بن الحمير في الكتاب ٢٠٠/٢، ونوادر أبي زيد ص ٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٣/١، وبلا نسبة في المقتضب ٤٦٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢. نزا: وثب. المريرة: الحبل المفتول بإحكام. والشاهد فيه قوله: (ياتيساً) فقد نوَّن (تيساً) بالنصب، وهو نكرة موصوفة بالفعل فصارت كالنكرة المقصودة، والقياس فيه البناء على الضم، وهذا التنوين ضرورة.

(٢) هذا البيت من الطويل للصلتان العبدي في الكتاب ٢٣٧/٢، والشعر والشعراء ٥٠٨/١، والمؤتلف والمختلف ص ١٤٥، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٨،٥٦٥/١، والصاحبي ص ٢٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/٢، ولسان العرب ٧١٣/١ (كرب)، وخزانة الأدب ١٥٣/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٧١/٢.

والشاهد فيه قوله: (أيا شاعراً)، فقد نصب (شاعراً) مع أنه يريد شاعراً معروفاً، وليس نكرة غير مقصودة.

(٣) انظر الكتاب ٢٣٧/٢.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٤٧٠/٢، والأغاني ٢٣٤/١٥، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/٢، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٣٦، والمقاصد النحوية ١٠٨/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والإنصاف ٢٨٩/١ ، ورصف المباني ص ٣٥٥،١٧٧، وأوضح المسالك ١٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ١١٣، ومغني اللبيب

لأن المبني إذا نون بني على لفظه وسيأتي.

واعلم أنه ينادى كل اسم إلا المضمر، أما الغائب والمتكلم ، فمناقضان؛ لأن النداء يقتضي الخطاب، وأما المخاطبُ فلم يجمعوا بين حرف النداء وضمير المخاطب؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر إلا في الشعر، كقوله(1):

يأقرع بن حابس يأأنت [٨٧]

أو في نادر كلام كقوله:ـ "ياإيَّاكَ قَدْ كفيتُكَ"(2).

وقيل إن "أنت" في البيت /١٤٥/ مبتدأ و "يا" تنبيه، و "أنت" الثاني توكيداً، أو فصلاً، أو بدلاً(3).

[حذف حرف النداء]

واعلم أنه قد يحذف حرف النداء من المنادى، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(4)، ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ﴾(5)، أراد يايوسف، ويارب، إلا مع النكرة غير المقبل عليها؛ إذ لا دليل عليه، وإلا مع المقبل عليها نحو: "يارجل"؛ لأن الأصل فيه "ياأيها الرجل" فحذفوا "أيها" و "اللام" وجعلوا "يا" عوضاً من اللام فلو حذفوا "يا" لكان ذلك إجحافاً فكرهوا توالي الحذف، وكذلك أسماء الإشارة نحو "ياهذا" لايحذف حرف النداء منها عند البصريين، وسبب ذلك أن المشار قد توصف به "أي" كما توصف بالرجل، فتقول: "ياأيها

٢٨٩/١ ، ورصف المباني ص ١٧٧،٣٥٥، وأوضح المسالك ١٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ١١٣، ومغني اللبيب ٥٥٤/١، والجنى الداني ص ١٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣، والدرر ١٨٢/٥. وعجزه: وليس عليك يامطرُ السلامُ. والشاهد فيه قوله: (يامطرٌ) فقد نوّنه اضطراراً لإقامة الوزن، والقياس: (يامطرُ) بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم.

(1) بيت سبق تخريجه بالرقم (٨٧) في ص ١٥٠.

(2) هذا القول سبق ذكره ص ١٥٢.

(3) أي: البيت السابق. يأقرع بن حابسٍ يا أنت　　أنت الذي طلقتَ عامَ جُعْتَا

(4) سورة يوسف، من الآية ٢٩.

(5) سورة نوح، من الآية ٢٦.

ذا الرجل" فحمل على الرجل، فكما لا يقال في "يا رجل" "رجل" كذلك لايقال: "هذا" في "يا هذا"[١] .

وقال المازني[٢]: "سببُ ذلك في اسم الإشارة أنه اسم ٌ وضُعَ على أن يشير به إلى غير المخاطب، فتشير إلى شخص، وأنت تخاطب آخر، فلما ناديته ذهبتْ منه تلك الإشارة فعُوِّضَ التنبيه لما نقص منه".

سع: [٣] "سبب ذلك أن الإشارة إنما تقعُ للمخاطب إلى غيره، فإذا ناديته فالإشارة إلى المخاطب في النداء، فلابد من "ياء" ليعلم المخاطب أنك تشير إليه".

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً على العلم، وجاء منه في النكرة المقصودة ألفاظ شذت[٤] وهي: "أصْبِحْ ليلُ"[٥] و"أطْرِقْ كرَا"[٦] أراد: يا كروان، و"افْتَدِ مخْنُوقُ"[٧] و"ثوبِي حَجَرُ"[٨] أراد: اردد ثوبي يا حَجَرُ، وقال:

---

(١) انظر الكتاب ١٩٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/٢،١٨٦.

(٢) انظر قول المازني في شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣ (أ) و (ب).

(٣)هو أبو سعيد السيرافي انظر شرح الكتاب ٦٠/٣ (أ).

(٤) انظر هذه الألفاظ في الكتاب ٢٣١/٢، والكامل ٨٢/٢، والمقتضب ٥٠٦/٢، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/٢.

(٥) انظر مجمع الأمثال ٥٠٦/١، ولهذا المثل قصة ذكرها الميداني عن المفضل الضبي، وقد ورد في بيت الأعشى:

وحتى يبيتُ القومُ كالضيفِ ليلةً ... يقولون: أصْبِحْ ليلُ، والليلُ عاتمُ.

ويقال هذا المثل في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر.

(٦) مجمع الأمثال ٥٤١/١، وهو من صدر بيت من الرجز وهو:

أطْرِق كرَا، أطْرِق كرَا ... إن النَّعامَ في القُرَى

وقد جاء مثلاً يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه. أو يضرب للرجل يُتَكلَّمُ عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك؛ أي: اسكت، فإني أريد من هو أنبل منك. وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل، لايتكلم فيه أمثاله. انظر تفصيل القول فيه في الخزانة ٣٢٩/٢- ٣٣٠.

(٧) مجمع الأمثال ٩٤/٢. وهو مثل يضرب لكل مَشْفُوقٍ عليه مضطر، ويضرب أيضاً في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٨) جزء من حديث رواه البخاري في الغسل (باب ٢٠) وأحاديث الأنبياء (باب ٢٨) ومسلم (المجلد الخامس) جـ ١٢٦/١٥ (كتاب الفضائل (فضائل موسى ﷺ)، والترمذي في تفسير سورة (٣٣) باب (٢٤) وأحمد في المسند

٩٤- جَارِيَ لا تَسْتَنكِري عَذِيْرِي[١]

يريد يا جارية، وليس هذا بقويّ[٢].

وقال السهيلي[٣]: إنما جاز ذلك في هذه الألفاظ؛ لأنّ الأصل في "أصْبِحْ ليلُ"، "يا ليلُ أصْبِحْ"، وفي "أطْرِقْ كَرَا" "أطْرِقْ ياكرا"، وفي "ثوْبِي حجرُ" : "يا حَجَرُ ثوبي"، فحذفوا "يا" وقدموا ما حقه التأخير؛ ليكون عوضاً من حذف "يا"، وشذ "جاريَ لا تَسْتنكري" عن هذا، وهذا قول لا بأس به، وممكن أن يقصد العرب ذلك. والله أعلم، وقد لُحِّنَ المتنبي[٤] في قوله:

٩٥- هذي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْساً[٥].

أراد يا هذي، ويخرج على مذهب الكوفيين[٦].

(٢/٣١٥،٣١٨،٣٩٢،٥١٥،٥٣٥) كلهم من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ . انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠، والمساعد ٢/٤٨٥.

(١) هذا البيت من مشطور الرجز للعجاج بن رؤبة في ديوانه ١/٣٣٢، والكتاب ٢/٢٣١، والمقتضب ٢/٥٠٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥، وشرح المفصل ٢/١٦،٢٠، ولسان العرب ٤/٥٤٨ (قذر)، والتصريح ٤/٩٩، وخزانة الأدب ٢/١٠٩. وهو بلا نسبة في المقرب ص ٢٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٨. وقد روي: (سعيي) مكان (عذيري). ويليه: سَيْرِي وإشْفَاقِي على بَعِيْرِي. جاريَ: أي ياجارية. عَذِيرُ الرجل: مايروم ومايحاول مما يُعْذَر عليه إذا فعله. فهو يخاطب امرأته، وذلك أنه كان عزم السفر، فكان يَرمُّ رحل ناقته لسفره، فقالت له: ماهذا الذي تَرُمُّ؟! والشاهد فيه قوله: (جاريَ) فقد رخّم المنادى النكرة بحذف التاء من آخره، وأصله (جارية) وحذف حرف النداء ضرورة.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣١.

(٣) هو أبو القاسم السهيلي.

(٤) المتنبي (٣٠٣- ٣٥٤هـ) هو أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي الكندي، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي. الأعلام ١/١١٥.

(٥) من الرجز في ديوانه ٢/٣٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٦، ومغني اللبيب ٢/٣٨٢، وبلا نسبة في المقرب ص ٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٤٤٤. (رسيساً) من الرسيس، وهو ابتداء الحب.

وعجزه: ثم انثنَيْتِ وماشَفَيْتِ نَسِيْساً.

والشاهد فيه قوله: (هذي) فقد حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين .

(٦) أُجيب من لحَّنَ المتنبي بأن (هذي) مفعول مطلق أي: بَرزْتِ هذه البَرزْة، وردَّه ابن مالك بأنه لايشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كَـ (ضربته ذلك الضرب) انظر المغني ٢/٣٨٢.

واختلف في تعريف النكرة المقبل عليها نحو: "يا رجل" فقيل: تعرفت هنا بالخطاب، وقيل باللام المحذوفة التي جعلت "يا" كالعوض منها، وهو أولى، ألا ترى أنك تقول: "أنت رجل قائم" ولا يتعرف "رجل" بالخطاب، وقيل في العلم انتقل تعريفه وهو فاسد؛ إذ يلزم ذلك في اسم الله تعالى أن ينكر، وليس في "يا زيد" جمعٌ بين تعريفين؛ لأن حرف النداء لايعرف إلا إذا كان عوضاً من اللام في نحو: "يا رجل"، الأصل: "يا أيها الرجل"[1].

ولا يجمع بين اللام وحرف النداء؛ لأنهما للحضور، فأحدهما يغني عن الثاني، وقالوا "ياالله" لأنهم صيروها من نفس الكلمة وعوضاً من همزة "إلهٍ" ولذلك لازمت هذا الاسم، ولا تفارقه، لا يقال "لاه" وقيل: لم يجمع بينهما؛ لأنهما للتعريف، ولا يجمع بين أداتي تعريف في كلمة واحدة[2].

وقال السهيلي[3]: إنما لم يجمع بينهما؛ لأن الغرض "بيا" مد الصوت فلو قلنا: يا الغلام لحذفنا الألف لالتقاء الساكنين فكان الصوت يقصر، وذلك نقيض الوضع في هذه الحروف، ولو ناديناه بالهمزة لالتبس بالخبر، وقال بعضهم: كرهوا أربعَ زوائد في أول الكلمة، وهي "ياء والألف واللام" وقول السهيلي أشبه من هذا ، وأما قول الشاعر:

٩٦- من أجْلِكِ يا التي تيمْتِ قلبي   وأنْتِ بخيلةٌ بالـــود عني[4]

وكذلك قول الآخر[5]:

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/٢- ١٨٧.

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢- ١٩٧، والمقتضب ٤٨٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢،١٨٨.

(٣) هو أبو القاسم السهيلي

(٤) هذا البيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٤٨٩/٢، والأصول ٤٦٣/٣، واللامات ص٥٣، وأسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ٣١٣/١، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه للبطليوسي ٥٢٣/٢، وشرح المفصل ٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٩، ولسان العرب ٢٤٠/١٥ (لَتَا)، والجني الداني ص٢٤٥، والأشباه. تيمت قلبي: ذلّلته لكثرة عشقه لها.

والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث دخلت (يا) على (التي) ضرورة؛ لأن النداء على مافيه (أل) لايجوز عادة.

(٥) من الرجز بلا نسبة في المقتضب ٤٩١/٢، والأصول ٣٧٣/١، واللامات ص٥٣، وشرح اللمع ص١٤٧، وأسرار العربية ص٢٣٠، والإنصاف ٣١٢/١، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه للبطليوسي ٥٢٣/٢، وشرح المفصل ٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ١١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤، وشرح الأشموني ١٤٥/٣، وخزانة الأدب ٢٥٧/٢، والدرر ١٣٠/٣. ويروى: (كَرًّا) مكان (فرًّا). و(تُعْقِبَانَا) مكان (تُكْسِبَاني).

والشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) فقد جمع حرف النداء (يا) مع (أل) التعريف في غير لفظ الجلالة، وهذا غير جائز.

٩٧- فَيَا الغُلامَــانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَـاني شَرّاً[١]

واعلم أن التنويـن إذا لحق الاسـم المبـني علـى الضـم[٢] /١٤٦/ في النـداء في ضـرورة الشعر، فسيبويه[٣] يبقيه مرفوعاً، وحجته أنَّ التنوين إنَّما طرأ عليه في ضرورة الشـعر، فـأبقى الاسم على حاله قبل دخول التنوين عليه، ونظير هذا مـن كـلام العرب "إيهِ" بغير تنويـن، "وإيهٍ" بالتنوين[٤]، ولم يخرجه دخول التنوين عليه من البناء، فكذلك الاسم العلم المفرد المبني على الضم، وأيضاً فإنه يشبهه بمرفوع ما لا ينصرف.

وأبو عمرو[٥] ينصب ويجعله بمنزلة مخفوض مالا ينصرف يرده إلى أصله كقوله:

٩٨- ....خِدْرَ عُنيزةٍ[٦]

قال: فكما يرد التنوين مالا ينصرف إلى أصله، فكذلك هـذا، وذلـك أنَّـه مضمـوم في موضع نصب، كما أنَّ مخفوض مالا ينصـرف مفتـوح في موضـع خفـض، ومذهـب سيبويه أولى[٧]، وذلك أن المنادى يتبع على لفظه، فلو كان بمنزلة مخفوض ما لا ينصرف، لوجب أن يتبع على موضعه، فلما أُتْبِعَ علـى لفظـه، حُكِـمَ بحكـم مرفـوع مـالا ينصـرف، ألا تـرى أن مرفوع مالا ينصرف يتبع على لفظه، وليس في العربية مبني يتبع على لفظه إلا في هذا الباب، وفي باب "لا رجل"[٨] وسبب ذلك أن الحركات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسـم حـدث عنـد شيء، وقسم حدث دون شيء، وقسـم حـدث بشـيء، فـالذي حـدث بشـيء: هـو الاسـم

---

(١) قال المبرد بعد أن ذكر البيت: (فإن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه: (فيا غلامان اللذان فرَّا) كما نقول: يارجل العاقل، أمْهَلْ) اهـ. المقتضب ٤٩١/٢.

(٢) انظر تفصيل الأقوال في تنوين المنادي المبني ضرورة في الكتاب ٢٠٢/٢، ٢٠٣، والمقتضب ٤٦٩/٢، والتصريح ٣٦/٤- ٣٨، وهمع الهوامع ٣١/٢،٣٢.

(٣) في الكتاب ٢٠٢/٢.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢، ومغني اللبيب ٥٤٨/١، والتصريح ١٦٦/٤.

(٥) انظر رأي أبي عمرو في المقتضب ٤٦٩/٢، والتصريح ٣٧/٤، وهمع الهوامع ٣٢/٢.

(٦) هذا القول جزء من صدر بيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة وهو:

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنيزةٍ فقالتْ: لَكَ الويلاتُ إنَّك مُرْجلي

والشاهد فيه "عنيزة" فقد صرفه الشاعر بضرورة الشعر، وهو لا ينصرف في غير الشعر للعلمية والتأنيث. قال عنه ابـن هشام في المغني ٥٥٣/١: (وهو تنوين الضرورة، وهو: اللاحق لما لا ينصرف) اهـ.

(٧) سبق في أعلى الصفحة.

(٨) أي في باب لا النافية للجنس.

المعرب إذا دخل عليه عامل، والذي حدث دون شيء: ما بني من الأسماء مثل: (هؤلاء)، والذي حدث عند شيء: هو المبني في باب "لا" والمبني في باب النداء، فصارت الحركات الحادثات بعد "لا" وحرف النداء كأنها قد حدثت بهما، فأشبها الإعراب، وقال الأعلم[١] في قوله:

٩٩- مَكَانَ يا جملاً حُيِّيت يا رَجُلُ[٢]

"يا جملاً" منادى مقصود[٣]، وحكم المنادي المقصود إذا نوِّن حكم المنكور لا يجوز فيه إلا النصب[٤]. واختلاف أبي عمرو والخليل[٥] إنما هو في الاسم العلم المفرد لا في النكرة المقصودة، ومنهم مَنْ أجرى المقصود مجرى العَلَم، فأجاز فيه الرفع والنصب، وكان بعض الشيوخ المتأخرين يعرب قوله: "يا جملاً" منادى ممطول، ويقول: مطل بالصفة، والتقدير لفظ النكرة وإن كان معرفة بالقصد ، وكان يعرب: "يا حليماً لا يعجل" ويقول: هو مُنَادى ممطول مطل بالصفة، والتقدير "يا حليماً غير عاجل" قاله ابن هشام[٦]. قلت: الصواب أن يقال: "يا حليم لا يعجل"، ويكون "لا يعجل" في موضع الحال لا الصفة، فإن قولك: "يا حليم" صفة بأنه واحد سبحانه وتعالى، والفعل لا يكون صفة للمعرفة، وقد تقدم بيانه[٧].

---

(١) هو الأعلم الشنتمري.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ٥١٨/١، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والمقاصد النحوية ٢١٤/٤، والدرر ٢٢/٣، وشرح الجمل لابن هشام ص٢٣٣، ولم ينسب في شرح الأشموني ٤٤٨/٢، وهمع الهوامع ٣١/٢. ويروي: "يا جملُ" بالضم وصدره: ليتَ التحيةَ كانتْ لي فأَقْبلَها.
والشاهد فيه قوله: (يا جملاً) فقد نوَّنه بالنصب؛ لأنه نكرة مقصودة.

(٣) قال ابن مالك - بعد أن أورد البيت: (هكذا الرواية المشهورة: يا جملُ، بالضم) اهـ. شرح التسهيل ٣٩٧/٣.

(٤) قال ابن هشام - في شرحه للجمل ص٢٣٤ بعد أن ذكر البيت - (يا جملاً: نداء مفرد؛ لأنها أرادته بعينه) اهـ.

(٥) انظر هذه الآراء في المقتضب ٤٦٩/٢، والتصريح ٣٦/٤- ٣٨، وهمع الهوامع ٣١/٢،٣٢.

(٦) ابن هشام (.... - ٥٧٧هـ)
هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، أبو عبدالله، عالم بالأدب، أندلسي، سكن سبتة ونسب إليها، توفي بأشبيلية، من كتبه: "شرح الفصيح" لثعلب، وَ "شرح مقصورة ابن دريد" وغير ذلك" انظر بغية الوعاة ٤٨/١،٤٩، والأعلام ٣١٨/٥.

(٧) في ص ١٥٥ من هذا التحقيق.

[تابع المنادى]

وإذا اتبعت المنادى في هذا الباب، فإن كان معرباً اتبعتهَ على لفظه بما تريد من التوابع، وإنْ كان مبنياً فلا يخلو أنْ تتبعه بنعت" أو عطف بيان، أو تأكيداً، أو بدلاً، أو عطف نسق، فإنْ اتبعته بتابع من التوابع دون البدل أو عطف النسق، فلا يخلو أنْ يكون التابع مفرداً أو مضافاً، فإن كان مضافاً كان منصوباً ولا بد تقول: "يا زيدُ نَفْسَهُ" "يا عمرو صاحبَ زيدٍ" "ويا محمد أخا عمرو" ويكون حكمه كحكمه لو باشر حرف النداء، إلاّ أنْ تكون الإضافة غير محضة، فيجوز الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، يا زيدُ الحسنُ الوجه، بالرفع والحسن الوجه بالنصب[١]، قال الشاعر:

١٠٠- يا صَاحِ يا ذَا الضامرُ العَنْسِ والرَّحلِ والأقْتَادِ والحِلْسِ[٢]

فالضامر العنس بمنزلة الحسن الوجه[٣].

وقال الكوفيون: الصواب: يا ذا الضَّامر العنس لقوله: (والرحل والأقتاد والحِلسِ) /١٤٧/ قالوا: ولولا ذلك لم يكن معنا شيء يعطف عليه (والرَّحْل).

وقال البصريون[٤]: الرواية: برفع الضامر ويكون "والرحل" متعلقاً بمحذوف، كأنه قال: والمتغيّرُ الرحلِ والأقتادِ والحلْسِ، ونظير هذا في كلام العرب قول الشاعر:

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢- ١٩٠.

(٢) هذا البيت من الكامل لخالد بن مهاجر أو لخُزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢٠١/٢، ٢٠٢، ٢٠٤. وهو لابن لوذان السدوسي في الكتاب ١٩٠/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤٧٦/٢، ومجالس ثعلب ٣٣٣/١، والخصائص ٣٠٢/٣، وشرح المفصل ٨/٢، والمقرب ص٢٤٦، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٠.

العنس: الناقة الصلبة الشديدة. الرَّحل: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير وحِلْس ورسن، وجمعه أرحُل ورحال. الأقتاد: جمع قتد، وهو خشب الرّحل.

الحِلْس: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله، والجمع أحلاس.

والشاهد فيه قوله: (ياذا الضامر العنس) فإن (ذا) منادى مبني، والضامر العنس) نعت مقترن بـ(أل)، وقد روي بالرفع والنصب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة جاز فيه الوجهان.

ورواية البيت هنا هي رواية ابن الشجري في أماليه، ويروى: "والأقتاب" مكان (الأقتاد).

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/٢.

(٤) انظر تفصيل أقوال البصرين والكوفيين في إعراب البيت في خزانة الأدب ٢٠١/٢- ٢٠٤.

١٠١- فَعَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى بَدَتْ همالةً عَيْنَاهَا[١].

أراد: و سقيتُها ماءً.

وقال آخر:

١٠٢- ياليتَ زوجَكِ قد غَدَا مُتَقَلِّدَاً سَيْفاً ورُمْحَاً[٢].

أرادَ: وحَامِلاً رُمْحاً. فإن قيل: فلأي شيء لم يلزم النصب في "يازيدُ الحسـنُ الوجـه"، وفي "ياذا الضامر العنس"[٣] لأنه لم يجب له النصب من جهة الإضافة؛ إذ تقديرها الانفصال فيجب له من جهة الطول؛ لأن هذا عامل ومعمول، أعني "الضامر العنس" و "الحسن الوجه"، ومالفرق بينه وبين "ياضارباً زيداً"؟ فالجواب عن ذلك عند بعضهم أن يقال: هذه المعمولات التي تجيء بعد "ضارب" وأشباهه إنما طالت بها، لأنها من تمامها، وهي بيان لها، فهي فيها كالوصف، ألا ترى أنك إذا قلت: "ياضارباً" فقد عممت، فإذا ذكرت بعده "زيداً" فقد خصصت فاقتضى القياسُ أن يطُولَ العاملُ بالنكرة، ولايطول بالمعرفة؛ لأن

---

(١) من الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧/٢، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢، والإنصاف ١٣٢/٢، ولسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج) و ٣٦٧/٣ (قلد) و ٢٥٥/٩ (علف)، وأوضح المسالك ٢٩٨/١، ومغني اللبيب ٣٦٧/٢، والمقاصد النحوية ١٠١/٣، وشرح الأشموني ٢٢٦/١، والتصريح ٥٣٦/٢، والأشباه والنظائر ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ١٥٩/٣، وخزانة الأدب ٢٠٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٨/١، والدرر ٧٩/٦.

ويروي: "شَتَتْ" أو (غَدَتْ) مكان (بَدَتْ).

والشاهد فيه قوله: (وماءً) إذ لايصح أن يكون مفعولاً به، لأنه لايصح أن يشترك مع لفظه (التبن) بعامل واحد، وهو قوله: (علفتها)، لأن الماء لايعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: "سقيتها". وقيل "الماء" مفعول معه. وقيل: إنه معطوف على (تبناً) لأن الشاعر ضمَّن الفعل (علفتها) معنى الفعل (أنلتها)، أو (قدمت لها).

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل، بلا نسبة المقتضب ٣٥٢/١، والخصائص ٤٣١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧/٢، وأمالي المرتضى ٥٤/١، والإنصاف ١٣١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢، وشرح المفصل ٥٠/٢، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) و ٢٨٧/٢ (زجج) و ٥٩٣/٢ (مسح) و ٣٦٧/٣ (قلد) و ٤٢/٨ (جدع) و ٥٧/٨ (جمع) و ٣٥٩/١٥ (هدى)، وشرح أبيات المغني ٩٢/٦، والأشباه والنظائر ١٠٨/٢، وخزانة الأدب ٢٠٣/٢. ويروى صدره: ياليتَ بَعْلَكِ في الوَغَى

والشاهد فيه قوله: (رمحا) فقد عطفه على (سيفا)، وإن كان الرمح لايتقلد؛ و (متقلداً مسلط عليه وعاملٌ في المعطوف والمعطوف عليه جميعاً.

(٣) في البيت المذكور في الصفحة السابقة برقم (١٠٠).

النكراتِ أحْوجُ إلى البيان؛ لأن المعارف بما فيها من التعريف قد تستغني عن البيان، فلم تكن مع هذا المعمول كالشيء الواحد من جهة المعنى، فلم ينبغ أن تطول، وكانت العوامل النكرات بخلاف ذلك، وهذا أشبه شيء بما فعلت العرب في الوصف؛ لأن العرب قد طوّلتَ من المناديات ما كان نكرة في قولهم: "يا رجلاً صالحاً" و لم يطولوا المعارف في قولهم: "يازيد العاقل"، ومع هذا فحرفُ النداء لا يمكنه أن يلي هذا الوصف لمكان الألف واللام[1]. فإن كان مفرداً[2] جاز لكَ أن تتبعهُ على لفظه، وعلى موضعه، والأحسن الاتباع على اللفظ، فنقول: يا زيدٌ العاقلُ والعاقلَ"، وقد حُكى من كلامهم[3]: "يا فسقُ الخبيثُ، والخبيثَ" بالرفع والنصب، الرفع على اللفظ والنصب على الموضع[4]، إلا ن تكون الصفة لازمة، نحو صفة "أي" فإنه لا يجوز فيها إلا الرفع، نحو: "يا أيُّها الرجلُ".

والمازني[5] يجيز الوجهين، والصحيح أنه لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأنه في المعنى هو المنادى، وهو مفرد، فجعل بمنزلة المنادى المفرد.

فإن كان بدلاً كان حكمه كحكمه، لو ولي حرف النداء، فتقول: "يا زيد أخا عمرو"، ولأنك لو ناديت "أخا عمرو" لكان منصوباً، و "يا زيدُ كَرْزُ" فلا تنون؛ لأنك لو ناديت "يا كَرْزُ" لكان كذلك.

وإن اتبعته بعطف نسق، فلا يخلو أن يكون التابعُ مضافاً، أو غير مضاف، فإن كان مضافاً كان منصوباً ليس إلا، فتقول: "يا زيد وأخا عمرو"فإن كان مفرداً فلا يخلو أن تكون فيه "ألف ولام" للتعريف، أو لا يكون، فإن لم تكن فيه الألف واللام، كان مرفوعاً بغير تنوين كحكمه لو باشر حرف النداء نحو: "يا محمدُ وجعفرُ"؛ لأنه لا يجوز في المعطوف إلا

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٠.

(٢) أي: فإن كان تابع المنادى مفردا.

(٣) سبق هذا القول ص ١٥٦.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٠- ١٩١.

(٥) قال الزّجّاج عن رأي المازني - في كتاب المعاني - عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ البقرة ١٥٣: (و لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطروح مردود لمخالفته كلام العرب) اهـ. وانظر أيضاً شرح التسهيل ٣/٤٠٠. وارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٠. والمساعد ٢/٥٠٧.

مايجوز في المعطوف عليه (فالتقدير: يا محمدُ ويـا جعفـر)، إلا فيمـا شـذ، نحـو: "رُبَّ رَجُـلٍ وأخيه"[١]، "وكلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم"[٢]، وذلك لا يقاس عليـه، فـإن كـانت فيـه الألـف واللام فمذهب سيبويه[٣] اختيار الرفع، ويجيز النصب، وأبو عمرو يختار النصب ويجيز الرفع. والمبرد[٤] يفصِّلُ فيقول: إنْ كانت الألف واللام للتفخيم وهي التي لِلَمْـحِ الصفـة، فالاختيـار مذهب سيبويه، وإن كان للتعريـف، فالاختيـار مذهـب أبـي عمـرو، وأبـو الحسـن[٥] يختـار مذهب سيبويه ما لم يكن المنـادى/١٤٨/ نكـرةً مقبـلاً عليـها، فإنـه لا يجيز إلا الرفـع، أمـا سيبويه فجعل حكمه حكم التابع، فيختار الرفع للمجانسة، وأبو عمرو يحتج بأنـه في المعنـى منادى لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء، والمنادى المعرب منصوب، ويجوز رفعهُ عنده ضعيفاً تشبيهاً له بغيره من التوابع، وهذا فاسد، إذ قد تقدر الحكم لحرف النـداء مـع الألـف واللام، وحُجَّةُ المبرد أن الألف واللام إذا كانت لِلَمْح الصفة، كان الاسم علماً فيجريه مجرى العلم في الرفع لو كان المعطوف علماً، ويجيز النصب رعْيَاً للفظ الألـف والـلام، وإن كـانت لغير لَمْحِ الصفة يختار النصب كأبي عمرو؛ لأنها للتعريف، فعامَلَهَا معاملـةَ الإضافـة. والـردُّ عليه كالردِّ على أبي عَمْرو.

وأما الأخفشُ فيقول: إن "يـا رجـل" وأمثالـه، الاسـمُ فيـه معـربٌ؛ لأن أصلـه "يـاأيـها الرجل"، والمعرف متبع على لفظه، وهذا فاسد، بل هو مبني؛ لأنـه لمـا حذفـت (أيّ) ونـاب منابها "رجل"، بني بدليل أنك تقول: "يا رجل العاقلُ" "والعاقلَ" رفعاً ونصباً.

ومن كلام العرب: يا فُسَقُ الخبيثُ[٦] رفعاً ونصباً، ولو كـان معرفـاً لم يتبـع إلا علـى لفظه، فإذا ثبت أنه مبني، فالأمر فيه على ما ذهب إليه سيبويه.

---

(١) انظر الكتاب ١٨٧/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/٢،٣٠٠.

(٣) انظر مذاهب العلماء في ذلك في الكتاب ١٨٦/٢،١٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢،١٩٢.

(٤) في المقتضب ٤٦٩/٢، والأصول ٣٤٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٠١/٤.

(٥) هو الأخفش. انظر آراء هؤلاء العلماء في المقتضب ٤٦٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢.

(٦) سبق هذا القول في ص ١٥٦ و١٦٦ من هذا التحقيق.

فإن أتبعتَ التابع فعلى لفظه ليس إلاَّ؛ لأن التابع معربٌ فتابعه أبداً مثله، ونبني المنادى على حركةٍ؛ لأنه متمكنٌ في الأصل، فحرِّكَ للمزية على غيره، مما لم يعرب قط، وخُصَّ بالضم تشبيهاً له بـ "قبل"و "بعد"[١]؛ لأن المنادى إذا أُضِيفَ أُعْرِبَ، وإذا أُفْرِدَ بُنِيَ، وكذلك: "قَبْلُ" و "بَعْدُ" يعربان في الإضافة، ويبنيان عند قطعهما عن الإضافة[٢].

ولا يجوزُ عطفُ مقبلٍ عليه على غير مقبلٍ عليه، ولا عكسه؛ لأن حرف العطف ينوب مناب حرف النداء، ولا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على غيرها؛ لما يؤدي ذلك إليه من كثرة الحذف؛ لأن الأصلَ في "يا رجل": "ياأيها الرجل[٣]"، ولنرجع إلى لفظ أبي موسى [٤].

قوله[٥]: **حروفُ النِّداء: "أيْ والهمزة" وهما للقريب المُصْغِيْ إليكَ.**

ليس هذا مذهُب سيبويه والخليل ومتقدمي النحويين، بل "الهمزة" وحدها للقريب المُصْغِي إليك، وباقي الحروف وهي: "يا و "أَيَا" و "هَيَا" و "أي" للبعيد[٦]، نص على ذلك سيبويه[٧]، وهو أعرفُ بكلام العرب، لأنه أدرك العرب، وأظُنُّ أبَا موسى إنما أخذ هذا من كلام الجوهري[٨]، أو بالذوق لما رآها قصيرة الصوت قاسها على الهمزة[٩].

وقوله[١٠]: **ويَا وأَيَا وهَيَا ووَا للبعيد مَسَافةً وحُكْماً.**

يعني بقوله: "وحُكْمًا" أي: يكون قريباً منك، إلا أنه نائم فهو في حكم البعيد مسافة، أو يكون غير نائم إلا أنه ثقيل السمع.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢، ١٩٢.
(٢) انظر الكتاب ١٨٢/٢، ١٨٣، ١٩٩.
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢.
(٤) هو الجزولي صاحب الجزولية.
(٥) الجزولية ص١٨٧.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/٢.
(٧) في الكتاب ٢٢٩/٢
(٨) هو الجوهري (...-٣٩٣هـ)
هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أول من حاول الطيران ومات في سبيله، لغوي من الأئمة، أصله من فاراب، تنقل بين العراق وخراسان ونيسابور، من كتبه "الصِّحَاح" و "العروض" و مقدمة في "النحو". انظر الأعلام ٣١٣/١.
(٩) انظر مواقف ابن هشام من الجوهري، للدكتور محسن العميري ص ٦٥.
(١٠) الجزولية ص ١٨٧.

وقوله[1]: **وقد تقعُ (يا) في المرتبة الأُولَى.**

يعني: "يا" وَ "أيَا" و "هَيَا" قد تستعمل للقريب كالهمزة وأيْ، والصواب: أن يقال: وقد تقع "أيْ" و "يَا" و "هَيَا" و "أيَا" في المرتبةِ الأولى.

وقوله[2]: **ولاتقعُ المَوْضُوعَتَانِ فيها في مرتبتِها.**

يعني أن "الهمزة" و "أي" لاتستعملان للبعيد، وهذا طريف؛ أما الهمزة فقوله فيها صحيح، وأما "أيْ" فالغالب عليها أن تكون للبعيد، وقد تستعمل للقريب. فالصواب أن يُقال: ولاتقعُ الهمزة في مرتبتها، وكذا قال (ش~)[3] في التوطئة[4].

وقوله[5]: **ولاتقعُ "وا" إلاَّ في باب النُّدبْة، وتقع فيه معها (يا).**

يعني إن "وا" مختصةٌ بباب النُّدْبة، لاتستعمل في غيره، والنُّدبَةُ: نداء الميت على جهة التفجع، لا، لأن يجيب، فتقول: "واعمرو، واعمراه"، "وازيد"، وازيداه" وإن شئتَ قلتَ: "يازيداه" و يازيد /١٤٩/ لأن "يا" عامة تستعمل في النداء، وفي الاستغاثة ، وفي التعجب فهي أمُّ الباب.

وقوله[6]: **ولايَقَعُ في بابِ الاستغاثةِ سِوَى (يا).**

يعني أن الاستغاثة: وهي دعاء من تريد منه النصرة ـ لايستعمل فيها من هذه الحروف سوى "يا"، فتقول: "يالزيد لعمرو" فاستغثت "بزيد" من أجل "عمرو"، وسيأتي بيانها في بابها[7].

وقوله[8]: **وشرطُ الاسْمِ الذي تدخلُ عليه هذه الحروفُ في الأَعَمَّ ألا تكونَ فيه الألفُ واللامُ.**

---

(١) الجزولية، ص١٨٧.

(٢) الجزولية ص ١٨٧.

(٣) ش: هو أبو علي عمر بن محمد الشلوبين.

(٤) انظر التوطئة ص ٢٨٨.

(٥) الجزولية ص١٨٧.

(٦) الجزولية ص١٨٧.

(٧) انظر باب الاستغاثة، ص١٨٣ من هذا التحقيق.

(٨) الجزولية ص١٨٨.

يعني أن العرب لا تجمع بين (يـا) و (الألـف والـلام) للتعريـف وسـبب ذلـك أن (يـا) للتعريف، في مثل قولك: "يا رجل العاقل"، و"الألف واللام" للتعريف ولا يجمـع بـين أداتـي تعريف في كلمة واحدة[1].

وقال السُّهيلي: سبب ذلك أنك لو جمعت بينهما لنقضتَ الغرضَ المقصودَ من أن (يا) موضوعة لنداء البعيد، فلو قلت: "يـا الغـلام" لحذفـت ألـف (يـا) لالتقـاء السـاكنين، فصـار الصوت قصيراً، وهو موضوع لنداء البعيد، و لم يُنَادَ بالهمزة؛ لأنَّكَ لو قلـت: ألغـلام، التبـس بالمبتدأ في الخبر، وإنْ زدتَ مدَّةً التبس بالاستفهام في مثل: ألرجلُ، وقد تقدم بيان هذا[2].

وقوله[3]: **في الأَعَمِّ.**

استظهر على ما جاء من قولهم: "ياألله"، فجمعوا بينهما في اسم الله خصوصاً وقطعـوا همزة الوصل، وذلك لكثرة استعمال هذا الاسم في النداء، ولأن الألف واللام في هذا الاسم قد صارتا كأنَّهُما من نفس الكلمة؛ إذ لا تفارقان الكلمة فلا يقال: "لاه"، فجعلوهما عِوَضَاً من همزة "إلاه"، والأصلُ فيه: "الإلـه" فنقلوا حركـة الهمـزة إلى الـلام فقـالوا: "الـلاه"، ثـم أدغموا اللام في اللام فقالوا: "الله"، فلما حكموا للألف واللام هنا بحكـم حـرفٍ مـن نفـس الكلمة، جمعوا بين (يا) وبينها وقطعُوا الهمزة؛ إشعاراً بِأنَّ الشيء إذا كـثُرَ استعماله غُـيِّرَ[4]، وقالوا في الشعر[5]:

فيا الغلامان اللذان فَرَّا [٩٧]

وقال الآخر[6]:

مِنْ أَجْلِكِ ياالتي تَيَّمْتِ قَلْبي [٩٦]

---

(١) انظر ص ١٦١ من هذا التحقيق.

(٢) في ص ١٦١ من هذا التحقيق. وانظر هذه المسألة في الكتاب ٢/١٩٥- ١٩٧، والمقتضب ٢/٤٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٧،١٨٨.

(٣) الجزولية ص ١٨٨.

(٤) انظر ص ١٦١، وانظر أيضاً الكتاب ٢/١٩٥،١٩٦، والمقتضب ٢/٤٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٨.

(٥) من الرجز، سبق تخريجه بالرقم (٩٧).

(٦) هذا صدر بيت من الوافر، سبق تخريجه بالرقم (٩٦).

وهذا كله شاذ.

وقوله[1]: **ولا يحذف حرف النَداء عن اسمٍ يَصِحُّ أنْ يُوصَفَ به "أيٌّ" في النداء في الأَمْرِ العام.**

قد تقدم بيان هذا[2]، ونعني به النكرة، نحو: "يا رجل"، والمبهم نحو: "يا هذا"، والكوفيون[3] يجيزون الحذف من أسماء الإشارة حملاً على العلم، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾[4] ولم يسمع في اسم الإشارة، وقد تقدم تعليل المازني وسيبويه في ذلك[5]، وتحرز بقوله: في الأمر العام من قولهم: "أَصْبِحْ لَيْلُ"، وأطرقْ كرا" و "وافْتدِ مخنوق" و "ثوْبي حَجَرْ" و"جَارِيَ[6] لا تستنكري عَذِيْري [٩٤]

وقد تقدَّم بيانُها فأغنى عن إعادتها[7].

وقوله[8]: **والمُنادَى إن كان نكرةً فهو منصوبٌ لَفْظاً.**

مثاله: قولةُ الأعمى: "يا رجلاً خُذْ بيدي"، وينقصه أن يقول: أو مَعْنىً، نحو: "يافتى"، فالنصب مقدرٌ في الألف[9].

وقوله[10]: **وإن كانَ معرفةً ليسَ مُضافاً، ولا مشبهاً به، ولا مستغاثاً به، فهو مبنيٌّ على الضم.**

مثاله: "يا زيدُ" و "يا حَكَمُ" و "يا محمدُ" و "يا رَجُلُ"، وقد يكونُ الضمُّ مقدراً في الحرف، نحو: "يا موسى" و "يا قاضي"، ونحو ذلك.

---

(١) الجزولية ص ١٨٨، ونصها: "في النداء أو قبل النداء في الأمر العام".

(٢) انظر ص ١٥٨ من هذا التحقيق.

(٣) انظر ذلك في ص ١٥٩ من هذا التحقيق.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٢٩.

(٥) انظر ص ١٥٧،١٥٨ من هذا التحقيق.

(٦) من مشطور الرجز للعجّاج، سبق تخريجه بالرقم (٩٤).

(٧) تقدم بيانها في ص ١٥٩.

(٨) الجزولية ص ١٨٨.

(٩) انظر ص ١٥٣،١٥٦ من هذا التحقيق.

(١٠) الجزولية ص ١٨٨، ونصها: "ولا مشبهاً بالمضاف".

وقوله[1]: **سواءُ تعرَّفَ بالنداء أو قبلَ النِّدَاء.**

مثاله: "يا رَجُلُ" وقد تقدم بيانهُ[2].

وقوله[3]: **أو قَبْلَ النِّدَاء.**

مثاله: "يا زيدُ" و "يا جَعْفَرُ" و "يا بَكْرُ"، ونحو ذلك.

وقوله[4]: **إن كان مُضافاً، أو مشبهاً به، فهو منصوبٌ لفظاً.**

مثاله: "يا غُلامَ زيدٍ"، و"يا فتَى العَشِيْرة"، فهذا في حكم المنصوب لفظاً، والمشبه بالمضاف نحو: "يا خيراً من زيد"، و "يا طالعاً جبلاً"، فهذا لما طال بالمعمول، أشبه المضاف، فنُصِبَ كما يُنْصَبُ المضاف، ولعدم شبههما بالمضمر /١٥٠/ لم يُبْنَيَا، وقد بين ذلك[5].

وقوله[6]: **وإنْ كانَ مُسْتَغَاثاً به، أو مُتَعَجَّباً، فهو مجرورٌ لفظاً.**

مثاله: "يا لزيد لعمرو" وسيأتي، وصوابهُ: أن يقول: وإن كان مستغاثاً به، أو متعجباً منه باللام، فهو مجرور لفظاً، أو حُكْماً، نحو: "يا لزَيْدٍ" و "يا لَلْفتى" ؛ إذ قد يكون الاسمُ في الاستغاثة بغير لام، نحو: "يا زَيْدَاه".

وقوله[7]: **وما أردْتَ نِدَاءَه مما فيه الألف واللام توصَّلْتَ إليه "بأَيّ"، وبَنَيْتَه على الضَّمِّ، وعَوَّضْتَه مما يُضَافُ إليه "هاء التنبيه".**

مثاله: "ياأَيُّها الرجلُ". وقد تقدم لِمَ لَمْ تجمع العربُ بين "يا" والألف واللام للتعريف[8]، "فأيُّ" هنا وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، وذو الألف واللام هو المنادى في الحقيقة.

---

(١) الجزولية ص ١٨٨،١٨٩.

(٢) انظر ص ١٥٣ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٣) الجزولية ص ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر ص ١٥٥،١٦٥ من هذا التحقيق.

(٦) الجزولية ص ١٨٩.

(٧) الجزولية ص١٨٩.

(٨) انظر ص ١٧٠ من هذا التحقيق.

وأما أن "ها" للعوض فهو مذهب أبي إسحاق الزجَّاج[1].

وأما مذهب سيبويه[2] فإن "ها" تنبيه، كأنهم وكَّدُوا بها التنبيه الأول؛ لأن "أيّاً" لا يلزم عنده الإضافة، فلم يلتزم التعويض منها.

وزعمَ الأخفش[3] أن "أيّاً" هنا موصولة بمعنى "الذي"، فإذا قلت: "يا أيُّها القائم" أو "يأيها الرجل" فإن التقدير عنده "يا الذي هو القائم" أو "هو الرجل" ، وحُذِف "هو" لكثرة الاستعمال تخفيفاً.

ورَدَّ عليه الزجاج[4] فقال: يلزمه النصب لأنه منادى مطول، وهذا ردٌّ غير لازم؛ لأن الصلة لا موضع لها من الإعراب، وإنما يطولُ الاسمُ بالمعمول، والصواب أن يُرَدَّ عليه بأن يقال: لو كانت "أيّ" هنا موصولة، لجاز أن يقال: "ياأيُّها هو زيد"، و "يا أيُّها هو قائم" ونحو ذلك. فلما لم تستعمل في النداء إلا مع ما فيه الألف واللام، دَلَّ ذلك على أنها وصلة، كما زعم سيبويه[5]. وقد تستعمل في باب الوصلة والنداء "ذا" فيقال: "ياذا الرجل"، و "ياذا الغلام"، ونحو ذلك، وقد يستعمل اسم الإشارة منادى فتقول: "ياذا أقْبِلْ"، بخلاف "أيّ" فإنَّها لا تكون إلا وصلة هنا[6].

وقوله[7]: **ووصَفْته بالذي أردت أنْ تُنادِيه.**

تمامه رفعاً، ومثاله: "يَاأيُّها الرجل"، و "يا أيُّها الفتى"، ونحو ذلك، وقد توصف "أيّ" باسم إشارة الموصوف بالألف واللام نحو: "يا أيها ذا الرجل"، فيكون "ذا" نعتاً "لأيّ" و"الرجل" نعت "لذا" ولا يتبع "أيّاً" في النداء غير ذلك[8].

---

(١) في معاني القرآن ٩٩/١.

(٢) في الكتاب ١٩٧/٢.

(٣) انظر رأي الأخفش في ارتشاف الضرب ٢١٩٦/٤، والمساعد ٥٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٥١/٣.

(٤) انظر ردَّ الزجاج وردَّ غيره على الأخفش في همع الهوامع ٤٠/٢.

(٥) في الكتاب ١٨٨/٢.

(٦) المصدر السابق ١٨٩/٢.

(٧) الجزولية ص ١٨٩.

(٨) انظر الكتاب ١٩٣/٢.

وقوله[1]: **ولَمَّا لَزِمَتْ الألفُ في اسْمِ الله قالوا في الأكثر: "اللهُمَّ" فعوَّضَوا في الآخرِ.** يعني أنَّهم جعلوا الميم المشددة في الآخر "عوضاً من "يا" في أوله، فقالوا: "اللهُمَّ""[2].

فأما الفراء[3] فزعم أن الأصل "ياألله أمَّنا بخير" وحُذف لكثرة الاستعمال.

ورُدَّ عليه من أوجه[4]:

أحدها: لو كان كذلك، لجاز أن يُقَال: "اللُهمِنَّا بخير"، وهذا لا يجوز بإجماع.

الثاني: إنهُ يقال: "اللهم أمَّنا بخير"، ولو كان كما قلت لما حَسُنَ فيه تكرار الثاني؛ إذ لا فائدة فيه.

والثالث: إنه كان ينبغي أن لا يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدى عن هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: "اللهم العنه"، "اللهم أخْزِهِ" "اللهم أهْلِكْه"، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[5]. ولا يليق أنْ يقدَّر "أمَّنا بخير" إن كان الآية، إذ لا يكون "أمُّهُمُ بالخير أنْ تُمْطَرَ عليهم حجارة، وأيضاً لو كانت الميم من الفعل، لما افتقرت "إنْ" الشرطية إلى جواب في الآية، وكانت تسدُّ مسد الجواب، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله:"فأمطر"دلَّ على أنَّها ليست من الفعل.

والخامس[6]: إنه كان ينبغي أن يقال: "اللهُمَّ وارحمنا" بالعطف، وذلك لا يقال إلا بغير واو، فدلَّ /١٥١/ على فساد قوله[7].

---

(١) الجزولية ص ١٨٩.

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢، وشرح المفصل ١٦/٢، ولسان العرب ٤٧٠/١٣ (أله).

(٣) انظر معاني القرآن ٢٠٣/١، والإنصاف ٣١٧/١ المسألة (٤٧)، ولسان العرب ٤٧٠/١٣ (ألَه)، وهمع الهوامع ٤٨/٢.

(٤) انظر هذه الأوجه في الإنصاف ٣٢٠/١ المسألة (٤٧).

(٥) سورة الأنفال، الآية ٣٢.

(٦) كذا في المخطوط، والصواب: "والرابع". انظر الإنصاف ٣٢٠/١ (المسألة ٤٧).

(٧) أي: قول الفراء، قال أبو حيان عن هذا الرأي "أمَّنا بخير": "وهو قولٌ سخيف، لا يَحْسُنُ أن يقولَه مَنْ عنده علم" اهـ. ارتشاف الضرب ٢١٩١/٤.

وأيضاً فكان ينبغي أن لا يمتنع في غيره من الأسماء، فيقال: "يازيدُ مَّ"، لأنه يجوز أن يقال: "يازيدُ أُمَّنَا بخير" وذلك لا يُقال، فدلَّ على فساد مذهبه، وأيضاً فليس جعل الميم من "أُمَّنَا" بأوْلى من "عُمنا" ورُمّنا، من رممت الشيء إذا أصلحته، وهذا الجواب فيه نظر؛ لأن اسم الله تعالى ـ جل مسماه – لَهُ خواص لا تكون في غيره من الأسماء، كاختصاصه بالتاء في القسم، وبقطع ألف الوصل نحو: "ياألله"، والتفخيم إلى غير ذلك من حَذْفِ حرفِ الخفض وإبقاء عمله معه في القسم، وفي قولهم: "لاه أبوك" يريدون: "لله" ونحو ذلك. وقول القائل: ليس جعل الميم من "أُمنا" بأولى من "عمنا" و "رمنا" فيه نظر أيضاً؛ لأن الهمزة لثقلها يلحقها من الحذف والقلب والتخفيف مالايلحق العين والراء وسائر الحروف، فكان تقدير "أُمَّنا" أولى من غيره.

وأما قوله[1]: إنّ "هَلُمَّ" أصلُهُ: "هل أم"[2] فلا نسلم، بل نقول الأصل فيه "ها لمم" فاجتمع ساكنان وهما "الألف" من "ها" واللام من "المم" فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ونقلت ضمةُ الميم الأولى إلى اللام، وأُدْغمت إحدى الميمين في الأخرى[3]، وحُرِّكَت الميمُ الأخيرةُ بالفتح تخفيفاً، وأما جمعهم بينهما في قوله: "يا أللهمَّ ما"[4] فنقول: هذا الشعر لايُعْرَفُ قائله، والرواية المشهورة[5]:

١٠٣ـ سَبَّحْتَ أو هَلَّلْتَ أللهمّنا[6]

(١) أي: الفراء.

(٢) انظر معاني القرآن ٢٠٣/١، والإنصاف ٣١٧/١ (المسألة ٤٧)، ولسان العرب ٤٧٠/١٣ (أله).

(٣) انظر الإنصاف ٣٢٠/١ المسألة (٤٧).

(٤) قوله: (ياااللهم ما) زيدت (ما) بعد (اللهم)، وقد ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية في باب المنادى، والسيوطي أيضاً في همع الهوامع ٢٤٨/٣ في باب الضرائر، وانظر خزانة الأدب ٢٥٩/٢.

(٥) الصحيح نقيض كلام الأبذي؛ فالرواية المشهورة: (يااللهم ما)، أمّا "اللهمَّنا" فلم أجدها في المصادر التي عدت إليها، وليست مشهورة كما زعم الأبذي. انظر الإنصاف ٣٢١/١.

(٦) من الرجز سيأتي في الصفحة التالية.

بقطع همزة الوصل(١): وهو جائز في الشعر، وقد يكون في روايتهم على حذف المنادى، أي: "يا هذه اللهّم ما".

وقوله(٢): **وقد جاء في الشعر: "يا اللهَّم". وفي حال السَّعة" "يا أللهُ". وشَبَّه به الشاعرُ فقال:**

من أجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قَلْبي [٩٦]

ومثاله:

١٠٣ – ومَا عَلَيْكَ أنْ تَقُولَ كُلَّما سَبَّحتَ أوْ هلَّلْتَ يا اللهمَّ مَا(٣)

وقال آخر(٤): **فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا [٩٧]**

وقوله(٥): **ويختص المندوبُ بجواز إلحاقِ الألفِ في آخره، وأمَّا الهاءُ بعد الألف فَلِلسَّكْتِ.**

مثاله: "وازيداه" "واعمراه". وكذلك المستغاث به، نحو: "يا زيداه". ولا تثبت هذه الهاء وصْلاً إلا ضرورة. وقد يحركونها إذ ذاك بالضم والكسر.

وقوله(٦): **وكل منادى فمنصوب معنى.**

يعني أن المنادى مفعول في المعنى بإضمار فعل. وقد تقدم بيانُه والخلاف فيه، فأغْنَى عن إعادته(٧).

---

(١) قطع الهمزة رَدَّ الزجاجُ على الفراءِ فيه بقوله: (وقال الفراء: إن (يا) قد يقال مع (اللهم)، فيقال: ياأللهم، واستشهد بشعر لايكون مثله حجة) اهـ . ثم أنشد البيت. انظر لسان العرب ٤٧٠/١٣ (أله).

(٢) الجزولية ص ١٩٠.

(٣) صدر بيت من الوافر، سبق تخريجه بالرقم (٩٦).

(٤)من الرجز بلا نسبة في كتاب اللامات ص ٨٦، وأسرار العربية ص ٢٣٣، والإنصاف ٣١٨/١ (المسألة ٤٧)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/٢، والمقرب ص ٢٥٠، ورصف المباني ص ٣٠٦، ولسان العرب ٤٧٠/١٣ (أله)، وهمع الهوامع ٢٤٨/٣، وخزانة الأدب ٢٥٩/٢، والدرر ٢٥٢/٦. ويروى: "عَلَيْكِ" و "تقولي" و "سَبَّحْتِ" و "هلَّلْتِ" بخطاب المؤنث. ويروي أيضاً: "صليتِ أو سبحتِ".

والشاهد فيه قوله: (يااللهم ما)فقد جمع بين حرف النداء (يا) والميم التي هو عوض عنها، وهذا نادر.

(٥) الجزولية ص ١٩٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أول الباب، ص١٤٧ من هذا التحقيق.

بابٌ[1] [تابع المنادى]

[تفسير ألفاظ أبي موسى الجزولي]

قوله[2]: **النَّعْتُ، وعطفُ البَيَان، والتوكيد، إذا كانت مُفْرداتٍ، وعطفُ النَّسق إذا كان مفرداً فيه الألف واللام، أيُّها أتْبَعْتَ المنادى المضمومَ جاز فيه الرفع والنصب.**

مثال ذلك في النعت: "يازيدُ العاقلُ" على اللفظ، و "يازيدُ العاقلَ" على الموضع.

ومثال ذلك في عطف البيان: "يازيدُ زيداً العاقلَ" على الموضع، وَ "يا زيدُ زيدٌ الطويلُ" على اللفظ. وعليه أنْشَدُوا قولَ الشاعر:

١٠٤- إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً ... لقائلٌ: يانَصْرُ نَصْراً نَصْراً[3]

بالنصب على الموضع، وبالرفع على اللفظ[4]. وقد تقدم البيت في عطف البيان في أول الكتاب[5]. ومثال التوكيد: "ياتميم أجمعون" على اللفظ. و "أجْمَعِيْن" على الموضع. ومثال عطف النَّسق: "يازيدُ والحارثُ" على اللفظ. وَ "الحارثَ" بالنصب على الموضع[6].

---

(١) انظر ص ١٦٣ من هذا التحقيق، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٩.

(٢) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص١٩١.

(٣) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٤، والكتاب ١٨٥/٢،١٨٦، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، ولسان العرب ٢١١/٥ (نصر)، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب ص٤٣٧،٤٥٠، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٦٧/٢، وأسرار العربية ص٢٩٧، ولسان العرب ٣٦٣/٤ (سطر)، ومغني اللبيب ٢٥/٢،١٢٢، والمقاصد النحوية ٢٠٩/٤، والأشباه والنظائر ٨٦/٤، وهمع الهوامع ٢٥٤/٢ وَ ١٣١/٣، والدرر ٢٦/٦، وَ "الأسطار": جمع سطر، و "نصر" الأول هو نصر بن سَيَّار أمير خراسان. ونصر "الثاني": حاجبه. والشاهد فيه قوله: (يانصرُ نصراً نصراً) بضم المنادى، ونصب مابعده، فقد نصب (نصراً نصراً) حملاً على محل (نصر) الأولى؛ لأنها في محل نصب.

(٤) انظر ضروب إنشاد البيت في المقتضب ٤٦٨/٢، وشرح شذور الذهب ص٤٣٨.

(٥) انظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٥٨٨/٢ (تحقيق د/ سعد الغامدي).

(٦) انظر الكتاب ١٨٤/٢، والمقتضب ٤٦٩.

وقد تَقدم الخِلافُ فيه بين الخليل وأبي عمرو في اختيار الرفع، أو النصب على الموضع، وخلاف المبرد[١] وسبب الخلاف أنَّ العامل هنا لا يصح تكراره؛ فجعل من حكمه حكم التابع، فيختار الرفع للمجانسة، وأَبُو عمرو يقول: حرف العطف نائب في الأصل مناب العامل،والمنادى المعرف منصوب /١٥٢/ وهذا فاسد؛ لأنَّ حرفَ النداء لا يباشر اللام التي للتعريف[٢].

وقد رَدَّ العَبْدي[٣] في شرح الإيضاح على أبي عمرو بأن قال: يُقالُ له: أنتَ إنما أبطلتَ الرفع في الثاني؛ لأنه معطوفٌ على الأول، فينبغي أن يحل محله، وهو لا يكون، فينبغي أنْ لا تنصب أيضاً؛ لأنه في كلا الأمرين معطوف، وإذا بطل في الرفع، فكذلك يبطل في النصب، ثم قال: وله أن ينفصلَ بأَنْ يقول: الرفع حملٌ على اللفظ، والحمل على اللفظ يلزم فيه وقوع الثاني موقع الأول، والنصب عطف على المعنى، والعطف على المعنى لايلزم وقوعه موقع الأول، ألا ترى أنَّكَ تقول: "مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْراً" وَ "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو"، فيحسن في الخفض أنْ تقول: "ومررتُ بعمرٍو"، ولا يحسنُ في النصبِ إذا عطفتَه على الموضع أن تقول: "ومررت عَمْراً"، وكذلك عطف ما فيه الألف واللام عطف معنوي، فلا يلزم معه تكرار العامل الأول بلفظه، ويقال له: بينهما فرق فإنا إذا قلنا: "مررت بزيد وعَمْراً"، أي: "وجُزْتُ عمراً"، وهذا لا يتصور في الأسماء المناديات التي فيها الألف واللام؛ لأن "يا" لا تباشر الألف واللام ألبتة، ولا ما كان في معنى "يا" من حروف النداء المتقدمة، وقرئ ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾:[٤]"والطيرُ"[٥].

قال سيبويه[٦]: وأكثر ما رأينا العرب تقول: يا زيدُ والنضرُ (بالرفع).

---

(١) انظر ص١٦٦ من هذا التحقيق. وانظر أيضاً الكتاب ٢/١٨٤- ١٨٧.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩١.

(٣) العَبْدي (...- ٤٠٦هـ) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي، أبو طالب، فاضل من كبار النحاة، قرأ النحو على أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرُّماني، وأبي علي الفارسي، له كتب منها: "شرح الإيضاح" للفارسي، وصفة الأبياري بأنه شرح شاف. انظر نزهة الألباء ص٣٣٦، ووفيات الأعيان ١/١٠١، والأعلام ١/١٠٤.

(٤) سورة سبأ، من الآية ١٠.

(٥) انظر معاني القرآن ٢/٣٥٥، ومختصر في شواذ القرآن ص ١٢٢.

(٦) في الكتاب ٢/١٨٦،١٨٧، ونص عبارة سيبويه: (فَأَمَّا العرب فأكثرَ مارأيناهم يقولون: يازيدُ والنضرُ) اهـ .

وقَرَأَ الأَعْرَجُ[١]: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ والطيرُ﴾[٢] فرفع، ويقولون: يا عمروُ والحارثُ، وقال الخليل: هو القياس، كأنَّه قَالَ: ويا حارثُ[٣]. وهذا معنى قوله[٤].

والمنسوقُ الذي فيه الألفُ واللام إنْ كان عَلماً معنى لا حكما نحو:"يا زيدُ والحارثُ" وافق أبو العباس الخليلَ في اختياره الرفع، وإنْ لم يَكُنْ نحو: "يا زيدُ والغلامَ" وافق أبا عمرو في اختيار النصب.

وحكمُ التابعِ المضافِ إضافةَ تعريفٍ أو تخصيصٍ، وتابعِ التابعِ حُكْمُهُما في غير هذا الباب: أنْ تقول: "يازيدُ صاحِبَنا" بالنصب ليس إلا، وكذلك تابع التابع نحو: "يا زيدُ زيداً الطويلَ"، و "يا زيدُ زيدٌ الطويلُ" على أنْ تجعل "الطويل" نعتاً "لزيد"، و"زَيد" عطف بيان على الأول[٥].

وقوله[٦]: **وأمَّا البدلُ مُطلقاً والمنسوقٌ القابلُ لحرفِ النِّدَاء فحكمُ كليهما حكمهُ مُباشِراً بالنداء.**

يعني أنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل وحلوله محل الأول، فتقول: "يازيدُ زيدٌ الطويلُ" و "يازيدُ أخانا" على البدل، وكذلك العطف إذا عطفت المفرد على المفرد، ما لم تكن فيه الألف واللام، أو المضاف على المفرد، والمفرد على المضاف، فتقول: "يازيدُ وعمرو" و "يازيدُ وعبدالله" و "ياعبدالله وزيد"، وهذا كله على تقدير "يا".

وقوله[٧]: **وجاز اتباعُ المُعْرَبَ المبني لِشِبْه البناءِ في هذا الباب بالإعراب في اطِّرَادِ حَرَكَتِه.**

---

(١) الأَعْرج (...- ١١٧هـ) هو عبدالرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هاشم، حافظ قارئ، من أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو من رجال نافع، كان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة، رابط بثغر الإسكندرية مدة، ومات بها. انظر الأعلام ٣/٣٤٠، وانظر قراءته في النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٢.

(٢) سورة سبأ، من الآية ١٠.

(٣) الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) انظر المقتضب ٢/٤٦٨، ٤٦٩.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩١،١٩٢.

(٦) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص١٩٢، ونصها: "مُبَاشِراً بحرف النداء".

(٧) الجزولية، ص١٩٢.

يعني جازَ أنْ تقول: "يا زيدُ العاقلُ" (بالرفع) مع أن العاقل معرب و "يا زيد زيد الطويل" مع أنَّ زيداً الثاني معرب، لما تقدم من أن حركة البناء في النداء مشبهة لحركة الإعراب في اطِّرادِ ما بعد حرف النداء.

وكتب (ش~)(١) في الشرح(٢) على قوله(٣): **وتابع التابع** مثاله(٤): "ياأيُّها الرجُل ذو الجُمّة" بالرفع، ولا يجوز بالنصب؛ لأن الرجل مرفوع وليس بمبني على الضم؛ لأَنه غير منادى، وتابع المرفوع إنما يكون مرفوعاً، وهذا الذي قاله هذا القائل عند النحويين إنما هو في غير العطف، فإن كان في العطف، نحو قولك: "يازيد الطويل وذو الجمة"، فزعم (فاَ)(٥) في التذكرة: أن النحويين ينصبون هذا على أن يكون نعتاً معطوفا على "الطويل"، وأنَّ أبا عثمان(٦) /١٥٣/ خالفهم في هذا فأجاز الرفع، ووجَّه كلُ واحدٍ من القولين فبنى كلامه على ذلك على قول (دَ)(٧): أنَ أبا عثمان يجيز: "يازيد الطويل وذو الجمة"، قال (دَ): والنحويون على خلاف (شَ): لا أرى ماقاله (فاَ) و (دَ) صحيحاً عند النحويين؛ لأني لا أجد منصوباً يعطف على مرفوع، ولا موضع له في النصب، فلا وجه للنصب في (ذي الجمة)، وإنّما معنى قول أبي العباس: والنحويون على خلافه أنهم لايجيزون أن يكون ذو الجمة إلا نصباً على ماذكره عنهم أولاً، وهذا الذي حكاه (فاَ) عن النحويين في هذا لا أدْري كيف هو؟ فإنه لايُعطف المنصوبُ على المرفوع أصلاً، إلا أنهم ربَّما امتنعوا عن رفعه؛ لئلا يكون نعت المنادى المضاف رفعاً، فعدلوا إلى النصب، ومافي رفعه إذا كان قبله مرفوع يعطف عليه، وإنما يمتنع رفعه إذا اتبع المنادى من غير أن يتقدمه مرفوع،وعُدُولُهم إلى النصب

---

(١) هو أبو علي الشلوبين.

(٢) أي: شرح المقدمة الجزولية الكبير.

(٣) أي: الجزولي.وهو قول لم أقف عليه في الجزولية، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٨/٣.

(٤) من قوله: (مثاله: يأيها الرجل) إلى قوله: (ماذكرناه في الصفحة التالية) نص عبارة الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٨/٣- ٩٥٩.

(٥) هو أبو علي الفارسي. والتذكرة كتاب له مفقود.

(٦) يعني أبا عثمان المازني. انظر رأيه في الأصول ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب ٢٢٠٢/٤.

(٧) هو أبو العباس المبرد، وقوله هذا لم أعثر عليه في كتبه، وإنما ورد هذا في الأصول لابن السراج ٣٧٢/١ ولكن يظهر من فحوى كلام ابن السرّاج أنه ينقل عن المبرد.

يدخلهم في عطف المنصوب على المرفوع لكني لا أقول له: عهدتهم إذا نصبوه عطفاً على (الطويل) كما قالوا: عطف مفرد على مفرد لما ذكرنا، وإنما هو عطف صفة مضافة مناداة على صفة مفردة مرفوعة، وعبَّروا عن هذا بالعطف، وهو عطف منصوب على مرفوع، نظراً منهم إلى المعنى لا إلى اللفظ، ويجوز في قولهم فيه: إنه معطوف على (الطويل) أن يكونوا لم يقصدوا إلى العطف لفظاً، وإنما قصدوا إلى العطف معنى على ما ذكرناه. انتهى[١].

مسألة[٢]: لا يعطف مقبل عليه على غير مقبل عليه، ولا العكس؛ لأَنَّ حرف العطف ينوب مناب حرف النداء المتقدم في النداء، والنداء في الاسم يختلف، ومثال ذلك: "يا رجلا وياغلام"، و "لا يا غلام ورجلاً أقبلا"، ولا يعطف المقبل عليه على غيره أصلاً لتوالي الحذف، وهو حذف "يا" و "أي" و "الألف واللام".

(فا)[٣]، وتقول: "يا ثلاثةُ والثلاثون، والثلاثين" ولا يجوز: "يا ثلاثة وثلاثون"، ولا يجوز "يا رجل وغلام" قال: وتصحيحُ المسألة: "يا رجل والغلامُ" رفع ونصب.

قال أبو الحسن[٤]: وإن أردتَ النكرة قلت: "يا رجلاً وغلاماً"، وكذلك: "يا زيد ورجلاً".

---

(١) أي: انتهى كلام الشلوبين انظر الصفحة السابقة.

(٢) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢.

(٣) هو أبو علي الفارسي، انظر قوله في ارتشاف الضرب ٢١٨٧/٤.

(٤) هو الأخفش. انظر المساعد ٤٩٠/٢، ٤٩١.

[نداء المنقوص]

مسألة[1]: إذا ناديت اسماً منقوصاً مثل "قاض وداع" فلك فيه وجهان:

أحدهما: وهو مذهب (س ~)[2]: إثبات الياء فتقول: "يا قاضي أقبلْ"،

والآخر: حذف الياء وهو قول يونس[3] "يا قاضِ أقبلْ"، أو "يا قاضٍ أقبل"، تأتي بالتنوين عوضاً من الياء، فتقوله على حد "جوارٍ" و "غواشٍ"، وإن ناديتَ رجلاً سميته: "يقِي وَيلي" فإنَّ الكُلَّ قد أجْمَعُوا على إثبات الياء، وإنْ تقول: "يا يَقِيْ أقبلْ" و " يا يَلي".

وَ "يامُرِي"[4]، وعلّته أنَّ هذه الكلمة لم يجمع عليها إخلالٌ بالحذف من وجهين: فإنْ أضفت جميع ذلك إلى نفسك أثبت الياء قولاً واحداً، وشدَّدتَ الياءَ وفتحتها[5]، قلت: "يا قاضيَّ" و "يَا يَقيَّ"، وكذلك إنْ جمعتَ قلت: "يا قاضِيَّ أقبلوا" كالواحد والفرق أن: "ياقاضيَّ" بالواحد وزنه: "يا فاعليَّ"، والجمع وزنه "يا فاعِيَّ".

---

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب ٤/١٨٤، والمساعد ٢/٥٠٠، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٠، وهمع الهوامع ٢/٣١.

(٢) في الكتاب ٤/١٨٤.

(٣) انظر قول يونس في الكتاب ٤/١٨٤، وهمع الهوامع ٢/٣١.

(٤) قال سيبويه: (وقالا في مُرٍ، إذا وقفا: هذا مُرِي، كرهوا أن يُخِلُّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عِوَضاً. يريد مُفْعِلٌ من رأَيْتُ) اهـ الكتاب ٤/١٨٤.

(٥) انظر الكتاب ٤/٤١٤.

[باب الاستغاثة]

باب[1] هذا هو باب الاستغاثة، ومعناها: الاستصراخ والدعاء لمن تريدُ منه النصرة، والمستغيث مُسْتَصْرِخٌ وداعٍ، والمستغاث به هو المُسْتَصْرَخ المدعو، والمستغاث من أجله هو الذي وقع الاستصراخ من أجله. فإذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أو التعجب فتحت لامه، وكَسَرْتَ لامَ المستغاث من أجله؛ للفرق بينهما، والدليل على ذلك أنك إذا عطفت على المستغاث به، مثل قولك: "يالزيدٍ ولِعَمْرو" وكَسرْتَ لام المعطوف؛ لأنَّه قد زال اللبس، قال[2]:

١٠٥- يالَلْكُهُولِ ولِلشُبّانِ لِلْعَجَبِ /١٥٤/

فَكَسَر اللامَ من "ولِلشُبّان" وهو معطوف على: "يالَلكهولِ"، وكانت هذه اللام، أعني: لام المستغاث به أولى بالفتح؛ لأنَّهُ واقعٌ موقع المضمر، والمضمر إذا دخلت عليه لام الجر فُتِحتْ؛ لأن أصلها الفتح، والمضمر يرد الشيء إلى أصله، فكما تقول: "يالك" فكذلك تقول: "يالزيد" فإنْ قيل: فلأي شيء إذا عطفت على المستغاث به تكسر اللام، فالجواب: أنَّه يجوز في المعطوف ما لايجوز في المعطوف عليه، بدليل أنَّكَ تقول: "يازيدُ والرجلُ" فتعطف مافيه الألف واللام، وإنْ كان لا ينادى إلا في الضرورة، ولأنَّها إنما تفتح مع مباشرة "يا" فلما لم تباشر هنا "يا" كسرت، ولا ينادى إلا بـ"يا" لأنها أمُّ الباب[3] ولا يجوز حذفها؛ لأن الاستغاثة موضع تكثير الصوت، وأنت لو حذفتها لنقضْتَ الغرضَ[4].

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢/٢١٥، والكامل ٣/٩٣، والمقتضب ٢/٥٠١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٠، وشرح التسهيل ٣/٤٠٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٢١١، وأوضح المسالك٢/٢٢، والمساعد ٢/٥٢٥.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط بلا نسبة في الكامل ٣/٩٥، والمقتضب ٢/٥٠٢، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٩ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١، والمقرب ص٢٥١، ورصف المباني ص٢٢٠، ولسان العرب ٢/٥٦١ و٥٦٣ (لوم)، وأوضح المسالك ٢/٢٢، وشرح الأشموني ٢/١٨١، والتصريح ٤/٧٦، وهمع الهوامع ٢/٥٤، وخزانة الأدب ٢/١٣٥، والدرر ٣/٤٢. الكهول: جمع كهل، وهو من شاب رأسه، أو من كانت سنه بين الثلاثين والخمسين. وصدره: يبكيك نَاءٍ بَعيدُ الدار مُغْتِربٌ.
والشاهد فيه قوله: (ولِلشُّبان) فقد كسرت لام المستغاث المعطوف؛ إذ لم تكرر معه (يا).

(٣) انظر الكتاب ٢/٢١٨.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٤.

ولا يجوزُ في هذا الباب الترخيمُ للعلة التي امتنع لها حذف[1] "يا" واختلف[2] في الذي تتعلق به هذه اللام[3]، فقال بعضهم: تتعلق بما في "يا" من معنى الفعل، وهو مذهب ابن جني[4]. ومنهم من قال[5]: إنها زائدة للفرق بين المنادى المستغاث به والمنادى غير المستغاث به، فلا تعلق لها. ومنهم من قال: يتعلق بالفعل الناصب للمنادى، ورَدَّ على ابن جني: بأن معاني الحروف لا تعمل في المجرور، ولا في الظروف، وأمَّا من ذهب إلى الزيادة ففاسد مذهبه؛ لأنه مهما أمكن ألا تزاد الحروف كان أولى؛ لأن الزيادة ليست بقياس، فبقي أن تكون متعلقة بالفعل الذي ينصب المنادى، والذي يعترض بأن الفعل الذي ينصب المنادى يصل بنفسه، وهذا لا يصل إلا بحرف الجر، يقال له: إن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول يجوز أن يصل إليه بنفسه وبحرف جر، فتقول: "ضَرَبتُ زيداً" و "ضربتُ لزيدٍ" مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [6]وهو قليل مع ظهور الفعل، فإنْ كان الفعل مضمراً كان أقوى.

وأمَّا لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر قولاً واحداً، تقديره: "أدعوك لزيدٍ" وشبه ذلك[7]، والذي يظهر لي من سيبويه[8]: أن "الأُوْلى"[9] متعلقة بفعل مضمر، "والثانية"[10] بإضمار مدعو، كأنه قال: "أَلْجَأُ لزيد" مدعوا لعمرو، أي: في هذه الحال، وهو الأَوْلى[11].

---

(١) أي لا يجوز الترخيم في الاستغاثة؛ لأنها تكثير الصوت.

(٢) انظر هذه الاختلافات في ارتشاف الضرب ٢٢١١/٤، وهمع الهوامع ٥٤/٢.

(٣) أي: لام الاستغاثة.

(٤) انظر مذهب ابن جني في سر الصناعة ٣٢٩/١، وارتشاف الضرب ٢٢١١/٤.

(٥) وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان. انظر ارتشاف الضرب ٢٢١١/٤، وهمع الهوامع ٥٤/٢.

(٦) سورة النمل من الآية ٧٢.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/٢- ٢١٢.

(٨) في الكتاب ٢١٨/٢- ٢٢٠.

(٩) أي: لام المستغاث به.

(١٠) أي: لام المستغاث من أجله.

(١١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٢.

[التعجب الشبيه بالاستغاثة]

ويجري مُجْرى الاستغاثةِ التعجبُ[1] مثل قول الشاعر:

١٠٦- لَخُطَّابُ لَيلَى يالَبُرْثُنَ منكُمُ   أدَلُّ وأمْضَى من سُلَيكِ المقَانبِ[2].

قال (س ~)[3]: "كأنهم رأوا أمراً عجبا فقالوا: "يالَبُرثُنَ" أي مثلكم دعي للعظائم" (سع ~)[4] بعده[5].

١٠٧- تزوُرونَها ولا أزوُر نساءَكم   ألَهَفي لأَوْلادِ الإماءِ الحَواطِبِ[6].

وهذا رجل اتهم قوماً من بني برثن كانوا يزورون امرأته فاتهمهم بفساد بينهم وبينها، فشبههم بسليك المقانب، ولما شبههم به في حذقهم ودقة حيلتهم في الفساد، فاستغاث بمن لم يزر امرأته على من زارها، فقال: يَالَبُرْثُنَ امنعوا من زيارتها بعضكم[7]، وتقول:

---

(١) أي: في الاختصاص بـ (يا) النداء.

(٢) هذا البيت من الطويل لقُرَّان الأسدي أو فَرَّار في الكتاب ٢١٧/٢، ومعجم الشعراء ص ٣٢٦، والأغاني ٣٥٤/٢٠، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٤/١، ولسان العرب ٤٤٣/١٠ (سلك)، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ٥٠/١٣ (برثن). وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٧٤، وشرح المفصل ١٣١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/٢، والمقرب ص٢٥١، والأشباه والنظائر ٢٣/٦.

بُرْثن: اسم قبيلة، وقيل: حي من بني أسد. أدَلّ: أكثر دلالة.

سليك: هو سُلَيك بن عُمَير بن ثيربي السَّعدي، (ت:١٧ق.هـ) شاعر فاتك، نسب إلى أمه فقيل: سُلَيك من السلكة.

المقانب: جمع مَقْنب، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل والفرسان.

ويروى: لَزوَّارُ ليلى، منكمُ آل بُرْثُنَ   على الهولِ أمْضَى من سُلَيك المَقَانِبِ

والشاهد فيه قوله: (يالبرثن) فقد جاء باللام لإفادة التعجب، و لم يحذف (يا) النداء.

(٣) أي: سيبويه. انظر الكتاب ٢١٧/٢.

(٤) هو السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٥٢/٣ (أ)، ٥٣ (ب).

(٥) أي: بعد البيت السابق.

(٦) هذا البيت من الطويل لقُرَّان الأسدي في شرح الكتاب للسيرافي ٥٢/٣ (أ)، ولسان العرب ٥٠/١٣، وهو من نفس قصيدة البيت السابق.

(٧) قال ابن منظور ـ بعد أن ذكر روايتي البيت السابق ـ : (جعل اهتداءهم لفساد زوجته كاهتداء سليك بن السلكة في سَيْرِهِ في الفلوات) اهـ. لسان العرب ٥١/١٣.

"يالَلْعَجَبِ[١] ويالَلْمَاءِ لَمّا رأوا عَجَباً، ورأوا ماءً كثيراً، كأنه قال: ياعَجَبُ تعالَ ويامَاءُ فإنه من أيامك وزمانك".

وقد يجرى المنادى غير المستغاث به، إذا كان في غاية من البعد مجرى المستغاث به تقول: "يالزيدٍ" تريد: "يازيدُ"، ويجوز أن تستغيث، وتحذف المستغاث به، فتقول "يالعمرو" وتكسر اللام، وتحذف المستغاث به لفهم المعنى[٢]. ومنه قول الشاعر:ـ

**١٠٨ـ ياعَجَباً لهذه الفَلْيقةْ		هَلْ تُذهِبَنَّ القُوباءَ الرِيْقَةْ[٣].**

يريد: "ياقوم عجباً"، ونظيره في حذف المنادى لفهم المعنى قوله:

**١٠٩ـ يالعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ		والعالمينَ على سَمْعانَ مِنْ جَارِ[٤].**

فلو كانت "اللعنة" مناداة لكانت منصوبة لأنَّها مضافة[٥].

---

(١) من قوله: (ياللعجب وللماء) إلى قوله: (وزمانك) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢١٧.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٢.

(٣) من الرجز لابن قنان في لسان العرب ١/٦٩٢، ٦٩٣ (قوب)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤، وجمهرة اللغة ص٩٦٥، وكتاب اللامات ص٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٢، ولسان العرب ١/٦٩٢،٦٩٣ (قوب)، والجنى الداني ص١٧٧، والتصريح ٤/٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩١، وشرح شواهد الشافية ص٣٩٩. وقيل: إن هذا البيت لأعرابي أصابته قوباء، فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك، وتعهدها بذلك، فإنها ستذهب، فتعجب من ذلك. انظر التصريح ٤/٧٩. الفليقة: الداهية. القوباء: داء يقشر الجلد، الريقة: ريق الإنسان أي: لعابه. والشاهد فيه قوله: (ياعجباً) فقد استغاث الشاعر، وحذف المستغاث به، والتقدير: (ياقوم عجباً).

(٤) هذا البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ٢/٢١٩، والكامل ٣/٩٤، وكتاب اللامات ص٨٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١، والتبصرة ١/٣٦٠، والإنصاف ١/١١٥، وشرح المفصل ٢/٢٤ وَ ٨/١٢٠، وأمالي ابن الحاجب ص٤٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٣، وشرح التسهيل ٣/٣٨٩، ورصف المباني ص٤٣،٤، والجنى الداني ص٣٥٦، ومغني اللبيب ٢/٥٩٩، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦، وهمع الهوامع ٢/٣٤، ٤٨٧، وخزانة الأدب ١١/٢٠٧، والدرر ٣/٢٥ و ٥/١١٨. ويروى: (والصالحين) مكان (العالمين). وسَمْعَان: جاره والشاهد فيه قوله: (يالعنةُ اللهِ) فقد حذف المنادى بعد حرف النداء، ورفع (لعنة) على الابتداء.

(٥) قال سيبويه: (فَيَا لغير اللعنة) الكتاب ٢/٢٢٠.

وإذا ذكرتَ المستغاث وحده /١٥٥/ فتحت لامه، مثل مافي الحديث لما طعن العبد عمر ﷺ صاح: "يالله ياللمسلمين"[١]. فإن ذكرتها فتحت لام المستغاث به، وكسرت لام المستغاث من أجله[٢]، مثل قوله، وهو حسَّان[٣]:

١١٠- فَيَا لَلنّاس لِلْواشِي المُطَاعِ[٤].

ولا يجوز الجمعُ بين الألف والهاء، وبين لام المستغاث به؛ لأنها معاقبة لها، فكرهوا الجمع بينهما[٥]، فلا يقال: "يالَزَيْداه"، ولنرجع إلى لفظه[٦].

قوله[٧]: **ما اسْتَغَثْتَ به من المُنادى جَرَرْتَهُ بلامِ الجرِّ.**

تمامه ما استغثت به من المنادى أو تعجبْتَ منه جَرَرْتَهُ بلام الجر أو ألحقت في آخره ألفاً. ومثاله: "يالَزيدٍ"، و"يابَكْراه".

وقوله[٨]: **جَاعِلاً حُكْمَها مَعه مَالَمْ يَكُنْ مَعْطُوفاً على مِثْلِه حُكْمَها مع المُضْمَر.**

يعني أن اللام تفتح مع المستغاث به كما تفتح مع المضمر في نحو"لك ولَه".

(١) أي: ماورد في الخبر، انظره في الكامل ٣/٩٤، والمقتضب ٢/٥٠١، وارتشاف الضرب٤/٢٢١١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤.

(٣) هو حسان بن ثابت (سبق التعريف به).

(٤) هذا عجز بيت من الوافر لم ينسبه أحد لحسان إلاّ الأبذي هنا. وهو لقيس بن ذريح بن سنة بن حذافة العامري الكناني: (ت: ٦٨هـ). انظر ديوانه ص ١١٨، والكتاب ٢/٢١٦،٢١٩، والشعر والشعراء ٢/٦٣٣، وكتاب اللامات ص٨٢، والأغاني ٩/١٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٩. وهو بلا نسبة في الكامل ٣/٩٣، وشرح المفصل ١/١٣١، والمقرب ص ٢٥١، ورصف المباني ص ٢١٩، ولسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)، والجنى الداني ص ١٠٣. الواشي : النمام.

وصدره: تَكَنَّفَني الوُشَاةُ وواعَدُوني. وروي: (فأزْعَجُوني)

والشاهد فيه قوله: (فيَا لَلناس لِلْواشي) فقد فتح لام المستغاث به (لَلنَّاس) وكسر لام المستغاث من أجله (لِلْواشي).

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤.

(٦) أي: لفظ أبي موسى الجزولي.

(٧) الجزولية ص ١٩٣. ونصها: "مااستغثت به من المنادى، أو تعجبتَ منه" وانظر التوطئة ص٢٩٢.

(٨) المصدر السابق. ونصها: "جاعلاً حكمه".

وقوله[1]: **ما لم يَكُنْ مَعْطوفاً عَلى مِثْله.**

مثاله: **يا لَلْكُهُولِ[2] وللِشُّبَّان لِلْعَجَبِ [١٠٥]**

وقد تقدم سبب ذلك[3]، وقيل كُسِرَت "اللامُ" لمفارقتها "يا" هي الـتي حققـت وقـوع الاسم موقع المكني حين دخولها عليه مع الاسم، فلما فارقتها "يا" في الاسـم المعطـوف، زال ذلك الحكم، فَكُسِرَت اللام، وقيل: إنما كسرت لأَنَّ اللبـس قـد زال، إذ يعلـم بـالعطف إنـه مشرك مع الأول في الحكم، وهو الاستغاثة فكسرت على أصلها مع الظـاهر، ونظـيره: "من زيداً" في الحكاية فإذا أدخلت الواو قلت: "ومن زيد" فأعربته و لم تحكِ؛ لأَنَّ اللبس قد زال، إذ علم أنه عاطف على كلام المخاطب، فاستغني بالواو عن الحكاية[4].

وقوله[5]: **لأنها أشْبَهُ بِمَا هِيَ فِيه مَفْتُوحة.**

يعني: إن المستغاث به أشبه بالمضمر؛ لأنه واقع موقعه؛ إذ هو منادى كما تقدم[6].

(ش~)[7] وتلحق الهاءُ الألفَ في الوقف، أي لبيانها، ولا يجوز الجمعُ بين اللام والألـف ولا خلو الاسم في الاستغاثة والتعجب من أحدهما.

(س~)[8]، زعم الخليل أنَّ هذه اللام بـدلٌ مـن الزيـادة الـتي تكـون في آخـر الاسـم إذا استغثت أو تعجَّبْتَ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه، كما كَانتْ هـاءُ (الجَحَاجحِـة) معاقبةً لِيَاء الجحاجيح[9].

---

(١) الجزولية ، ص١٩٣.

(٢) عجز بيت من البسيط سبق تخريجه بالرقم (١٠٥).

(٣) انظر ص ١٨٣ من هذا التحقيق.

(٤) المرجع السابق، والكامل ٣/٩٤.

(٥) الجزولية ص ١٩٤.

(٦) انظر ص ١٨٣ من هذا التحقيق.

(٧) هو أبو علي الشلوبين. انظر التوطئة ص ٢٩٢.

(٨) هو سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢١٨.

(٩) في لسان العرب ٢/٤٢٠ (جحجح): "والجَحْجَح": السـيد السـمح، وقيـل: الكريـم، ولاتوصـف بـه المـرأة، وفي حديث سيف بن ذي يَزَن: بِيضٌ مَغَالبةٌ غُلْبٌ جَحاجِحَةٌ
جمع جَحْجاح، وهو السيد الكريم.

[تكرير الاسم المنادى]

باب[1] هذا هو **باب الاسمين اللذين لفظهما واحد، والآخر منهما مضاف**[2].

قوله[3]: **إذا رَفَعْتَ الأَوَّلَ من الاسْمين.**

الصواب إذا ضَمَمْتَ؛ لأَنَّها حركة بناء، والرفع من ألقاب الإعراب، والضم من ألقاب البناء، لكن سَمَّاها رفعاً مجازاً؛ لأن "يَازيدُ" يشبه الإعراب، ولذلك اتبع على لفظه، والمبني لايتبع إلا على موضعه، ومثاله: "يازَيْدُ".

وقوله[4]: **فَنَصْبُ الثَّاني من أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ.**

جعلها غيرهُ خمسة، وهي البدل وعطف البيان، والنعت بتأويل الاشتقاق، والنداء المستأنف، والنصب بإضمار "أعْني"، وذلك قولك: "يا زيد زيد عمرو"، وأضعفها النعت، وهو الذي أسقط أبو موسى[5]، والله أعلم، لأَنَّ العلَمَ لا يُنْعتُ به، فإن قلت: وكيف جاز إضافة العلم؟ فالجواب: أنَّ العربَ إنَّما فعلت ذلك بعدما سلبت العلم الأول علميته، وأدخلته في أُمَّةٍ يقال لكل واحد منهم: زيد، وأضفته إلى عمرو، وعلى هذا قولهم:

١١١- يازيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّل ... تطاولَ الليلُ عَليكَ فانْزِلِ[6].

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٢/٤٨٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٤، والمقرب ص٢٤٦.

(٢) ترجمه سيبويه في كتابه ٢/٢٠٥، (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر).

(٣) الجزولية ص١٩٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) يعني: أبا موسى الجزولي.

(٦) هذا البيت من الرجز لبعض ولد جرير في الكتاب ٢/٢٠٦، وشرح المفصل ٢/١٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٢١، ونسب إلى عبد الله بن رواحة في ديوانه ص٩٩، والسيرة ٢/٣٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧، والروض الأنف ٢/٢٥٨، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٣، ٢/٨٥٥، وخزانة الأدب ٢/٢٦٥، والدرر ٦/٢٨. وهو بلا نسبة في الكامل ٣/٥٢، والمقتضب ٢/٤٨٢، وكتاب اللامات ص ١٠١، والممتع في التصريف ١/٩٥، ولسان العرب ١١/٤٧٦ (عمل)، ومغني اللبيب ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤، والأشباه والنظائر ١/١٠٠، وهمع الهوامع ٣/١٣٥.
اليَعْملات: جمع يَعْمَلة وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل. الذُّبَّل: المهازيل الضامرة لطول السفر. وأضاف زيداً إلى اليعْملات لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها. والشاهد فيه قوله: (يازيد زيدَ اليعملات) بجواز الضم والفتح في الأول،

وقوله[1]: **وإذا نَصَبْتَهُ فَتَنْصِبُهُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ.**

يعني إذا نصبتَ المنادَى الأول الذي يلي حرف النداء، فقلت: "يا زيدَ زيد عمرو" فنصبه من وجه واحد، أي على أنهُ منادى مضاف على تأويلين: إما إلى محذوف دل عليه ماأضيف إليه الثاني، وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع /١٥٦/ من خمسة الأوجه، أو الأربعة على المختار منها، والتأويل الثاني: أنْ يكونَ مضافاً إلى ما بعد الثاني، ويكون الثاني توكيداً له مقحماً بينه وبين ما أضيف إليه. فسيبويه[2] يجعل الأول مضافاً، والثاني مقحم، وكان أصله: (يازيدَ عمرٍ وزيده) ثم حذف المضمر، وقدَّم، فأقحمه بينهما للتأكيد وتمكين المعنى في النفس، ولما أقحمته لهذا المعنى جاء بلفظ الأول وإعرابه.

وقال (د~)[3]: بالقول الآخر، وهو حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، قال: لأنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فيجوز في الاسم الثاني من الوجوه ماتقدم[4]. قال: ومثله قولهم: "مررتُ بخيرٍ وأفْضَلِ مَنْ ثَمَّ" [5]. وقوله:

١١٢- بين ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ[6].

أما الضم فعلى أنه منادى مفرد مبني، وأما الفتح فعلى أنه مضاف إلى ماأضيف إليه الثاني، فيكون مثله منصوباً. وَ(زيدَ اليعملات) تابع للأول تبعه في النصب محلاً.

(١) الجزولية ص١٩٥. ونصها: (وإذا نصبته فَنَصْبُهُ من وجه واحد).

(٢) في الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) (د) هو أبو العباس المبرد. انظر المقتضب ٤٨٠/٢.

(٤) انظر الصفحة السابقة ١٩٠.

(٥) انظر هذا القول في الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٤٨٠/٢،٤٨١.

(٦) هذا عجز بيت من المنسرح للفرزدق في الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٤٨١/٢، وشرح المفصل ٢١/٣، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢. وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢، وتخليص الشواهد ص٨٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢، ورصف المباني ص٣٤١، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد) وَ ٤٩٢/١٥ (يا)، ومغني اللبيب ٣٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، والتصريح ٣٣٢/١، والأشباه والنظائر ١٠٠/١. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر . جبهة الأسد: كواكب سميت بذلك لموقعها من برج الأسد؛ فهي له بموقعه الجبهة من الرأس. وصدره: **يامَنْ رأي عَارضاً أُسَرُّ بِهِ.**
والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجبهة الأسد) حيث كان على مذهب سيبويه: (بين ذراعي الأسد وجبهته)، فحذف الضمير من (جبهته)، وأقحم (جبهة) بين المضاف والمضاف إليه (ذراعي الأسد).

يريد بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد، ولذلك حذف النون، ورجَّح بعضُهم مذهب سيبويه، بأن الحذف فيه لدلالة ما تقدم[1]. وفي مذهب المبرد[2]: الحذف للدلالة بعد، وأيضاً ففي مذهب المبرد تكرير الظاهر، ولا يجوز إلا في الشعر أو في مواضع التفخيم والتعظيم، فإن قال: هو تأكيد، فالحذف لا يليق بالتأكيد، وأيضاً فإن الكلام ليس في هذه المسألة وحدها، بل وفي قوله[3]: **بين ذراعي وجبهة الأسد** [١١٢] ونحو ذلك مما ليس بتأكيد.

وأيضاً فإذا حُذفَ المضافُ إليه ينبغي أن ينوَّنَ المضاف، نحو: "مَرَرْتُ بِكُلٍ قائماً" إذا جعلته معرفة، كما قال سيبويه[4]، فإن قال: ومثل هذا يلزم سيبويه، فنقول له: سيبويه روعي[5] اللفظ فلم ينون للاتصال لئلا يكون جمعاً بين التنوين والإضافة في اللفظ؛ إذ هو مضاف إليه في المعنى كما راعوا اللفظ في قوله:

١١٣- ورَجِّ الفَتى للخيرِ مَا إنْ رَأَيْتَه ... على السنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ[6]

فزاد "إنْ" بعد "ما" المصدرية وإنْ كانت نافية رعياً للفظ[7]، وأما المبرد[8] فيلزمه التنوين.

---

(١) في الكتاب ١/١٨٠.

(٢) انظر الرد على مذهب المبرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٤- ١٩٦، ومغني اللبيب ٢/٣٤٩.

(٣) سبق تخريجه بالرقم (١١٢).

(٤) في الكتاب ٢/٢٠٨- ٢٠٩.

(٥) كذا في المخطوط، والصواب: (راعى).

(٦) هذا البيت من الطويل للمعلوط بن بَدَل القريعي التميمي في لسان العرب ١٣/٣٥ (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/٢٢، والتصريح ١/٦١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٢٢٢، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٦، والأزهية ص ٥٢،٩٦، والخصائص ١/١١٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، ومفتاح العلوم ص ٩٩، وشرح المفصل ٨/١٣٠، والمقرب ص ١٤٩، وشرح التسهيل ١/٣٧١، والجنى الداني ص ٢١١، وأوضح المسالك ١/١٣٢، ومغني اللبيب ١/٤٨، والأشباه والنظائر ٢/١٨٧، وهمع الهوامع ١/٣٩٦.

رَجِّ: تأملْ وانتظر منه. يقول: تأمل الخير من الفتى كلما رأيته، فهو يزداد خيراً كلما تقدمت به السن.

والشاهد فيه قوله: (ما إنْ رأيته) على زيادة "إنْ" بعد (ما) المصدرية الظرفية لشبهها بما النافية.

(٧) انظر الكتاب ٤/٢٢٢.

(٨) انظر المقتضب ٢/٤٨٠- ٤٨١.

قال السيرافي[1]: "وعندي وجه ثالث، وذلك أنْ تجعل: أصله: "يا زيدُ زيدَ عمرٍو" فيكون "زيد عمرو" الثاني نعتاً للأول، مثل قولنا: "يا زيدُ بنَ عمرو" ثم تُتْبِعُ حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب؛ لأن "زيد عمرو" في بيانه للأول مثل "ابن عمرو" لاجتماع الأولين منهما في أنهما مناديان مبنيان ما يجتمعان في حكم اللفظ.

وذكر (سَ)[2] أشياء قوَّى بها قوله: (يا زيد زيد عمرٍو) ومنها قولهم: (لا أبا لك) "اللام" زائدة وأصله "لا أباك"؛ لأن الألف والواو لا تدخل في الأب ونظائره إلا في الإضافة، فيلزم أنه مضاف، واللام لا يضاف إليها؛ لأنها حرف جر، فعلم أن الإضافة إلى "الكاف"، وأن "اللام" دخلت للتأكيد لمعنى الإضافة، فصارت اللام داخلة بين الأب والكاف توكيداً، كما دخل (زيد) بين "زيد وعمرو" وكما دخلت اللام في:

١١٤- يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ[3]

بين المضاف والمضاف إليه توكيداً، ولو كانت اللام غير زائدة لنونت "بؤساً" منصوباً كان أو مرفوعاً"[4]. فإذا نصبتَ فقلتَ: "يا بُؤسَاً للحرب" فإمّا على نداء النكرة نحو: "ياغلاماً لِزيدٍ"، و ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾[5] والآخر: أَنْ تجعل "يا" حرف تنبيه لمن تخاطبه ثم تنصب "بُؤْساً" على جهة الدعاء عليه، نحو: (تباً له وجَدْعاً) أي: "يا هؤلاء تباً للحرب

---

(١) انظر شرحه للكتاب ٤٧/٣ (أ) وَ (ب).

(٢) في الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) هذا القول جزء من صدر بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك بن ضُبَيْعة بن قيس بن ثعلبة، جد طرفة بن العبد، ورد منسوباً له في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠/١. ولم ينسب في الخصائص ١٠٦/٣، وشرح المفصل ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥. والبيت بتمامه هو:

يابؤس للحرب التي وضَعَتْ أراهِطَ فاستراحُوا

وقد استشهد كل من سيبويه والمبرد باللفظة المذكورة دون ذكر البيت، انظر الكتاب ٢٠٧/٢ والكامل ٥٢/٣، والمقتضب ٥٠٠/٢، ٥٨٤، ٥٩٤. كما وردت اللفظة المذكورة في بيت من البسيط للنابغة الذبياني في إحدى روايتيه (سبق تخريجه) ص ١٣٨. والشاهد فيه: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(٤) تابع قول السيرافي في شرحه للكتاب ٤٧/٣ (ب).

(٥) سورة يس، من الآية ٣٠.

وبُؤساً للحرب" فإذا رفعت فقلت: "يابؤسُ للحرب" فكأنك قلت: "ياهَؤلاءِ بؤسُ للحرب"[1] كما قال:

١١٥- يا لَعْنةُ اللهِ عَلى أهْلِ الدَّمَمْ[2]

وإذا وقع في هذا الباب "ابن" و "اختاه ابنت وبنت"[3] و صفات مفردات بين علمين، أو مايجري مجراهما، كاللقب والكنية والصفة الغالبة، أبقيتَ المنادى مضموماً على أصله في لغة من يحذف التنوين في غير النداء لالتقاء الساكنين، ونصبت ابناً واختيه من وجه واحد، وهو النعت؛ لأنه لا يستعمل/١٥٧/ في الخبر إلا نعتاً فكذلك لايكون إلا في النداء، وتتبعه له في لغة من يحذف التنوين في الخبر إذا وقفت كذلك؛ لأنه جعلهما اسماً واحداً، وكان حرف الإعراب عنده في آخر النعت، فكذلك يكون في النداء، فيقول: (يازيدُ بَن عمرو) فإذا لم تجعل "ابْناً" صفة، فليس إلا رفع الأول، ولا يكون "ابن" مقحماً؛ إذ ليس دخوله وخروجه سواء، وكذلك تقول: (يازيدُ بنَ أخينا) لايجوز في زيد إلا الرفع؛ إذ ليس "ابن" بين علمين، وكذلك لايجوز: "يازيد وعمرو بن خالد" وأنتَ تريد النعت "لزيد"؛ لأجل الفصل، فإنْ أردتَ النعت "لعمرو" جاز، ورفعت الأول فقلت: "يا زيدُ وعمرو ابن خالد".

وجملة الأحكام اللازمة "لابن" إذا وقع صفة بين علمين ثلاثة: اتباعه في النداء، وحذف ألفه في الخط، وحذف تنوينه من اللفظ، نحو: هذا: زيدُ بنُ عَمْرو" ومما يتبين أنهم يحذفون التنوين؛ لكثرة الاستعمال لا للساكنين عند بعض العرب ما حكي من قولهم: "هذه هندٌ بنت عبد الله" في مَنْ صَرَف "هنداً" وذلك أنَّهم صيروا الموصوف مع صفته بمنزلة اسم واحد[4].

---

(١) تابع نص السيرافي في شرحه للكتاب ٤٧/٣ (ب).

(٢) من الكامل بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٤٧/٣(ب) .

والشاهد فيه قوله: (يالعنةُ) بالرفع، والتقدير: ياهؤلاء (لعنةُ الله) على جهة الدعاء عليهم.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢.

مسألة[١]: إذا قلت[٢]: "يازيد بن عمرو" "فزيد" في موضع نصب، كما أنَّ "الأُمَّ" في (ياابنَ أمَّ) في موضع جر، ولكنه لفظه على ماذكرت، وهو على الأصل يعني أنَّهُ على الأصل في موضعه لا في لفظه.

قال أبو سعيد[٣]: (أمٍ) في (ياابن أمَّ) مبني على الفتح وهو في موضع جر، ولكن كثر في الكلام، فأتبعوا فتحة الميم لفتحة النون، وحركة النون إعراب، وحركة الميم بناء، ومثله (ياابن عم). وهو عكس (يازيدَ بن عمرو)؛ لأنَّ الأول في (يازيد بن عمرو) أَتْبَعَ الثاني، وفي يا ابن عم، ويا ابن أمَّ أتْبع الثاني الأول".

ط[٤] يعني بقوله: "على الأصل": أنه على أصله صفة وموصوف؛ لأنَّه اسمٌ واحدٌ مُرَكَّبٌ كـ(حضرموت).

---

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/٢٠٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٧، والمساعد ٢/٥٢٠.

(٢) من قوله: (إذا قلت) إلى قوله: (وهو على الأصل) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٥.

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٢/٤٦ (أ).

(٤) هو ابن طاهر الخِدَبّ شيخ ابن خروف.

[باب الترخيم]

باب[1]: معنى الترخيم: التسهيل، تقول العرب: جارية رَخِيْمة، أيْ: سَهْلة الكـلام[2]، فمعنى قولهم: ترخيم الاسم، أي: تسهيل النطق به.

وهو عند النحويين: حذف أواخر الأسماء في النداء خاصة[3].

قوله[4]: الاسمُ المرَخَّم في النداء إن عَرِي من تاء التأنيث.

يعني أنَّ الاسم المرخم لا يكونُ إلاّ منادى، وشرطه إنْ كان دونَ هاء التأنيث ـ أنْ يكونَ عَلَماً زائداً على ثلاثة أحرف، غير مستغاث به ولا مندوب، ولا متعجب منه، وأنْ يكونَ مفرداً، أي ليس جملة في الأصل، ولا هو مضاف، ولا مشبه بالمضاف، ومثال ذلك: "ياحارث" و "يامالك" و "ياعامر" و "ياجعفر" تقول: "ياحار" و "يامال" و "ياعام" و"ياجعف".

سع[5]: الاسمُ الذي يقعُ عليه الترخيمُ شرطه: أنْ يكون منادى مفرداً معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف، ويكون في آخره هاء التأنيث، وإنْ كان على ثلاثة أحرف، فإن نقصَ من هذه الشروط شيء لم يجز ترخيمه، فأما شرطُ المنادى فلأنهم أجمعوا على أنه لايجوز أن تقول: "جاءني حار وعام ومال" وشبه ذلك في غير النداء؛ لأن النداء كثير الاستعمال، والشيء إذا كثر استدعى التخفيف، وأمَّا اشتراط الاسم المفرد؛ فلأن الاسم المفرد قد أَثَّر فيه النداء، وأوْجبَ بناءه بعد أنْ كانَ مُعْرباً في غير النداء، فلما أَثَّر فيه النداء،

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢/٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٥، وشرح التسهيل ٣/٤٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٧، والتصريح ٤/٩٣.

(٢) قال قيس بن ذريح ـ في هذا المعنى ـ :

رَبْعاً لواضحةِ الجبين غريرةٍ ... كالشَّمْسِ إذ طَلَعتْ، رخيمِ المَنْطِقِ

وقال ذو الرُّمة:

لها بَشَرٌ مثل الحريرِومَنْطِقٌ ... رخيمُ الحواشي لا هُرَاء ولا نَزْرُ

(٣) انظر لسان العرب ١٢/٢٣٤ (رخم).

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ١٩٧.

(٥) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣/٦٥ (أ).

لأن النداء باب تغيير، والترخيم باب حذف، فأُجْرِيا مُجْرىً واحداً؛ لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير، فما تغير في النداء تغير هنا، وما لم يتغير فيه لم يتغير هنا، ولذلك لا يرخم المضمر، ولا المبهم، ولا النكرة، ولا المضاف، ولا المعاقب له، لأنها لم تتغير في النداء.

سع~[1]: /١٥٨/ لما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز فيه، ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم، لم يجز فيهما؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير، ومما يؤنس بذلك أن الترخيم الذي صح في كلام العرب، إنما هو ترخيم الأسماء المفردة، نحو: "يا حار، و "يا عَامِ" وَ "يا مَالِ" و "يا فاطِمَ" وَ "يا أمامَ" وَ"يا مروَ" وَ "يا أسْمَ" ونحو ذلك.

وزَعَمَ الكِسَائي والفراء[2] أنَّ المضاف يجوز ترخيمه، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني، فيقولان: "يا أبا عُرْوَ"، و "ياآلَ عِكْرِمَ"، وأظن الذي حملهما على ذلك بيتٌ أُنْشِدَ ليس بمعروف، لم يذكره البصريون:

١١٦- أَبَا عُرْوَ لاتبْعدْ فكلٌّ ابن حُرَّةٍ　　　سيدعُوه دَاعِي مَوْتةٍ فُيجيبُ[3].

وقول زهير:

١١٧- خُذُوا حظَكم ياآل عِكْرِمَ واذكروا　　　أواصرناوالرَّحْمُ بالغيبِ تُذْكَرُ[4]

---

(١) (سع): هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٦٥/٣ (أ) و (ب).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) هذا البيت من الطويل، ورد بلا نسبة في معاني القرآن ١٨٧/١، والتبصرة ٣٧٣/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٩/١، وأسرار العربية ص٢٣٩، والإنصاف ٣٢٤/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٣١٣، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤، والتصريح ٩٥/٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٢.

تَبْعَد ـ بفتح التاء المثناة فوق، وسكون الموحدة، وفتح العين ـ من البَعَد ـ بفتحتين ـ وهو الهلاك.

ابن حُرَّة: كناية عن الرجل الكريم.

(٤) هذا البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤، والكتاب ٢٧١/٢، والأصول ٤٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، والتبصرة ٣٧٢/١، وأسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ٣٢٣/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، ولسان العرب ٣٣٣/٣ (فرد) وَ ٥٤٩/٤ (عذر)، والمقاصد النحوية ٢٩٠/٤، وخزانة الأدب ٢٩٠/٢، والدرر ٥١/٣. وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٣٣/١٢ (رحم) وَ ٤١٦/١٢ (عكرم)، وهمع الهوامع ٥٩/٢ (الصدر فقط).

آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصِرة وهي كل مايعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

وهذا عند سيبويه[١] يجوز في الضرورة في غير النداء، وأنشد سيبويه في مثله في غير النداء:

١١٨ـ إنَّ ابنَ حَارثَ إنْ أشْتقْ لِرُؤْيتِهِ		أوْ امْتدِحْهُ فإنَّ الناسَ قدَ عَلِموا[٢]

وإنَّما شرطنا العلمية؛ لأَنَّ العلمَ كثر استعماله وتغيره، ولذلك جاز في الأعلام ما لم يجز في غيرها؛ لكثرة الاستعمال، وقد تقدم ذلك[٣]، وإنما شرطنا الزيادة على ثلاثة أحرف؛ لأَنَّ ترخيمَ الثلاثي يؤدي إلى بقائه على أقل مما تكون عليه الأصول، وأقل الأصول ثلاثة، فلا يجوز لك ترخيم "زيد" و "عمرو" ونحوهما، فإنْ كان رباعياً أو خماسياً، أو غير ذلك مما زاد عليهما بنقص منه في الترخيم، فإنهم يرخمون إلى عدد موجود في الأسماء، فكرهوا ذلك في الثلاثي، وإنما قلنا: "غير مستغاث به" ولا مندوب؛ لأن الحذف نقيض المقصود بهما، وهو تطويل الصوت والمبالغة فيه، ولذلك لم يحذف منهما حرف النداء[٤].

وأجاز أهل الكوفة[٥] ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط نحو: "ياعُمَرُ"، فيقولون: "ياعُمَ"؛ لأنَّ حركةَ الوسط تقوم عندهم مقام الحرف الرابع، ولأنه لايشبه الأدوات لتحركه، فإنْ كان ساكن الثاني لم يُرَخَّم نحو: "زَيْد"؛ لئلا يشبه الأدوات نحو: (مِنْ وعَنْ)، وسيبويه[٦] لايجيز ترخيمهما؛ لئلا يبقى الاسم على أقل من ثلاثة أحرف، فإنْ كَانَ الاسمُ على أربعة أحرف فيجوز ترخيمه باتفاق، واختلفوا فيما يحذف منه، فإن كان ماقبل الآخر ساكناً مثل:

---

(١) أي: ترخيم المضاف إليه. انظر الكتاب ٢/٢٧٢.

(٢) هذا البيت من البسيط لابن حَبْنَاء التميمي في الكتاب ٢/٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٢٧ والتبصرة ١/٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٣، والتصريح ٤/١١٩، والدرر ٣/٤٨. وقد اختلف محققو هذه الكتب في تعريف ابن حبناء: فمنهم من قال: هو أوس، ومنهم من قال: هو المغيرة. وحَبْنَاء: اسم أمه. وورد بلا نسبة في الأصول ٣/٤٥٨، وأسرار العربية ص ٢٤١، والإنصاف ١/٣٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٥، والمقرب ص٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٤٧٧، وهمع الهوامع ٢/٥٨.

ابن حارث: هو ابن حارثة بن بدر الشيباني الغداني، أبوه سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة من تميم.

والشاهد فيه قوله: (ابن حارث) فقد رخم (حارثة) فحذف تاءها، وهو غير منادى؛ وذلك لضرورة الشعر.

(٣) انظر ص١٩٥ من هذا التحقيق.

(٤) انظر باب الاستغاثة ص ١٨٣ من هذا التحقيق.

(٥) انظر ذلك في الإنصاف ١/٣٣٢ (المسألة ٤٩)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦.

(٦) في الكتاب ٢/٢٥٥ـ ٢٥٦.

"هِرَقْل"، فأهلُ البصرة يحذفون الحرف الأخير فيقولون في ترخيمه: (ياهِرَقْ)[١]، فالفراء[٢] يحذف الحرف الأخير والساكن الذي قبله فيقول في ترخيمه: (ياهِرَ) لئلا يشبه الأدوات، وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد؛ لأن قوله: "لئلا يشبه الأدوات" فاسد بدليل أنه لايخلو أن تُرَخِّمَ على لغة من نوى، أو على لغة من لم ينوِ، فإن رُخِّم على لغة من لم ينو، فينبغي أنْ يَبْنِي آخر الاسم على الضم، ويصيِّره كأنه اسم تام ، وقول الفراء في المتحرك الوسط أن الحركة الوسطى تقوم مقام الحرف الرابع، استدل على ذلك بامتناع العرب من صرف "قدم" اسم امرأة وصرفهم "دَعْداً" و "جُمْلاً" و "هنداً"، وزعم أنَّه قال ذلك لأَنَّ في الأسماء مثل "يد" و "دم" وهذا عند البصريين سواء لا فرق بين المتحرك الوسط والساكن الوسط؛ لأنه يبقى على حرفين وأقل الأصول ثلاثة، و لم يرد به سماع فيحمل على الساكن، وإنما صرف "دعد" و "هند" و "جمل" لخفة البناء وبعضهم يمنع الصرف[٣].

سع[٤]: قوله: "مثل "يد" وَ "دم" هذا لايقاس عليه؛ لأَنَّ الأسماء التي على حرفين على قِلَّتِها نُقِص من آخرها حروف/١٥٩/ علةٍ تستثقل عليها الحركات، فلم ينقصوا منها الحرف؛ استكثاراً للعدة، وإنما نقصوا استثقالاً للحركة، على أنَّ الأكثر من ذلك الذي لايحصى كثرة مايثبت فيه الحرف و لم ينقص كـ "عصا" و"رحى"، ونحو ذلك، وكذلك استدل بقول العرب في النسب إلى "حُبْلى" : "حبليٌّ" و "حبلويٌّ"، وهو رباعي، وفي النسب إلى "قَرْقَرى" وهو خماسي - "قَرْقَرِيٌّ" بالحذف خاصة، فإذا نسبوا إلى مثل: "جَمَزى"[٥] و "بَشَكَى"[٦]، قالوا: "جمزيّ" و "بشكيّ" بالحذف، ليس إلاّ لأنهم حكموا لتحريك الوسط بحكم الحذف، فكأنه خماسي، وهذا عندنا لا يلزم؛ لأَنَّا نقول له: سبب ذلك أَنَّهم لو قلبوا

---

(١) المصدر السابق ٢٤١/٢.

(٢) انظر رأي الفراء والرد عليه في شرح الكتاب للسيرافي ٦٥/٣ (ب)، والإنصاف ٣٣٢/١ المسألة (٤٩)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) هو أبو سعيد السيرافي يشرح قول الفراء. انظر ذلك في شرح الكتاب للسيرافي ٧١/٣(أ).

(٥) جَمَز الإنسان والبعير والدابة يَجْمِزُ جَمْزاً وجَمَزَى: وهو عَدْوٌ دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق. وحمارٌ جَمَزى، أي: وَثَّاب سريع. انظر لسان العرب ٣٢٣/٥ (جَمَزَ).

(٦) امرأة بَشَكَى اليدين، أي: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما انظر لسان العرب ٤٠١/١٠ (بَشَكَ).

الألف في (جمَزى) وَ (بشكَى) لقالوا: "جمزوي" و "بشكوي"، وذلك يؤدي إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك في كلمة واحدة، ولا نظير لذلك في كلام العرب، وماأدَّى إلى مالانظير له فهو فاسد، فلذلك التزموا الحذف فيه، والله أعلم.

وإنْ كانَ الاسم فيه هاء التأنيث، فلا تشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف، بل يشترط فيه التعريف؛ لأنَّه إذا لم يكن مبنياً فيكون مما غير في النداء، وسبب ذلك أنَّ مافيه هاء التأنيث فإن الترخيم يكثر فيه أكثر مما ليست فيه الهاء؛ لأَنَّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم، وليست مبنية عليها الكلمة، لا تعود في جمع مكسر، ولا في جمع سالم كما تعود ألف التأنيث، وإذا كانت في اسم على أربعة أحرف فَصُغِّر لم يُكْسَر الحرف الذي بعد ياء التصغير، نحو: "طلحة" تقول: "طُليحَة"، كما تقول: "حضيرموت" فتصغر الصدر منهما، ولأنها إذا دخلت للتأنيث لم تغير بنية ماتدخل عليه من المذكر، نحو: "ضارب" و "ضاربة" فلما لم تكن مبنية عليها الكلمة لم يُبَالَ بحذفها[1].

والعلة الأخرى[2]: أنها هاء في الوقف، وتاء في الوصل، وهذا التغير لها لازم، والتغيير يأنس بالتغيير، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث المقصورة والممدودة؛ لأنها تدخل على كل فعل ماض لمؤنث، نحو: قامت هند، وانطلقت دعد، ولأنها تدخل على المذكر؛ للتوكيد فلما كانت التاء كذلك، كان حذفها أولى؛ لأَنَّها إذا حذفت فالاسم لايختل بحذفها فحصل حكم الحذف مع عدم الاختلال، فهو أَخَفُّ من حذف مايختل فيه بنية الاسم، فإذا كانت في الاسم لم يحذفوا غيرها قلَّت حروف ماقبلها أو كثرت[3] نحو: "طائفيَّة": يا طائفيَّ أقْبِلي، وفي "مُرْجَانة": يامُرجانَ أقْبِلي وفي "رَعْشَنَةٍ": يارَعْشَنَ أقْبِلي، وفي "سِعْلاةٍ": يا سِعْلاَ أقْبلي[4]، ولو كنا بعد حذف الهاء نحذف من الاسم ما كنا نحذفه لو لم تكن هاء، لوجب أن تقول في ترخيم "فاطمة": يافاطِ أقبلي؛ لأَنَّا لو سمينا "بفاطم" ثم رخمناه، لوجب أنْ نقول: "يافاط"، كما تقول في "حارث" يا حار، ونحن نقول في ترخيم

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٥-٢١٧.

(٢) من قوله: (والعلة الأخرى) إلى قوله: (لايحذف منه) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٣/٦٦ (ب).

(٣) انظر شرح الجمل ٢/٢١٦.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٤٤،٢٤٥.

(حارثة): ياحارث وفي ترخيم (حارث) ياحار، فَعُلِم أن مافيه الهاء لايحذف منه غيرها، فلما تقرر أن مافيه تاء التأنيث بمنزلة المركب، والمركب يحذف منه الاسم الآخر، كانت التاء كذلك، ويشبهونه بما لم يرد فيه التاء سواءً كان اسماً غالباً أو عاماً، ولهذا قال سيبويه[1]: اعلم أن كل اسم كان مع الهاء فيه ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسماً خاصاً، أو اسماً عاماً، لكل واحد من أمة فإن حذف التاء منه في النداء أكثر في كلام العرب، فَأَمَّا ماكان اسماً غالباً، فنحو قولك: ياسَلَمَ أَقْبِلْ.

وأما الاسم العام، فنحو قول العجاج[2]:

جَارِيَ لاتستنكري/١٦٠/ عَذِيري [٩٤]

أردت: سلمة وجارية انتهى.

وأنْكرَ المرخّم أن يُرخَمَّ الاسم العام ولايعرج على خلافه، فإن العام إذا أريد به واحد بعينه، لَحِقَه التغير في النداء، فساغ ترخيمه لذلك، فتمام كلام أبي موسى[3] أن يقول: لايشترط فيه العلمية لكن التعريف، وتغير الاسم من الإعراب إلى البناء، ويشترط فيه[4] أنْ يكون غير مثنى، وترخيمه أكثر بعكس مالا تاء فيه، وإذا وقفت، فبالهاء في الأكثر، فتقول في "ياطلح" في الوقف: "ياطَلْحَهْ"، وفي: "يافاطم": "يافاطمهْ" وكَأَنَّ هذه الهاء عوض من تاء التأنيث المحذوفة في الوصل، كما جعلوا الهاء في "ارْمِه" في الوقف عوضاً من حذف الياء التي كانت في: "ارمي" كأن هؤلاء العرب جعلوا لزوم حذف الهاء للترخيم كلزوم حذف الياء من "ارم" للأمر، ثم جعلوا العِوَضَ من الحرفين في الوقف الهاء، وقد تحذف هذه الهاء في الوقف ضرورة؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها، وقال ابن الخَرِع[5]:

---

(١) في الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) من مشطور الرجز، سبق تخريجه بالرقم (٩٤).

(٣) أي: كلام أبي موسى الجزولي، الذي سبق في ص ١٩٥.

(٤) من قوله: (ويشترط فيه) إلى قوله: (فبالهاء في الأكثر) نص الشلوبين في التوطئة ص٢٩٤.

(٥) ابن الخَرِع (....- ....) هو عوف بن عطية بن عمرو، الملقب بالخَرِع (بوزن كَتِف)، ابن عبس بن وديعة التيمي، من مضر، شاعر جاهلي فحل، أدرك الإسلام، وعَدَّه ابن سلام في الطبقة الثامنة من الإسلاميين. الأعلام ٥/٩٦.

١١٩- كادتْ فَزَارةُ تَشْقَى بِنَا فأَوْلَى فزارةُ أوْلَى فَزارَا[١].

وقال هُدْبة[٢]:

١٢٠- عُوجِي علينا وارْبَعي يافاطِماَ لما تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِني سَاجِمَا[٣].

قال السيرافي[٤]: وتجوز هـذه الأبيـات في غـير الضـرورة؛ لأنَّ سـيبويه[٥] حكـى قـال: وسمعنا الثقة من العرب يقول: "ياحَرْمَلَ" يريد: "ياحرملة"، كما قـال بعضـهم "ارْمِ" يقفـون بغير هاء، فإذا كان كذلك فليس بضرورة؛ لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أنْ تُمَد وتُوصل، كقولك في آخر القافية: مررت بعمرا، ورأيت الرجلا".

(ش ~)[٦]: وقد تُقْحَمُ الهاءُ في مرخم المؤنث مفتوحة وصلاً، نحو: "ياطلحة"، ونحو قوله:

١٢١- كِلِيني لِهَمّ يَا أميمة ناصب[٧].

(١) من المتقارب له في الكتاب ٢٤٣/٢ ، تشقى بنا: أي: توقع بها فتشقى. أولى لك: كلمة وعيد وتهديد، ومعنـاه: الشرُّ أقرب إليك. والشاهد فيه: ترخيم (فزارة) في آخر البيت، والوقف عليها بالألف عوضاً من الهاء؛ لأنهم إذا رخموا مافيه الهاء ثم وقفوا عليها ردوها للوقف، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل الألف عوضاً منها.

قال سيبويه في الكتاب ٢٤٢/٢: (واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها) اهـ.

(٢) هدبة (... نحو ٥٠هـ) هو هُدْبة بن خَشْرَم بن كُرْز، من بني عامر بن ثعلبة، من سعد هُذَيم، من قُضَاعة، شـاعر، فصيح، مرتجل، راوية، من أهل بادية الحجاز، كنيته أبو عُمَير. الأعلام ٧٨/٨.

(٣) من الرجز له في الكتاب ٢٤٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٧/٣(أ)، وأمالي ابن الشجري ٦٤/٢. فاطمـة هـذه هي أخت هدبة، شبب بها زيادة فعدا عليه هدبة فقتله. عوجي: اعطفي وعرِّجي. اربعي: أقيمي.

والشاهد فيه: (يافاطما) حيث وقف بالألف على هذا المرخم المختوم بالهاء. (انظر الشاهد السابق).

(٤) في شرح الكتاب ٦٧/٣(أ).

(٥) في الكتاب ٢٤٤/٢.

(٦) (ش) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص٢٩٤.

(٧) هذا صدر بيت من الطويل للنابغة الذبيـاني، وعجزه: وليـلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكواكـب وهـو في ديوانـه ص ٤٠، والكتـاب ٢/ ٢٠٧،٢٧٧، و ٣٨٢/٣، وكتـاب اللامـات ص ١٠٢، وشـرح أبيـات سـيبويه ٤٤٥/١، والأزهيـة ص٢٣٧، ولسان العرب ٧٢١/١ (كوكـب) و ٧٥٨/١ (نصـب)، و ٦/٦ (أسـس)، و ١٧٢/٨ (شبع)، والمقـاصد النحوية ٣٠٣/٤، وخزانة الأدب ٢٨٣/٢، والدرر ٥٧/٣. وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٣٢/٢، وجمهرة اللغـة ص ٣٥٠ و ٩٨٢، وشرح المفصـل ١٠٧/٢، ورصـف المبـاني ص ١٦١، وشـرح الأشموني ٤٦٩/٢، وهمـع الهوامـع

وكأنهم أقحموا التاء بين الحاء وحركتها، ثم فُتِحَت الحاء؛ لأنَّ التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، كذا فهم بعضهم الإقحام هنا، وذلك أن الحركات عند النحويين بعد الحروف، فدخلت التاء بين الحاء وحركتها، ثم أتبعت الحاء لحركة الهاء التي دخلت فيها، لما تقدم من أنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[(١)].

ش~[(٢)]: ألا ترى أنّه يمكنك أنْ تنطق بالتاء ساكنة، فتقول: يا طلحتْ، فلما سُمِع "ياطلحة" صارت التاء بين الفتحة والحاء، فوقعت بين شيئين على هذا، وقال بعضهم: كان الأصل "يا طلحتة" على التوكيد، فأقحمت التاء بين الحاء والتاء ووجب فتحها؛ لأن التاء لايكون ما قبلها إلا مفتوحاً فقيل: يا طلحتةُ ثم رُخم فقيل: يا طلحة فحذفت منه التاء.

وينسب لابن الأخضر[(٣)] نَسَبَهُ ابنُ هِشَام[(٤)]، وقال: كان الأصل: "ياطلحةُ طلحةُ" ثم قُدِّم (طلحة) الأخير، وأُقْحِمَ بين التاء وطلح، كما قالوا:

١٢٢- ياتيَم تيمَ عَدِيّ[(٥)]

٦٩/٢، ٧٠. كِلِيني: اتركيني؛ من وَكَله إلى كذا: تركه وإياه. ناصِبٍ: متعب. والشاهد فيه قوله: (ياأميمة) فقد أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل الهاء. والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء.

(١) انظر تخريج روايات البيت في همع الهوامع ٧٠/٢.

(٢) هو الشلوبين، وقوله هذا لم أجده في كتبه التي بحوزتي.

(٣) ابن الأَخْضَر (... - ٥١٤هـ) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران، أبو الحسن بن الأخضر التنوخي الإشبيلي، عالم بالعربية والأدب أخذ عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم ، وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض، من كتبه: "شرح الحماسة". توفي بإشبيلية. انظر إنباه الرواة ٢٣٢/٢، ٢٨٨، والبغية ١٧٤/٢، والأعلام ٢٩٩/٤.

(٤) هو ابن هشام اللخمي السبتي. انظر الفصول والجمل ص١٦٨، وشرح الجمل لابن خروف ٧٦٧/٢.

(٥) هذا جزء من صدر بيت من البسيط لجرير، والبيت بتمامه هو:

ياتيم تيم عَدِيّ لا أبا لكُمُ ... لايُلْقِينكمْ في سَوْأةٍ عُمَرُ

وهو في ديوانه ص ٢١٢، وشرح ديوان جرير ص ٢١١ (وفيهما: لايُوقِعَنَّكُمُ)، والكتاب ٥٣/١ و ٢٠٥/٢، ونوادر أبي زيد ص١٣٩، وكتاب اللامات ص١٠١، والأغاني ٣٤٩/٢١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، والأزهية ص٢٣٨، وشرح المفصل ١٠/٢، ولسان العرب ١١/١٤ (أبي)، والمقاصد النحوية ٢٤٠/٤، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وخزانة الأدب ٢٦١/٢، والدرر ٢٩/٦، ومعجم النحو ص٣٩٤، وهو بلا نسبة في الكامل ٥٢/٣، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه ٨٦٦/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٢ و ٢١/٣، وأمالي ابن

ثم حذفوا "طلح" المقحم وأبقوا تاءه فاجتمع تاءان، فحذفوا في الترخيم الأخيرة.

وقال الرُّمَّاني[1] عن ابن شقير[2]: المقحم هاء الوقف أجريت في الوصل مُجْرى الوقف على نية الطرح، ثم عوملت معاملة الموصول، فقلبت تاء، ولما كان هذا الاسم ينادى بالترخيم على فتح آخره، عاملوا هذه الهاء معاملة الآخر؛ حيث وقعت موقعه فحرَّكُوها بالفتح. وقال غيره: حَرَّكوها بالفتح؛ لأن تاء التأنيث منوية/١٦١/ بعدها، ولايكون ماقبلها إلا مفتوحاً، فحكم للمقدر بحكم الملفوظ به.

قال أبو موسى[3]: **ونحو: أطْرِقْ كَرَا وَيَاصَاحِ شاذ.**

يقول مافيه تاء التأنيث لايشترط فيه العلمية فلما قال هذا، وَرَدَ عليه اعتراض بـ "ياصاحِ وَيَاكَرَا" وليس بعلمين ولا فيهما تاء التأنيث، فقال: هما شاذان[4]؛ لأنّ "صاحباً" صفة، و "كروان" ليس علماً[5].

ش~[6]: ويجري هذا المجرى الاسمُ الذي قد كثر استعماله حتى جرى مجرى العلم مثل: صاحب تقول: "ياصَاحِ" ولايجوز: "ياصَاحُ"؛ لأنَّ من يضم يجعله اسماً لايريد المحذوف،

الحاجب ٢/٧٢٥، ورصف المباني ص ٢٤٥، ومغني اللبيب ٢/١٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤، والأشباه والنظائر ٤/٢٠٤، وهمع الهوامع ٣/١٣٥.

والشاهد فيه قوله: (ياتيم تيم عدي)؛ فالأصل: (ياتيم عدي تيم عدِي) ثم حذف المضاف إليه من الثاني فصار: ياتيم عدي تيم، ثم أقحموه بين المضاف والمضاف إليه فأدخلوه في غير محله؛ فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة ـ معاملة الأول. وتيم: هم تيم بن عبد مناة، وعدي هو عدي بن عبد مناة، فنسب تيم إلى أخيه عَدِي.

(١) الرُّمَّاني (٢٩٦ـ ٣٨٤هـ) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسنِ الرُّمَّاني، باحث معتزلي مفسر، من كبار النحويين. أخذ عن ابن السراج وابن دريد، وكان أبو حيان التوحيدي من تلاميذه. له نحو مئة مؤلف منها: "شرح كتاب سيبويه" و "شرح أصول ابن السراج". انظر الأعلام ٤/٣١٧.

(٢) ابن شُقَيْر (...ـ ٣١٧هـ) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شُقَير البغدادي، ممن جمع بين النزعتين البصرية والكوفية. من مؤلفاته: (المقصور والممدود) و (المذكر والمؤنث) وَ (مختصر في النحو). انظر الأعلام ١/١١٠.

(٣) هو الجزولي. انظر الجزولية ص١٩٨.

(٤) انظر هذا القول في المساعد ٢/٥٦٢،٥٦٣.

(٥) قيل: إن (كرا) غير مرخم، بل هو هكذا اسم لذكر الكروان. وإن كان مرخماً وأصله: كروان، لكنه مذكور في مثل، والأمثال كثيراً ماتشوَّه وتغيَّر؛ لتسير وتشتهر.

(٦) هو أبو علي الشلوبين. انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦٥، والتوطئة ص٢٩٤. والمساعد ٢/٥٦٢.

وليس على حذفه دليل، فلم تحتمل النكرة أنْ يفعل به ذلك، فحذفوا هـذا لكثرة استعمالهم إياه، كما قالوا: لَمْ أُبَلْ ولم يَكُ، و لم أَدْرِ.

والمحذوف من المرخَّم إمَّا حَرْفٌ وإمَّا حَرْفَان هما زائدان في حكم زيادة واحدة، وهي زيادة التثنية وجمع السلامة نحو: "زيدان" و "زيدون" علمين ما لم يبق بعد حذفهما أقـل مـن ثلاثة أحرف، نحو: (بنون)؛ قال سيبويه[(١)]: وأمَّا رجل اسمه "بنون" فلا تَطْرَحْ منه إلا النـون؛ لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة أحرف، ومن قال: ياحارُ، قال: يـابني؛ لأنـه ليـس في الكلام اسم آخره كآخر (بنو).

السيرافي[(٢)]: إن قيل قد جعل سيبويه العلة في حذف الحرفين جميعا أنهما زِيْدَا معاً، وقد زيد الواو والنون في "بنون" معاً فَهَلاَّ حَذَفَهُما جميعاً.

(جـ)[(٣)]: إنَّ الـواو والنـون في "بنـون" غَيَّرتـا بنـاءه إلى لفـظ لا يسـتعمل مفـرداً علـى حرفين؛ لا يقال (بَنُ) في "ابن" فصار "بنون" كَرَعُوم[(٤)] وثمود، وصارت الواو والنون كأنهما من نفس الكلمة، ولكن لا يبعد عندي إذا نسب رجل إلى "عدة" وإلى "يـد" و "دم" فقيـل: "يديّ" و "دميّ" و "عديّ"، وسُمِّي به ثم رُخِّم أنْ يقال: "يايَدِ" و "يادَمِ" و "ياعِدِ" ، فيَرُدَّهُ إلى بنائه الذي كان، كما يكون ذلك في هاء التأنيث لو سمي رجل بـ "عِدَة ثم رخم جاز أن يقال: ياعِدَ، وعلى هذا النحو لايبعد عندي أن يجمع "دم" ونحوه إذا كان اسم رجل فيقـال: "يادمون" و "ياعدون"، فإن سمي "بدمون" أو "عدون" رجـل، ثـم رُخِّـم، فجـائز أنْ يقـال: "يايدُ" و "يادَمُ" و "ياعِدُ" قلت: هذا لا يشبه "بنون" فإن "بَن" لم ينطق بـه، و "يـد" و "دم" قد نطق بهما، وأيضاً فإن النطقَ بهما إنَّما كان على غير قياس، أعني حذف لاماتها لم يكـن على قياس فلا ينبغي أن يفعل إلا حيث قالته العرب، فـإذا سميـت بـ "يَـدُون" فـلا ينبغـي أن تحذف سوى النون؛ قياساً على (بنون). ومنها ألف التأنيث، نحو: أسمـاء تقـول: "يـا أَسْـمَ"،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٥٦، ٢٥٩.

(٢) في شرح الكتاب ٣/٧٢(ب).

(٣) (ج) هو رمز لكلمة الجواب. انظر هذا الجواب في شرح الكتاب للسيرافي ٣/٧٢(ب)،٧٣(أ).

(٤) الرعوم: الشديد الهزال، وقيل: اسم امرأة. انظر لسان العرب ١٢/٢٤٥ (رعم).

والألف والنون في نحو: "عثمان" و "مروان"، تقول: "ياعُثْمَ" و "يامَرْوَ"[(١)]، وياء النسب، نحو: رجل سميته "بحمراوي"، تقول في الترخيم: "ياحمراو" أقبل. على لغة من نوى، وأمَّا على لغة من لم ينوِ المحذوف، ويجعل مابقي اسماً كاملاً، فإنه يقول: "ياحمراء أقْبِلْ"؛ لأن الواو تقع طرفاً بعد ألف زائدة، فتقلب همزة.

(فا)[(٢)]: لو سميتَ "بحمراء" هذه المرخمة على "ياحار" صرفت في النكرة؛ لأن همزتها ليست بمنقلبة عن ألف التأنيث، إنما هي منقلبة عن ألف منقلبة عن واو منقلبة عن همزة منقلبة عن ألف، وكذلك قرشي، اسم رجل، تقول: ياقُرشِ وتحذف ياء النسب، وكذلك الياءان المشبهتان، لها نحو: كرسي اسم رجل، تقول: /١٦٢/ ياكُرْسِ[(٣)].

وقالَ[(٤)]: وكل حرف في الآخر أصْلي قَبْلَه حرفُ مدٍّ ولِين الاسمُ بِهِمَا خَمْسَةُ أحْرُف أو أكثر، فحكمُهُ مع ماقبله حُكمُ زيادتَيْ فَعْلاَن.

مثاله: منصور، وعمَّار، وشملال[(٥)] في اسم رجل، و(عنتريْس) اسم رجل، تقول: يامنصُ وياعَمَّ، وياشملَ، وياعنْترِ، وعلَّلَ هذا سيبويه[(٦)] بأنه: لما كانت حال الحرف[(٧)] الأصلي في: "منصور وعَمّار، وعنتريس، وهو الراء في "منصور"، والسين في "عنتريس" قد وجب حذفها؛ لأنها طرف الأسماء صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني من الزائدين، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائدة الثانية، والزائد الأول من الزوائد بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي، فقد ساوى الزائدان الزائد والأصلي، وقد وجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد والأصلي المشبهتين لهما.

---

(١) قال سيبويه: (هذا باب مايُحذف من آخره حرفان؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد...) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) هو أبو علي الفارسي. انظر التعليقة ٢/١١- ١٣.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦٦.

(٤) أي: الجزولي، انظر الجزولية ص ١٩٩. ونصها: "وحُكْمُ كلِّ حرف..."

(٥) الناقة الشِمْلال: الخفيفة السريعة. انظر لسان العرب ١١/٣٧١ (شمل).

(٦) في الكتاب ٢/٢٥٩- ٢٦٠.

(٧) من قوله: (لما كانت حال الحرف الأصلي) إلى قوله: (حذف الزائد والأصلي) نص السيرافي في شرح الكتاب ٣/٧٣ (أ).

وقوله(١): أوْ أكثر.

مثاله: أشهيباب هذا عقد هذا الفصل، فقولُنا: فيه حرف مد ولين زائد، نعني ساكناً، وتحرزنا بذلك من نحو: "بردرايا" و "حولايا"، لأن تحريك الحرف قد حَصَّنه وقوّاه، فمنع من حذفه، فتقول في ترخيمه ـ على لغة من ينتظر ـ : يابردراي وَ ياحولايَ، وعلى من ضم يهمز؛ لأنه يقلب الياء همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فتقول: ياحولاءُ، ويابردراءُ(٢).

وقولنا زائد ساكن، مثاله: قد تقدم، ونحو عَمّار وسلاّم، تقول: "ياعمَّ"، وياسَلَّ أقْبِل، وتحرزنا منه إذ كان غير زائد، بل منقلباً عن حرف علة أصلي، مثل: "مختار" و "منقاد"؛ لأن وزن مختار مُفْتَعِل، فالألف منقلبة عن عين الكلمة، ومنقاد وزنه مُنفعل، فالألف منقلبة عن عين الكلمة، فلم يجز حذفها، فلذلك قلنا: حرف مد ولين زائد، وقولنا: الاسم بهما خمسة أحرف، أي عدة الحروف بالحرف الأخير والزائد الذي قبله خمسة أحرف، وذلك لأجل أن يبقى ـ بعد حذفهما ـ الاسم على ثلاثة أحرف إن كان خماسياً، أو على أربعة إن كان سداسياً، أو نحو ذلك، حتى لا يخرج عن النظائر، وتحرَّزْنا عن مثل "عماد" و "ضرام" و "سعيد" و "سليم" و "ثمود"، مما هو على أربعة أحرف فإنه لا يجوز حذف الحرف الزائد اتباعاً للأصلي؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين، فإنما تقول: "ياعِمَا" و"ياسَعِي" و "ياثَمُو" هذا على لغة من حذف ونوى، وعلى لغة من قال: يا حارُ كذلك إلا ما آخره واو قبلها ضمة، فإنه يتغير فتقلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمة، وقد تقدم سبب امتناعه قبل(٣)، فتقول على هذه اللغة: "ياثمِيْ" على قياس "دلو وأدْلٍ"، وكذلك تتغير الواو إن كان قبلها فتحة بقلبها ألفاً، مثل "قَطَوان" اسم رجل تقول: "ياحار" "يا قَطَوَ أقبل"، وعلى ياحارُ: "ياقطا"(٤)؛ لأنك لما حذفت الألف والنون، بقي "ياقَطَوَ" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وكذلك تفعل في الغليان والنزوان على لغة "ياحارُ"؛ لأنَّه نهاية الاسم وتمامه.

---

(١) نص لم أعثر عليه في نسخة الجزولية التي بحوزتي. انظره في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٦/٣.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/٢.

(٣) انظر ص ٢٠٤ من هذا التحقيق.

(٤) انظر الكتاب ٢٤٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/٢.

فإنْ كان ماقبل الاسم ساكناً نظرتَ فإن كان ألفاً زائدة قلبت الواو همزة، مثل "طَفَاوة" اسم رجل وَ "شَقَاوة"، تقول فيه - على ياحار - : "ياطفاوَ وياشقاوَ"، وعلى "ياحارُ": ياطفاءُ وياشقاءُ"؛ لأَنَّ الواو لاتكتب طرفاً بعد ألف زائدة، فإن كان الساكنُ حرفاً صحيحاً/١٦٣/ لم تغير الواو، فتقول في "مَرْوان": "يامروَ"، على ياحارِ، و "يامروُ" على "ياحارُ"[(١)]، وعليه قوله:-

١٢٣- يامروَ إنَّ مطيَّتي مَحْبُوسَةٌ   تَرْجُو الحِبَاءَ وربُّها لَمْ يَيْأَسِ[(٢)].

وعلى حذف ألفي التأنيث قوله:

١٢٤- قِفْي فانْظُري ياأسْمَ هَلْ تعرفينَهُ   أَهَذَا المُغِيريُّ الذيْ كانَ يُذْكَرُ[(٣)]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٨.

(٢) هذا البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١، والكتاب ٢٥٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠٥، واللمع ص١٩٩، والمقاصد النحوية ٢٩٢/٤، والتصريح ١٠٤/٤، وخزانة الأدب ٣٢٠/٦، وهو بلا نسبة في الجمل ص١٧٢، وشرح المفصل ٢٢/٢، وأوضح المسالك ٢٩/٢، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢.

يامرو: أي: يامروان، وهو مروان بن الحكم، وكان قد ولي المدينة من قبل معاوية، فدفع إلى الفرزدق صحيفة يوصلها إلى بعض عماله، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية، وكان فيها مثل مافي صحيفة المتلمس، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيدري مافيها من الأمر بقتله، فيتسلط عليه بالهجاء، فكتب إليه:

قل للفرزدق، والسفاهة كاسمها   إن كنت تارك ماأمرتك فاجلس

ودع المدينة، إنها مرهوبة   واعمد لمكة أو لبيت المقدس

ألق الصحيفة يافرزدق إنها   نكراء مثل صحيفة المتلمس

فأجابه الفرزدق بأبيات أولها هذا البيت الشاهد. وبعده:

وأتيتني بصحيفة مختومة   يخشى عليّ بها حباء النقرس.

والحباء: العطاء. ربُّها: صاحبها.

والشاهد فيه قوله: (يامرو) فقد رخمه وحذف الألف والنون لزيادتهما وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما.

(٣) هذا البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٣، وخزانة الأدب ٣٩٣/١١. وبلا نسبة في الجمل ص ١٧١، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح قطر الندى ص ٢١٦. والمُغِيريّ: نسبة إلى جده المغيرة بن عبد الله.

والشاهد فيه قوله: (ياأسْمَ) فقد رخم اسم العلم بحذف آخره، وهو الهمزة مع حرف المد الذي هو الألف، والأصل: ياأسْمَاء.

وقول الآخر:

١٢٥- ياأسْمَ صَبراً على مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إنَّ الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنتظرُ[١]

وتقول في رجل اسمه: "زيدون" أو "عمرون"، على لغة من ينتظر، وعلى لغة من لاينتظر - : يازيدُ و "ياعمرُ"، واللفظ واحد، والتقدير مختلف، فمن قال: "ياحار" فهي الضمة التي تكون قبل واو الجمع، ومن قال: "ياحارُ" كانت ضمته، هي ضمة "يازيد"، فهي كحركة، فلك وجهان، إذ يستعملان للمفرد وللجمع.

وقوله[٢]: **ومافيه هاءُ التأنيث لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ سِوَاها ألْبتهَ.**

قد تقدم أنك تقول في "مرجانة": "يامرجان" و "اسطوانة" "ياسطوان" ؛ لأنَّ تاء التأنيث بمنزلة كلمة ضمت إلى كلمة، وقد تقدم، فلا يحذف مع حذفها غيرها[٣]، وكذلك ما آخره ياء النسب نحو: "حَمْرَاوِي" اسم رجل تقول: "ياحمراو" على "ياحار" و "ياحمراءُ" على "ياحارُ" لايحذف غيرها، وكذلك الاسم المركب يحذف فيه الثاني خاصة[٤]، وذلك على لغة من يركب الاسمين ويجعلهما كـ "خمسة عشر"، وأمَّا من يركبهما تركيب إضافة فيقول: هذا حضرُمَوْتٍ، ورأيتُ حضرَمَوْتٍ، فلا يجوز ترخيمه كما لا يرخم المضاف. وأمَّا من لم يُضفْه، فيكون بمنزلة طلحة وحمزة، فتقول على "ياحار": "يا حضرَ" بالفتح، وعلى "ياحارُ": "ياحضرُ" بالضم، ويامعدي" بالإسكان في اللغتين؛ لأنَّه قد استعمل مسكناً، فياؤه بمنزلة ياء "دَرْدَبيس"، وتقول في ترخيم "خمسة عشر" اسم رجل: "ياخمسة أقْبِلْ" و "ياخمسةُ" على ياحارُ، وتقول في ترخيم "اثني عشر" اسم رجل: "ياإثنُ"، فتحذف عشر مع الألف التي

---

(١) هذا البيت من البسيط للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٦٤، والكتاب ٢٥٨/٢، ولأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/١، وللبيد أو لأبي زبيد في المقاصد النحوية ٢٢٨/٤، والتصريح ١٠٤/٤، وبلا نسبة في الجمل ص ١٧١، وأوضح المسالك ٢٩/٢، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢. و (مَلْقِيٌّ): مفاجيء. منتظر: مرتقب. والشاهد فيه قوله: (يأسْمَ) والقول فيه كالذي قبله.

(٢) الجزولية ص ١٩٩.

(٣) انظر ص ١٩٩ من هذا التحقيق.

(٤) انظر هذه المسائل في الكتاب ٢٦٧/٢- ٢٦٩.

قبلها؛ لأَنَّ "عشر" قد حكم لها بحكم النون، وقد تقدم بيان ذلك في العدد، ولذلك لم يقولوا: "اثنا عشرك"[1].

واعْلَمْ أنَّ الأسماءَ المحكية لا تُرَخَّمُ، نَحْو: تَأَبَّطَ شراً؛ لأنها لم تتغير في النداء.

وذكر سيبويه[2] الشَّبه بين المركب، وما فيه تاء التأنيث، من أربعة أوجه: **منها باب التصغير**؛ لأنَّ الاسمين إذا جُعِلا اسماً واحداً صُغِّرَ الصدر ثم أُوتي بالثاني، كما يفعل بالهاء، فيقال: حُضَيرموْت وتُمَيْرة.

ومنها: النَّسب، تقول في "مَعْدِي كرب": "مَعْدِيٌّ"، كما تقول في البصرة: "بصريٌّ".

والثالث: أنَّ الهاء لاتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، كما لا يلحق الاسم الثاني الأول بشيءٍ من الأبنية .

والرابع: أن كل واحد منهما لايغير بنية الاسم الأول، فلما اتفقا في هذه الوجوه كان حكمهما في الترخيم واحداً.

مسألة[3]: إذا رَخَّمْتَ رجلاً اسْمُه "قاضُون"، قلت: ياقاضي أقبل، وفي رجل اسْمُه "ناجيٌّ": ياناجِي أقبل، وفي رجل اسمه "مُصْطَفَوْن": يا مُصْطَفَى أقبلْ، فرددتَ هذه الحروف المحذوفة؛ لأَنَّ الموجب لحذفها قد زال، وذلك أنَّ أصل[4]: "قاضون" قاضيون؛ لأن أصله "قاضي" فدخلت واو الجمع، وهي تضم ما قبلها، فاستثقلت الضمة في الياء، فسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين، وضُمَّت الضادُ لتسلمَ واو الجمع فلما ذهبت الواو في الترخيم عادت الياء المحذوفة من أجلها، وأصل ناجي: ناجية، فلما نسبتَ إليها أسْقطْتَ الهاء للنسبة، وأدخلت ياءي النسب، وهما يكسر ما قبلهما فكسرت /١٦٤/ يا ناجية فقيل: ياناجِيٌّ، فاستثقلت الكسرة فيها، فسكنت فقيل: ناجيٌّ فالتقى ساكنان، فحذفت "يا" ناجية؛ لالتقاء الساكنين، فإذا رخمت حذفت ياءي النسب فعادت "يا" ناجية، وكذلك (مصطفون) حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع فلما حذفت الواو، عادت الألف.

---

(١) انظر ذلك في باب العدد ص٧٥ من هذا التحقيق .

(٢) في الكتاب ٢/٢٦٧- ٢٦٨.

(٣) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/٢٦٢.

(٤) من قوله: "أن الأصل" إلى قوله: (عادت الألف) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٣/٧٥(ب)، ٧٦(أ).

مسألة[1]: ذكر المبرد أسماء أَبْطَلَ ترخيمها على لغة من لا ينتظر منها رجل اسمه "طيلسان" على لغة من كسر اللام من طيلِسان"، قال: لأَنَّهُ إذا حذف الألف والنون بقي "طَيْلِس" وليس في الأسماء اسم على "فَيْعِل" في غير المعتل[2]، ومنها رجل اسمه "حُبْلَوِيّ" يجوز ترخيمه على لغة من ينتظر، فيقول: "ياحُبْلو" أقبلْ ولا يجوز ترخيمه على من قال: "يَاحَارُ"؛ لأنه يؤديك إلى أن تتحرك الواو بالضمة، وقبلها فتحة فتنقلب ألفاً، وألف التأنيث المقصورة لا تكون منقلبة عن شيء.

قال السيرافي[3]: "لم يذكر سيبويه شيئاً من هذا الباب اعتبر فيه بناء ما ينبغي، وإنما اعتبر فيها ما إذا عرض في الكلام غيَّرَتْهُ العربُ من حرف إلى حرف وذلك تحويل الواو من "عَرْقُوٌ" و "قَمَحْدُوٌ" إلى الياء من كلامهم: "أَحْقٍ وأَدْلٍ) في جمع دلو وحقو، والأصل: "أَدْلُوٌ" و "أَحْقُوٌ"، وليس ذلك بقصد إلى تغيير بناء، وإنمَّا هذا حكم جارٍ مُتْلَئِبٌ[4] مستمر على كل واو تقع طرفاً في الاسم المتمكن وقبله ضمة، وكذلك قلب الواو والياء همزة إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف نحو: "عطاء ورداء" ولذلك قلبت الواو ألفاً في "قطوَ" والواو همزة في "طفاو"[5]، فأمَّا البنية العارضة في كلامهم الخارجة عَنْ أبنيتهم فلا يلتزمون تغيُّرها إلى أبنيتهم، ولا إخراجها من كلامهم، نحو استعمالهم "إبراهيم وإسماعيل وهابيل وقابيل" ونحو قولهم: "إِبْرَيْسِم" وليس شيء من هذه الأبنية في كلامهم، فكذلك إذا قلنا: "ياطيلِس" و "ياحبلى" إنما هو شيء عرض في الكلام ، وليس ببنيةٍ أصليةٍ، ويقال للمحتج عنه: أخبرنا عن حار ماوزنه؟ فإن قال: على أصله قبل الترخيم، قيل له: فما أنكرت أن يكون وزنه فيعلان على أصله قبل الترخيم، وهو طيلسان فيجوز ياطيلس لأنه فيعلان، لا فيعل".

---

(١) انظر هذه المسألة في الأصول ٣٧٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٧١/٣(ب).

(٢) انظر لسان العرب ١٢٥/٦ (طلس).

(٣) في شرحه للكتاب ٧١/٣ (ب).

(٤) اتلأَبَّ الشي اتْلِيئباباً: استقام، وقيل: انتصب.

والمُتْلَئِب: المستقيم، والطريق الممتد. انظر لسان العرب ٢٣٢/١ (تلأب).

(٥) من قوله: (فأما البنية العارضة) إلى قوله: (قول الأخفش) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٧١/٣ (ب)،٧٢ (أ).

وإنْ قال: وزنه "فاع"، قيل له: فلم قلت: "ياحار" وليس في الكلام "فاع" وإن قال: وزنه "فعلٌ" قيل له: لِمَ قلت: إن أصله "فعل" وقد علمت أن الألف زائدة لا أصلية، وإنْ جاز هذا فما أنكرت أن يكون "مَنْصُ" من قولنا: "يامنَصُ" وزنه "فَعْلٌ" وإنْ كانت الميم فيه زائدة، وليس هذا طريق وزن الأسماء على حقائقها، وعلى أنا إذا قلنا في ترخيم "قَمَحْدُوَة"[١]، "قمحْدي" في قول من قال: "ياحارُ" فإنه يصير "فَعَلْي" وليس ذلك في أصول الأبنية، والقول في نحو هذا أن لايتغير الوزن فيما يبقى؛ لأنه ليس بالأصل الموضوع في لفظ تلك الكلمة وتغير الحروف، فإذا وقعت في موضع يستمر الحكم في تغيرها، غُيِّرَتْ على مابيَّنا من ذلك[٢] وهذا القول أخذه المبرد عن المازني، وحكي أن المازني[٣] قال: سَأَلْتُ الأَخفش كيف ترخم رجلاً اسمه "طَيْلسان" في من كسر "اللام"؟ فقال: ياطيلِسُ أقبلْ فيمن قال: "ياحارُ" فقد حصل "طيلس" من قول الأخفش.

وكتب (ش)[٤] على لفظ الباب.

قوله[٥]: **وأنْ يكُونَ مُفْرداً.**

أي ليس جملة في الأصل، كتأبط شراً.

وقوله[٦]: **وإنْ كانَ فيه هاءُ التأنيث لم يُشترط.**

مثاله: "ثُبَة" و "عِدَة"، تقول: "ياثُبَ" و "ياعِدَ".

وقوله[٧]: **والمحذوفُ /١٦٥/ من المرخَّم إمّا حرفٌ، وإمَّا حَرفان.**

يريد إمّا حرفٌ أوْ مافي حكمه، وإمَّا حرفان، ويريد بما في حكم الحرفِ الاسم الثاني في التركيب، فإنَّ حكمه حكم هاء التأنيث، وسنذكر ذلك في آخر الباب.

---

(١) القَمَحْدُوَة: الهَنَة الناشرة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا، وقيل: ما أشرف على القفا من عظم الرأس. انظر لسان العرب ٣٦٨/٣.

(٢) في الصفحة السابقة.

(٣) انظر هذه الحكاية في الأصول ٣٧٣/١.

(٤) هو الشلوبين، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٥/٣.

(٥) الجزولية ص١٩٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٥/٣.

(٦) الجزولية ص ١٩٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٥/٣.

(٧) المصدر نفسه.

وقوله[1]: **فالزيادتان هما زيادتا التثنية.**

مثاله: "يازَيْدان" في اسم رجل في منْ حكى التثنية، أي تقول فيه إذا رَخمْته:

(يا زيدَ) على (ياحار)، "زيدُ" على "ياحارُ".

وقوله[2]: **وجمعي السلامة.**

مثاله: "يازيدون" اسم رجل في من حكى الجمع.

وقوله[3]: **وألفا التأنيث.**

مثاله: "أسْمَاء" في مذهب سيبويه[4]، تقول: ياأسْمَ.

وقوله[5]: **والألف والنون في فَعْلان.**

مثاله: سعدان ومروان تقول: ياسعدَ ويامرو.

وقوله[6]: **وياءُ النَّسب.**

مثاله: قرشي اسم رجل.

وقوله[7]: **وماأشبه ياءيه.**

يعني الياءين في "كُرْسِيّ" و "بُخْتِيّ" اسم رجل تقول في الترخيم: "ياقُرَشِ" و "ياكُرْسِ" و "يابُخْتِ" .

وقوله[8]: **الاسمُ بهما خمسةُ أحْرف.**

مثاله: منصور وعمّار، تقول: "يامنصُ" و "ياعمَّ".

وقوله[9]: **أو أكثر.**

---

(١) الجزولية ص ١٩٨، وقوله: (فالزيادتان) ليس فيها. انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٥/٣.

(٢) المصدر السابق

(٣) الجزولية ص ١٩٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٥/٣- ٩٦٦.

(٤) في الكتاب ٢٥٦/٢،٢٥٧.

(٥) (في فعلان) ليست في نسخة الجزولية التي بحوزتي، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٦/٣.

(٦) الجزولية ص ١٩٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٦/٣.

(٧) المصدر السابق

(٨) الجزولية ص ١٩٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٦/٣.

(٩) المصدر نفسه.

مثاله اشهيباب، انتهى[1]، وإنما كُتِبَ ليكونَ تنبيهاً على المثل بتقريب.

[باب مارخَّمَت الشعراء في غير النِّدَاء اضْطِرَاراً]

مسألة[2]: من الترخيم في غير النداء اضطراراً ما أنشده أبو القاسم[3] من قوله:

١٢٦- ألا أضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَاما وَأضْحتْ مِنْكِ شَاسِعةً أمَامَا[4].

أراد: أُمَامة، والحبال هنا جمع حبل وهو العهد، ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾[5] أي بِعَهْدِهِ، و "الرِمَام" جمع رُمة وهي القطعة البالية من الحبل، والرمة أيضاً قاع شجر، و "الرُّمة" بكسر الراء العظم البالي، و "الرَّمَّة" بفتح الراء أخذ الشاة الحشيش بالمرَمة والمقمة، وهما للشاة كالشفة للإنسان ، والشاسعة: البعيدة وَ "أُمَامَة" اسم امرأة، والمعنى في البيت: ماكان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع ثم رجع إلى نفسه، فقال: وأضحت ... البيت، أي ليس لك في الاجتماع مَطْمَعٌ، والشاهد في البيت: ترخيم "أمامة" في غير النداء، على لغة من حذف ونوى المحذوف، وهي اسم "أضْحَتْ"، وَ " شاسعة" خبرها، و "مِنْكَ" متعلق بـ "شَاسِعة"[6].

---

(١) أي: انتهى شرح الشلوبين لأقوال الجزولي.

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢٦٩/٢، والجمل ص١٧٤، وشرح الجمل لابن خروف ٧٧٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/٢. وعنوان هذه المسألة فيها: "هذا باب مارخمت الشعراء في غير النِّداء اضطراراً.

(٣) هو أبو القاسم الزجاجي، انظر الجمل ص ١٧٤.

(٤) هذا البيت من الوافر لجرير في ديوانه ص ٢٢١، وشرح ديوانه ص ٣٧٨، والرواية فيهما:

أصْبَحَ حبلُ وَصْلِكُم رماما وماعهدٌ كَعَهْدِك ياأُمَامَا

وعلى هذه الرواية يكون الترخيم على غير ضرورة؛ لأنه وقع في النداء، وهي رواية المبرد، أما رواية سيبويه فهي الأولى المذكورة في المتن. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣٨/٢: (والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى)اهـ. أما في شرح التسهيل فقد انتهى إلى هذا، ولكن بعد أن حمل بشدة على المبرد، انظر شرح التسهيل ٤٣٠/٣، وانظر هذا البيت في الكتاب ٢٧٠/٢، ونوادر أبي زيد ص ٣١، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٤، والتصريح ١١٩/٤، وخزانة الأدب ٣٢٠/٢، ومعجم النحو ص ٩٨. وهو بلا نسبة في الجمل ص ١٧٤، وأسرار العربية ص ٢٤٠، والإنصاف ٣٢٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣، وأوضح المسالك ٣٣/٢.

(٥) سورة آل عمران، من الآية ١٠٣.

(٦) شرح الأبذي للبيت مأخوذ من شرح الجمل لابن خروف ٧٧٣/٢.

ورَوَاهُ المُبرِّد[1]:

وَمَا عهدُ كَعَهْدِك[2] ياأَمَامَا[١٢٦]

ولا شاهد فيه، وهو أليق[3] بنظم البيت؛ لأنَّه ذَكَرَ في صدره العهد، ثم رد العجوز على الصدر، بتكرير ذكر العهد، وهو نوع من البديع، يعرف برد الأعجاز على الصدور، وقال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾[4] ورواية سيبويه[5] صحيحة، فالشاهد فيه على روايته، والمبرد لايجيز الترخيم إلا على لغة من حذف ولم ينو، ولا فرق عند سيبويه بينهما؛ لأنَّه تشبيه ماليس بمنادى بما هو منادى، وموضع التشبيه عندهم الشعر، ويشهد لقول سيبويه أيضاً، ما أنشده من قول الشاعر[6]:

إنَّ ابنَ حَارثَ إنْ أشْتقْ لِرُؤيَتِهِ ... أوْ امْتدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلمُوا[١١٨]

أراد: إنَّ ابن حارثَةَ، قال:

١٢٧- لَوْلاَ ابْن حارثَة الأميرُ لقد ... أغْضيتُ من شَتْمِي على رَغْمِي[7]

فحذف في غير النداء على لغة من ينتظر. وأمَّا قولُ الآخر - وهو ابن أحمر-[8]:

١٢٨- أبو حَنَشٍ يُؤرِّقنا وَطَلْقٌ ... وَعَمَّارٌ، وآونةً أثَالاَ[9].

---

(١) انظر هذه الرواية وتفصيل القول فيها في الصفحة السابقة.

(٢) سبق تخريجه بالرقم (١٢٦).

(٣) من قوله: (وهو أليَق) إلى قوله: (على الصدور) نص ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل/ ل ١٧٢ وانظر أيضاً شرح الجمل لابن خروف ٧٧٥/٢.

(٤) سورة النساء، من الآية ٣٨.

(٥) في الكتاب ٢٧٠/٢، وانظر الصفحة السابقة من هذا التحقيق.

(٦) سبق تخريجه بالرقم ١١٨.

(٧) هذا البيت من الكامل بلا نسبة في لسان العرب ١٨٤/٧ (عرض)، وتاج العروس ٤٢٩/١٨ (عرض).

(٨) ابن الأحمر (...ـ ٦٥هـ) هو عمرو بن أحمر بن العمرّد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب، شاعر مخضرم. عاش نحو ٩٠ عاماً أسْلَمَ وغزا مغازي في الروم، وأصيبت إحدى عينيه، له مدائح في عمر وعثمان وعلي وخالد، ولم يلق أبا بكر كان يكثر من الغريب في شعره، له ديوان مطبوع. الأعلام ٧٢/٥، ٧٣.

(٩) هذا البيت من الوافر في ديوانه ص ١٢٩، وهو له في الكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٧/١، ولسان العرب ٢٨٩/٦ (حنش)، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢. وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٧٨/٢، والأزمنة والأمكنة ٢٤٠/١، والإنصاف ٣٢٩/١، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥، وشرح الأشموني ١٦٣/١.

فقال (س~)[1]: "يريد أثالة" فرخَّم في غير النداء على لغة من ينتظر، وهو عنده في موضع رفع عطف، على قوله: "أبُو حَنَشٍ وطلق وعمار"، والمبرد يعطفه على النون والألف في يؤرقنا، ويجعله في موضع نصب، فإذا رخمته كان على قول من قال: "ياحار"[2].

(سع~)[3]: والذي عندي إنَّه وقع وَهْمٌ على أنَّ الرجل "أثالة" وإنما هو "أثال"، ولا نعلمه في أسماء العرب بالتاء، بل نعلمه بغير التاء، قال امرؤ القيس:

١٢٩ـ ناعمةٌ ناعمٌ أكْلُها ... كأنَّ حاركَها أثال[4]

وهو جبل وهو معطوف على الأسماء المرفوعة/١٦٦/ بإضمار فعل ناصب لايخرج عن معنى الرافع، كأنه قال: ولتذكر أثالا. وآونة أي: أحياناً؛ لأنَّ يؤرقنا فيه معنى يذكرنا، وإنا نتذكرهم، وهذا النحو تأويل سيبويه في المعنى لا في اللفظ؛ لأنه جعل "أثالة" ممن مات، أو قتل فأرَّقهم تذكاره، وهؤلاء ماتوا أو قتلوا من قوم ابن أحمر، فحزن عليهم، وشهد بتذكرهم وأمَّا قول الشاعر:

١٣٠ـ أوْدى ابنُ جُلْهُمَ عَبّادٌ بصِرْمتهِ ... إنَّ ابنَ جُلْهُمَ أمْسى حية الوادي[5].

فإن سيبويه قال[6]: إنه أراد أُمَّهُ جُلهُمَ، والعرب تسمي الرجل جُلْهُمَة ، والمرأة جُلْهُمَ، وكذلك قول الآخر:

---

(١) في الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٨٠ (ب)، والإنصاف ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠ (المسألة ٤٨).

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣/٨٠ (ب).

(٤) هذا البيت من السريع في ديوانه ص١٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٨٠(ب).ورواية صدره في الديوان:

نَاعِمةٌ نائمٌ أبْجَلُها

(٥) هذا البيت من البسيط للأسود بن يعفر في ديوانه ص٣٣، والكتاب ٢/٢٧٢، والأصول ١/٣٦٦ ولسان العرب ١٢/١٠٤ (جلهم) و (١٥/٣٨٥) (ودي). وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٧، وخزانة الأدب ٢/٣٠٥. و "جلهم" اسم امرأة. و "جلهمة" اسم رجل.

أودى بصرمته: ذهب بقطيع إبله الذي تعداده مابين الثلاثين إلى الأربعين والشاهد فيه قوله: (ابن جلهم) فقد رخم المركب الإضافي فحذف التاء من آخر المضاف إليه من غير أن يكون منادى؛ وذلك لضرورة الشعر.

(٦) في الكتاب ٢/٢٧٢.

١٣١- يادارميَّة إذ ميٌّ تساعِفُنا ولا يَرى مِثْلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[١].

لا حجة فيه على الترخيم في غير النداء؛ لأن يونس كان يقول: ذو الرمة يسميها مرة (مية)، ومرة (ميّا)[٢]. واحتجَّ المبردُ على صحة مذهبه[٣]، بأَنْ قال: هو حذف في غير النداء، فأشبه ماحذف في غير النداء، مثل "يد و "دم" و "غد"، وذلك يجري آخره بالإعراب، فكذلك هذا، وسيبويه يقول - وهو الصحيح[٤] - : إنَّما هو تشبيه لغير المنادى بالمنادى، والمنادى يجوز فيه اللغتان، فكذلك مايُشَبَّه به، والله أعْلَمُ.

(١) هذا البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣، والكتاب ٢٨٠/١ و ٢٤٧/٢، ونوادر أبي زيد ص ٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٨/١، ولسان العرب ٣٨٦/١٢ (عجم)، وخزانة الأدب ٣٠٠/٢. وهو بلا نسبة في الكامل ٣٤٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (مية إذ مَيٌّ) فقد أكد على أنَّ مجيء (مَيّ) لايعني بالضرورة ترخيماً لِ (مية) بدليل مجيئهما معاً.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/٢.

(٣) هو مذهبه الذي مَرّ بنا في الصفحتين السابقتين. وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي ٨١/٣ (أ) وشرح الجمل لابن خروف ٧٧٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/٢، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، وخزانة الأدب ٣٢٠/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٤٧/٢- ٢٤٨.

بابٌ هذا هو بابُ النُّدْبَةِ[١]

النُّدْبَةُ عبارة عما في النفس من ألم الحزن والغم بالتفجع على فائت لا عوض عنه للنادب، مشتقة من "النَّدَب"، وهو أثر الجرح، أو من "الندْب" بإسكان الدال، وهو الدعاء. نَدَبْتَ إلى كذا دعوته إليه[٢]، والمندوب مدعو.

سع[٣]: النُّدْبةُ تفجعُ ونَوْحٌ من حُزْنٍ وغَمّ يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه، وإن كانَ يعلم أَنَّهُ لايجيب؛ لإزالة الشدة التي لحقته لفقده، كما يدعوه المستغاث، لإزالة الشدة التي رهقته، ودعاؤه له كالدلالة على مانالـه من الحزن لفقده، ولأن المندوبَ ليس بحيث يسمع، فاحتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموا أوله "وا" أو "يا"، وآخره الألف في الأكثر؛ لأن الألفَ أبعدُ للصوت وأمكنُ فوجب بدخول الألف فتحُ كل ضمة وكسرة، وكقولك: "يازيداه" في "يازيد" ، و "ياغلاماه" في "ياغلام" فإن صادفت ألف الندبة ياء المتكلم، فإنْ كانت الياءُ متحركةً لم تسقط، كقولك: واغلامَيَاه، واصاحب غلامياه، فيمن قال: ياغُلامي، وياصاحب غلامي، بفتح الياء. وإن صادفتها ساكنة ففيها وجهان: أحدهما: تحريك الياء لالتقاء الساكنين. والآخر: حذفها لهما، وذلك في لغة من يسكن "الياء" في ياغلامي، وياصاحب غلامي فتقول في الندبة: "واغلاماه" و "واصاحب غلاماه" وواغلامياه وواصاحب غلامياه، فإن كانت الياء ساكنة من نفس الكلمة وجب فتحها، كقولك: واقاضياه، وواغلام الرامياه؛ لأن دخول الألف توجب الفتح بدخولها، كدخول ناصب دخل على قاضٍ ورامٍ.

وإذا ندبتَ ما آخره ألف[٤]، ولم تضفه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة أسقطت ألف الوصل؛ لاجتماع الساكنين.فقلت: وامثنَّاه، وامُعلاَّه، وإنما أَسْقطْتَ الألفَ؛ لأَنَّها لاتتحرك كِتحريك الياء، إذا الياء تفتح، فإنْ قلت: هلاَّ قلبت الألف ياءً أو واواً كما تفعل في التثنية.

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢/٢٢٠، والمقتضب ٢/٥١٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٩، وشرح التسهيل ٣/٤١٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥، والتصريح ٤/٨١.

(٢) انظر لسان العرب ١/٧٥٣ (ندب).

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣/٥٣ (ب).

(٤) من قوله: (وإذا ندبت) إلى قوله: (المثنى الظريف) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٣/٥٥ (أ).

فالجواب إنَّ التثنية لابد من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها، وأنت في النُّدْبَة مخير في الاتيان بالعلامة، فلم تكن ضرورة تدعو إلى تغير لفظها، ولا خيف فيه التباس، وكان سقوطها في اللفظ كسقوطها مع الألف واللام، نحو: هذا مثنى القوم، والمثنى الظريف، وأيضاً فلو أسقطوها من مثنى في التثنية التبس بالمفرد، هذا مذهب البصريين[1].

وأمَّا أهلُ الكوفة[2] فيقولون في /١٦٧/ ماآخره ألف: لايخلو أنْ يكون الاسمُ منوناً، أو لايكون ، فإنْ كان غير منون فأهلُ الكوفة وأهلُ البصرة يلحقون علامة النُّدْبَةِ، فيجتمع ساكنان، فيحذفون الألف الأولى؛ لالتقاء الساكنين، مثل "حبلى" فيقولون في ندبته: "واحبلاه".

فإنْ كان مُنَوَّناً فمذهبُ أهْل البصرة: أنَّ حكمه حكم ما لم يكن منوناً، وأهلُ الكوفة يحذفون الألف ويحركون التنوين، فيقولون في (مثنىً): "وامثنياه"، وحكواذلك من كلام العرب، فإنْ كان آخرُ المندوب واواً، فلا يخلو أنْ يكون أصلها الحركة، أو لايكون، فإنْ كان أصْلُها الحركة، فنحركها بالفتح، ونلحق علامة النُّدْبَةِ فنقول: وامن يغزوان، فإن لم يكن أصلُها الحركة حذفتها، فتقول في (غلامهوا): "واغلامهوه" حذفت الواو وقلبت الألف الندبة من جنس الحركة التي قبلها، وهي الضمة واواً، وألحقتَ هاء السكت.

فإنْ كانَ آخرُهُ "يا" فلا يخلو أنْ يكون أصلُها الحركة، أو لايكون، فإنْ كانَ أصلها الحركة، فإنك تحرِّكُ الياءَ بحركة من جنس علامة النُّدْبة، فتقول: "ياقاضياه" و "يايرمياه"، وإنْ لم يكنْ أصلُها الحركة، فلا يخلو أنْ تكون ضميراً، أو غير ضمير، فإنْ كانت غير ضمير فإنك تحذف الياء، وتقلب ألف الندبة حرفاً من جنس الحركة التي كانت قبل الياء، فتقول: (وانقطاع ظهرهيه)، و(ياغلام فتاتهيه). فإن كانت الياءُ ضميراً، فيجوز لك وجهان: أن تُحرِّكَ الياء وتلحق علامة النُّدْبة، فتقول: "واغلامياه". والآخر: أنْ تحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وتحرك ماقبل الياء بحركة من جنس الألف التي للندبة، فتقول: "ياغلاماه" .

ومذهبُ الكوفيين أنَّه إنْ كان آخر الاسم "ياء" أو "واوا" فإنهم يحذفونها كان ماكان، ويردُّون الحركة من جنس الألف التي للندبة، إلا أنْ يُخاف لبسٌ، فإنهم يقلبون

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٠- ٢٢٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٢- ٢٣٤، والتصريح ٤/٨٦- ٨٨.

علامة الندبة من جنس حركة الحرف الذي قبلها بعد حذفه، وقد يجوز ترك العلامة في آخر المندوب بإجراء لفظه على لفظ المنادى، كقولك: (وازيد) إذا أضفت إلى نفسك[1]، وإن شئت أثبتَّ الياء، والإلحاق وغير الإلحاق عربي، فإنْ أثبتها وفتحتها جاز إلحاق الهاء للوقف، فقلت: "وازَيْدِيَهْ". قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ﴾[2].

قال قيس بن الرقيات[3]:

١٣٢- تَبْكِيهُمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً وتَقُولُ سَلْمى: وَارَزِ يَّتِيَهْ[4]

(س~)[5]: فإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نَفْسِكَ المضاف إليه المندوبُ، فالياء أبداً فيه بيِّنة. وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تُلِحقْ، وذلك قولك وانقطاع ظَهْرِيَاه، وانقطاع ظهري. وإنَّما ألزمته الياء؛ لأنه غير منادى".

(سع~)[6] القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب، وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين، ولم يذكر سيبويه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب، ولا في الاسم المضاف إليه المندوب، وأما المبرد[7] فذكر سقوطها في المندوب فيما أُثبِتَت الياء فيه ساكنة، نحو: "ياغلامي" و "ياصاحبي"، ولم يذكر سقوطها في:

---

(١) انظر الكتاب ٢٢١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٤/٣ (أ)، وفيهما: "وازيدُ، إذا لم تُضِفْ".

(٢) سورة الحاقة، الآيتان ٢٥، ٢٦.

(٣) قيس بن الرقيات (... نحو ٨٥هـ) هو عبيدالله بن قيس بن شُريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، كان مقيماً في المدينة، شاعر قريش في العصر الأموي. لقب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية. له ديوان شعر. الأعلام ١٩٦/٤.

(٤) هذا البيت من الكامل في ديوانه ص ٩٩، والكتاب ٢٢١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٩/١، وشرح التسهيل ٤١٤/٣، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٤، والتصريح ٨١/٤، ٨٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٥١٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/٢. وفي البيت روايات: تبكيهم الدهماء ـ تبكيهم أسماء، وتقول سُعْدَى، وتقول ليلى. وهو من قصيدة يرثي فيها سعداً وأسامة، ابني أخيه، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة. وَ "الدهماء" السوداء، وهي العدد الكثير من الناس. المعولة: الباكية. الرزية: المصيبة.

والشاهد فيه قوله: (وارزيتيه) فقد ألحق هاء السكت بالمندوب؛ لبيان الحركة في الوقف.

(٥) في الكتاب ٢٢٢/٢.

(٦) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٥٤/٣ (أ).

(٧) في المقتضب ٥١٣/٢. وانظر أيضاً رأيه في شرح الكتاب للسيرافي ٥٤/٣ (أ).

"وانقطاع ظهري" و "ياصاحب غلامي"، والقياس فيها واحد جواز سقوطها؛ لاجتماع الساكنين.

فصل(١): والهاءُ التي تُزادُ بعد الألف إنما هي للوقف، وأمَّا الوصل فلا تحتاج إليها فيه؛ لأَنَّها زائدة؛ لبيان الألف في الوقف، فإذا وَصَلْتَ ذهبَتْ كما تذهبُ التي لبيان الحركة في غير الندبة.

[مايُنْدَب ومالايُنْدَب]

ولايُنْدَبُ إلا الاسم الظاهر المعرفة(٢)، ولايندب نكرة ولا مضمر ولا مبهم؛ لأن البكاء والتفجع إنما يكون على من يُعْرَفُ ويُشْهَر، ويذكر أشهر أسمائه ليكون عذراً للتفجع عليه، وقالوا: وامنْ حَفَر زمزماه، وهو مبهم، وإنما جاز هذا؛ لأَنَّه معروف مشهور.

(سع)(٣): لايُنْدَبُ إلا العَلَم، أو يكون في جملة الاسم مايدل على فضيلة وشرف، كقولهم /١٦٨/: وأمير المؤمنيناه، وَامَنْ حفرَ زمزماه.

وأجَازَ خلف الأحمر(٤) من الكوفيين: وَاأَيُّها الرَجُلاَه(٥)، وهذا عندنا لايجوز؛ لأنه ليس بمشهور.

---

(١) انظر هذا الفصل في الكتاب ٢٢١/٢- ٢٢٢، والمقتضب ٥١٢/٢.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ٣٣٧/١ (المسألة ٥١).

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥٨/٣(ب).

(٤) خلف الأحمر (...- نحو ١٨٠هـ) هو خلف بن حيَّان، أبو محرز، المعروف بالأحمر. راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة. كان أبواه موليين من فرغانة، قيل: هو معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. له ديوان شعر، وكتاب "جبال العرب" وَ "مقدمة في النحو". انظر الأعلام ٣١٠/٢.

(٥) انظر رأي خلف الأحمر في ارتشاف الضرب ٢٢١٦/٥.

فصل(١) [تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها]

وألف الندبة توجب التغير لما قبلها فيلزمه الفتح؛ لأن الألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحاً. وربما غيرت الألف لما قبلها إذا خافوا لبساً، وذلك إذا خاطبت المؤنث: واغلامَكِيهْ، فجعلت الألف تابعة للكسرة فقُلِبتْ ياء مخافة أن يلتبس المذكر بالمؤنث.

وكذلك تقول - إذا خاطبت جماعة المذكر: واغلامَكُمُوه. فجعلت الألف تابعة للضمة التي قبلها، فقلبتها واواً؛ لئلا يلتبس الجمع بالتثنية.

وتقول - في مثل هذا -: وَاظَهْرَهُوهْ؛ لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث لو قلبت الضمة فتحة. وتقول: وانقطاع ظَهْرِهُوهْ في لغة من قرأ(٢) :﴿**فَخَسَفْنا بهو وبِدَارهو الأَرْضَ**﴾(٣). وتقول: وانقطاع ظهرِهِيْهْ، على لغة من قال: مررتُ بظهرِهِي قبلُ. وتقول: واظهْرَهَاه، فتلحق ألف الندبة وتحذف ألف الضمير لالتقاء الساكنين، وكذلك واظَهْرَهُمَاهْ، تحذف الألف لالتقاء الساكنين وتترك ألف الندبة، وتقول: واظَهَرهُمُوهْ فتقلب الألف واواً وتتبعها الضمة التي قبلها، وتحذف الواو المتصلة بالضمير للساكنين.

ولنرجع إلى لفظه.

قوله(٤): **المَنْدُوبُ مُنَادَى على وجه التَّفَجُّعِ لاَ لِأَنْ يُجِيْبَ.**

يعني أن النداء أصله الدعاء للإجابة، ولكن النادب لحقه غَمٌّ عند فقد المندوب، فيدعوه؛ لإزالة الشدة التي لحقته عليه، مع علمه بأنَّهُ لا يُجِيْبُ.

وقوله(٥): **ولا يُنادى إلاَّ بِـ (يَا)، وَ(وَا).**

أي: لا يستعمل - في هذا الباب من حروف النداء إلا "يا" و"وا" والتي يختص بهذا الباب هو "وَا"؛ لأنها لاتستعمل في غيره، وأمَّا "يا" فتستعمل في كل منادى؛ لأنَّها أم الباب.

---

(١) انظر هذا الفصل في الكتاب ٢٢٤/٢، والمقتضب ٥١٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٨/٥. وقد عنوَنه سيبويه فقال: (هذا باب تكون ألفُ الندبة فيه تابعةً لما قبلها).

(٢) هي قراءة على لغة أهل الحجاز. انظر المحتسب ٦٧/١ وَ ٢٤٩/٢.

(٣) سورة القصص، من الآية ٨١.

(٤) أي: قول أبي موسى الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠١.

(٥) الجزولية، ص ٢٠١.

وقوله[1]: **وَيشرَكُ المُنادَى غير المَنْدُوبِ في جميع أحْكَامِهِ.**

أي تقول: "وازيد" "واعمرو"، وكذلك تقول: "وازَيْدِ" في الإضافة إلى نفسك، كما تقول: "يا غلامُ" وأنت تريد الإضافة إليك، وكذلك "وازيداً" "الظريفُ" و "الظريفَ" على اللفظ، وعلى الموضع؛ لأنَّه مبني على الضم في التقدير، وإنَّما الفتحة لعارض لا يعتد به، ونصب الصفة على الموضع، لا على اللفظ.

وقوله[2]: **وينفردُ بِجَوازِ إلَحاقِ الألفِ في آخِرِه.**

أي تنفرد الندبة عن النداء بجواز إلحاق الألف في آخر المندوب لمد الصوت، والمنادى لايكون فيه ذلك، وقد تقدَّمَ أنَّ الاستغاثة[3] يكون فيها ذلك، فكيف يقول: تنفرد، وأنْتَ تقول في الندبة: "يا زيداه" وفي الاستغاثة: "يا زيداه" إلا أنَّه لم يذكرها هو في الاستغاثة، فلذلك خصها بهذا الباب، لكن ذكرها غيره، وهو سيبويه[4] والبصريون، وإنما لحقت الألف هنا، وفي الاستغاثة لمد الصوت، وهو أليق بالاستغاثة، لأنه يَسْمَعُ والمندوبُ لا يَسْمَعُ.

وقوله[5]: **وإذا وقفتَ ألحقْتَ الهاءَ بياناً للألف.**

وذلك لخفاء الألف، والصوت يَضْعُفُ عند الوقف فَبُيِّن بهاء السَّكت، لأنَّ الهاءَ إنما تلحق لبيان الحركة، أو لبيان الحرف الذي هو بمنزلة الحركة، نحو ﴿يَـٰلَيۡتَنِى لَمۡ أُوتَ كِتَـٰبِيَهۡ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ﴾[6] وقد تقدَّمَ بيانه[7] وكذلك: "وازيداه" لبيان الألف؛ لأنها خفية، والوقف يزيدها خفاءً.

وقوله[8]: **وإنْ أدْرَجْتَ حَذَفْتَ.**

---

(١) الجزولية، ص ٢٠١، وفيها: "ويشارك".

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر باب الاستغاثة في ص ١٨٣ من هذا التحقيق.

(٤) في الكتاب ٢/٢١٨- ٢٢٠.

(٥) الجزولية، ص ٢٠١ وفيها "بياناً لها".

(٦) سورة الحاقة، الآيتان ٢٥،٢٦.

(٧) في ص ٢١٩ من هذا التحقيق.

(٨) الجزولية، ص ٢٠١، وفيها: "وإذا أدْرجْت حذفتَها".

أيْ إنّ الوصلَ بينهما فلا يحتاج للهاء، وقد تَبَتَتْ في الوصل، مُتحركةً، نحو: "يامرْحباهُ" قال:

١٣٣ـ يامَرْحباهُ بِحمارِ ناجِيَةْ إذا أتى قُرَّبْتُهُ/١٦٩/ للسَّانِيَةْ[1]

وقال الآخر:

١٣٤ـ ألا ياعَمْرو عَمْـــراه وعمروُ بــنُ الزُبَيْـــراه[2].

أجرى الوصل مجرى الوقف الذي لايجوز إلا في ضرورة، وزَعَمَ بعضُ الكوفيين[3] أنَّهم يعوضون التنوين من علامة الندبة في الوصل، فيقولون: (وازيداً) (واعمراً) تشبيهاً له بالمنصوب؛ لأَنَّ المنصوبَ إذا وقف عليه، لم يكن فيه تنوين، وإذا وصل كان منوناً، وعليه قوله:

١٣٥ـ وافقعَساً وأيْنَ مِنّي فقْعَسُ أإبِليْ يأخذهــا كَـــرَوَّسُ[4].

وهذا يمكن أن يكون مندوباً بغير علامة الندبة، ثم نون ضرورة، كما ينون المنادى، نحو:

---

(١) من الرجز بلا نسبة في معاني القرآن ٤٢٢/٢، والخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وشرح المفصل ٤٦/٩-٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢، والممتع في التصريف ٤٠١/١، ورصف المباني ص ٤٠٠، ولسان العرب ٤٠٤/١٤ (سنا)، والتصريح ٨٩/٤، والأشباه والنظائر ٣٨٠/٢، وهمع الهوامع ٢٤٧/٣، وخزانة الأدب ٣٤٢/٢ و٢٥١/٧، ٢٥٣ و ٤٨٨/١١، والدرر ٢٤٨/٦. ناجية: اسم، وبنو ناجيه: قبيلة. السانية: الدلو العظيمة وأداتها، أو الناقة التي يستقي عليها. والشاهد فيه قوله: (يامرحباه) فقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف؛ لأن هاء السكت الأصل فيها السكون والسقوط في الوصل، ولكن الشاعر حركها وأبقاها في الوصل ضرورة .

(٢) هذا البيت من الهزج بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٢، والمقرب ص ٢٥٣، ورصف المباني ص ٢٧، والمقاصد النحوية ٢٧٣/٤، وشرح الأشموني ٤٦٦/٢، وهمع الهوامع ٥١/٢، والدرر ٤٢/٣.
والشاهد فيه قوله: (عمراه) فقد أضاف هاء السكت على المندوب في حال الوصل ضرورة.

(٣) انظر رأي الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٢.

(٤) من الرجز المشطور لرجل من بني أسد في المقاصد النحوية ٢٧٢/٤، والدرر ١٧/٣ . وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢، والمقرب ص ٢٥٢، ورصف المباني ص ٢٧، والتصريح ٨٣/٤، وهمع الهوامع ٢٨/٢، ٤٩، والدرر ٤١/٣. و (فقعس): حي من بني أسد. كروَّس: الرجل الغليظ، وهنا اسم رجل أغار على إبل الشاعر فندبها والشاهد فيه قوله: (وافقعساً) فقد نصب المندوب ونوّنه للضرورة.

١٣٦- ياعَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأواقِي[١].

في مذهب أبي عمرو[٢]، وهذه الألف تلحق آخر المندوب إن كان مفرداً نحو: وازيداه[٣].

وقوله[٤]: **وإنْ كَانَ مضافاً فهو آخر المضاف إليه.**

السبب في ذلك أن[٥] المضاف مع المضاف إليه بمنزلة اسم واحد مفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم، ومثال ذلك: واأمير المؤمنيناهْ، واعبدَ قيْساهْ، ألا ترى أنك لو قلت: "عبداً وأميراً"، وأنت تريد الإضافة لم يجُزْ لك، وتعني أنها تلحق آخر المضاف إليه المندوب، إمَّا بواسطة، وإما مُبَاشرة، فمثال المباشرة قولك: "وَاغلامَ زيداه".

ومثال الذي هو بواسطة قولك: "وَاغلام صاحب زيداه".

وكذلك إنْ كان موصولاً، فموضعها آخر الصلة؛ لأنهما بمنزلة اسم مفرد، ألا ترى أنَّ الموصول لا يفهم معناه ولا يتمُّ إلا بصلته، نحو: وامَنْ حَفَر زَمْزَمَاهْ.

---

(١) هذا عجز بيت من الخفيف للمهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل **وصدره: ضربت صَدْرَها إليّ وقالت**. وهو في ديوانه ص ٥٩، والمقتضب ٢/٤٧٠، وسمط اللالي ص١١١، ولسان العرب ١٥/٤٠١ (وقي)، والمقاصد النحوية ٤/٢١١، وخزانة الأدب ٢/١٤٥، والدرر ٣/٢٢، ولم ينسب في سر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠، والمنصف ١/٢١٨، وشرح المفصل ١٠/١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠، ورصف المباني ص ١٧٧، وشرح شذور الذهب ص ١١٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/٤٤٨، والتصريح ٥/٣٧٨، وهمع الهوامع ٢/٣٢.

وَ (وقتك): مأخوذ من الوقاية، وهي الحفظ والكلاءة.

الأواقي: جمع واقية بمعنى حافظة وراعية، وكان أصله "الوواقي" فقلبت الواو الأولى همزة.

والشاهد فيه قوله: (ياعَدِيًّا) حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم؛ لأنه علم.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء. انظر تفصيل الأقوال في ذلك في أوضح المسالك ٢/١٠،١١ والتصريح ٤/٣٧، وهمع الهوامع ٢/٣١،٣٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢٠.

(٤) الجزولية، ص ٢٠١، ونصها : "وإن كان مضافاً فموضعها آخر المضاف إليه".

(٥) من قوله: (أنّ المضاف) إلى قوله: (لم يَجُزْ لك) نص سيبويه في كتابه ٢/٢٢٦.

وليس الصفةُ والموصوفُ عند (س ~)(١) كذلك، قال: لو قلت: هذا زيدٌ كُنْتَ في الصفة بالخيار، وإنْ شئتَ وصفت، وإنْ شئت لم تصفْ. ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنَّه من تمام الاسم، وإنَّما هو بدلٌ من التنوين، ويدل على ذلك أنَّ ألف الندبة إنَّما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ولا تقع على المضاف. والموصوفُ إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف.

وقوله(٢): **وفي جَوَاز لِحَاقِها الصفَة خِلافٌ**.

يعني بين الخليل ويونس(٣) فأما الخليل فلا يجيز أن تلحق ألف الندبة الصفة؛ لأنَّ الصفة عنده ليست بمناداة. وزعم الخليل(٤) أنَّه منعه من أن يقول: "وازيد الظريفاه" ـ أنَّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز هذا لقلت: "وازيد أنت الفارسُ البطلاه"؛ لأن هذا غير منادى كما أنّ ذلك غير منادى، وليس هذا كقولك: واأَمَيْرَ المؤمنيناه، وأما يونس والكوفيون فمذهبهم(٥) أنْ تلقى علامة الندبة على الصفة، واحتجوا بالقياس والحمل على المضاف والمضاف إليه؛ لأَنَّ الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كما المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، والدليل ماروي عن بعض العرب أنَّه ضاع منه جمجمتان ـ أي قَدَحان فقال: "واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه" فجعل العلامةَ على النعت، فدل على ما قلناه، والصواب مذهب سيبويه والخليل، وأمَّا تشبيههم لهما بالمضاف والمضاف إليه فلا نُسلِّم أنَّ المضاف لايستغني عن المضاف إليه فلا يقال في "عبد زيدٍ": عبد، ولا في "غلام زيد": غلام؛ إذ لايعلم إلا بما يضاف إليه، ولو قلت: "زيد" في قولك: زيد الظريف، لتم دون الصفة، وأمَّا "واجمجمتي الشامِيَّتَيْنَاه، فشاذ، أو يكونُ قياساً من قول يونس(٦).

---

(١) هو سيبويه. انظر قوله في الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) هذه العبارة ليست في نسخة الجزولية التي بحوزتي.

(٣) انظر هذا الخلاف في الكتاب ٢/٢٢٥، ٢٢٦، والمقتضب ٢/٥١٦، والإنصاف ١/٣٣٩ (المسألة ٥٢) وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣١.

(٤) من قوله: (وزعم الخليل) إلى قوله (وأمير المؤمنيناه) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢٢٥، ٢٢٦.

(٥) من قوله: (وأما يونس والكوفيون) إلى نهاية المسألة مأخوذ من قول الأنباري في الإنصاف ١/٣٣٩ (المسألة ٥٢) وانظر أيضاً المصادر السابقة في الحاشية (٣).

(٦) انظر الإنصاف ١/٣٣٩، ٣٤٠ (المسألة ٥٢).

(ص ~)[1]: وهو من لحاق الألف والهاء في غير المندوب وذلك قليل. قلتُ: الألف، إنما حكي أنها تلحق في النداء، نحو: يا زيداه /١٧٠/ لا في غيره، وهذه ندبة لأنَّها بـ"وا".

(سع ~)[2]: لستُ أدري إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، أو مما حكاه عن العرب، فيحتج به له، ويقال إن الجمجمة (هي القدح وإن إنساناً ضاعت له قد حان فندبهما، ويقال لعظام الرأس: الجمجمة، وجماجمُ العرب: رؤوسها، ورد عليه سيبويه[3] بأنْ لزمهُ أنْ يقول: "وازيدُ أنتَ الفارسُ البطلاهْ"، وهو نعت الخبر، وقال من يخالفه[4]: ليس الخبر كالنعت؛ لأنَّ الخبر منقطع عن المندوب، والصفة من تمامه، ويقول الخليل: إنَّ الصفة والخبر جميعاً خارجان عن النداء، فقد اتفقا في خروجهما، وإنْ كانا مختلفين في معنى آخر، وإنَّما النُّدْبةُ للمنادى، ولا تدخل في غيره، فما كان خارجاً عن النداء، فالندبة مفارقة له.

واختار ابن كَيْسان قول يونس[5] فيقول على مذهبه: "وازيد الطويلاه"، وعلى مذهب (س ~) وَ (خ)[6]: وازيدْاه الظريف، فتلحق العلامة للموصوف، وكذلك المطول نحو: (واضارباً زيداه)، تلحقهما في آخر ما طال به؛ لأَنَّ حكمه حكم المضاف إليه، ألا تراهما ينصبان في النداء معرفتين.

وقوله[7]: فإن خِيفَ التباسُ المذكَّرِ بالمؤنثِ، والتثنية بالجمع في المضمرات، أَتْبَعْتَ هذه الألف الحركة التي قبلها.

مثال ذلك: إذا خاطبتَ المؤنث: واغلامَكِيَه، فلو قلت: "واغلامَكاه"، وتركتَ "الألف" لالتبس المذكر بالمؤنث، فقلبتَ "الألف" "يا" اتبعتها للكسرة قبلها.

---

(١) هو ابن عصفور. انظر شرح الجمل ٢/٢٣١، ٢٣٢.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣/٥٧ (أ).

(٣) في الكتاب ٢/٢٢٥.

(٤) تابع كلام السيرافي السابق انظر شرح الكتاب ٣/٥٧ (أ).

(٥) انظر رأي يونس وابن كيسان في الإنصاف ١/٣٣٩ (المسألة ٥٢).

(٦) هما سيبويه والخليل. انظر الكتاب ٢/٢٢٥.

(٧) الجزولية، ص ٢٠١، ٢٠٢. ونصها: (فإنْ خِفْتَ التباس)

وكذلك تقول إذا خاطبتَ جماعة المذكر: "واغلامَكُمُوْه"، قلبتَ الألـفَ واواً؛ لأَجل الضمة قبلها؛ لئلا تلبتس التثنية بالجمع لو قلت: "واغلامَكُمَـاه"، وإن لم تخف لبساً فتحت الحركـة الـتي قبلـها؛ لأجلـها، فتقـول في ندبـة "واعبدالمطلـب": "واعبدالمطلبـاه" إذا ألحقـت العلامة[1].

وقوله[2]: **وإذا لَقِيَتْ سَاكناً لا يتحركُ حُذِفَ لَهَا.**

مثاله: الواو في "غلامكموه" والألف في "مثنى"، فنقـول: "واغلامكمـوه" اجتمـع لـك الواو ساكنة، وألف الندبة ساكنة، فحذفت الـواو، لالتقـاء السـاكنين، وقلبـت الألـف واواً؛ لأجل الضمة قبلها؛ مخافة اللبس بالتثنية، لو قلبنا الضمة لها، وكذلك: "وامثناه" حذفنـا ألـف "مثنى"؛ لاجتماع الساكنين، وكذلك التنوين يحـذف إذا لحقتـه؛ لاجتمـاع السـاكنين نحـو: "واغلام زيداه"، ولا تقول: "واغلام زيدناه"، وقد تقدم السبب في حـذف ألـف "مثَّـى"[3]، وإنْ لم تقلب كما قلبت في الندبة؛ لأن علامة التثنية لازمة، وعلامة الندبة لا تلزم، فلـم تَقْـوَ على التغيير فأسقطوها كما يسقطونها إذا ألغيت الألف واللام، نحو: "مثنى القوم؛ و "المثنـى الظريف" ونحو ذلك.

وأمَّا التنوين فقد تقدم لنا فيه أول الكتاب[4] أنَّ حكمه إذا اجتمع مـع ألـف الندبـة أنْ يُحذَفَ؛ لالتقاء الساكنين؛ لأَنَّها لا تجيء منفصلة، ولا هي في تقدير انفصال، بخلاف علامة الإنكار في نحو: أزيدنيه، فإن التنوين يكسر معها،ولا يحذف لالتقاء الساكنين؛لأنها في تقدير الانفصال، ألاَ ترى أنها يأتي بها منفصلة في نحو: ازيدانيه، وكذا شأن التنوين إذا اجتمع مع ساكن آخر وكان هو الأول، وكان السـاكن الثـاني أول كلمـة منفصلـة أو مقـدرة، تقديـر الانفصال أنْ يكسر نحو: واعبد الله وازيدنيه، وإنْ لم يكن كذلك، فالباب حذفه نحو الندبة، وإنْ كان التنوين هو الساكن الثاني لم يحذف أصلاً، بل يحذف الساكن المجتمع معه، إنْ كـان

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٣،٢٣٤.

(٢) الجزولية ص ٢٠٢، ونصها: "وإذا لَحَقَـتْ سـاكناً لايتحـرك حذَفَتهُ لهـا) وانظـر شـرح المقدمـة الجزوليـة الكبـير ٣/٩٦٨.

(٣) انظر ص ١١٨ من هذا التحقيق.

(٤) انظر ص ٢١٨ من هذا التحقيق.

حرف مد ولين، نحو "قاضٍ" /١٧١/ و "عصا" في الوصل، وإنْ لم يكن حرف مد ولين حرِّك الحرف، نحو: "صَهٍ".

بابٌ هذا هو بابُ أفعالِ المُقَارَبَةِ

وهي عَسَى ويُوشِك وكاد وكرب وجعل وأخذ وطفق وأَنْشَأَ(1).

وعَسَى من الأفعال غير المتصرفة؛ لأَنَّ الأَفْعال على ضربين: متصرفة، وغير متصرفة، فالأفعال المتصرفة وضعت لأحْوال الحدث في وجودها وقت الإخبار بها، أو عدمها فيه عدماً ماضياً، أو منتظراً، فاحتيج إلى ما يبين الوجود من العدم السابق له والمسبوق به، فجعلوا لذلك أبنية وهي: "فعَل، ويفعَلُ، وفَعْلْ" ونحو ذلك، والأفعال التي لا تتصرف لَمْ توضع لأحوال الحدث، وإنما وضعت للحدث نفسه، فإذا قال القائل: "عسى" فُهِمَ منه الطمعُ والرجاءُ أو التوقع، و "نِعْم" يُفْهَمُ منه المدح لاحالَتُهُ، و "بِئْسَ" للذم، و "مَاأَحْسَنَ" لكثرة الحسن، و "حَبَّذَا" للمدح، وهذه المعاني قائمة غير متعاقبة مع غيرها، وليست كحالي الحدثِ من عدمٍ أوْ وجود، اللتين هما غير ثابتتين، وإنَّما هما متعاقبان، فلم يكن في هذه الأفعال موجبٌ للتصرف؛ فلم تتصرف، وخصت بلفظ الماضي؛ مرافقة لموضوعها حين كانت للمعاني الثابتة، فأعطيت اللفظ الذي أصله أنْ يقع لما ثبت واستقر، ولأَنَّها لما كانت لشيء واحد، وهو ذات المعنى خاصة، وسائر الأفعال المتصرفة لحالة الحدث وتدل على الحدث، فأُعْطِيَتْ هذه الأفعال المتحدة المعنى، اللفظ المتحد بالماضي، ولم تُعْطَ اللفظ المشترك بين الحال والاستقبال، وأمَّا "لَيْسَ ومَادَامَ" فموضوعان للنفي أو البقاء وليس لهما حالان مِنْ عَدَمٍ أوْ وجود، فكانا بذلك من باب ما لا يتصرف، إلاَّ أنَّ النفي يكون في زمانين، الحال والاستقبال.

والدوام كذلك فأشبها بذلك المتصرفة، وصارتا دائرتين بين حكمين، فكان لهما بابان لم يوضعا لحالي الحدث من عدم أو وجود ألاّ يتصرفا في أنفسهما، وكان لهما بِأنْ يُسْتَعْمَلا في زمانين أنْ يتصرفا في معمولهما، فكان ذلك في "ليس" ومنع منه الموصول في "مادام"، وقيل في منع تصرف "عسى"؛ لأنه ضُمِّن معنى الطمع والرجاء كـ"لَعلَّ" فلم يتصرف لذلك، وأيْضاً فاستغني عن تصريفه؛ لأنَّ كُلَّ مطموع فيه مترجى، فهو مستقبل فقام له المعنى، فقام

---

(1) انظر هذا الباب في الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٥٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/٢، وأوضح المسالك ١٥٧/١، والتصريح ٦٧٥/١، وهمع الهوامع ٤٠٩/١.

التصرف، وقيل: للاستغناء عن ذلك بلزوم (أن) الفعل الذي هو خبرها، و(أنْ) للتراخي، وتدل على الاستقبال، واستعمل الماضي دون الحاضر، والآتي لخفة البناء، وردَّ قولَ من قال: إنها مُنِعَت التصرفَ لشبهها بـ "لعلّ" وذلك إنَّ شِبَهَ الحرف معنى يضعف للاسم، لا للفعل. ألاَ ترى أنَّ جميعَ ما يُبْنى من الاسم لشبه الحرف، نحو "كَمْ" و "مَنْ" ونحو ذلك، فأمَّا الفعلُ فإنَّه إذا أشبه معناه الحرف فإنه لا يبنى ولا يمنع التصرف، ألا ترى أنَّ أكثر الفعل كذلك، وذلك نحو: "أسْتَثْنِي" هو في معنى "إلاَّ" وهو مع ذلك متصرف، وأنْفي" هو في معنى "مَا" لما فيها من معنى الجحدية، و "أُنادِي" و "أَدْعُو" في معنى "يا"، و "أَسْأَلُ" و "استَفْهِمُ" في معنى "هل"، وكل واحد من هذا النوع معرب متصرف.

وهذه الأفعال تنقسمُ ثلاثة أقسام: قسم يراد به الأخذ في الفعل والمناشبة فيه[1]، وهي أنشأ وجعل وأخذ وطفق، وهذا معنى قول أبي موسى[2]:

وجَعَلَ وأخواتُها للدُّخُولِ فيه. أي /١٧٢/ لمناشبة الفعل والأخذ فيه، **وقسم**: يُرَادُ به مقاربة ذات الفعل، وهي "كاد وكرب وقارب" أي لمقاربة الوقوع فيما يستقبل، **وقسم**: يُراد به مقاربة الفعل في الرجاء وهي "عسى ويوشك" فأما عسى فهي أصل الباب ومعناها الطمع والإشفاق فهي مثل لعل في المعنى وفيها تراخ، ولذلك لزم خبرها "أنْ" لموافقتها لها في التراخي فدخلت "أنْ" توكيداً لهذا المعنى.

وقوله[3]: **وعَسَى تُسْتعَملُ استعمال قارب مرةً فيكون خبرُها أنْ مع الفعل باتفاق.**

مثال ذلك: "عَسَى زيدُ أنْ يقوم، فـ"أنْ يقوم" في موضع نصب خبر لعسى؛ لأنَّها استعملت استعمال كان، ويتقدر "الفعل وأنَّ" هنا باسم الفاعل، كما يتقدر "لعلَّ زَيْداً أنْ يقوم" بقائم، ولذلك لما نطقوا بالاسم لم يأتوا به مصدراً، قال:

١٣٧- أكثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحَّاً دائماً لاتُكْثِرنْ إنِّي عسيتُ صَائما[4].

(١) نشِبَ الشيءُ في الشيءِ أي: عَلِقَ به. انظر لسان العرب ٧٥٧/١ (نَشِب).

(٢) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص٢٠٣.

(٣) الجزولية، ص ٢٠٣، وفيها : "بالاتفاق".

(٤) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٥، والخصائص ٩٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، والمقاصد النحوية ١٤٩/٢، وخزانة الأدب ٣٢٠/٩، ٣٢١، والدرر ١٤٩/٢. وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٤/٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧١/٣، والجنى الداني ص٤٦٣، وتخليص الشواهد

وقال الآخر:

**١٣٨- فأبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً		وكمْ مِثْلِها لاَقَيتُها وهي تَصْفِرُ**[١].

وقال: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا[٢]. فَجَاء "أَبْؤُسَا" في موضع "الفعل وأنْ"[٣]، وهو جمع بائس وجاء "صائماً" في موضع "يصوم"، وآيبا" في موضع "أؤُوبُ"، وإنْ كان استعمال الأسماء بعد هذه الأفعال في الخبر شاذاً؛ لأن معاني هذه الأفعال اقتضى أن جعلت أخبارها أفعالاً لما تقدم[٤]، ولو جعل الاسم خبراً لها، لم يكن بينها وبينه مناسبة، وزعم بعضهم أنَّ "أنْ" مع الفعل في موضع مفعول أي: قارب زيدٌ القيام، وكيف يكونُ المصدرُ خبراً عن زيد،

ص٣٠٩، ومغني اللبيب ٢٥٦/١، وشرح الأشموني ١٢٨/١، والأشباه والنظائر ١٧٥/٢، وشرح شواهد المغني ص٤٤٤، وهمع الهوامع ٤١٨/١.

وقد روي: "اللوم" و "القول" مكان "العذل" وَ "لاتلحني" مكان: "لاتكثرن" والشاهد فيه قوله: (عسيت صائماً) لأن خبر "عسى" ورد اسماً، ولم يرد مصدراً. وفي هذا رد على من ذهب إلى إمكان تأويل الفعل بعد "عسى" بمصدر.

(١) هذا البيت من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١، والأغاني ١٥٩/٢١، والخصائص ٣٩١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد)، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، والمقاصد النحوية ١٥٦/٢، والتصريح ٦٧٦/١، وخزانة الأدب ٣٧٧/٨، والدرر ١٥٠/٢. وهو بلا نسبة في الإنصاف ٨٥/٢، وشرح المفصل ١٣/٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢، ورصف المباني ص ١٩٠، وأوضح المسالك ١٥٧/١، وهمع الهوامه ٤١٩/١. وَ "أُبتُ" عدت.

وَ "فَهْم" - بفتح الفاء، وسكون الهاء - : اسم قبيلة الشاعر، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان. تصْفِر: تتأسف.

والشاهد فيه قوله: (وماكدت آيباً) فقد جاء خبر "كاد" اسماً مفرداً، وهذا شاذ.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص٧٨٣، والعقد الفريد ١١٧/٣، والمسائل العضديات ص٦٥، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، ومجمع الأمثال ٢١/٢، والمستقصى ١٦١/٢، ولسان العرب ٥٢/١ (جيأ) و ٣٨/٥ (غور) و ٢٣/٦ (بأس) و ٥٥/١٥ (عسا)، وخزانة الأدب ٣٢٠/٩.

و (الغوير) تصغير غار، وقيل: إنه ماء لكلب في ناحية السماوة.

و (الأبؤس): جمع بؤس، وهو الشدة.

وأصل هذا المثل - فيما يقال: من قول الزبّاء قالته لقومها عند رجوع "قَصِير" من الغزو من العراق ومعه الرجال، وبات الغوير على طريقه، تريد: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار.

فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها.

وقيل: إن الزباء قالته لقومها حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: (عسى الغوير أبؤسا)، أي: إن فررتُ من بأس فعسى أن أقع في أبؤس. انظر تفصيل القول في قصة المثل في خزانة الأدب ٣٢٠/٩- ٣٢٥.

(٣) انظر تفصيل القول في ذلك في التصريح ٦٧٧/١- ٦٧٩.

(٤) انظر الصفحتين السابقتين ومابعدها من هذا التحقيق.

الفعل في موضع مفعول أي: قارب زيدٌ القيام، وكيف يكونُ المصدرُ خبراً عن زيد، وهذا فاسد، بدليل أنهم لما نطقوا بالاسم في الضرورة، لم يأتوا به مصدراً، كقوله(1):

.... **إني عَسَيْتُ صائما[١٣٧]**

فـ"أن" إنَّما دخلت لتخلص للاسقبال من غير أنْ تتقدر بالمصدر، إلا أنَّها دخلت حملاً على ما في معناها، وهو قارب، أو تقدر المصدر، وهو كـ"زيدٌ عَدْلٌ"، ويؤيد ما قلناه "لَعَلَّ زَيْداً أنْ يقوم" كما قال الشاعر:

١٣٩ـ لعلكَ يَوْماً أنْ تُلمَّ مُلِمَّةٌ ... عليكَ من اللائي يَدعَنْكَ أجْدَعا(2)

وقوله:

١٤٠ـ فقالت بعيشك قولاً له ... تمَّعْ لعلَّك أنْ تنفقا(3).

وفي الحديث(4): (لعلَّ أحَدَكُمْ أنْ يَكونَ ألْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنَ الآخر).

وقوله(5): **مالَمْ تكنْ متصلةً بمضمرٍ لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل، فإن كان كذلك، فرأيُ سيبويه أنَّ "أنْ" مع الفعل في موضع رفع، والمضمر منصوب(6)، وعلى**

---

(1) هذا القول جزء من عجز بيت من الرجز، سبق تخريجه بالرقم (١٣٦).

(2) هذا البيت من الطويل لمتمم بن نُوَيْرة في ديوانه ص ١١٩، ولسان العرب ٤٧٤/١١ (علل)، وشرح شواهد المغنى ٥٦٧/٢، ٦٩٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥، ٣٣٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٦٢/٢، وشرح المفصل ٨٦/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢، والأشباه والنظائر ١٩١/٢.

وَ "تُلِمُّ": تصيب أو تنزل. الأجْدَع: مقطوع الأنف والأذن.

والشاهد فيه قوله: (لعلكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ) حيث لايمكن تأويل " أنْ" ومابعدها بمصدر.

(3) هذا البيت من المتقارب، لم أعثر عليه فيما عدت إليه من مصادر.

(4) جزء من حديث روي في الصحاح بطرق وأسانيد مختلفة. فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات (باب٢٧) ١٦٢/٣، وكتاب الحيل (باب ١٠) ٦٢/٨، وكتاب الأحكام (باب٢٠) ١١٢/٨، ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية ٤/١٢، ومالك في الموطأ ٧١٨/٢. وينظر سنن: النسائي ٢٣٣/٨، والترمذي ٣٩٨/٢، ومسند أحمد ٣٣٢/٢، عن أم سلمة. وقوله عليه الصلاة والسلام: "ألْحن" أي: أقدر على بيان مقصوده.

(5) هو الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠٣.

(6) في الكتاب ٣٧٤/٢، ٣٧٥.

رأي الأَخفشِ[(١)]: الأمرُ على ماكان.

يعني أَنَّ العربَ إذا قالت: "عساك أن تقوم"، فإنَّ سيبويه[(٢)] يجعل "الكاف" منصوبة "بعسى" حَمْلاً لها على "لعل" كما حملت "لعل" عليها في دخول "أنْ" في خبرها، ولا تدخل في سائر أخواتها، وتكون عنده "أنْ يفعل" في موضع رفع كخبر لعل، وقال الأخفش: المضمر في موضع رفع واستدل بقولهم[(٣)]: "ما أنا كأنت ولا أنت كأنا"، وقد تقدم الترجيح لمذهب سيبويه في ذلك.

وقوله[(٤)]: **وتستعملُ استعمال قَرُبَ فيكون فاعلها أن مع الفعل.**

مثال ذلك: عسى أنْ يَذْهَبَ زيدٌ[(٥)]، ففاعل "عسى"[(٦)] "أنْ مع صلتها"، وهي في هذا الضرب تامة تكتفي باسم واحد ولا خبر لها، ولما كانت من باب "كان" أمْكَنَ أنْ تكون تامة مثلها، وأجَاز بعضُهم، ومنهم الرُّنْدي[(٧)] أنْ تكون أنْ مع الفعل خبراً مقدماً، و "زيد" اسم عسى، وهو فاسد؛ فإنَّ في ذلك هدماً لصناعة العربية، (فإنَّ عسى) قد تهيأت لترفع "أنْ والفعل"، وتهيأ الفعل لرفع "زيد" فلم يكن أنْ تخترم هذا، وتعدل إلى غيره، فإنْ قيل فهلاَّ كانت أنْ والفعل سادة مسد الاسم والخبر؛ لأنها في الأصل مبتدأ وخبر، كما سدت في باب "حسبت" مسد المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ وخبر، من قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[(٨)]. قلت/١٧٣/ هذا باطل هنا؛ لاختلاف وضع الاسم والخبر، واتفاق

---

(١) في معاني القرآن له ١/١١٦، وانظر الرأيين في شرح اللمع ص ١٩٢، والتوطئة ص ٢٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٢، ومغني اللبيب ١/٢٥٧، وخزانة الأدب ٥/٣٤١.

(٢) في الكتاب ٢/٣٧٥.

(٣) انظر هذا القول في المقتضب ٢/٦١، ومغني اللبيب ١/٢٥٧.

(٤) الجزولية، ص٢٠٣،٢٠٤.

(٥) وتقدير المثال في كلام النحاة: يَقْرُبُ ذهابُ زيدٍ.

(٦) انظر أقوال العلماء في "عسى" في التصريح ١/٧٠١ـ ٧٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٨ـ ٢٨٩، والمغني ١/٢٥٣ـ ٢٥٩.

(٧) الرندي، سبق التعريف به. وانظر ماذهب إليه في التصريح ١/٧٠٣، ٧٠٤.

(٨) سورة المائدة، من الآية ٧١.

وضعهما هناك، وخالف النحويين ابنُ الطراوة[1] في "عسى"، وزَعَم أنَّها ليست من نواسخ الابتداء والخبر؛ لأَنَّ حكم نواسخ الابتداء أنْ يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر، وأنتَ لو أزَلْتَ "عَسَى" لم يَصِحْ أنْ تقول: زيدٌ أنْ يَقُومَ.

ورَأَوْا أنَّ استدلالهم بكلام الزَّبَّاء[2] باطل؛ لأَنَّهم طردوا عليه الباب، ولا يجوز لأحد إطلاقه حتى يكون في الحال التي قيل ذلك فيه؛ لأنَّها قالت: "عَسَى الغُوَيْرُ" متوقعة أمراً تحذره، ثم تبين عندها ذلك المتوقع، فأَعْلَمَتْ في بقية كلامها أنَّه صارَ أبْؤُسَاً، فكأنها قالت: "صارَ الغُوَيْرُ أبْؤُسَا"، وهذا غير مستنكر في العربية. فيقال لابن الطراوة: أمَّا استدلالك[3] الأول فغير صحيح؛ لأنَّا إذا قدرنا زوال "عسى" إنما تقول: زيد يقوم، وتسقط بإسقاط "عسى" "أنْ"؛ لأنَّها إنما دخلت بسبب "عسى"، ونظير ذلك "مازيدٌ بقائم" فإذا أسقطنا "ما" قلنا: زيد قائم، واسقطنا الباء؛ لأنها جاءت لتأكيد النفي، فلما ذهب النفي، ذهبت بذهابه، وأمَّا استدلالك الثاني فغير مسلم، ومقابل بغيره مما يجيء عليه طرد كلام المتقدمين؛ لأن لَنا أنْ نقول: "عسى الغويرُ أنْ يَبْأَس" على ما تقدم من مطابقة "أن" "لعسى" في دخولها على الخبر، و "عسى" بمنزلة "لعل" تجيء للترجي وللتوقع، ثم إنَّ العرب قد تعاقب بين "أن والفعل" وبين المصدر، تقول: يُعجُبني أنْ تقوم، ويعجبني قيامك، فلعل الزَّبَّاء حاولت هذا وحرَّضها عليه ما أرادت من تكثير البؤس بجمع المصدر، وصَار بهذا التقدير معناه مطرداً في جميع الباب، وبقى علينا تبين مذهبه في "عَسَى أنْ يقوم" فالذي يظهر من كلامه أن عسى مكتفية باسم واحد، وأنَّ الأصل (عسى أن يقوم زيد) فإذا قلت: "عَسَى زيدٌ أنْ يقوم" "فزيدٌ" فاعل بـ "عسى" إلا أنَّها لما علقت على غير ما طلبت أُلزم التفسير، كقولك: سمعتُ

(١) ابن الطراوة، سبق التعريف به. انظر الإفصاح ص٤٢.

(٢) الزَّبَّاء (...ـ ٣٥٨ق هـ) هي الزَّبَّاء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أُذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة. الأعلام ٤١/٣. وكلامها هو: (عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسَاً) سبق في ص ٢٣١.

(٣) هذا رد الشارح على كلام ابن الطرواة.

زيداً يَقُولُ كذا، على هذا يظهر إخراج كلامــه[1]؛ لأنَّـه قـال: وفي تقديـم "زيـد" علـى "أنْ يقوم" نظر، ولم نر أحداً أخلص إليه ولا شرع بحال فيه، وقد أوْمَأْنا إليه في قولنا.

وقوله[2]: **ويُوشِكُ تُستعملُ على هذين الوجْهين، ولايتصلُ بها الضميرُ.**

ومثال ذلك: يوشك زيدٌ أنْ يقوم، ويوشك أنْ يقوم زيد، وَ "يوشك" تستعمل أيضاً استعمال كَادَ، وعليه قول الشاعر:ـ

١٤١ـ يُوشكُ مَنْ فَرَّ مِن منيّتِهِ ... في بَعْضِ غِرَّاتِه يُوافِقُها[3].

وقوله[4]: **وهذه الأَفْعالُ مِن باب "كَانَ إلا أنَّها قد رُفِضَ فيها الإخبارُ بالأَسْماءِ.**

يعني أنَّـها في الأصل من باب "كـان"[5] إلا أنَّ العرب جعلت أخبارها الأفعال المضارعة، لا الأسماء لما تقدم، ولذلك جَاءتْ أكثرُ أفْعال الباب على هذا، ولم يخرج عنها إلا "عسى" و "يوشك" في أحد وجهيها[6] إلاَّ أنَّها رُفِضَ فيها الإخبارُ بالأسماء المفردة، وبالجمل سوى الجملة الفعلية التي فعلها مضارع في المشهور، وإلاّ فقد تقدم قوله: وماكِدْتُ آيِبَاً ونحوه، وإني عَسَيْتُ صَائماً[7]، وكذلك قوله:

---

(١) أي: كلام ابن الطراوة. انظر الإفصاح ص٣٧ و٤٢.

(٢) أي: الجزولي. انظر الجزولية، ص ٢٠٤. ونصها: (ولا يتصل بها المضمر المذكور).

(٣) هذا البيت من المنسرح لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢، والكتاب ١٦١/٣، والأصول ٢٠٨/٢، والعقد الفريد ١٨٧/٣، وشرح المفصل ١٢٦/٧، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، و ١٨٨/٦ (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، والتصريح ١٨٩/١. وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣. ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ١٣٦/٢، وبلا نسبة في المقرب ص ١٥٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨، وأوضح المسالك ١٦٣/١، ١٦٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٧١، وشرح ابن عقيل ١٦٨/١، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وهمع الهوامع ٤١٣/١، ٤١٨. ورويَ: يواقعها مكان (يوافقها).

وَ (المنية): الموت. الغِرَّات ـ بكسر العين المعجمة وتشديد الراء ـ جمع غِرَّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

والشاهد فيه قوله: "يوشك ... يوافقها" فقد جاء خبر يوشك غير مقترن بـ "أنْ"، وهذا قليل.

(٤) الجزولية، ص ٢٠٥، ونصها: "وهذه الأفعال كلها من باب كان، إلاّ أنه قد رُفِضَ فيها الإخبار بالأسماء في الأمر العام).

(٥) أي: أنها ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر.

(٦) انظر ذلك في أوضح المسالك ١٦٨/١، وص ٢٠٨ من هذا التحقيق.

(٧) من بيتين، سبق تخريجهما بالرقمين (١٣٧) و (١٣٨).

١٤٢- وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنَيْ سُهَيلٍ مِنَ الأكْوارِ مَرتَعها قريبُ[١].

فجعل الخبر جملة اسمية[٢] وهو "مرتعها قريب".

وقوله[٣]: **وعُدِلَ إلى الفعل مُقارناً لأنْ في عَسَى ويُوشِك.**

يعني لأَجْـلِ أنّـهما لمقاربـة الفعـل في الرجـاء، والـتراخي الـذي فيـهما كمـا هـي "أنْ" للتراخي؛ لأَنَّها تخلص الفعل للاستقبال، ومماييين لك هذا أنَّك تقول: "عَسَى زيدٌ أنْ يقـوم"، وهو على بعد من إيقاع الفعل، وتقول: عَسَـى زيـدٌ أنْ ينجـح" /١٧٤/ وهـو لم يـبرح مـن منزله بعد قولك هذا على التراخي الذي فيها، فلذلك دخلت (أنْ) توكيداً لمعناها.

وقوله[٤]: **وإليه مُجرداً فيما عداهَما.**

مثال ذلك: جَعَلَ زيدٌ يقول كذا، وأخذ زيدٌ يقول كذا، وطَفِقَ زيدٌ يفعل كذا.

ولايدخل في هذا القسم (أنْ) لا في كلام، ولا في شعر؛ لأَنَّـها لاتقـال إلا مـع مناشـبة الفعل، فالفعل بعدها فعل حال، ولايصح دخول "أنْ" على فعل الحـال؛ لأَنَّـها تخلـص المبـهم للاستقبال، فلا نقول: جعل زيد يفعل، ولا طفـق زيـد يفعـل، ولا أخـذ يفعـل، إلاَّ والفعـل موجود، وعليه قوله[٥]:

---

(١) هذا البيت من الوافر، بلا نسبة في ديـوان الحماسـة للمرزوقـي ٣١٠/١، وتخليـص الشـواهد ص ٣٢٠، وأوضـح المسالك ١٥٨/١، ومغني اللبيب ٣٨٨/١، والمقاصد النحوية ١٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٢٨/١، والتصريح ٦٨١/١، وشرح شواهد المغني ص ٦٠٦، وهمع الهوامع ٤١٩/١، وخزانة الأدب ٣٥٤/٩، والدرر ١٥٢/٢.

ويروي: "بَني زياد" وَ "بَني سهيل" مكان: "ابني سُهَيل" وَ "قَلُوص" ـ بفتح القاف ـ: الشابة من النوق، أو الباقيـة على السير، أو أول مايركب من إناثها، الناقة الطويلة القوائم. والجمع قلائص وقُلُص وقِلاَص. الأَكْوار: إما جمع "كُـور" ـ بضم القاف ـ وهو الرَّجل وأداته. أو جمع "كَوْر" ـ بفتحها ـ وهو الجماعة الكثيرة من الإبل. المرتـع: موضـع الرتـوع، وهو أكل الماشية ماشاءت.

(٢) وهذا نادر، وقيل: شاذ.

(٣) الجزولية، ص ٢٠٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) هذا البيت للقيط بن مرة، أو مُغَلِّـس بـن لقيـط في شـرح شـواهد الإيضـاح ص ٧٥، وشـرح المفصـل ١٠٥/٣، وتخليص الشواهد ص ٩٤، والمقاصد النحوية ٣٣٣/١، وخزانة الأدب ٢٩٥/٥، وهو بلا نسبة في الكتـاب ٣٦٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨١، ولسان العرب ٣٥٧/١٢ (ضغم).

و "الضَّغْمة": العضة، وأراد بها الشدة، وجعل لها ناباً على المجاز. يقرع العظم: أي يصل إلى العظم.

١٤٣ـ وقد جَعلتْ نفسي تَطيبُ لضَغْمةٍ لضَغْمِهِما ها يقرعُ العَظْمَ نابُها[1]

وقول الآخر[2]:

١٤٤ـ وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي فانهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[3].

وأما كاد وكرب فهي مترددة بين "عَسَى" و "جَعَل" فلما اقتضت عدم الفعل في المستقبل شبهت "بعسى"، ولمَّا كَانَ اقتضاؤها له قريباً من الحال أشبهتَ "جَعَلَ" و "أخَذَ" و "طِفق" إلاَّ أنَّها لمن القرب أقرب، فوجب أن تستعمل في الكلام بغير (أنْ)، وأمكن أن تستعمل في الشعر "بأنْ" حملاً على الضرب الآخر، وهذا معنى قول المؤلف[4]:

سِوَى ماجاءَ في كَادَ تشبيهاً لها بِعَسَى.

ومثاله:

١٤٥ـ قد كادَ مِن طُول البِلاَ أنْ يَمْصَحَا[5].

والشاهد فيه: (وقد جعلت نفسي تطيب) فقد جاء (جعل) مجرداً من "أنْ" .

(١) انظر شرح البيت وأقوال العلماء فيه في الخزانة ٥/٢٩٥ـ ٣٠٥.

(٢) هذا البيت من البسيط لأبي حية النميري في الحيوان ٦/٤٨٣،٤٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤، والمقاصد النحوية ٢/١٧٣، والتصريح ١/٦٨٢. وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/٣٥٧، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩١، وأوضح المسالك ١/١٥٩، ومغني اللبيب ٢/٢٩٠، وشرح الأشموني ١/١٣٠، وهمع الهوامع ١/٤١٠.

وَ "يثقلني": يجهدني ويتعبني. أنهض: أقوم. الثمل: صفة مشبهة، وهو السَّكِر الذي أضعف الشراب قواه. والرواية في غير إنشاد النحويين: (الشارب السَّكِرِ).

(٣) انظر نسبة هذا البيت والأقوال فيه في خزانة الأدب ٩/٣٥٧ـ ٣٦٣.

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠٥.

(٥) من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، والكتاب ٣/١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وشرح المفصل ٧/١٢١، ولسان العرب ٣/٣٨٣ (كود)، والمقاصد النحوية ٢/٢١٥، وخزانة الأدب ٩/٣٥٠، والدرر ٢/١٤٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٦٣، وأدب الكاتب ص ٤١٩، وشرح اللمع ص ١٩٣، وأسرار العربية ص ٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٦، والمقرب ص ١٥٣، وتخليص الشواهد ص ٣٢٩، ولسان العرب ٢/٥٩٨ (مصح)، وهمع الهوامع ١/٤١٧. وقبله: رَبْعٌ عَفَا من بَعْدِ ما قَد انمحى.

ويروي أيضاً: رَبْعٌ عَفَاهُ الدهرُ طُولاً فانْمحى والشاهد فيه قوله: (كَادَ أنْ يَمْصَحَا) فقد جاء الفعل المضارع بعد (كاد) مسبوقاً بـ (أنْ)، وهذا ضرورة، والمشهور إسقاطها.

وقول الآخر:

١٤٦- كادت النفسُ أنْ تفيضَ عَليهِ　　إذ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[(١)].

ومعنى بلي الثوب بلاً وبَلا: أَخْلق، وبلى الإنسان: شاخ[(٢)]، ومَصَحَ الشيء مُصَوحـاً: غاب في الأرض وغيرها، ومصح الكتاب: درس، ومَصَحِت النَّارُ: هَمَدت، ومَصَح بالشيء: ذَهَبَ به، ومَصَح الظلُّ: قَصُرَ[(٣)].

وقوله[(٤)]: **كما أَنَّه قد تَسْقُطُ "أنْ" مع "عَسَى" تَشْبِهاً لها بِكَادَ.**

مثاله: قول هُدْبة بن خَشْرَم[(٥)]:

١٤٧- عَسَى الكربُ الذي أمْسَيتُ فيه　　يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ[(٦)].

---

(١) هذا البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب ص ٣٨٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٦/٨ وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦، ولسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس) و ٤٥٤/٧ (فيظ)، وأوضح المسالك ١٦٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٣، ومغني اللبيب ٤١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٧/١، وشرح الأشموني ١٢٩/١، والتصريح ٦٩١/١، وشرح شواهد المغني ٩٤٨/٢، وخزانة الأدب ٣٥١/٩. ولكني لم أعثر عليه في مرثية أبي زبيد الطائي في رثاء ابن أخته اللجلاج في جمهرة أشعار العرب ٧٣١/٢- ٧٤٣. وقال الشيخ محي الدين - في حاشية تحقيقه لشرح شذور الذهب، ص ٢٧٣- : (هذا البيت من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة، يرثي فيها رجلاً اسمه عبدالحميد، وقبل بيت الشاهد قوله: **إنَّ عبدالحميد يومَ تُوُفِّي　　هَدَّ رُكناً ماكان بالمهدود.** اهـ.

وَ (تفيض): تهلك. الرَّيْطة: المُلاءة إذا كانت شقةً واحدة، وهو الثوب الذي يشبه الملحفة. البُرود: جمع بُرْد، وهو نوع من الثياب المخططة، والمراد بهما الكفن. ويروى: (مُذْ ثوى) مكان (إذ غَدَا).

والشاهد فيه قوله: (كادت النفس أنْ تفيضَ)، فقد جاء بخبر "كاد" مقترناً بـ "أنْ" والأكثر عدم اقترانها.

(٢) لسان العرب ٨٣/١٤ (بلا).

(٣) لسان العرب ٥٩٨/٢ (مصح).

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠٥.

(٥) سبق التعريف به .

(٦) هذا البيت من الوافر له في ديوانه ص ٥٤، والكتاب ١٥٩/٣، وأمالي القالي ٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، واللمع ص ٢٢٥، والأضداد لابن الأنباري ص ٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢، والتصريح ٦٨٨/١، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، وخزانة الأدب ٣٣١/٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٥٩/٢، وشرح اللمع ص ١٩١، وأسرار العربية ص ١٢٨، وشرح المفصل ١١٧/٧، والمقرب ص ١٥٢، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦، والجنى الداني ص ٤٦٢، وأوضح المسالك ١٦٣/١، ومغني اللبيب ٢٥٥/١، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، وهمع الهوامع ٤١٧/١. ورُوِيَ: "الهَم" مكان "الكرب"

خَاطَبَ أَسِيْراً من قومه يؤنسه ويصبره، وقيل: خاطب نفسه حين كان في سجن معاوية في المدينة؛ لأَنَّه أَصَابَ دمَ رجل من قومه، يقال له: زيادة بن زيد، وكان لزيادة ابن صغير يُسَمى مِسْوَرا فلم يزل هدبة مسجوناً، حتى كبر مِسْوَرَ، فبذل له أشراف أهل المدينة عشر ديات، فأبى إلا القود في حكاية طويلة، وارتفع "فَرَجُ" بالابتداء وخبره "وراءه"، ولا يكون "اسم يكون"؛ لأن خبر هذه الأفعال لا يكون فاعله إلا ضميراً يعود على اسم "عسى"؛ لأنها لمقاربة الفاعل في فعله لا في فعل غيره، و "اسم يكون" مضمر يعود على الكرب، والجملة بعده تكون في موضع خبر "يكون"، ولذلك اعتذروا عن قوله[1]:

وَقَدْ جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي.............[١٤٤]

قالوا فاعل "يثقلني" "ثوبي" وليس بضمير وكان القياس: وقَدْ جَعلتُ أثقل بثوبي، وتأويله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع رعيه في الحكم، فكأنه قال: وقد جعل ثوبي يثقلني هو، ثم وضع الظاهر موضع المضمر، وقيل: إنَّه على تقديم السبب بين يدي المسبب، فكأنَّه في الأصل: وقد جعلت أَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ؛ لإثقال ثوبي إياي، وقال الآخر، وهو مالك بن الريب[2]:

١٤٨- وَمَاذا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إذا نحنُ جاوَزْنا حفيرَ زيادِ[3].

والشاهد فيه قوله: (عسى .... يكون...) فقد وقع خبر "عسى" فعلاً مضارعاً مجرداً من "أن المصدرية"، وهذا قليل.

(١) هذا بيت من البسيط، لأبي حية النميري، سبق تخريجه بالرقم (١٤٤).

(٢) مالك بن الريب (... نحو ٦٠هـ) هو مالك بن الريب بن حوط بن قرط المازني التميمي، شاعر، من الظرفاء الأدباء الفُتَّاك اشتهر في أوائل العصر الأموي، كان من أجمل العرب جمالاً، وأبينهم بيانا، توفي في "مرو" بخراسان. انظر الأعلام ٥/٢٦١.

(٣) هذا البيت من الطويل له في ملحق ديوانه ص ٥١، والشعر والشعراء ١/٣٦١، وخزانة الأدب ٢/١٨٥. وللفرزدق في ديوانه ١/١٦٠، ومعجم ماستعجم ص ٤٥٩، والمقاصد النحوية ٢/١٨٠، والتصريح ١/٦٨٤، والدرر ٢/١٥٤، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٧، وشرح الأشموني ١/١٣٠، وهمع الهوامع ١/٤٢٠. وَ (جاوزنا): قطعنا. حفير زياد: موضع بين الشام والعراق، و (زياد) هو ابن أبي سفيان أخو معاوية، كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية.

والشاهد فيه قوله: (وماذا عسى ... يبلغ) فقد جاء خبر "عسى" فعلاً مضارعاً غير مقترناً بـ (أن) المصدرية.

وأنشد سيويه:

**١٤٩- عَسَى اللهُ يُغْني عن بلادِ ابْنِ قادر		بمُنْهمرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ**(١)

والمشهورُ في كلام العرب استعمالُ "عَسَى" "بأنْ"، قال الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (٢). و﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾(٣) و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (٤) وإنما تحذف /١٧٥/ منها "أنْ" تشبيهاً "بكاد"، وتقريباً للآتي من الحاضر على جهة التفاؤل للفرج المؤمل، وأيْضاً فإن "أنْ" لزمت الفعل عوضاً من التصرف.

ابن السِّيْد(٥): الأحسنُ أنْ يقال: شبهت "عسى" "بلعل"؛ لأنَّ لكل واحد منهما رجاءً وطمعاً، وكما حَمَلوا "لَعَلَّ" على "عسى" فأدخلوا في خبرها "أنْ"، قال الشاعر(٦):

**لعلَّك يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمةٌ		عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا[١٣٩]**

شبه "لعل" "بعسى"، فأدخل "أنْ" في خبرها، وقال الآخر(٧):

**فقالت بعيشِك قولاً له		تمَنَّع لعلَّكَ أنْ تُنْفِقَا [١٤٠]**

وكما شبهوا "عَسَاكَ أنْ تقوم" في مذهب سيبويه(٨)، فنصبوا بها المضمر؛ تشبيهاً "بلعَلَّ"، ودليل ذلك قوله:

**١٥٠- ولي نفسٌ أقولُ لها إذا مَا		تُنازعُني لعلِّي أو عَسَانِي (٩).**

---

(١) هذا البيت من الطويل لهدبة في الكتاب ١٥٩/٣، و ١٣٩/٤، وخزانة الأدب ٣٣١/٩، ولسماعة بن الأشول النعماني في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠، ولسان العرب ٥٥/١٥ (عَسَا) وشرح الأشموني ٢٢٩/٤. ولم ينسب في شرح المفصل ١١٧/٧، و ٦٢/٩ والشاهد فيه كالذي قبله.

(٢) سورة التوبة، من الآية ١٠٢.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٥٢.

(٤) سورة الإسراء، من الآية ٧٩.

(٥) هو عبد الله بن السِّيْد البَطَلْيُوسي. سبق التعريف به، ولم أعثر على قوله هذا.

(٦) من الطويل، لمتمم بن نويرة. سبق تخريجه بالرقم (١٣٩).

(٧) سبق تخريجه بالرقم (١٤٠).

(٨) في الكتاب ٣٧٥/٢، وانظر ص ٢٣٣ من هذا التحقيق.

(٩) هذا البيت من الوافر، لعمران بن حطان في الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٤/١، وشرح المفصل ١٢٠/٣، و ١٢٣/٧، وتذكرة النحاة ص ٤٤٠، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢، والتصريح ١٧/٢، وخزانة الأدب

فاتصل بها "نون الوقاية"؛ لأنَّ الياء ضمير نصب، والأخفش يقول: الكاف في موضع رفع، وردت بصورة المنصوب، وقد بُيِّنَ ذلك قبل[١].

وقوله[٢]: **لِمُنَاقَضَةِ مَعْنَى "أنْ" لِهَذِهِ الأَفْعال.**

أيْ: لم تكن "أنْ" سائغة فيما عَدَا "عسى" و "يوشك" لمناقضة معنى "أنْ" لموضوع هذه الأفعال، قد تقدم بيان هذا[٣]، وأنَّ "جَعَلَ" وأخواتها الفعل بعدها حال محض، فلا يتصور دخول "أن" وهي للتراخي على الحال، لأنَّه موجود، وأمَّا "كاد" و "كرب"، فهي للمقاربة من الحال، و "أنْ" للتراخي فتنافيا أيضاً أنَّما على التشبيه المذكور، وهو مخصوص بالشعر.

مسألة[٤]: قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[٥] لايجوز أنْ يكون موضع "يبعثك" في الآية نصباً ويكون "ربك" مرتفعاً "بعسى"، فتكون قد فصلت بين بعض الصلة، وبعض، بما ليس من الصلة؛ لأنَّ مادخل تحت "أنْ" فهو من صلتها، و "مقاماً محموداً" من صلة "أنْ"، وإذا كان "ربك" مرتفعاً "بيبعثك" فيكون من الصلة وموضع "أن" حينئذ رفع.

مسألة[٦]: قال الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٧].

٣٤٠/٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ٦١/٢، والخصائص ٥/٣، وشرح المفصل ١٠/٣، والمقرب ص ١٥٦، ورصف المباني ص ٣٤٩، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥، والجنى الداني ص ٤٦٦، وأوضح المسالك ١٧١/١.

و (تنازعني): تخاصمني. لعلي أو عساني: لعلي أبلغ الهدف، أو أموت فأنال الشهادة في الحرب. ويروى البيت:

ولي نفس تُنَازِعُني إذا مَا   أقولُ لَهَا: لعلّي أو عَسَاني.

وكذلك روي (تخالفني) مكان (تنازعني).

والشاهد فيه قوله: (عساني) فقد وردت بمعنى (لعل) وعاملة عملها، واسمها الضمير المتصل بها.

(١) انظر ص ٢٣٣ من هذا التحقيق.

(٢) الجزولية، ص ٢٠٥- ٢٠٦، ونصها: (وذلك لمناقضة معنى (أنْ) لموضوع هذه الأفعال.

(٣) انظر ص ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧ من هذا التحقيق.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢.

(٥) سورة الإسراء، من الآية ٧٩.

(٦) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن هشام ص ٢٨٢.

(٧) سورة النور، من الآية ٤٠.

قال بعضهم: تأويله: لم يرها ولم يَكَد[1]، أو لم يرها /١٧٦/ ولم يقارب رؤيتها[2]، فحصل من هذا التفسير انتفاء الرؤية، وإنما انتفت الرؤية؛ لأنَّ النفي وقع على مقاربة الرؤية، وإذا انتفت مقاربة الفعل، فقد انتفى الفعل، فعلى هذا المعنى قال المفسرون[3]: لم يرها ولم يكد، أي: لم يَرَها ولم يقارب رؤيتها.

قلت: وفي تأويل هذه الآية خلاف، ومثارُهُ من أجل "لم" في كاد، قالوا: إنَّ نَفْيَها إيجاب، وإيجابها نفي، وبَنَوْا ذلك على ما يظهر من قولك: "كاد زيد يقوم" وما كاد زيد يقوم، فلما فقدوا هذا الأصل، واطرد لهم في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4] ولم يطرد لهم في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[5] عند ذلك اختلفوا، فقال أبو القاسم[6]: تأويله ـ والله أعْلَمُ ـ لم يرها، ولم يقاربْ رؤيتها، ولم يزد على هذا.

وزاد بعضهم[7]: إنَّ "كادَ" زائدة في المعنى قياساً على "كان" وهذا باطل؛ لأَنَّ "كان" خرجت بذلك عن الأصول، فوَجبَ أن لا يقاس عليها، وأَيْضاً فإنَّ "كان" عبارة عن كل فعل وحدث بخلاف "كاد" فأمكن أنْ تفارقها بأنْ يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، وقال الفَرَّاء[8]: أحْسَبُ أنَّها هنا بمعنى (تتحقق)، والمعنى: إذَا أَخْرَجَ يَدَهْ لم تتحقق رؤيتها، وقد حكاه ابنُ فُوْرَك غير منسوب قال[9]: قد قيل إنَّها تدخل بمعنى اليقين، كما يدخل الظن

---

(١) ومنهم المبرد في الكامل ٢٥٨/١، والمقتضب ٦٣/٢. وانظر أيضاً الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٥.

(٢) انظر الجمل ص ٢٠١ـ ٢٠٢، ولسان العرب ٣٨٣/٣ـ ٣٨٤ (كيد)، وهمع الهوامع ٤٢٤/١.

(٣) انظر فتح القدير ٤٠/٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٧١. قال ابن مالك ـ في شرح التسهيل ٤٠٠/١ـ : (وأما قوله تعالى: "وماكادوا يفعلون" فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح) اهـ .

(٥) سورة النور، من الآية ٤٠.

(٦) هو أبو القاسم الزجاجي. انظر الجمل ص ٢٠١ـ ٢٠٢، وهمع الهوامع ٤٢٤/١.

(٧) ومنهم الفراء والأخفش. انظر فتح القدير ٤٠/٤، وشرح التسهيل ٤٠٠/١.

(٨) لم أعثر على قول الفراء هذا في معاني القرآن ٢٥٥/٢.

(٩) ابن فُورك (...ـ ٤٠٦هـ) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، واعظ، عالم بالأصول والكلام من فقهاء الشافعية سمع بالبصرة وبغداد. وحدث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة. وصلت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من المائة. انظر الأعلام ٨٣/٦.

بمعنى اليقين، وحُكِيَ أيضاً عن بعضهم(١) أنَّه رآها بَعْد جُهد ومَشَقة رؤية تخيل لصور عقل. فأمّا أنّها بمعنى اليقين، فدَعْوَى على اللغة يحتاج إلى تثبيتها، وقَدْ أنشد الفَرَّاء على ذلك بيتاً، وهو منازع فيه(٢): ولم يبق إلاَّ أنَّه لم يرها أو رآها رؤية تخيل، فيجري هذا القول مع الأصل الذي قدمنا لهم، ويكون مقابلاً بقول من يقول: أنّه لم يرها، وهو الأَظهر؛ لأَنَّ الآية في الكفار، ولم يكونوا ليروا أثراً يُعلمهم بيوم القيامة ألبتة لا حقيقة ولا تخيلا، فالأَوْلى بنا أنْ نقول: إن "كاد" معناها المقاربة، فإذا دخل النفي عليها وانتفت المقاربة يجب بالضمني أنْ تتحقق المباعدة، والالتباس بالفعل، كقولك: "لَمْ يَضْحَكِ زيدٌ" لاحتمل الكلام بعد أن يكون باكياً أو ساكتاً، فتخرج القرائن أحد المحتملين، وكذلك في الآية لما نفى مقاربة الرؤية، احتمل أنْ رأى، أوْ لم ير كان بساطه للآية أنَّه لَمْ يَرَ، وقَدْ أشَار إليه ابنُ فُوْرَك فقال: وقيل: لَمْ يَكَدْ يَرَاها، أيْ: لم يقارب أنْ يراها، فهو نفي مُقَاربة الرُؤية على الحقيقة. انتهى كلامه. ويضبطه ما قلنا وعليه يُنَزَّلُ كلامُ أبي القاسم(٣)، والله أعلم، وَعَلَيه تجيءُ الآيةُ الأُخْرَى من قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ ، وعليه يَجِيءُ: "ما كَادَ زيدٌ يقوم"(٤)، والله الموفقُ للصَّواب./١٧٧/.

❁❁❁❁❁❁❁

(١) انظر همع الهوامع ١/٤٢٤.

(٢) لم أعثر على هذا البيت، وقد تحدث الفراء عن "كاد" في معاني القرآن ٢/٧٠،٧١،٢٥٥ و ٣/١٧٩.

(٣) هو الزجاجي، فسَّر كلامه في الصفحة السابقة.

(٤) انظر همع الهوامع ١/٤٢٣.

باب: منع الصرف(١)

يحتاج في هذا الباب إلى تبيين الأسماء غير المنصرفة من غيرها، ولِمَ سُمِيَ المنصرفُ منصرفاً؟، ومتى يمتنع الاسم من الصرف؟، وإلى تبيين العِلَلِ المَانعة من الصرف، وما السبب في منع تلك العلل من الصرف؟ فالاسمُ المنصرفُ هو الذي يدخله الخفض والتنوين، فإنْ دَخَله التنوين خاصة لم يَكُنْ منصرفاً، إذ قد يدخل التنوين في المبينات كسيبويهِ وسيبويهِ آخر. وغيرُ المنصرف ضد ذلك، واختُلِفَ في سبب أنْ سمي منصرفاً: فمنهم مَنْ ذهب إلى أنّهُ اشتق له هذا الاسم من الصريف بمعنى التصريف؛ لأَنَّ في آخره صريفاً، أي صوتاً وهو التنوين، ومنهم مَنْ قال: اشتق له من الصِرْف، وهو الخالص أو الصريف وهو التبن الحار الخالص؛ لأن هذا النوع من الأسماء قد خَلُصَ له حكُم الأسماء وبعد من الفعل، ومنهم من قال: اشتق له من الصرف، والانصراف بمعنى الزوال؛ لأَنَّه قد زال عن شبه الفعل، والصحيح الأول، إنما الثاني يضعف؛ لأن الصرف والصريف اسمان، والاشتقاق من غير المصادر يقل، وفي الأول يكون مشتقاً من الصريف بمعنى التصويت، وهو مصدر يقال: صرف ناب البعير صريفاً[٢]، ويفسد الثالث من جهة المعنى؛ لأن الأسماء المنصرفة لم تكن قط مشبهة للفعل، ثم زالت عن ذلك، إذ مثل زيد ورجل لم يشبه الفعل، وجعله المنصرف مشتقاً من الانصراف يقتضي ذلك. فَعَلى ما نُقِرُّه ينبغي أن يُسَمَّى الاسم الذي لا ينصرف -إذا دخلته الألف واللام، أو أضيف- مُنْجَرّاً لا منصرفاً، إذ لم يدخله الصّريفُ، وهو التنوين، ومن جعله مشتقاً من الصرف، وهو الخالص، أو من الانصراف بمعنى الزوال سماه منصرفاً، إذ دخلا عليه؛ لأَنَّه إذ ذاك تخلص له أحكام الأسماء، فيزول عن شبه الفعل، وهو مذهب أبي القاسم[٣]، فإنْ قيل المنصرف من الأسماء إذا دخلت عليه الألف واللام نحو: "الرجل والغلام"، أو أضيف يسمى منصرفاً أو مُنْجراً.

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ١٩٣/٣، والمقتضب ٢٥٥/٢، والتعليقة ٢١/٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/٢، والتصريح ٢٠٥/٤، والأشباه والنظائر ٦٠/٣، وهمع الهوامع ٨٥/١.

(٢) انظر لسان العرب ١٨٩/٩ (صرف).

(٣) هو أبو القاسم الزجاجي. انظر الجمل ص ٢١٨.

(جر)(١): ينبغي أنْ يُسَمَّى منصرفاً؛ لأَنَّه وإنْ لم يكن فيه تنوين، ففيه مُعَاقبة؛ لأنهَّ ينوَّن إذا زال منه الألف واللام، أو الإضافة، فتقول: "رجلٌ وغـلامٌ" وليس كذلك الاسم الذي لاينصرف؛ إذ لا تنوين فيه إذا أزلتها منه إلا في الضرورة، وإذا كان أحد علتيه التعريف ثم نُكِّر، ألاَ ترى أنَّ التنكير في العلم عارض؛ إذ بابه والذي وضع عليه أنْ يخص مسماه، لكن يعرض فيه التنكير في بعض المواضع لسبب الاشتراك في الاسم، فلمَّا كان لا ينوَّن إلا في حال نادرة لم يلتفت إلى تلك الحال، فَسُمّيَ مُنْجراً، و لم يُسَمَّ منصرفاً، والذي يدل على ذلك أنَّ العلم إذا دخل الاشتراك بابه، أن يزال اشتراكه بالنعت، ولا يجري مجرى النكرات فيعرف بالألف واللام والإضافة، بدليل قلة ما جاء من الأعلام مضافاً، أو معرفاً بالألف واللام، نحو قوله:

١٥١- عَلاَ زَيْدُنا يوم النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ　　بِأَبيضَ مَاضي الشَّفْرتَين يَمَانِ(٢)

بل لا ينقاس ذلك، وإنَّما القياسُ إزالةُ اشتراكه بالنعت.

---

(١) (جر) هو رمز للجَرْمي. وهو أبو عمر، صالح بن إسحاق الجَرْمي (... - ٢٢٥هـ) مولى بني جَرم من قبائل اليمن، فقيه ونحوي ولغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته، وعن الأصمعي، نشأ بالبصرة، وسكن بغداد، من كتبه: (التنبيه) وَ (وتفسير أبيات سيبويه) و (الأبنية والتصريف) وغيرها. انظر إنباه الرواة ٢/٨٠-٨٣، ومعجم الأدباء ص ١٤٤٢.

(٢) هذا البيت من الطويل لرجل من طيئ في الكامل ٣/٣،/ والمقاصد النحوية ٣/٣٧١، وشرح شواهد المغني ١/١٦٥، وشرح أبيات المغني ١/٣٠٨. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٤٥٢،٤٥٦، وشرح المفصل ١/٤٤، وشرح التسهيل ١/١٤٦،١٤٧ و ٣/٢٣١، ولسان العرب ٣/٢٠٠ (زيد)، ومغني اللبيب ١/٩٧، وشرح الأشموني ١/١٨٦، و ٢/٤٤٢، والتصريح ١/٤٩٧، والأشباه والنظائر ٣/١٨٩،١٩١.

وقد روي: "الجِمَى" و "الوغى" مكان "النقا".

وجاء شطره الآخر في بعض الروايات:　**بأبيضَ من ماء الحديد يمانِ**

بأبيضَ مَشْحُوذِ الغرار يمانِ

و "النقا" كثيب الرمل، أي: يوم الحرب عند النقا.

و"الأبيض" السيف. والماضي: النافذ بالقطع.

و "الشفرة" حد السيف، وثناها باعتبار وجهيه.

والعللُ المانعةُ للصَّرْف تِسْعٌ[1]، وهي: العَدْلُ، وتعريفُ العلمية، وماأشبهه من التعريف، وهو التعريف بنية الألف واللام، نحو: "سَحَرَ"[2] إذا أردتَه من يومٍ بعَيْنِهِ، فإنَّه مُعَرَّفٌ بنية الألف واللام التي عدل عنها؛ لأَنَّ الأصلَ فيه أنْ يعرف بالألف واللام، فيقال: "السَّحر" كما يعرف جميع النكرات.

ووجه الشبه بين هذا النوع من التعريف وتعريف العلمية أنَّه تعريفٌ بغير علامة في اللفظ، كما أنَّ العلمية كذلك. والصفةُ والتأنيثُ في اللفظ، أو في المعنى. والعجمةُ الشخصيةُ الزائدة على ثلاثة أحرف. والتركيبُ إذا لم يتضمن المركبُ /١٧٨/ معنى الحرف. ووزنُ الفعل الغالب أو المختص. والجمعُ الذي لا نظير له في الآحاد. وزيادةُ الألف والنونِ المشبهتين لألفي التأنيث. وقد نَظَمَها بعضُ النَّاسِ[3]، فَقَالَ[4]:

١٥٢- جِمَاعٌ وتأنيثٌ وعَدْلٌ وعُجْمَةٌ ... ووصفٌ وتركيبٌ ووزنٌ ومَعْرِفَةْ

١٥٣- وحرفانِ من فَعلان آخرهُ الذي ... مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، أَتَتْكَ مُصَنَّفَة

فهذه العلل تمنع من الصرف؛ لأنَّها عللٌ فرعيةٌ طارئةٌ على الاسم، فالتعريفُ فرعٌ للتنكير. والعجمةُ فرعٌ للعربية، أعْني في كلام العرب؛ لأَنَّ أصلَ الأسماءِ في لسان العرب أنْ تكون بلغتهم وألفاظهم التي هي من كلامهم، وكذلك وزنُ الفِعل، ومثاله هو فرع لمثال الاسم ووزنه، فإذا كان الاسمُ على مثال يغلب على الفعل كان ذلك علة مانعة من الصرف، وكذلك الوزنُ المختصُ بالفعل، والوصف أيضاً فرع؛ لأنَّ الاسْمَ يكونُ أولاً ثم يطرأ عليه الوصف، ولهذا كان الوصف فرعاً، والتأنيث أيضاً علة فرعية للتذكير؛ لأنها ثانية له، والتذكير هو الأول، والتأنيث يتلوه، وكذلك التركيبُ فرعٌ للإفراد، فالإفراد هو الأول

(١) جعلها بعضهم عشر، كما في شرح الجمل لابن خروف ٨٩٣/٢، وأوصلها بعضهم إلى اثنتي عشرة كما في غاية الأمل ٥٢٤/٢.

(٢) انظر تفصيل القول في "سَحَرَ" في همع الهوامع ٩٩/٩٨/١.

(٣) انظر أبياتاً أخرى منظومة في العلل المانعة للصرف في شرح الجمل لابن خروف ٨٩٣/٢، والكافية لابن الحاجب ص٦٢، وشرحها للرضي ١١٠/١، والأشباه والنظائر ٦٠/٣-٦٢.

(٤) بيتان من الطويل، لم أعثر لهما على قائل فيما عدت إليه من مصادر.

والتأنيث يتلوه، فهو ثان له، والعدلُ أيضاً علة فرعية؛ لأَنَّ أصلَ الاسم المعدول أنْ يكون على بناء غير الذي عدل إليه فذاك البناء هو الأول، والذي عُدِل إليه يتلوه، فهو ثان له. والزيادة أيضاً علة فرعية، وليس كل زيادة تمنع من الصرف، والزيادة التي تمنع هي الألف والنون من "فعلان" الذي مؤنثه (فَعْلَى)، وأَلِفُ التأنيث المقصورة والممدودة، وكذلك الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، هو علة مانعة من الصرف؛ لأنَّ الجمع ثان للإفراد، فالإفراد هو الأول، والجمع يتلوه، فهو ثان له.

وهذه العلل التسع لا تمنع منها واحدة إلا إذا اجتمعت مع أخرى على ما يذكر المؤلف إلا علتين، فإنَّ كلَّ واحدة منهما تمنع من الصرف وحدها، وهي الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ لأَنَّ كل واحدة منهما قامت مقام علتين من حيث كان جمعاً، ومن حيث كان لا نظير له في الآحاد، فهو جمع ونهاية الجمع، وكذلك أَلِفُ التأنيث قامت مقام علتين من حيث كانت للتأنيث، ومن حيث كانت لازمة للمثال الذي تكون فيه فاجتمع فيها التأنيث واللزوم فقامت مقام علتين.

فمتى اجْتَمَع في الاسم علتان من هذه العلل، مُنِع من الصرف لتشبهه بالفعل، وإنَّما أَشْبَهَ الفعلَ الاسمُ إذا كان فيه علتان، أو ما يقوم مقام علتين؛ لأَنَّ الاسم إذا اجتمع فيه مثلاً التعريف والتأنيث، فقد اجتمع فيه شيئان زائدان عليه لم يكونا فيه قبل، فصار لذلك بمنزلة الفعل؛ لأَنَّ الفعل يتضمن الفاعل، وهو شيء زائد عليه، ويتضمن الزمان وهو شيء زائد عليه، فصار الاسمُ باجتماع علتين فيه بمنزلة الفعل،فهذا وجه مشابهة الاسم الذي لاينصرف للفعل.

وقيل: وجهُ الشبه بينهما أنَّ الاسم الذي لا ينصرف إذا اجتمع فيه علتان، كان كأَنَّهُ فرع من جهتين، فأَشْبَهَ الفعل؛ لأَنَّ الفعل فرع عن الاسم من جهتين، عن الفاعل بالحدثِ، وعن المصدر بالاشتقاق، فكل اسمٍ صار فرعاً من جهتين فقد أَشْبَهَ الفعلَ فيمنع الصرف، وهو الجر والتنوين، فلذا قال أبو موسى[1]: **(أَصْلُ الاسم أنْ يكون مُفْرداً)** إلى قوله: **(الإفرادُ بإزاء التثنية والجمعِ والتركيب)**.

يعني أَنَّ المفردَ يقالُ باعتباراتٍ مفرد أي ليس بمثنى ولا مجموع ولا مركب.

(١) هو أبو موسى الجزولي. انظر الجزولية، ص٢٠٧.

وقوله[1]: **والمعتبرُ هُنَا بَعْضُ التَّركيبِ لا كُلُّه.**

أي الذي يؤثر في منع الصرف إنَّما هو بعض التركيب، لا كله بل بعضه، وذلك أنَّ التركيب لايمنع الصرف إلا بشرط أنْ يكون الاسمان المركبان لم يتضمنا معنى الحرف، نحو: بعلبك وحضرموت، فإنْ تَضمَّنا معناه نحو: "خمسة عشر" لم يَجُزْ فيه إلاَّ البناءُ.

والاسمُ المركبُ[2] إذا لم يتضمن معنى الحرف لم يَكُنْ فيه منعُ الصرف لازماً له، بل يجوز فيه ثلاثة أوْجه أحدها: منها الصرف، والآخر البناء، والآخر أن تضيف الاسم الأول إلى الثاني وتعربهما، فَمَنْ بناه شبَّهه بخمسة عشر؛ لأنَّه اسم مركب مثله، ومنْ أضاف الأول إلى الثاني شبهه بعبدالله؛ لأنَّهما اسمان أيضاً، جعلا بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ عبد الله كذلك، ومنْ جعل الإعرابَ في الاسمِ الثاني وأعْربَ إعرابَ مالاينصرف/١٧٩/ فإنه يجعل الثاني من الاسمين بمنزلة تاء التأنيث، ألا ترىَ أنَّ ماقبله أبَداً مفتوح، كما أن ماقبل تاء التأنيث كذلك، وأنَّك إذا صَغَرَّتَ الاسم المركب صغرت الأول من الاسمين، نحو: "بُعَيْل بك"، و "حُضَيْرموت"، كما أنَّك تصغر ماقبل تاء التأنيث كذلك، فتقول في دحرجة: "دُحَيْرِجة"، فكما أنَّ تاءَ التأنيث كذلك من موانع الصرف فكذلك ماأشبهها.

وقوله[3]: **وتأثيره في باب ماينصرف ومالاينصرف مع العَلَمِيَّةِ فقط.**

أيْ أنَّ الاسمَ المركبَ لايمنع من الصرف إلا إذا انضاف إلى التركيب فيه العلمية، لا غيرها، نحو حضرموت وبعلبك.

وقوله[4]: **والجمع**

هو معطوف على قوله التركيب. أي المعتبر التركيب والجمع لا التثنية.

وقوله[5]: **وتأثيره مع عدم النظير في الآحاد العربية**

---

(١) الجزولية، ص ٢٠٧.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٠، وهمع الهوامع ٢/١٠٩.

(٣) الجزولية، ص ٢٠٧، ونصها: "وتأثيره في هذا الباب مع العلمية فقط".

(٤) الجزولية، ص ٢٠٧.

(٥) المصدر السابق.

يقول: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد العربية ـ هو ما كان من الجموع على وزن "مَفَاعِل، أوْ مَفَاعيل"، نحو: دراهم، ودنانير، مما ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، وليس الأخير حرف علة منقوص كجوارٍ وغواشٍ، ولا ياء نسبة، ولا تاء تأنيث، فإنَّه لاينصرف، فإذا دخله تاء التأنيث أشبه الآحاد نحو: حمار حزابية، أيْ: غليظ، ورجل عباقية، أي: داهية(١). وإذا لحقته ياء النسب انصرف نحو: مراقي ومعافريّ، لأن ياء النسب تشبه تاء التأنيث بدليل إخراجهم بتاء الواحد من الجمع كما يخرج بتاء التأنيث.

وذلك قولهم: رومي وروم، وسندي وسند، وزنجي وزنج، كما قالوا: برة وبر، وسدرة وسدر، فأما قمري وقماري، وبُختيّ وبَخاتيّ، وكرسيّ وكراسيّ، فغير مصروفات؛ لأَنَّ ياء نسبته لم تحدث في جمعه شيئاً، بل هي ثابتة فيه، كما ثبتت في واحده، فصارت كأنها من نفس الكلمة، وإنَّما سُمِّيَ جمعاً لا نظير له في الآحاد لأمرين(٢):

أحَدُهما: أنَّه ليس في الآحاد العربية ما هو على وزنه، فأَمَّا التداني والتراضي وأشباههما فتفاعُلٌ في الأصل، ثم قلبت الضمة كسرة، وحرف العلة إنْ كان واواً ياءً على مايوجهه التصريف، والدليل على ذلك أَنَّهما مصدران لـ"تَفَاعَلَ"، ومصدر تفاعَل: التفاعُل نحو: تَضَارَبَ تضارُباً، وتشاتم تشاتُماً، وأَمَّا يَمان وشام، فأصلهما يمني وشامي، وتهمي في قولهم: "تهام" فحذفت إحدى ياءي النسب، وأبدلت الألف منها. وسيقام الدليل على ذلك، فليست إذاً من الأبنية الأصول، وأَمَّا قُولُهم: ضَبُعٌ حَضَاجِر، فليس فيه دليل على أنَّ "حَضَاجِر" مفرد؛ لأَنَّ العرب قد تصف المفرد بالجمع، على أنْ تجعلَ كل جزء منه بمنزلته، نحو قولهم(٣): ثوبٌ أَكْياشٌ، وقميصٌ أخْلاق، وبرمةٌ أعشارٌ، فيكون أيضاً قد جعل كل جزء من الضبع ضبعاً تعظيماً له، فـ"حَضَاجِر" على هذا جمع، ومفرده "حِضَجْر" قال الشاعر:

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٨/٣، والمقتضب ٢٧١/٢. ولسان العرب ٣٠٩/١ (حزب)، وَ ٢٣٤/١٠ (عبق).

(٢) انظرهما في شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢- ٣٣٩.

(٣) انظر هذه الأقوال في الكتاب ٢٣٠/٣، والمقتضب ٢٧٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر)، وَ ٣٤٤/٦ (كيش)، وَ ٨٨/١٠ (خلق)، وَ ٤٥/١٢ (برم).

١٥٤ـ حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوكَّأَتْ على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلّةَ عَاشِرِ(١).

وأمَّا سَرَاويل، وشراحيل، وسرافيل فأعجميات(٢)، على أنَّ سراويل قد يمكن أن يكون جمعاً؛ لأنَّه قد سمع سروالة، قاله المبرد(٣)، وأنْشَدُوا عليه قوله:

١٥٥ـ عَلَيْه مِن اللُّؤْمِ سروالةٌ فليسَ يَرِقُّ لِمستعطف(٤).

والآخرُ : أنه لا يتكسَّرُ، وغيره من الجموع قد يتكسر، فيكون مفرداً لجمع آخر. ألاَ ترى أنَّهم قالوا في "أنعام": أناعِيم، فـ"أنعام" واحد لـ"أناعيم" وأقوال وأقاويل، وأرهط وأراهط. ولا يتصوَّرُ تكسيرُ جمع مثل مساجد؛ إذ لو كسر لقيل فيه: مساجد، على هذا اللفظ، ولذلك سُمِّيَ المتناهي، أي: الجمع الذي تناهي في الجمعية، فلا يجمع فلما بعد عن الآحاد من الجهتين اللتين ذكرناهما، وتوغل في الجمعية مُنِعَ الصرف ولما لم يكن غيره من الجموع كذلك لم يمنع الصرف، والدليل على أنَّهُ إنَّما منع الصرف لما ذكرناه أنه لو كان جمعاً يجمع وأنَّه لا نظير لَهُ في الآحاد، لصرف، نحو أنعام، ألا ترى أنه يصرف، وإنْ كان لا نظير له في الآحاد، وكذلك أيضاً لو كان لا يجمع إلا أنَّ له نظيراً في الآحاد لصرف، نحو: زَبَانِيَة(٥) وصَياقِلة(٦)؛ لأنَّ نظيره: حَزَابِيَةٌ، وعَبَاقِيةٌ، وكراهية، وطواعية، ونحو ذلك، فدَلَّ ذلك على أنَّه إنَّما منع الصرف؛ لاجتماع الأمرين فيه/١٨٠/ وهما عدم النظير في

---

(١) هذا البيت من الطويل لسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ٥٩٢/١، وبلا نسبة في الكتاب ٧١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢، ولسان العرب ٢٠٢/٤ (حضر) وَ (الحضجر) العظيم البطن. مستهلة عاشر: قد بدأت بشهر حملها العاشر. والمعنى: إنه رجل عظيم البطن، يشبه بطنه بطن امرأة حبلى بتوأمين، بدأت بشهرها العاشر، ثم زاد للسخرية والإشارة إلى تدلي بطنه، أنها منحنية تستند على مرفقيها وركبتيها.

والشاهد فيه قوله: (حضجر) فهي مفرد (حَضَاجِر) مما يؤكد أن (حَضَاجِر) جمع لا مفرد.

(٢) انظر أقوال العلماء في ذلك في الكتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٢٨٥/٢ ـ ٢٨٧، والأصول ٨٨/٢، والتعليقة ٥٥/٣، وهمع الهوامع ٨٧/١ـ ٨٩.

(٣) في المقتضب ٢٨٥/٢ـ ٢٨٧.

(٤) هذا البيت من المتقارب، وهوبلا نسبة في المقتضب ٨٦/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢، ولسان العرب ٣٤/١١ (سرل)، وشرح الأشموني ٢٤٧/٣، والتصريح ٢١٧/٤، وهمع الهوامع ٨٩/١، وخزانة الأدب ٢٣٢/١، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠، والدرر ٨٨/١.

والشاهد فيه قوله: (سروالة) حيث ثبت بهذا أن (سراويل) جمع، مفرده (سروالة).

(٥) الزبانية: الشُرَطُ، أو بعض الملائكة، ومفردها: زبني أو زباني أو زابن. انظر لسان العرب ١٩٤/١٣ (زبن).

(٦) الصياقلة: جمع صيقل، وهو الذي يشحذُ السيوف ويجلوها. انظر لسان العرب ٣٨٠/١١ (صقل).

الآحاد، وأنَّه جمع لا يُكسَّرُ، فتمامُ كَلامِ المؤلِف أنْ يَقُولَ: وتأثيرُهُ مع عدم النظير بشرط أن لايجوز تكسيره حتى يتحرز من "أنْعَام" وغيره فإنه جمع لا نظير له في الآحاد[1].

ش~ [2]تمامه أن يقول: بشرط أن لا يجري على الآحاد ولا يحكم له بحكمها فيصغر على لفظه أو يُعَاد عليه ضميرها نحو: أنعام تقول فيه: أُنَيْعام، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[3] وجمعوه على أناعيم[4].

فا~[5]، وقد جمعت العرب من الجمع جمعاً ثانياً مبالغة وتناهياً قالوا: هُنَّ صَوَاحِبَاتُ يوسف[6]، وَ:

١٥٦- .... وجَرَتْ الطيرُ أيَامِنِيْنَا[7].

جمع أَيَامِنْ، وكَأَنَّه نَزَّله منزلة الآحاد تقديراً قبل أن يجمع لفظاً، وفيه بعض العذر لمن صرف: ﴿سلاسلاً﴾ و﴿قواريراً﴾.[8]

وقوله[9]: **التذكيرُ بإزاءِ التَّأنيث، والتأنيثُ لَفْظِيٌّ ومعنوي وكُلهُ مُعْتبر.**

يعني بالتأنيث اللفظي ما كان فيه علامة تأنيث، وهي التاء والألف، نحو: فاطمة وحبلى، وبالمعنوي مالا علامة فيه كزينب وسعاد.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٧- ٣٣٩.

(٢) هو الشلوبين. انظر التوطئة، ص ٣٠٠.

(٣) سورة النحل، من الآية ٦٦.

(٤) انظر الكتاب ٣/١٤٠٧، والتكملة ص ٤٦١.

(٥) هو أبو علي الفارسي. انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٨، ١٦٩.

(٦) ورد هذا القول في الخصائص ٣/٢٣٦، ولسان العرب ١/٥٢٠ (صحب)، وخزانة الأدب ١/٢١٠.

(٧) هذا جزء من بيت من الرجز لبعض البغداديين في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٩. ولأعرابي في المقاصد النحوية ٢/٤٢٥. وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٢٣٦، وسمط اللآلي ص ١٦٦، ولسان العرب ١٣/٤٥٩ (يمن)، وخزانة الأدب ١/٢١٠. وهو:

قد جَرَتِ الطيرُ أَيَامِنينا
قالت، وكنتُ رجلاً فطينا:
هذا لعمرُ الله إسرائينا

(٨) لفظتان من سورة الإنسان من الآيتين ٤ وَ ١٥. انظر القراءة فيهما في النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٥.

(٩) الجزولية، ص ٢٠٧، ونصها: (والمذكر بإزاء التأنيث).

وقوله[1]: (وكُلُّهُ مُعْتَبرٌ).

أيْ في منع الصرف. ثُمَّ أخَذَ يبين اللفظي والمعنوي مع أي شيء من العلل يمنع كل واحد منهما فقال[2]: **وتأثير المعنوي مع العَلَمِيَّةِ وزيادةِ حرفٍ على ثلاثةِ أحْرُف.**

يعني نحو: سُعَاد وزينب، وذلك أنَّ الحرف الرابع عندهم يقوم مقام تاء التأنيث بدليل أنَّك إذا صغرَّتَ المؤنث الثلاثي رددت إليه تاء التأنيث، فقلت في هند: هُنَيْدة، وفي دَعْد: دُعَيْدة، إلاَّ ماشذ، وسيأتي في بابه من نحو: حرب وقوم وناب، وضحى وعرس، وذود، وعرب. فإنَّهم صغروها بغير تاء، مع أنَّها مؤنثة، وإذا صغرَّتَ زينب وسعاد ونحوهما قلت فيهما: زُيَيْنِب وسُعَيِّد، فلم ترد إليه التاء؛ لقيام الحرف الرابع مقامها، وقيدُ هذا أنْ تقول: المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث، إنْ كان أزيد من ثلاثةِ أحْرُف، فلا يخلو من أنْ يكونَ وَاقعاً على مؤنث أو منقولاً عنه إلى مذكر، فإنْ كانَ واقعاً على مؤنث امتنع الصرف في حال التعريف؛ للتأنيث والتعريف، وإنْ كان مَنْقُولاً إلى مذكر[3]. فلا يخلو مِن أنْ يَكُونَ التأنيثُ قبل النقل تأنيث جمع، أوْ يكون من قبيل أوصاف المؤنث التي استعملت بغير تاء، أوْ لايكون، فإنْ كان كذلك انصرف، نحو رجل يُسَمَّى بـ "كِلاب، وحَائض، وصَبُور[4]، وشَكُور، ومِذْكَار، ومِئْنَاث.

وإنْ سَمْيتَ رَجُلاً بـ"ثمان" لم تصرفه؛ لأنَّه مؤنث، كعنَاق وثلاث، ولو سَمَّيْتَ رجلاً "حُبَارَى" لم ينصرف، وإنْ صغرِّتَه كذلك تقول: حُبَيِّر؛ لأَنَّ حبارى مؤنثة بالألف، فصار بمنزلة "عُنَيِّق"[5]، والسبب فيما ذكرناه أنَّ تأنيث الجمع غير لازم، إذ قد يجوز أنْ ترعى معنى الجمع، فتذكَّر فتقول: قام الرجال، ومعنى جماعة فتؤنِّثُ، فتقول: قَامت الرجال، فلما كان غير لازم لم يعتد به، وأمَّا حَائِض، وطامث وبابهما، فإنها صفتان لمذكر في الأصل فإذا قلت: امرأة حائض، فكأنك قلت: شخص حائض، أو شيء حائض، أو شيء طامث فإذا سَمَّيْتَ بشيء من ذلك مذكراً، كنت ناقلاً له من مذكر إلى مذكر، فلم يكن فيه مانع

---

(١) الجزولية، ص ٢٠٧.

(٢) الجزولية، ص ٢٠٨، ونصها: (وزيادةِ حرفٍ على ثلاثة).

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/٢.

(٤) من قوله: (صبور وشكور) إلى قوله: (بمنزلة عُنَيِّق) نص السيرافي في شرحه للكتاب ١٠١/٤(أ) وَ (ب).

(٥) عُنَيِّق تصغير عناق، وهو الأنثى من المعز إذا أتت عليه سنة. انظر لسان العرب ٢٧٤/١٠ (عنق).

للصرف من أجل ذلك، وإنْ لم يكن التأنيث تأنيث جَمْع، ولا كان المؤنث من قبيل الأوصاف التي استعملت للمؤنث بغير تاء، فلا يخلو أنْ يكون قد كثر تسمية المذكر به، أو لايكون، فإن كانَ كذلك انصرف، ولم يَجئ من هذا النحو إلا "ذراع وكُرَاع" فإنهما مؤنثان، وسمي بهما المذكر، وبقيا بعد ذلك مصروفين؛ لكثرة استعمال العرب لهما في أسماء الرجال، حتى صارا كأنهما من أسمائهم في الأصل[(١)].

قال سيبويه[(٢)] في (كُرَاع) [(٣)] - اسم رجل: من العرب من يصرفه يشبهه بذراع. وترك الصرف أجود، وصرفه أخبث الوجهين، وكان الذي يصرفه لأَنَّه كَثُرَ تسمية الرجال به، فأشْبَهَ المذكر في الأصل؛ لأَنَّ الأصل أنْ يُسَمَّى المذكُر بالمذكر، وإنْ لَمْ تكثر التسمية به حينئذ يمتنع الصرف؛ للتأنيث، وقيام الحرف الرابع مقام علامة التأنيث، وأعْني بذلك أَنَّك إذا صَغَّرْتَ الثلاثي، نحو "هند" قلت: هُنَيْدة، وإذا صَغَّرْتَ المؤنث الرباعي، نحو "زينب" قلت: زُيَيْنِب، ولم تلحق الهاء؛ لقيام الحرف الرابع مقامها، فلذلك لما سميت بمؤنث رباعي كنت كأنك قد سميت باسم فيه تاء التأنيث.

وقوله[(٤)]: **وَمَعَها ومَعَ حَرَكَةِ الوَسَطِ في الثُّلاثي.**

يعني تأثيرُ التأنيث المعنوي الذي لا علامة فيه، يكون مع العلمية بشرط تَحَرُّكِ الوسطِ/١٨١/ نحو امرأة تسمى "قدم" فإنه يمتنع الصرف ليس إلاَّ للتأنيث المعنوي والتعريف[(٥)].

وقوله[(٦)]: **ومَعَها ومَع العُجْمةِ جميعاً في الثلاثي إنْ سَكَنَ الوسَطُ.**

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٣٦-٢٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٠.

(٢) في الكتاب ٣/٢٣٦، ونصه: (وأمَّا كُراعُ فإن الوجه تركُ الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع؛ لأنَّه من أسماء المذكر. وذلك أخبث الوجهين)اهـ.

(٣) من قوله: (في كراع) إلى قوله: (أنْ يُسَمَّي المذكر بالمذكر) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٤/١٠١(أ).

(٤) أي الجزولي. انظر الجزولية، ص ٢٠٨.

(٥) انظر المقتضب ٢/٢٩٠، والجمل ص ٢٢١.

(٦) الجزولية، ص ٢٠٨.

أي أنَّ التأنيث المعنوي يمنع الصرف، ولابد من العلمية في الثلاثي الساكن الوسط إذا انضاف إلى ذلك العجمة، نحو حِمْص، وجُوْر، ومَاهُ[1]، وسبب ذلك أنّ خِفَّةَ البناء تقاوم العجمة، فيبقى في الاسم علتان، وهما التعريف والتأنيث، فلا ينصرف لذلك[2].

وقوله[3]: **ومَعَها خَاصَّةً في الثُّلاثِّي مَع سُكُونِ الوسَطِ عِنْد قومٍ لا عِنْدَ قَوْمٍ.**

يعني أنَّ التأنيث المعنويَّ يؤثر مع العلمية عند قوم من العرب، في نحو "هند ودعد" من العرب من يمنَع الصرف للتعريف والتأنيث، ومنهم من يصرفه[4]؛ لأَنَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ أخفُ الأبنية، فجعل خفة البناء مقابلةً لإحدى العلتين، فَلَمْ يَبْن فيما لا علة واحدة، فصرفَ لذلك، وتمام هذا أنْ تقول: ما لم يكن الثلاثي الساكن الوسط منقولاً من مذكر؛ لأَنَّه إنْ كَانَ منقولاً من مذكر، نحو امرأة تسمى "زيداً" فإنَّه لاُ يجوز فيه إلا مَنْعُ الصرف، وسبب ذلك أنَّ المذكرَ أخفُ من المؤنث.

فإذا سميتَ المؤنث بمذكر، كنت قد نقلته من الخفيف إلى الثقيل، فيكون ذلك أيضاً مقاوماً لخفة البناء، فيبقى في الاسم علتان، وهما التأنيث المعنوي والتعريف، فلا ينصرف لذلك خلافاً لعيسى بن عمر[5]، فإنه يجيز فيه الصرف وعدمه، ويجعله "كدعد" وذلك فَاسِدٌ لما قَدَّمْناه.

---

(١) (جُوْر): مدينة بفارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. وَ (مَاه) : مدينة بفارس، وقيل: هي قصبة البلد، أي بلدٍ كان. انظر معجم مااستعجم ١١٧٦/٤، ومعجم البلدان ١٨١/٢ و ٤٨/٥، ولسان العرب ١٥٦/٤ (جور) وَ ٥٤٥/١٣ (موه).

(٢) انظر الكتاب ٢٤٣/٣، والكامل ١٤٩/٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٠/٣، وهمع الهوامع ١١٣/١.

(٣) الجزولية، ص٢٠٨.

(٤) قال اللورقي: (...نحو هند ودعد ففيه لغتان: الصرف وتركه؛ لأن خفة الاسم، وهو كونه أقل الأصول حروفاً وأعد لها حركة قاومت إحدى العلتين، واختار الزجاج والأخفش ترك الصرف حتى لاتنتقض العلتان، ولأنّ سَبَبَيْه معنويان، فلا تفارقهما الخفة اللفظية). المباحث الكاملية ٢٣٧/٢.

(٥) انظر رأيه في المقتضب ٢٩١/٢.

واختار المبردُ[1] قول عيسى[2]، وقال: لأَنَّ زيداً وأشباهه إذا سَـمَّيْنا بـه المؤنـث، فـأقلُ أحْوالِهِ أنْ يصيرَ مؤنثاً، فيثقل بالتأنيث، وكونه خفيفاً في الأصل لايوجب له ثقـلاً أكـثر مـن الثقل الذي في أصل المؤنث فَغَايتُه أن ثقل بأن صار مؤنثاً فيجيز الوجهين، وسـيبويه[3] جعـل ثِقَلَ المذكر إلى المؤنث[4] لما كان خلاف الموضوع من كلام العـرب، والمعتـاد مـن ألفاظـهم ثقلاً يعادل به نهاية الخفة التي بها صرف من صرف "هِنْداً ودَعْدَاً ونُعْماً وجُمْلاً" ونحو ذلك، ولا تأثير للتأنيث المعنوي مع غير العلميـة، ألا تراهـم يصرفـون "أرنبـاً" وفيـه التـأنيث ووزن الفعل[5].

فإن قيل: قَدْ رَأَيْنا العرب تصرف "هنداً" و "نُعْماً" اسمين للمؤنث، مع أنهما قـد نقلتـا من المذكر، فقد كان ينبغي ألاّ يُصْرَفا.

فالجواب: أنَّه لما كَثُرَ تسمِيةُ المؤنث بهما رُفِضَ منهما الأصل، وعليـه كـلام الفـراء في "أسْماءَ بن خَارجة"[6] أنه (أفْعَال)، وسيبويه يجعله "فَعْلاء" في الترخيم، وهو محتمل. أعْني أنَّ سيبويه جعله "فَعْلاء" لما وجده اسم رجل لا ينصـرف[7]. والفـرّاء يقـول: لَمّـا كَـثُرَ تسـمية المؤنث به صار كأنه مؤنث، فهذا تمام المؤنث الساكن الوسط[8].

وقوله[9]: **وتأثيرُ اللفظيِّ من التَّأْنيثِ إنْ كَانَ هَاءً مع العلمية.**

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢٩٠- ٢٩١.

(٢) من قوله: (قول عيسى) إلى قوله: (أصل المؤنث) نص السيرافي في شرحه للكتاب ١٠٣/٤ (ب).

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠- ٢٣.

(٤) من قوله: (وسيبويه جعل) إلى قوله: (من صرف هنداً) نص السيرافي في شرحه للكتاب ١٠٣/٤.(ب)

(٥) انظر التوطئة ص ٣٠١.

(٦) أسماء بن خارجة (... ـ ٦٦هـ). هو أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، تابعي من رجال الطبقة الأولى من أهل الكوفة. كان سيد قومه، جواداً مقدماً عند الخلفاء. انظر الأعلام ٣٠٥/١.

(٧)يقول المبرد ـ في المقتضب ٣٠٣/٢: (ومن ثَمَّ لايُصرف عند أكثر النحويين "أسماءُ بن خارجـة"؛ لأنّ "أسمـاءَ" قـد اختصَّ به النساءُ حتى كأَنَّ لم يكن جمعاً قطُّ، والأجودُ فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعاً للاسم).

(٨) انظر معاني القرآن ١١٠/٣، والمقتضب ٣٠٣/٢، والتعليقة ٢٤٤/١.

(٩) الجزولية، ص٢٠٨ ونصها: (إنْ كان هاءً فمع العلمية).

مثاله: فاطمة، وطلحة، وحمزة، وسواءً كان ذلك المؤنث بالعلامة واقعاً على مؤنث، أوْ منقولاً عنه إلى مذكر، فإنَّ تأنيث اللفظ مؤثر مع العلمية، ولا تأثير له مع الصفة نحو: قائمة وكريمة وضاربة؛ لأَنَّ التأنيثَ في ذلك عارض عند جريان الصفة على مؤنث، فإنْ أُجْرِيَتا على مذكر زالت التاء فلم يُعْتَدَّ بها.

وقوله[1]: **وإنْ كَانَ ألِفاً فَمَع اللُّزُوم.**

مثاله: "حُبْلى وبُشْرَى وذِكْرى"؛ لأَنَّ ألفَ التأنيث تمنع الصرف وحده، إلا أنها تقوم مقام علتين؛ لأنَّ فيها التأنيث ولزوم التأنيث، أيْ: أنَّها لازمة للمثال الذي تكون فيه. ألاَ ترى أنَّ الكلمة مبنية عليها، ولذلك تُكَسَّرُ الكلمة عليها، نحو: حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى، وصحراء وصحارى. بخلاف التاء فإنَّها بمنزلة كلمة ضمت إلى كلمة.

وقوله[2]: **ومَعَهُ ومَعَ الصِّفةِ.**

يعني يؤثر مع اللزوم والصفة نحو: حَمْراء، وصَفْراء، وحُبْلى، وسَكْرى.

وقوله[3]: **وَمَعَهُ وُمَعَ العلميَّة.**

مثاله: حواء وخنساء علمين، و "حُبْلَى" اسم امرأة فيهما العلمية والتأنيث ولزوم التأنيث.

وقوله[4]: **ومَعَهُ ومَعَ شِبه الصِّفةِ جَمْيعاً.**

مثاله: "خنساء" منكراً بعد التسمية؛ لأنه يشبه خنساء الصفة في أنَّه الآن اسم نكرة، كما كان وهو صفة اسماً نكرة، ولكن هذه الأمور التي انضافت إلى ألف التأنيث أو الهمزة المبدلة منها غير مؤثرة؛ لأن التأنيث ولزومه علة مستقلة كما /١٨٢/ قدمنا[5].

فإذا سَمَّيْتَ بحمراء امتنع الصرف، وإنْ نكَّرْتَهَ امتنع أيضاً؛ لأَنَّ التأنيثَ اللازم علةٌ بنفسه، ولذلك لاينصرف صَحْراء وبُشْرى وذِكْرى، مع أنَّها نكرات غير صفات.

---

(١) أي: الجزولي. انظر الجزولية، ص٢٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أيضاً الجزولية ص ٢٠٨ وزاد: "جميعاً".

(٤) المصدر السابق.

(٥) أعلى الصفحة.

وقوله[1]: **التنكيرُ بإزاء التعرِّيف ولايؤثرُ من التعريف إلاّ العلميَّة.**

أو مأأشبه العلم نحو "سَحَر" إذا أردته من يومٍ بعينه[2]، ووجه الشبه بينه وبين العلم أنَّه تعريف بغير علامة في اللفظ، كما أنَّ العلم كذلك، والسبب في أن لم يؤثر من التعريف في منع الصرف إلا تعريف العلمية خاصة، أو ماشبه به كما قلنا أنَّ ماعَدَا ذلك من أنواع التعريف لايمكن أنْ يكونَ من موانع الصرف، إذ مابقي من أنواع التعريف هو تعريف المضمرات والمشارات أو التعريف بالألف واللام أو بالإضافة. أمَّا المُضْمرات والمشارات فمبينات، فلا يتصور وصفُها بمنع الصرف، وأمَّا الألفُ واللامُ والإضافةُ فهما إذا دخلا على الاسم الذي لاينصرف أبْعَدَاه من الفعل، وأخلصا له حكم الاسم، وذلك الجر. فكيف يصير الاسمُ المنصرفُ غير منصرف؟

[سبب جر الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو الإضافة]

واختلف النحويون[3] في السبب الذي لأجله انجر الاسم الذي لاينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو الإضافة، فمنهم من ذهب إلى أنَّ السبب في ذلك أنَّهما من خواص الأسماء. ألاَ ترى أنَّ الفعل لاتدخل عليه الألف واللام إلا في الضرورة، وأنَّه لايضاف إلى غيره في حال من الأحوال، فلما دخلا الاسم قوَّيا فيه جانب الاسمية وضعَّفا فيه شبه الفعل فانجر، وإنْ اعترض عليه، فقيل له: لو كانَ الأَمْر على ماذكرت لوجب أنْ ينجر الاسم إذا دخل عليه الخافض؛ لأَنَّ الخفضَ من خواص الأسماء، الفصل عنه بأن الخافض قد يدخل نوع منه على الأفعال في فصيح الكلام؛ إذ قد تُضَاف أسماءُ الزمان إلى الفعل، فلم تتمكن لذلك في خواص الأسماء، كتمكن الألف واللام والإضافة، وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأَنَّ الاسم الذي لاينصرف، قد يُنْعَتُ ويُصَغَّرُ، ويكون فاعلاً ومبتدأ، وذلك كله من خواص الأسماء ويبقى مع ذلك ممنوع الصرف، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ السبب في ذلك أنَّ الألفَ واللام والإضافة من خواص الأسماء، فإذا دخَلاَ على الاسم الذي لاينصرف قَوَّيا فيه جانب الاسمية وأبْعَدَاه من شبه الفعل.

---

(١) الجزولية، ص٢٠٨.

(٢) انظر تفصيل القول في "سحر" في همع الهوامع ١/٩٨- ٩٩.

(٣) انظر المقتضب ٢/٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٣- ٣٤٤.

ثم يدخل بَعْدَ ذلك حرفُ الجر على الاسم فيجره قد ضَعَّفَ فيه شبه الفعل فيؤثر فيه، وأمَّا إذا دخل عليه الجار، وليس فيه ألف ولام، ولا إضافة ألفاه متمكن الشبه من الفعل، فلم يؤثر فيه واحد منهما لذلك، وهذا مَردود بأنَّه قد يصغر وينعت، ثم يدخل عليه بعد ذلك الخافض، ولا يؤثر فيه، مع أنَّ التصغير والنعت من خواص الأسماء[(١)].

قال الرُّنْدي[(٢)]: إنَّما كان ذلك؛ لأَنَّ ما أضيف، أو كانت فيه الألف واللام قد أَمِنَ فيه التنوين، من حيث كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة، ولا مع اللام للتعريف، فلا يكون الخفضُ منهما مشعراً بالصرف، ولو خفض ما لا ينصرف إذا لم يَكُنْ مضافاً، ولم يكن فيه ألف ولام، لتوهم أنَّه منصرف، إذ كان الخفض مصاحباً للتنوين. ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ السبب في ذلك أنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، فكما أنَّ التنوين إذا دخل الاسم المعرب يدخله الخفض، فكذلك إذا دخله ما عاقبه، وهو الصحيح؛ لأَنَّ العرب قد تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه[(٣)]، وإليه ذَهَبَ سيبويه[(٤)]؛ لأنَّه علَّل ذلك بأنها أسماء أُدْخِلَ عليها مايدخل على المنصرف، وأَمِنُوا التنوين، أي في حال أنَّ التنوين مأمون، أيْ غير مراد لأجل معاقبه، وهو الألف واللام، والإضافة، وقد فهم بعضُهم من لفظِ (س) شيئاً آخر[(٥)]، قال: الأسماءُ المنصرفة إذا حُذِفَ منها التنوينُ فهو غير مراد؛ لأَنَّه إنما يحذف؛ لإضافة، أو ألف ولام، نحو: الرجل، والغلام، وغلامكم. والاسم الذي لا ينصرف إذا حُذِفَ منه التنوينُ فهو مراد، ولذلك يرده الشاعرُ له في الضرورة فإذا دخلت عليه الألف واللام أو الإضافة صار التنوين غير مراد فهذا معنى قوله[(٦)]: وأَمِنُوا التنوين، فلما صَارَ التنوين فيه غير مراد؛ لأَجْلِ المعاقب له خالف الأسماء التي لا تنصرف، فَرَجَعَ إلى أَصْلِهِ فخُفِضَ بالكسرة.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/٢.

(٢) الرندي. سبق التعريف به.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٢/١، ٢٣ وَ ٢٢١/٣.

(٥) أي: لفظ سيبويه المذكور أعلاه.

(٦) أي: قول سيبويه الوارد أعلاه.

ومنهم مَنْ قَالَ: إنَّما كانَ ذلكَ؛ لأنَّ الاسمَ الذي لا ينصرف، إنَّما حذف منه التنوين خاصة؛ لشبهه بالفعل، وإنما لم يخفض بالكسرة؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم[1]. ألاَ تَرىَ أنَّ العربَ قد تجتزئ بالكسرة عن الياء، فلما دخلت الألف واللام عليه، أو أضيف، زال اللبس، فرجعت الكسرة؛ لزوال الموجب لحذفها، وقد يُعْتَرَضُ عليه /١٨٣/ بـ "مررت بأفضل من زيد" إذْ لو خفض لم يقع لبس، وله أنْ يُفَصّل بأَنْ يقول: حُمِلَ ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، إلا أنَّ هذا لا ينزل على لفظ (سٓ). والأظهر ما نبهتُ عليه قبل[2].

وقوله[3]: **وتَأْثِيرُ العَلَمِيَّة معَ التَّأنيثِ بالتَّفْصِيل في بَابِهِ.**

يعني نحو ما تقدم في طلحة، وفاطمة، وسعاد، وزيد، وفضل، اسم امرأة ونحو ذلك على ما تقدم[4].

وقوله[5]: **ومَعَ التركيب المذكور.**

يعني مع التركيب الذي جُعِلَ فيه الاسمان اسماً واحداً، لا على وجه الإضافة، نحو: بعلبك وحضرموت، على ما تقدم أول الباب[6].

وقوله[7]: **وَمَعَ وَزْنَيْ الفِعْل**

يعني الغالب، نحو أحمر وأجمع، والمختص نحو: (ضُرب) في اسم الرجل، وضُرِب، وضرّب، وكسَّر، في اسم الرجل أيضاً[8]، فإن قيل: لِمَ قلت: إنَّ (فُعِل) من الوزن المختص بالفعل،وقد جاء[9] في اسم الرجل (دُئِل)،وذكر الأخفش أنَّه جاءت أسماء معربة مثل ضُرِبَ،

---

(١) انظر همع الهوامع ٨٦/١.

(٢) في الصفحتين السابقتين. و(س): هو سيبويه.

(٣) أي الجزولي. انظر الجزولية، ص٢٠٨.

(٤) في ص ٢٥١ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٥) الجزولية، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٦) انظر أول باب منع الصرف ص ٢٤٤.

(٧) الجزولية، ص٢٠٩.

(٨) انظر تفصيل ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/١.

(٩) من قوله: (وقد جاء) إلى قوله (تشبه ابن عرس) نص السيرافي في شرحه لكتاب ٨٤/٤ (أ) و (ب) وانظر أيضاً النكت ٨١٩/٢.

والمعارف غير معول عليها في الأبنية؛ لأنه ـ يجوز أن يُسَمَّى بالفعل، وبالحرف، وبما لانظير له في كلام العرب.

وذكر غير الأخفش أن (دُئِل) اسم دابة[1] تشبه ابن عرس[2]، وأنشد:

١٥٧ـ جاؤوا بجَيْشٍ، لو قِيسَ مُعْرَسُه ما كانَ إلاَّ كمُعْرَس الدُّئَل[3].

سع[4]: يَجُوزُ أنْ لم يَضْبط الراوي. والأصلُ (دَؤَل) بالفتح، ويجوزُ أنْ يكونَ "دُئِل" سمي بالفعل وذلك موجود. قالوا: "تُبَشِّر" في اسم طائر، وآخر "تُنَوِّط"[5]، وهما بناءان للفعل كأنَّهما سميا بفعل يفعلان من التَّنْويط، يقال: نَاط يَنُوط ونوط ينوط، وذلك لأَنَّه يعلق عنه ضرباً من التعليق المحكم الذي يتعجب منه.

وقوله[6]: **ومَعَ العَدْل.**

مثاله: عمر وزفر في اسمين علمين.

وقوله[7]: **ومع العُجْمةِ الجِنْسِيَّةِ إذا كَانَ مايُوَازِنُ الاسمُ من العربِّية لاينْصِرفُ عَلَماً.**

مثاله "بَقَّم" إذا سمي به؛ لأنه موازنه من الأسماء العربية لاينصرف عَلَماً، يعني: أنَّ هذه الأبنية لاتنصرف. لوزن الفعل والتعريف؛لأن هذا من الوزن الخاص، ألا ترى أن ماهو على

---

(١) انظر تفصيل أقوال العلماء في "دئل" في لسان العرب ١١/٢٣٣ـ ٢٣٤ (دأل).

(٢) ابنُ عِرْس: دويبة معروفة دون السِّنَّوْر، والجمع بنات عِرْسٍ. لسان العرب ٦/١٣٧ (عرس).

(٣) هذا البيت من المنسرح لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥١، ولسان العرب ١١/٢٣٣ (دأل)، والمقاصد النحوية ٤/٥٦٢، وشرح الأشموني ٣/٧٨٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٦٦، وأدب الكاتب ص ٥٨٦، والاشتقاق ص ١٧٠، والمنصف ص ٤٨.

قيس: قدر. (مُعْرَسُه) ـ بضم فسكون ففتح ـ : مكان نزوله آخر الليل للاستراحة، من أعرس القوم.

ومعنى البيت: إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكاناً صغيراً جداً، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة؛ لقلة عدده وحقارته. وذلك في غزوة السويق.

والشاهد فيه قوله: (الدُئِل) حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا الوزن مهمل؛ لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر، وإن كان أخف من عكسه، وذهبت جماعة إلى أنه مستعمل، ولكنه قليل، واحتجوا بالبيت.

(٤) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٤/٨٤(ب) .

(٥) انظر لسان العرب ٤/٦٣ (بشر) وَ ٧/٤٢٠ (نوط).

(٦) أي الجزولي. انظر الجزولي، ص٢٠٩.

(٧) المصدر السابق.

وزنه في الأسماء ممنوع الصرف، ولَمْ يَأْتِ منه إلا "خَضَّم" اسم رجل من بني تميم [(١)] لاينصرف، وَ "شلَّم" اسم بيت المقدس، وَ"بذَّر" اسم ماء و "عثر" اسم مكان[(٢)]. قال زهير:

١٥٨ـ لَيْثٌ بِعَثَّر يصطادُ الرجالَ إذا ... ماالليثُ كذّبَ عن أقرانه صَدَقا [(٣)].

وقال:

١٥٩ـ سقى اللهُ أمْوَاهاً عَرفْتُ مَكَانَها ... جُرَابًا ومَلْكوماً وبذَّرَ والغَمْرا[(٤)]

فكما لاتنصرف هذه في العربية؛ للوزن والتعريف، فكذلك "بَقَّم" لاينصرف علماً؛ لأَنَّهُ على وزنه، وكذلك كل ماكان على وزن الفعل الخاص، أو الغالب إذا سمي به منع الصرف.

ش~:[(٥)] الموازن لـ"بقَّم"، وهو لاينصرف علماً "ضَرَّب" اسم رجل.

وقوله[(٦)]: **إنَّ العلميَّة تؤثرُ مع العُجْمةِ الجِنْسِيَّةِ إذا كَانَ مايُوازنُ الاسْمَ من العربيةِ لاينَصرفُ عَلَماً.**

كلام غير محقق[(٧)]، وأمَّا فالعجمة الجنسية لا تأثير لها. ألا ترى أنَّه شرط إذا كان مايوازن الاسم من العربية علماً، فالتأثير إنَّما هو للوزن، لا للعُجْمةِ الجِنْسِيَّة.

وقوله[(٨)]: **ومع شِبْهِ التأنيث.**

---

(١) وهو العنبر بن عَمْرو بن تميم، جد جاهلي، شاعر، تنسب له قبيلة بني العنبر. انظر الأعلام ٩١/٥.

(٢) انظر هذه الأسماء الخمسة في الكتاب ٢٠٨/٣، ولسان العرب ٥٤٢/٤ (عثر) و٥٢/١٢ (بقم) و١٨٤ (خضم)، والتصريح ٢٤٧/٤، وهمع الهوامع ١٠٦/١.

(٣) من البسيط في المنصف ص ٦٥٦، ولسان العرب ٥٤٢/٤ (عثر).

(٤) هذا البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ١٨٠/٢، وحاشية الكتاب ٢٠٧/٣، والبيان شرح لمع ابن جني ١٨٣/٢، والمنصف ص ٦٥٦ والنكت ٨١٨/٢،٨١٩. ومعجم البلدان ١٩٤/٥ وذكره محقق التصريح في حاشيته ٢٤٧/٤.

(٥) هو الشلوبين. انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٧/٣.

(٦) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠٩.

(٧) من قوله: (كلام غير محقق) إلى قوله: (لا للعجمة الجنسية) نص الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٨/٣

(٨) الجزولية ، ص ٢٠٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٨/٣.

يعني ألف الإلحاق، وفي نحو "أرْطَى" لأنَّها تشبه ألف التأنيث، وذلك إن جعلت همزته أصلاً أخذته من قولهم: أدِيْمٌ مأروط، إذا دُبِغَ بالأرطى، وهو شجر، فالهمزة أصل، والألف للإلحاق، فلا تصرفه للعلمية وشبه ألفه بألف التأنيث؛ لأنَّها ألف زائدة لا تلحقها الهاء، وإنْ أخذته من قولهم: أدِيم مرطيّ، كان وزنه أفْعل، وكانت الألف لام الكلمة، ولا ينصرف أيضاً لوزن الفعل والتعريف[1]، وكذلك ألف "حَبَنْطى" و "قَبَعْثرى"؛ [2]لأنها ألف زائدة[3] تشبه ألف التأنيث في أنها زائدة مثلها، فانضاف إلى ذلك التعريف، فمنعت من الصرف، وقد جاءتْ أسْماء في أواخرها ألف زائدة، حملها بعض العرب على أنَّها ألف تأنيث، فلم ينونها بحال، وحملها بعضُهم على أنَّها ألف زائدة للإلحاق لا للتأنيث فنَّونها في النكرة فمن ذلك قولهم: "ذفرىً" بعضهم يقول هذه ذِفْرىً أَسِيْلَةٌ. وبعضهم يقول: "ذِفْرَى" فلا ينون، وكذلك "تَتْرَى"[4] بعضهم يجعل الألف للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعْفَر ونحوه، وفيه قول ثالث: أنْ تكونَ الألفُ عوضاً من التنوين، والقياس يأباه. وخطُّ المصحف يدل على أحد القولين الأولين: إمَّا التأنيث، وإمَّا زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف "تترى"، وأصل "تترى" وَتْرَى، فالتاء الأولى بدل من الواو؛ لأَنَّها من المواترة، وألف "مِعْزَىً" منونة في التنكير./١٨٤/ بمنزلة "أرْطى" و "حَبَنْطَى" و "عَلْقَى"، منهم من ينوِّن، ومنهم من يجعلها للتأنيث فلا ينوِّن[5]. قال العَجَّاج:

١٦٠- يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مكُورِ[6].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤،٣٥٠.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢١١- ٢١٢.

(٣) من قوله: (لأنها ألف زائدة) إلى قوله: (ومنهم من يجعلها للتأنيث) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٤/٨٧(ب).

(٤) انظر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرا﴾. سورة المؤمنون، من الآية ٤٤.

(٥) انظر الكتاب ٣/٢٠٦، ٢١١،٢١٢،٢١٩.

(٦) من الرجز في ديوانه ص ٢٩، والكتاب ٢/٢١٢، والخصائص ١/٢٧٢، ٢٧٤، و ٣/٣٠٩، ولسان العرب ٥/١٨٤ (مكر)، و ١٠/٢٦٤ (علق)، وشرح شواهد الشافية ص ٤١٧، ولرؤبة في مجالس العلماء ص ٤٢.
ويروى: (فَكَرَّ) و (فَحَطَ) بدل (يَسْتَنُّ)، يَسْتَنُّ: يرتعي.
وَ (العَلْقى): شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. و (المكور): جمع مَكْر، بالفتح، نبتة غبيراء مليحاء إلى الغبرة، كأنَّ فيها حَمْضاً حين تمضغ، لها ورق وليس لها زهر.
والشاهد فيه قوله: (علقى)؛ إذ لم ينونه.

وأمَّا مَا كان على فَعَلى[1] نحو بَشَكى، وجَمَزى، فألفه للتأنيث؛ لأنَّه ليس في الرباعي شيء يلحق به على وزن فعلل. وأمَّا موسى وعيسى، فإنَّهما أعجميان لاينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، تقول: مَرَرْتُ بموسى وموسىً آخرَ، وبعيسى وعيسىً آخر. وموسى الحدَيد عربية مصروفة في النكرة، ووزنها عند (س~) مُفْعَل[2] من أوسَيْتُ الشعر إذا حلقته، أوْ من أسوتُ الجرح إذا أصلحته والواو همزة، وأصلها "مُؤسى" إذا كان من أسَوْتُ الجرحَ، فخفف[3]، وأمَّا عِيْسى إذا جعل عربياً فوزنه فِعْلى[4] وأصلهُ: إمَّا من العَيْس وهو ماء الفحل، أو من العَيَس وهو بياض الإبل، وإمَّا من قولهم: عاسَ مَالَه يعوسُه، إذا قام به وأحْسَنَ سياسته[5]. وإنْ سَمَّيت بـ"موسى الحديد" لم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة[6]، وإنما لم ينصرف معرفة وانصرف نكرة؛ لأنَّه مؤنث على أزيد من ثلاثة أحرف، وهو معرفة.

ش~[7]: وكذلك "زينب" اسم رجل، فكذلك كل ماكان من المؤنث فيه زائد على ثلاثة أحرف.

وقوله[8]: **ومَعَ الزِّيَادَتيْنِ.**

مثاله: سَعْدان وعُثْمان ومرْوان .

وقوله[9]: **ومعَ عَدَم النَّظير في الآحادِ.**

مثاله: "مساجد" اسم رجل و "دنانير" كذلك، فيمتنع الصرف؛ للتعريف والخروج عن النظير؛ لأنه أشْبه ـ بكونهِ لا نظير له في الآحادِ العربية ـ الأسماءَ الأعجميةَ التي لا نظير لها في

---

(١) من قوله: (ماكان على فَعَلى) إلى قوله: (وهو معرفة) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٤/٨٨ (أ).

(٢) في الكتاب ٣/٢١٣.

(٣) انظر لسان العرب ٦/٢٢٣ (عوس).

(٤) انظر الكتاب ٣/٢١٣.

(٥) انظر لسان العرب ٦/١٥٢ (موس).

(٦) انظر الكتاب ٣/٢١٣.

(٧) هو الشلوبين. انظر قوله في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٧٨.

(٨) أي: الجزولي. انظر الجزولية، ص ٢٠٩.

(٩) المصدر نفسه.

الآحادِ العربية، نحو: إبراهيم وإسماعيل[١].

وقوله[٢]: **ومع العُجْمـةِ مَـعَ زيَـادةِ حـرفٍ علـى ثَلاثـةٍ في الاسْـمِ المُتلقّـى عَلَمـاً مِـن العَجَمِ.**

يعني أنَّ التعريف بالعَلميّة يمنع أيضاً مع الأعجمي الزائد على ثلاثة أحرف الـذي تلقـى علماً من العجم، نحو إبراهيم وإسماعيل، ويعني بالمتلقَّي علماً من العجم: ما استُعْمِلَ معرفةً في أول أحواله، كإبراهيم وإسحاق، ولا تبال به في كلام العجم، سواء كان عندهم معرفـة، أو نكرة، ولذلك قال (ش) في التوطئة[٣]: ومع العُجْمةِ بشرطين: زيادة حرفٍ على ثلاثـة، وأنْ يكونَ الاسم لم تستعمله العرب إلا علماً نحو إبراهيم وإسماعيل، وقالون.

ولفظ سيبويه[٤]: وأمَّا ابراهيمُ وإسماعيلُ وإسحاقُ ويعقوبُ وهُرْمُز وفَيْروز وأشباهُ هذه الأسماء، فإنَّها لم تقع في كلامهم، إلاّ معرفة على حدِّ ما كانت في كلام العجم، و لم تمكَّن في كلام العرب كما تمكن الأولُ. فظاهرهُ أنْ يكونَ عندهم عَلَماً منقولاً إلى علم من أول وَهْلـةٍ فإن نقل إلى كلام العرب في أول أحواله نكرة، نحو: دِيْبَاج، ولِجام، ونيروز، وبردج، وفرند، وزنجبيل، وأرندج، وياسمين، ونحو ذلك لم تؤثر هذه العجمة، وإنْ جعلـت مـن الأسمـاء بعـد ذلك معرفة، لم تؤثر عجمتها، والسبب في ذلـك أنَّ هـذه الأسمـاء الأعجميـة، إذا نقلـت إلى كلام العرب نكرات؛ أشبهت ما هو من كلام العرب نكرة؛ لتصرفهم فيـها بإدخـال الألـف واللام تارة، وإخراجها أخرى، كما يكون ذلك في العربي؛ ولأنَّها يشتق منها كما يشتق من العربي. قال الشاعر[٥]:

١٦١- هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لأُمِّ الخَزْرجِ ... مِنْها فَظِلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ

---

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٨/٣.

(٢) الجزولية، ص٢٠٩.

(٣) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص ٣٠٢.

(٤) في الكتاب ٢٣٥/٣.

(٥) من الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٥٩/١، ولسان العرب ١٩٧/١٣ (زرجن).

فاشتق المزرج من الزرجون، وهو أعجمي[١]، وقال آخر[٢]:

١٦٢- وَدَرْدَبَتْ، والشَّيخُ دَرْدَبِيْسُ

فاشتق "دردبت" من (دردبيس)، وهو أعجمي. يريد: صارت دردبيساً. ولايفعلون شيئاً من ذلك إذا كانت عجميته شخصية.

فلمَّا أشْبَهَ الأعجميُّ الذي عجمته جنسية ماهو من كلامهم حكموا له بحكمه، فلم يمنع الصرف، ولكون العجمة الجنسية لاتؤثر، أجَازت العربُ فيْما عجمته شخصية، الصرفَ إذا كان منقولاً من صفة نحو: "بُنْدَار"[٣] وذلك أنَّ الاسْمَ إذا كان منقولاً من صفة، قد تلحظ العرب فيه معنى الصفة، كما فعلوا في "حارث" و "عَبَّاس" فلما لحوا فيه معنى الصفة، عومل معاملتها، والصفة نكرة، فيحكم لها بحكمها، فتكون عجمتُهُ جنسيةً فلا تؤثر، والدليل على أنَّ الاسْمَ إذا لُمِحَ فيه معنى الصفة حكم له بحكم النكرة، إدخالُهم الألف واللام في نحو: "الحارث" و "العباس"، و "قالون" كـ "بُنْدَار" في جواز الصرف فيه ومنع الصرف؛ لأَنَّه صفة في الأصل، ومعناه جيد، ولذلك لقب القارئ قالون[٤] أعني لجودة قراءته[٥] وإنما لم يمنع من الشخصية، الصرف إلا مازاد/١٨٥/ على ثلاثة أحرف، لأَنَّ العجمةَ تشبه التأنيث من جهة أنهما فرعان في كلام العرب، وأَنَّهما من موانع الصرف[٦]، ولايمنع كل واحد منهما

---

(١) انظر معاني "الزرجون" في لسان العرب ١٩٦/١٣ (زرجن).

(٢) من الرجز للشجري في الخصائص ٥٥/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٨١/٦ (دردبس) وقبله:
أمُّ عِيَالٍ قحمةٌ تَعُوسُ. و (دردبت): خضعت وذلت. و (الدردبيس): الشيخ الكبير والعجوز أيضاً.

(٣) البُنْدَار: واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. انظر لسان العرب ٨١/٤ (بندر).

(٤) قالون (... - ٢٢٠هـ) هو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المرزقي المدني المعروف بقالون القارئ مولى بني زهرة، قرأ على نافع واختص به، وكان قالون أصم شديد الصمم لايسمع، وكان يقرأ عليه القرآن فينظر إلى شفتي القارئ ويرد عليه اللحن والخطأ.

انظر معجم الأدباء ١٥١/١٦، ١٥٢، ومعرفة القراء الكبار ١٢٨/١، ١٢٩، وغاية النهاية ٦١٥/١،٦١٦.

(٥) الذين ترجموا لقالون قالوا: إنها رومية بمعنى جيد. انظر معجم الأدباء ١٥٢/١٦، ومعرفة القراء الكبار ١٢٩/١، وغاية النهاية ٦١٥/١.

أما أصحاب المعاجم فقد نصوا على أنها رومية بمعنى: أصبت. انظر تهذيب اللغة ١٥٤/٩ والمعرب ص٣٢٥، ولسان العرب ٣٤٧/١٣ (قلن).

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٩/٣، وهمع الهوامع ١١٠/١.

الصرف، إلا مع العلمية على ما يبين، ولذلك التزموا في جمع الأعجمية على وزن (مَفَاعِل) في حول التاء للتأنيث نحو: (برابرة) و (موازجة) و (سبابجة) وإن كان نظير ذلك من الأسماء العربية لا تدخل فيه تاء التأنيث، نحو مساجد، إلا في قليل من كلامهم، نحو: فرازنة، يحفظ ولايُقَاسُ عليه، فلما أشبهت التأنيث والمؤنث إذا كان بغير علامة، وكان على ثلاثة أحرف، وانتقل إلى مذكر، نحو "هند" و "قدَم" اسم رجل لم يمنع الصرف، كما لم يمنع الصرف الاسم الأعجمي إذا كان واقعاً على مذكر، نحو: نوح، ولوط، فإن سمي به مؤنث منع الصرف؛ لأَنَّه يصير مثل "منديل" فيلزم فيه منع الصرف؛ لأَنَّه على كل حال أعجمي، فوجب ذلك فيه التزام منع الصرف، نحو: (جُوْر) وَ (مَاه) [1].

على أنَّ من النحويين مَنْ ذهَبَ إلى أنَّ العجُمةَ الشخصيةَ تمنع الصرف، وإنْ كانَ الاسمُ على ثلاثة أحرف، وهو مذهب عيسى، وإليه ذَهَبَ ابنُ قتيبة[2]، وهو فاسد[3]؛ لأَنَّهُ لايحفظ مع صرفه إلا في مثل "جُوْر" و "مَاَه" للعلة التي ذكرنا[4].

قال سيبويه[5]: (وأمَّا صالح فعربي، وكذلك شعيب، وأمّا هود ونوح ولوط، فتنصرف لخفتها). والمعروف أنَّ "هوداً" عربي، والذي يظهر من كلام سيبويه -لما عدَّه مع نوح ولوط، وهما عجميان- أنّه أعجمي عنده، والناس يختلفون في مثل هذا، منهم من قال: إنَّ العربَ من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود قبل إسماعيل فيما يذكر[6]، والله أعلم.

---

(١) انظر ص ٢٥٤ من هذا التحقيق.

(٢) ابن قتيبة (٢١٣- ٢٧٦هـ) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد وتوفي ببغداد وسكن الكوفة. ولي قضاء الدينور مدة فنسب إليها من كتبه: "أدب الكاتب" و "الشعر والشعراء" و "المعاني" وغيرها. انظر رأيه هذا في أدب الكاتب ص ٢٢١،٢٢٢، وانظر أيضاً ارتشاف الضرب ٨٧٧/٢.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/٢.

(٤) انظر ص ٢٥٤ من هذا التحقيق.

(٥) في الكتاب ٢٣٥/٣.

(٦) انظر لسان العرب ٨٥٦/١ (عرب).

وقوله[1]: **ومَعَها وَمَعَ التَّأنيث فيه مُطْلَقاً.**

يعني، وإنْ لم يرد الاسم على الثلاثة، وذلك نحو: حِمْص وجُوْروماه؛ لأَنَّ فيه ثلاث علل، فلم تراع فيه خفة البناء؛ لأنَّ أحد العلل يقاومها، فتبقي علتان[2].

وقوله[3]: **العُجْمة تأثيرها بِشرْطِ كونِ الاسمِ على وزن في العربية له تأثير في منع الصرف.**

مثاله: "بَقّم" إذا سُمِّيَ به؛ لأن موازنه من العربية "خضّم" و "بذّر" علمين، وهما لاينصرفان لوزن الفعل والتعريف، هذا من أبي موسى[4] غير محقق لما قدمناه قبل[5].

وقوله[6]: **أو تَلَقِّيه من العجم علماً زائداً على ثلاثة أحرف.**

مثاله إبراهيم وإسحاق ونحوهما وفي قوله: أو تَلقِّيه من العجم علماً، إشكالٌ، وقد تقدم بيانه[7] وإنه يعني دخوله إلى كلام العرب في أول أحواله علماً، ولا تبال بما كان في كلام العجم أعلماً أمْ غير علم. وسألت شيخنا أبا الحسن الدَّبَّاج[8] رحمه الله عن قول أبي موسى[9]: أو تَلَقِّيه علماً من العجم. فقال لي[10]: هذا إنَّما معناه أنْ يُتَلَقَّى من العجم عَلَماً، بمعنى أنْ يكونَ في كلام العجم علماً، فانتقل إلى كلام العرب علماً، وكذا وُجد كل ما جاء من ذلك ممنوع الصرف، فعرضتُ عليه ما قدمناه لك[11]، وقلتُ له: إنَّ الأستاذَ أبا علي[12]

---

(١) الجزولية، ص٢٠٩.

(٢) تقدم الحديث عن ذلك في ص ٢٥٤ من هذا التحقيق.

(٣) الجزولية، ص ٢٠٩.

(٤) أي: الجزولي.

(٥) في ص ٢٦١ من هذا التحقيق.

(٦) الجزولية، ص ٢٠٩، ونصها: (وَتَلَقِّيه).

(٧) في ص ٢٦٤ من هذا التحقيق.

(٨) أبو الحسن الدَّبَّاج، سبق التعريف به عند الحديث عن شيوخ الأُبذي في قسم الدراسة.

(٩) أي الجزولي. انظر الجزولية، ص ٢٠٩.

(١٠) هو أبو الحسن الدَّبَّاج. انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٨٧٥/٢، والمساعد ١٨/٣، وهمع الهوامع ١٠٩/١.

(١١) في ص ٢٦٤ وما بعدها من هذا التحقيق.

(١٢) هو أبو علي الشلوبين. انظر ارتشاف الضرب ٨٧٥/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/٣.

كان يعتقده، فقال لي: هَذَا المذهبُ لَمْ أَرَهُ لأحد إلا ما قلت لي عن الأستاذ أبي علي، فقلت له: وأيُّ أثر لاشتراط العلميةِ في كلامِ العجم؟ فلم يحضر له فيه جواب إلا موافقة السماع، فعلى مفهومه بصرف "قالون" ونحوه، وتمسَّك رحمه الله بلفظ سيبويه[1]، حيث قال في إبراهيم وإسماعيل ونحوهما: لأنَّها لم تقع في كَلاَمهم إلاَّ معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، مع أنَّ هذا الكلام يحتمل التأويل.

وقوله: أو مؤنثاً مثاله[2]: جُوْر ومَاه وحمص وقد تقدم[3].

وقوله[4]:**وتأثيرها على نحو ماذكر مع العلمية.**

أي تأثيرُها إنّما هو مع العلمية؛ لأَنَّ العجمة لايمنع منها إلا الشخصية الزائدة على ثلاثة أحرف، خلافاً لعيسى[5] فإنَّه يمنع مع الثلاثة في الشخصية كنوح ولوط، وقد تقدم فساده.

[ما المراد بالأعجمي عند النحويين؟]

والذي بقِي علينا من هذا الفصل أنْ نبينَ ما المراد بالأعجمي عند النحويين؟ فنقول: الأعجمي عند النحويين[6]: ما ليسَ من كلام العرب سواء، كان منقولاً من لغة العجم، أو من لغة غيرهم من الأمم؛ لأنَّ السبب في منع العجمة الصرفَ أنَّما هو كونها فرعاً في كلام العرب، كما قدمنا، فكذلك إذاً جميعُ ما ليسَ بعربي فرع في كلام العرب، وكذلك ينبغي أنْ يكونَ ما أدخل في كلام العرب من كلام العامة؛ لأَنَّه أيضاً ليس بعربي.

فإنْ قال قائل: فَمَا بُني على قياس كلام العرب مثل أنْ تبني من "ضَرَبَ" مثل "دِرْهم" إذا سُمِّيَ به، ماتفعل به؟! أتحكمُ له بحكم العربي أوْ بحكمِ العجمي؟ /١٨٦/ فالجواب[7]: أنَّ ذلك على حسب مايكون ذلك المبني،فمن زَعَم أنَّه لاحِقٌ بكلام العرب كما أنك إذا رفعت

(١) مرَّ قوله في ص ٢٦٤، ومابعدها من هذا التحقيق.

(٢) الجزولية ص ٢٠٩.

(٣) انظر الصفحات ٢٥٤،٢٦٦ من هذا التحقيق.

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢٠٩، ونصها: "من العلمية" مكان (مع العلمية).

(٥) هو عيسى بن عمر. تقدم رأيه في ص٢٥٤،٢٦٦ .

(٦) انظر تفصيل القول في ذلك في ارتشاف الضرب ٨٧٥/٢، وهمع الهوامع ١١٠/١.

(٧) انظر مذاهب القول في ذلك في همع الهوامع ١١٢/١.

الفاعل، و لم تسمعه مرفوعاً في كلامهم، لا خلاف في أنّ ذلك عربي، فإنه يحكم له بحكم العربي، فلا يمنع الصرف، ومنْ زَعَم أنَّه لا يلحق شيء من ذلك بكلام العرب فإنه إذا سُمِّي بشيءٍ من ذلك فيُمنع الصرف؛ لأنه قد أُدخِل في كلام العرب ما ليس منه فصار بمنزلة الأعجمي، ومَنْ زَعَمَ أنَّ ما بني على قياس ما اطرد في كلامهم، فإنَّه لاحق بكلامهم، مثل بنائك من "ضَرَبَ" مثل "قَرْدَد" فإنك تقول: "ضَرْبَب" لأنَّه قد كثر الإلحاق بتكرير اللام، وما بني على قياس ما لم يطرد فلا يُلْحقُ بكلامهم مثل أنْ تبني من "الضرب" مثل "كَوْثَر" فإنك تقول: "ضَوْرَب"؛ لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر، فينبغي له أنْ يجعل اللاحق بكلامهم بمنزلة كلامهم، فلا يمنع الصرف، وغير اللاحق بكلامهم بمنزلة الأعجمي، فيمنع الصرف، وهذا المذهب الأخير هو الصحيح، ويقام الدليل على ذلك في التصريف إنْ شاء الله.

وقوله[1]: **الوَصْفُ تأثيرهُ مَعَ وزْنِ الفعل الغالب عليه.**

مثاله: أحمر وأصفر وأبيض وأسود، ونحو ذلك. وقد يُعْتَرضُ هَذا بقولَهم[2]: رَجُلٌ أرْمَلٌ وَجَمَلٌ يَعْمَلٌ، بالصرف فيهما. ويجاب عن ذلك: بأَنَّ الوزن لم يعتد به هاهنا؛ لأجل لحاق هاء التأنيث من حيث لم تلحق هذه الهاء الفعل، و لم يؤثر فيه الوصف؛ لأَنَّ الأرمل واليَعْمل قد جريا مجري الأسماء، فكان الوصف بهما غير مؤثر. كما لم يؤثر الوصف في قولهم: "مررت بِنِسْوةٍ أرْبَعٍ"؛ لأنه اسم في الأصل. والصفة إذا كانت منقولة من اسم في الأصل لم يعتد بها في منع الصرف.

قال ابنُ جني: سألتُ أبا عليٍّ[3] عن صرف "أرْبع" وقد اجتمع فيه التأنيث ومثال الفعل، فقال: هو جار مجرى "يعملٍ" لما كان معترضاً؛ لدخول الهاء عليه لم يعتد بمثاله؛ لأَنَّ الفعل لاتدخل الهاء عليه، قلتُ له: كيف ذلك وليست "أرْبع" من قولك: نسوة أربع، [4]هي "أربع" من قولك: رجال أربعة، ألاَ ترى أنَّ أربعاً في المؤنث مؤنثة بغير علامة، وأنْتَ لو نزعتَ الهاء من "أربعة" لكان الاسم مذكراً، وعلى هذا قال أصحابُنا: في رجل اسمه "ثلاث"

(١) أي الجزولي. انظر الجزولية، ص٢٠٩.

(٢) من قوله: (رَجُلٌ أرمل) إلى قوله: (مررت بنسوةٍ أربع) نص الشلوبين في التوطئة ص ٣٠٢.

(٣) هو أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني.

(٤) انظر همع الهوامع ١٠٦/١.

من قولك: نسوة ثلاث، لم تصرفه لأنَّه جار مجرى "عَنَاق" في تأنيثه، ولو نزعت الهاء من "ثلاثة" فسميت بالاسم لصرفته اسم رجل علماً، فكيف جاز لكَ أنْ تشبه "أربعاً بـ"يعمل" وليست أربعة تأنيث أربع، ونحن نعلم أنَّ "يَعْمَلة" تأنيث "يعمل" فقال: لايمتنع أنّ تشبيه أربع وأربعة من طريق اللفظ بيعمل ويعملة [....][1] إلى تعلق ما ينصرف وما لا ينصرف باللفظ في كثير من أحواله، وعلَّل بعضُ الأَصْحابِ ذلك بأن قال: متى كانت الصفة منقولة من اسم لم تمنع الصرف، فتقول: مررت برجل أشعبي، تريد بخيلاً فتصرف ولذلك قالت العرب: مَرَرْتُ بنسوة أربعٍ، وصرفت مع أنَّ فيه وزن الفعل والصفة؛ لأنَّه اسم عربي في الأصل وصف به، وأيضاً فإنه في حين الوصف لم ينتقل عن معناه في حين العدد؛ لأنَّه كان يعطي "أربعاً"، وكذلك يعطي في الصفة فلما لم يتغير معناه صار كأنه لم ينتقل من الاسمية، فإن قلت: فهلا منع أربع الصرف للتأنيث ووزن الفعل فالجواب: إن التأنيث لا يمنع الصرف إلا مع العلمية، وأيضاً فإن هذا التأنيث لما كان تذكيره يخرجه إلى تأنيث فتقول: أربعة في المذكر أشبه المذكر، إذ المذكر قد تُدْخِل عليه تاء التأنيث إذا أردت المؤنث فتقول: قائم وقائمة فلما أشبه التذكير عومل معاملته فلم يمنع، وربط هذا كله أن يقال: الصفة لا تخلو أن تكون منقولة من اسم أو لا تكون، فإن كانت منقولة من اسم لم تمنع الصرف نحو: مررت برجل أشعبي، وبنسوة أربعٍ، وإن كانت الصفة غير منقولة من اسم فلا تخلو أن تكون مما يستعمل تابعاً لما قبله أو مما استعمل استعمال الأسماء فلم يجيء تابعاً لكن فيه معنى الوصف فإن استعمل تابعاً منعت الصرف نحو رجل أحمر وأبيض لوزن الفعل والوصف، وسواء استعملته تابعاً أو غير تابع وإن كانت مما لم يستعمل /١٨٧/ تابعاً ولا أن فيه معنى الوصف[2] فلاتخلو أن تكون صفة في الأصل غلبت نحو: أدهم في اسم القيد؛ لأنه صفة في الأصل، وهو الأسود من الخيل، وإنما قيل للقيد[3] أدهم لسواده فقد عرف معنى اللون في الأدهم وشاركه فيه غيره، والقصد فيهما اللون، وكذلك (أسود) للحيَّة و (أرقم)، وإنما قيل للحية أسود لسواده، وقد شاركه في اللفظ والمعنى الأسود من غير الحيات، وكذلك الأرقم إنما هو لضرب من

---

(١) كلمة غامضة . انظر المخطوط ص ١٨٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٠٠،٢٠١.

(٣) من قوله: (قيل للقيد) إلى قوله: (ومكان أبطح) منقول عن شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨١ (ب) (مع تغيير في بعض الألفاظ).

الحيات فيه نقط بمنزلة المرقم، ويقال لمثل ما كان فيه ذلك اللون أرقم إلا أنه غلبت هذه الصفات على هذه الأسماء فصارت كالأسماء، أو تكون قد أُجْرِيَ فيها حكم ما يختص الصفة، نحو: أَبْطَحْ وأَجْرَع، فإنّه قد قيل في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، كما يقال: أحمر وحمراء فإنَّ مثل هذا يمنع الصرف؛ لأَنَّ فيه معنى الصفة، وحكماً من أحكامها، كأبطح وبطحاء، أو لأَنَّه قد كان صفة في الأصل، نحو "أَدْهَم وأَسْوَد"، وأمَّا "أَبْرق" فهو كأبطح، يقال: أبرق وبرقاء للمكان الذي فيه لونان، ويقولون للمكان المنبطح من الوادي: أبطح وبطحاء، وكأنه لما كثرت الصفة في كلامهم، واستعملت فأُوقِعَتْ موقِعَ الأسماء، فكأنه إذا قال: هذا أدهم، قد قال: هذا قيد أدْهَم، أو شيء أدهم، وهذا أَجْرَع أي مكان أجرع، ومكان أبطح[1]، وإنْ كان فيه معنى الصفة، إلا أَنَّه ليس فيه شيء من أحكامها، كان الوجه أنْ يصرف لبعده من الصفة المحضة، وقَدْ يجوزُ منع صرفه، والذي جاء من ذلك "أَجْدَل" و "أخْيَل"[2] و"أَفْعَى"، وذلك أنَّ الجدل شدة الخلق. وأما[3] (أخْيَل) فجعلوه أفْعَل من الخِيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحِهِ لمعةٌ مخالفة للونه.

قال سيبويه[4]: وعلى هذا المثال جَاءَ أَفْعَى كأنه كان عندهم صفة، وإنْ لم يكن له فعل ولا مصدر.

سع~[5]: يريد أنَّه جعل بمنزلة خبيث، أو ضار ممايليق أن يكون صفة له.

أيْ أنّ العربَ استعملت أفْعَى بمعنى خبيثة. قال أبو النجم[6] يصفُ نوقاً:

**١٦٣- لو أنَّ فيها عدداً مثلاها	ماخَرَجتْ مُسَالِمةً أفْعَاها[7]**

(١) انظر همع الهوامع ١/١٠٧.

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٨٢.

(٣) من قوله: (وأمَّا أخْيَل) إلى قوله: (مخالفة للونه) نص سيبويه في الكتاب ٣/٢٠١.

(٤) في الكتاب ٣/٢٠١.

(٥) هو أبو سعيد السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٤/٨١ (أ).

(٦) أبو النجم (.... ـ ١٣٠هـ) هو الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجَّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر. نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبدالملك بن مروان وولده هشام. له ديوان.

(٧) من الرجز، و لم أعثر عليه في ديوان أبي النجم.

يعني أخبثها وأشدها، وكأَنَّ الحية إنَّما سُمِّيتْ أفْعى، لشدتها وخبثها، فمعنى الصفة لايفارقها.

وتَرْجَم س~[1] على هذا: باب ما كان من أفعْل صفة في بعض اللغاتِ واسْماً في أكثر الكلام، وذلك: أَجْدَل وأخْيَل وأفْعَى.

قال ابنُ جني: سألتُ أبا علي عن صرف "أفْعَى" وقد اجتمع فيها التأنيث ووزن الفعل، فقال: لا اعتداد بتأنيثها، فقلت له: ولِمَ؟ قال: ويلزمُ على هذا أنْ يُسأل عن صرف أرْنَب، قلت: وكذلك هو وسؤالي منطبق عليها أيضاً، ثم قلت له: يقوي في نفسي أنَّهم لم يعتدوا بتأنيث "أفْعَل" لما كان مثالاً، مبناه في غالب الأمر يخص المذكر نحو: أحْمَر وأصفر وأسود وأبيض وآدم وآخر واشتم، ونحو ذلك فضعف فيه معنى التأنيث؛ لغلبة التذكير عليه، فلم يحفل بتأنيث "أرْنب" و "أفْعَى" ونحوهما، فلم ينكر هذا القول، ورأيتهُ كالقابل له، وكان فيما أتى به مما قدمت ذكره أنْ قَال: إن "يَعْمَلة" إذا كانت مع ظهور علم التأنيث فيها غير معتد به فما لا علامة تأنيث فيه، يعني "أفعى" أحْرى أن لا يعتد بتأنيثه، فقلت له: إنَّ "يَعْمَلة" لما لحقتها الهاء بَاعَدَتْ شبهها من الفعل، ولَيْس كذلك "أفْعَى"؛ لأَنَّه لا مدخل للهاء عليها، فوقف وكان [....][2] لحر الوقت وبقايا ما كان يجده.

وقوله[3]: **وَمَع التَّأْنيثِ ولُزُوم التَّأْنيثِ.**

مثاله: حُبْلى وسَكْرى وحَمْراء، وبَيْضَاء.

ش~[4]: الصواب: وربَّما انضاف إلى التأنيث ولزوم التأنيث، نحو حمراء، وقوله[5]: **وَمَع الألفِ والنونِ اللتين لا تلحقهُما هَاءُ التأنيث.**

(١) أي: سيبويه. انظر الكتاب ٣/٢٠٠.

(٢) كلمة غامضة، انظر المخطوط ص ١٨٧.

(٣) أي: الجزولي. انظر الجزولية، ص٢٠٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٠.

(٤) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص٣٠٢.

(٥) الجزولية ص ٢٠٩- ٢١٠. وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٠.

يعني الألف والنون في "فَعْلان" الذي مؤنثه فَعْلى نحو: رجل سَكْرَان، وأمرأة سَكْرى، ورجل غَضْبَان، وامرأة غَضْبَى، ورجل عطشان، وامرأة عَطْشى، وإنما تمنع الألف والنون الزائدتان لشبههما بألف التأنيث[1].

ولاتشبهان ألفي التأنيث حتى يكونا في صفة، ولاتدخل عليها تاء التأنيث، بل يكون لفظُ المذكرِ من تلك الصفة مخالفاً للفظ المؤنث كما تقدم من "سكران" و "سكرى"، فيكون "سكران" حينئذ "كحمراء" في أنَّ كلَّ واحد منهما صفة في آخرها زيادتان زيدتا معاً، الأولى منهما ألفٌ ولاتدخل /١٨٨/ عليها التاء، ولفظ المذكر منها مخالف للفظ المؤنث، كما أنَّ حمراء كذلك، أو يكونان في اسم لم يُصْغَّر على "فُعَيْلين" ولا كُسِّرَ على "فَعَالين" نحو "عثمان" لم يقل فيه: "عُثَيْمِين" ولا عثامين، فإنه حينئذ يشبه "صحراء" ألاَ ترى أنَّ أَلِفَ "صحراء" لاتقلب في التصغير ياء؛ بل يقال: "صحيراء" وكذلك: عثيمان، فإنْ قُلبت "ياءً" في التصغير "كسرحان" و "سريحين" لم تمنع الصرف؛ لأنَّهما حينئذ لايشبهان ألفي صحراء، وكذلك لو كُسِّرَ الاسْمُ على "فعالين" نحو سلطان، قالوا في جمعه: سلاطين، فلا يشبه صحراء؛ لأنَّه إذا كُسِّرَ الاسم على "فَعَالين" لزم أنْ يصغر على "فُعَيْلين"، لأنَّ التصغير والتكسير من باب واحد. وإذا لزم أنْ يُصَغَّرَ على "فُعَيْلين" لم يشبه حينئذ "صحراء"؛ لأنَّ ألفها لاتقلب في التصغير ياء[2] إلا أنَّ قوله[3]: إنَّ الصفة تمنع من التأنيث، ولزوم التأنيث، ومع الألف والنون المشبهتين لألفَي التأنيث ليس بصحيح على الإطلاق؛ إذ لم تؤثر الصفة في هذين النوعين؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مستقل في منع الصرف دون الوصف الذي انضاف إليه.

وقد تقدَّم أنَّ التأنيثَ ولزوم التأنيثِ من العلل التي تمنع الصرف بنفسها، فإذا سَمَّيْتَ بشيء مما كُسِّرَ وصُغِّرَ تقلب الألف فيه ياءً، نحو سلطان، وسرحان، وضبعان، تقول: سلطانون، وسرحانون، وضبعانون، ويجوز التكسير فتقول: سلاطين، وسراحين، وضباعين، وتقول في تصغيره: سُلَيْطِين، وسُرَيحين، وضُبَيْعين، ويكون في حين التنكير ممنوع الصرف

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٥.

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٧٨- ٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٦،٣٣٧،٣٤٦.

(٣) أي: قول الجزولي. انظر الصفحة السابقة.

وزيادة الألف والنون المشبهتين لألفي "سكران"، ونونه في أنهما زائدتان في الآخر[1]، إلا أنَّك تقول في تصغير سرحان: سريحين وضبعان: ضبيعين، وتقول في تصغير سَكْران: سُكَيْرَان وفي عُثْمان: عُثَيْمان، فلا تصرف هذا الضرب الأول، فإنْ كان "فعلان" جمعاً لم يكن سبيله سبيل الواحد؛ لأَنَّ فِعْلاناً في الجمع، رُبَّما كسِّر فقيل: فعالين، كقولهم: مِصْران ومصارين ويقال في التصغير: مُصْيَران[2]؛ لأَنَّ الألف للجمع، وإذا كانت الألف حادثة للجمع لم تغير في التصغير، كقولهم: أَحْمَالٍ وأحيمالٍ، وعلى هذا لو سميتَ رجلاً بمصران، أو بأَنْعام، ثم صغرته، لقلت: مُصَيْران وأُنَيْعام، ولم يلتفت إلى قولهم في الجمع مصارين وأناعِيم. كذا قال السيرافي[3]، قلت: قوله في تصغير مصران قبل التسمية: مصيران على أحيمال، باطل، بل نرده إلى الواحد؛ لأَنَّه جمع كثرة وتجمعه بالألف والتاء؛ لأَنَّه لما لا يعقل، وإنما يُعْتَبُر التكسيرُ الذي يؤدي إلى "فُعَيْلين" في التصغير خاصة، نحو: سرحان، وسراحين وسريحين، كما قدمنا.

واختلف النحويون في تسمية هذا النوع تأنيثاً لازماً[4]، فذهب ابنُ كيسان[5] إلى أنَّه إنَّما سمي تأنيثاً لازماً؛ لأَنَّه لا يجوز إسقاط العلامة منه، فلا يقال في حُبلى: حبل، ولا في حمراء: حمر، بخلاف تاء التأنيث، فإنه يجوز إسقاطها، ألاَ ترى أنَّه يقال: قائم وقائمة وذاهب وذاهبة، وهذا مَردود بأنه لو كان تسميته لازماً من الجهة التي ذكر، لكان التأنيث في مثل: (رفاهية) وَ (كراهية) لازماً؛ إذ لا يجوز إسقاطُ الهاءِ، ولوَجَب أنْ يمنع الصرف.

وذَهَبَ سيبويه[6] والمحققون من أصحابه إلى أنَّ التأنيث، إنَّما سمي تأنيثاً لازماً؛ لكونه مجعولاً بمنزلة حرف من نفس الكلمة، ألاَ ترى أنكَّ تحذف الألف من "قَرْقَرى"[7] في

(١) انظر الكتاب ٣/٢١٧.

(٢) انظر المقتضب ١/٥٥٠.

(٣) انظر شرح كتاب له ٤/٢٣٢.

(٤) انظر هذا الاختلاف في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٦- ٣٣٧.

(٥) ابن كيسان. سبق التعريف به.

(٦) في الكتاب ٣/٢١٣- ٣١٥، ٤١٧- ٤١٩، ٤٥٥.

(٧) قَرْقَرى: اسم موضع، والقراري: هو الحضري الذي لايَنْتِجعُ يكون من أهل الأمصار، وقيل: إنّ كل صانع عند العرب قَراري. انظر لسان العرب ٥/٩٠ (قرر).

التصغير، فتقول: "قريقر"، كما تحذف اللام من "سَفَرْجَل"، وتقول في تصغير "دجاجة": "دجيجة"، فلا تحذف التاء، بل تجعلها بمنزلة ما ليس من الاسم، فإنْ قالَ قَائِل: فِلمَ جعلوا التأنيث بالهمزة لازماً وهي لا تحذف في التصغير، ألاَ تَرى أنَّك تقول في تصغير "حمراء": حميراء فلا تحذفها، فالجوابُ أنَّ هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث، دليله قولهم: صحار في الجمع و لم يقولوا: "صحاري" ولو كانت الهمزة غير منقلبة لثبتت في الجمع في لغة من يحقق الهمزة، كما يقال: "قَرَاري" فدل ذلك على أنَّها مبدلة من حرف علة؛ لوقوعه طرفاً بعد ألف زائدة، فلما زالت الألف في الجمع، وهي التي أوْجَبت بدل حرف العلة همزة، زال الهمز، وإذا ثبت أنَّها بدل من حرف علة، فذلك الحرف هو الألف؛ لأنَّها قد ثبتت علامة تأنيث في حبلى، و لم يثبت ذلك للياء، ولا للواو[1]، قلت: لَوْ جمعوا "صحراء" زالت الهمزة، ورجعت الألف، ثم قلبت الألف ياء لأجل الياء التي قبلها، وأدغمت الياء في الياء، فقيل /١٨٩/: صَحَاريّ، وَقَدْ سُمِعَ في قوله:

١٦٤ـ لَقَدْ أغْدُو على أشْقَـ ـرَ يَغْتَالُ الصَحَارِيَّا[2]

فإذا ثبتَ أنَّها منقلبةٌ من الألف، تبيَّنَ أنَّ التأنيث بها لازم؛ إذ هي منقلبة من حرف لازم، إلا أنَّها تثبت في التصغير؛ لشبهها بتاء التأنيث في أنَّها علامة تأنيث متحركة، كما أنَّ التاء كذلك، ولمَّا تَمكَّن التأنيث بهاتين العلامتين، أعْني الألف والهمزة المنقلبة منها، لأجل اللزوم الذي ذكرنا مَنعَ وحده.

ومَعَ العَدْلِ عن النَّكرةِ[3].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢.

(٢) هذا البيت من الهزج للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤، وسر صناعة الإعراب ٨٦/١، وشرح المفصل ٥٨/٥، والممتع في التصريف ٣٣٠/١، وخزانة الأدب ٣٩٦/٧- ٣٩٨، وشرح شواهد الشافية ص ٩٥. وهو بلا نسبة في الإنصاف ٣٠٠/٢، والمقرب ص ٥٢٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١، ١٦٢/٢.

وَ(أغدو): أذهب في وقت الغُدوة. والغدوة: الوقت مابين الصبح وطلوع الشمس وَ (أشقر): الذي لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية. يغتال الصحاريا: أي: يقطعها بسرعة.

والشاهد فيه قوله: (الصحاريا) حيث جاءت هذه الكلمة على أصلها بالتشديد وهذا نادر في العربية، والشائع حذف إحدى الياءين.

(٣) هذا قول للجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٠.

أيْ أنَّ الصفةَ تمنعُ مَعَ العَدْلِ عن النَّكرة، نحو: "مَثْنَى وأُحَادَ وثُلاث ورُبَاع وعُشَار ولم يُسْمَع العدلُ إلى "فُعَال" إلاّ في هذه الأربعة، قال[1]:

١٦٥- .... أُحَادَ أُحَادَ في شهرٍ حرام.

وقال الله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾[2]. قال الشاعر:

١٦٦- فَلَمْ يَسْتَرِ يثُوك حتى رَمَيْـ ـتَ فوقَ الرجالِ خِصالاً عُشَارا[3].

وأمَّا (مَفْعَل) فلم يُسْمَع إلاّ في "واحد واثنين"، قال الشاعر:

١٦٧- ولكنَّما أهْلي بِوادٍ أنيسُه ذِئابٌ تَبغّى الناس مَثْنى ومَوْحَدُ[4].

"مَثْنَى، ومَوْحَد" صفتان للذئاب.

واختُلِفَ في استعمالها في سائر أسماء العدد إلى العشرة، فمنهم مَنْ أجَازَ، ومنهم مَنْ منع[5]، والصحيح أنَّ ذلك لايجوز؛ لأمرين: أحدهما: أنّ العدل بَابه أن لايقاس؛ لأنَّه تحريف

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر، ويروى: (حلال) مكان (حرام).

وصدره: مَنَتْ لَكَ أنْ تلاقيني المَنَايا.

وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٧٠/٢، والمعاني الكبير ص ٨٤٠، وجمهرة اللغة ص١٠٢ و٥٠٧، ولسان العرب ١٥١/١٢ (حمم). وللهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٤٥/١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣١٦/٢، وشرح المفصل ٦٢/١، وتذكرة النحاة ص١٧، وهمع الهوامع ٩١/١، والدرر ٩٠/١.

والشاهد فيه قوله: (أُحادَ أُحاد) فهما معدولان عن (واحداً واحداً).

(٢) سورة فاطر، من الآية ١.

(٣) هذا البيت من المتقارب، ويروى: (عَلَوْتَ) مكان (رميت). وهو للكميت في ديوانه ١٩١/١، وأدب الكاتب ص٥٦٧، وخزانة الأدب ١٧٧/١ والدرر ٩١/١، ولسان العرب ٥٧٢/٤ (عشر)، وبلا نسبة في الخصائص ١٨١/٣ وهمع الهوامع ٩٢/١. يستريثوك: يجدونك رائثاً، أي: بطيئاً. رميت: زدت: يقول: لما نشأت نشء الرجال أسرعت في بلوغ الغاية التي يطلبها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال.

والشاهد فيه قوله: (عُشَارا) فهي معدولة عن عشرة.

(٤) هذا البيت من الطويل لساعدة بن جُؤَيَّة في الكتاب ٢٢٦/٣، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٥٠/٤، وشرح شواهد المغني ٩٤٢/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣١٧/٢، وأدب الكاتب ص ٥٦٧، واللمع ص ٢٣٨، وشرح المفصل ٦٢/١ و ٥٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/٢ والجنى الداني ص ٦١٩. تَبَغَّى: تطلب. والشاهد فيه قوله: (مَثْنَى ومَوْحَد) فهما معدولان عن (واحد واثنان).

(٥) انظر هذه الآراء في شرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٤ (أ)، والخصائص ١٨١/٣، والنكت ٨٢٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/٢، ٣٤١، وهمع الهوامع ٩١/١- ٩٤.

اللفظ عن أصله، وباب اللفظ أنْ يكون باقياً على وضعه الأول، غير محرف عنه. والآخر: أنَّه لم يُسْمعَ إلا فيما ذكرت ذلك، أعْني العدل على "فُعَال" و "مَفْعَل" خاصة، فلا يقاس عليه[1]؛لأنه لم يكثر، ومعنى العدل تحريف اللفظ عن أصله مع إرادة ذلك الأصل لضرب من المبالغة، أو تحريف اللفظ عن الأولى به.

واختُلِفَ في الموجب لمنع الصرف[2]، فمنهم مَنْ ذَهَب إلى أنَّ "مثنى، وثلاث" امتنعا الصرف للعدل خاصة[3]، وذلك أنَّ العدل في العدد عدل من جهتين: جهة اللفظ، وجهة المعنى، فالعَدْلُ من جهة اللفظ، أنَّك حرفت لفظ اسم العدد إلى "فُعَال" و "مَفْعَل"، والعَدْلُ من جهة المعنى أنَّك إذا ذكرت اسم العددِ لم تدل على التكرير.

فإذا قُلْتَ: جَاءني رجلان اثنان، أو رجال ثلاثة، لم يقع هذا اللفظ على أكثر من اثنين، أو ثلاثة، وكذلك سائر أسْماء العدد، وأنتَ إذا قلت جاءني القوم مَثْنَى، فإنَّما تريد اثنين اثنين، أي: جاءوا مزدوجين، وإن كانوا ألفاً أو أكثر، وكذلك جاء القوم ثُلاثَ؛ إنما تعني ثلاثة ثلاثة، فلمَّا كان العدل فيها من جهتين، منع الصرف وحده؛ لأنَّ العلة إذا تمكنت في هذا الباب قامت مقام علتين، فمنعت وحدها كالتأنيث اللازم، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ومنهم مَنْ ذهب[4] إلى أنَّهما منعا من الصرف للعدل والوصف[5]، والدليل على أنَّه يوصف بهما، قوله تعالى ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[6].ومنهم من ذهب إلى أنَّهما امتنعا الصرف للتعريف والعدل[7] وحجته أن العدل لم يوجد إلا في حال تعريف، فإذا أمْكَنَ أنْ يكونا معرفتين على قياس المعدول، كان أولى ويجعل "مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاع" بدلاً مما

---

(١) اختُلِفَ في القياس على (فُعَال) وَ (مَفْعَل) على ثلاثة مذاهب: **أحدها**: لا، وعليه البصريون؛ لأنَّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب. **والثاني**: نعم، وعليه الكوفيون، والزجاج، لوضوح طريق القياس فيه. **والثالث**: يقاس على ماسمع من (فُعَال) لكثرته، دون (مَفْعَل) لقلته.

(٢) انظر هذا الاختلاف في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤١، وهمع الهوامع ١/٩٤- ٩٥.

(٣) هو الزجاج، انظر همع الهوامع ١/٩٤.

(٤) انظر تفصيل ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤٠- ٣٤١، وهمع الهوامع ١/٩١- ٩٤.

(٥) هو أبو علي الفارسي، كما ذكر الشارح في الصفحة التالية.

(٦) سورة فاطر، من الآية ١.

(٧) هو الفراء، والجمهور على خلافه. انظر همع الهوامع ١/٩٤،٩٥.

قبله لا صفة، وكأنَّه جعلها علماً لهذا المعنى. وهذا المذهب مردود بأمرين: أحدهما: أنّه يقل استعمالها تلي العوامل، بل لا يحفظ من كلامهم، (جاء موحد القوم)، (ولا جاء ثلاثهم)، وإنما يجيء مباشراً للعامل في الشعر، نحو قوله:

١٦٨- .... بَمثْنَى الزِّقاقِ المُترعاتِ وبالجُزُرْ[١].

فدلَّ ذلك على أنه صفة، وليس باسم علم. والآخر: إضافتُه نحو قوله: "بَمثْنَى الزِّقاق" والعلم لا يضاف إلا إذا نُكِّرَ، وذلك قليل جداً، بل باب الاشتراك إذا دخل العلم أنْ يزال بالنعت كما تقدم، فإذا تبين أنّه صفةٌ لم يبق إلا أن يكون منعه الصرف إما للعدل خاصة كما تقدم، أو لِلعَدْلِ مع الصفة، وهو مذهب (فا)[٢].

لكن قد تقرر أنَّ العلةَ إذا تمكنت في هذا الباب قامت مقام علتين، فينبغي على هذا أنْ يكون امتناعها الصرف للعدل في اللفظ والمعنى. وقد أبطل (فا)[٣] هذا العدل في المعنى، وقال: لم يثبت العدل في المعنى أصلاً، ولا نظير له، وإنَّما (مَثْنَى) مَعْدول عن (اثنين اثنين)، و (ثُلاثَ) معدول عن (ثلاثة ثلاثة) فهو عدل في اللفظ لا في المعنى.

وقال السيرافي[٤]: قيل: إنَّ المانع له أنّه عدل، وأنّه جمع؛ لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدد الأول، قال: وقيل: إنّه عدل /١٩٠/ وإنَّ عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأنَّ باب العدل أنْ يكون للمعارف، وهذا للنكرات فإنْ سَمَّيتَ بمثنى، أو ثلاث، أو نحو ذلك من

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

يُفَاكِهُنَا سَعْدٌ ويغدو لجمعِنَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٣، والدرر ٩٦/١، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/٢، وهمع الهوامع ٩٥/١.

الزقاق: جمع كثرة، مفرده: زقّ وهو السِّقاء، وكل وعاء اتخذ لشراب ونحوه، انظر لسان العرب ١٤٣/١٠ (زقق).

المترعات: الملأى حتى آخرها. الجزر: جمع جزور، وهو البعير المذبوح، وأراد هنا اللحم المشوي منه.

والشاهد فيه قوله: (بمثنى الزقاق) حيث أضاف النكرة (مَثْنَى) إلى المعرفة (الزقاق) وفي هذا دليل على أن (مثنى) ليس علماً.

(٢) أي مذهب أبي علي الفارسي. انظر التعليقة ٥٠/٣،٥١.

(٣) هو أبو علي الفارسي انظر المصدر السابق.

(٤) في شرح الكتاب ٩٥/٤ (أ).

أخواتهما، فمِنَ النحويين مَنْ ذهب إلى أنَّهما يمتنعـان الصرف في حـال التعريـف والتنكـير، وإلى ذلك ذهب الزجـاجي[1]، فأمَّـا في حـال التعريـف، فللعـدل والتعريـف، وأمَّـا في حـال التنكير بعد التسمية فلشبهه بأصله قبل التسمية، ومنهم مَنْ ذَهَـب إلى أنَّـه ينصـرف في حـال التعريف، ويمتنع الصرف في حال التنكير، وإليه ذهب (فآ)[2]، وحجته أنَّه إذا كـانت معرفـة لم يكن فيها إلا التعريف خاصة؛ إذ ليسَ بمعدول في حال التسمية به؛ لأنَّـه لم يعـدل إلا عـن اسم العدد، وذلك المعنى قد ذهب بالتسمية، ولا يشبه حاله وقت إنْ كَانَ معـدولاً، إلاَّ أنَّـه الآن معرفة، وهو وقت إنْ كان معدولاً نكرة، فإذا نكَّرْتَهَ بعـد التسـمية أشْبَه أصْلَه فـامتنع الصرف لذلك، وينبغي على مذهب الأخفش[3] في "أحمر" المنكر بعد التسمية أنْ ينصرف في حال التنكير، فإنه لا يَرْعَى شِبْهَ الأصل، كما لم يرعه في (أحمر) إذا نُكِّر بعد التسمية.

والصحيح أنَّ شِبْهَ الأَصْلِ مَرْعِيٌّ في هذا البـاب. ويتبـين إنْ شَـاءَ اللهُ في موضعـه، فـإنْ صَغَّرْتَ جميعَ ذلكَ نكرة كانَ أوْ معرفة صرفت[4]؛ لأنَّه لم يعدل في حـال تصغيره، فتقـول: جاءني قومٌ مُثَيْنٌ وثُلَيِّثٌ ورُبَيِّع.

وزاد (شـ)[5] هنا أنْ قال بعد قوله: ومَعَ العَدْلِ عن النكرة. وعن الألـف والـلام نحـو (أُخَر)، وفي كون هذا مَعْدولاً عن الألف واللام نظر؛ فإنَّ (أُخَر) نكرة، والأُخر معرفة. قـال تعالى ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾[6].

---

(١) في كتابه: الجمل في النحو ص٢١٩.

(٢) انظر مذهب الفارسي في التعليقة ٣/٥٠،٥١، وشرح المقدمة الجزولية الكبـير ٣/٩٨٦. وذكـر ابـن جـني - وهـو تلميذ الفارسي - أنَّ أبا علي يرى أنك إن سميت بالمعدول صرفته. فأورد في حديثه عن زُفَر بن الحارث قوله: (فقال أبو علي: إنك إن سميتَ بهذا صرفته لدخول اللام عليه) انظر المبهج ٥٥،١٥١. ومن هذا يلزم أنه لايمنعه من الصـرف إلاّ في حال التنكير.

(٣) انظر مذهـب الأخفـش في المقتضـب ٢/٣١٤، والتبصـرة والتذكـرة ٢/٥٦٣، وشـرح المقدمـة الجزوليـة الكبـير ٣/٩٨٢،٩٨٣.

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٢٦.

(٥) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص ٣٠٢.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٧.

وقد غلط ابن هشام(١) وتبعه ابن عصفور من أصحابنا، فجعلها معدولة عن الألف واللام(٢)، قال: وهي مَعْرفةٌ كسَحَر، وقد بينّا ذلك في باب الظروف عند التكلم على "سَحَر" من يَوْمٍ بعينه(٣) بما أغنى عن إعادته.

وقوله(٤): **عَدَمُ النظير في الآحادِ تأثيرهُ مَعَ الجمعِ.**

مثال ذلك مساجد في جمع مسجد.

وقوله(٥): **مَعَ العَلَمِيةِ .**

مثاله: "مساجد" اسم رجل لأنَّه أشْبه بكونه عديم النظير في الآحاد الأسماءَ الأعجمية التي لا نظير لها في الآحاد، نحو: إبراهيم وإسماعيل، وشبه العلة في هذا الباب علة، ووجه الشبه بالأعجمي أنَّه قد صار اسماً لمفرد فدخل في أسماء الآحاد ماليس منها، كما أنَّ الأعجمي دخل في كلام العرب وليس منه، وكذلك إنْ نَكَّرْتَه بعد التسمية أشْبَهَ أصْلِهَ؛ لأنَّه إذ ذاك اسم نكرة كما كان قبل التسمية به، فلا ينصرف بعد التسمية به وإنْ نكرته على المذهبين جميعاً، أمَّا مذهبُ سيبويه فبيِّن(٦)، وأمَّا مذهب الأخفش(٧) فقياسه أن العرب قد سمت بالجمع نحو: "كِلاب" و "ضِبَاب" وكان معنى الجمعية باقٍ على مفاعل من حيث هو عديم النظير في الآحاد. (شـ)(٨) إلا أنَّه شبه الجمع في ذلك مستقلٌّ بالعلة دون عدم النظير لو اتفق أنْ ينفرد عنه.

---

(١) ابن هشام (...ـ ٥٧٧هـ) هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي، أبو عبدالله، عالم بالأدب، أندلسي، سكن سبته، ونسب إليها. من كتبه "شرح الفصيح" لثعلب، و "شرح مقصورة ابن دريد" وغير ذلك توفي بأشبيلية. بغية الوعاة ٤٨/١، ٤٩، والأعلام ٣١٨/٥.

(٢) انظر المقرب ص ٣٥٧ـ ٣٥٨.

(٣) في السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي ٨٠١/٢ ـ ٨٠٢. تحقيق د/سعد الغامدي.

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٠، ونصها: "وعدم".

(٥) الجزولية ص ٢١٠، ونصها: "ومع العلمية".

(٦) في الكتاب ٢٣٤/٣ـ ٢٣٥.

(٧) انظر مذهبه في المقتضب ٢٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٥٣/٢.

(٨) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص ٣٠٣. وزاد "أن ينفرد عنه وزن الفعل".

وقوله[1]: **وينبغي أنْ يكونَ مع العُجْمةِ الجنسية مِثْلُه مع الجمع.**

أي: ينبغي إذا كان الاسمُ أعجمياً، وعجمته جنسية إلاَّ أنَّه لا نظير له في الآحاد أنْ يمتنع من الصرف، وذلك نحو "سراويل" في أحد الأقوال[2] على مَنْ يجعله اسماً مفرداً إلا أنَّ المانع لها إنَّما هو شبه الجمع المتناهي، لا العجمة الجنسية. (ش ̃) [3]وقوله: وينبغي أن يكون يعني عدم النظير. وقوله: مع العجمة الجنسية. يعني سراويل، وجعل للعجمة الجنسية هنا تأثيراً، والعُجْمة الجنسيةُ لا تأثير لها في شيء من الباب؛ لأنَّها قد صارت كالعربي فانْبَغى أنْ لايكون لها تأثيرٌ أصلاً، وينبغي أنْ يستوي في ذلك عدم النظير وغيره، فكما أنَّ غيره لا يؤثر مع العجمة الجنسية، كذلك ينبغي أنْ يكون هو غير مؤثر معها، والمانعُ لسراويل من الصرف أنَّه أشْبَهَ من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وهو ما ثالث حروفه ألف من الجمع، وبعدها حرفان أو ثلاثة، والمشبه للشيء في هذا الباب يُحْكَمُ له بحكمه فصار هذا كأنَّهُ من الجمع المسمَّى به ثم المُنَكَّر بعد التسمية، فكما أنْ ذلك لا ينصرف، فكذلك ينبغي لهذا أنْ لا ينصرف، وامتناعُ سراويل من الصرف يدل على صحة قولِ سيبويه في "مساجد" إذا نُكِّرَ بعد التسمية[4] وفساد قولِ أبي الحسن[5].

وقوله[6]: **ووزن الفعلِ إنْ كانَ يغلِبُ عليه فتأثيرهُ مع الوَصْفِ.**

مثاله: أحمر وأصفر، يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة.

وقوله[7]: **ومَعَ العَلَميَّة.**

---

(١) أي الجزولي: انظر الجزولية ص ٢١٠.

(٢) سبق الحديث عن هذا في الشاهد ذي الرقم (١٥٥).

(٣) هو الشلوبين يشرح قول الجزولي. انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨١/٣.

(٤) من أنَّه يمنعه من الصرف، قال: (هذا باب ما كان على مثال مَفَاعل ومفاعيل، اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلاّ لم ينصرف في معرفة ولا نكرة) الكتاب ٢٢٧/٣. وقال المبرد: (فإن سميت رجلاً بـ "مساجد"، و "قناديل" فإنَّ النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع) المقتضب ٢٨٥/٢.

(٥) يعني أبا الحسن سعيد بن مَسْعدة الأخفش. انظر رأيه في المقتضب ٢٨٦/٢ وارتشاف الضرب ٨٥٣/٢.

(٦) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٠.

(٧) المصدر السابق نفسه.

مثاله: أحْمَد، وأحمر مسمّى به. وكذلك أفْكل وأيْدع، ونحو ذلك يمتنع الصرف إذا سميتَ به لوزن الفعل وتعريف العلمية.

وقوله/١٩١/[١]: **وَمَعَ شِبْهِ الوصف.**

مثاله: "أحْمَر" إذا نُكِّرَ بعد التسمية، وهذه المسألة[٢] فيها خلاف بين النحويين، فقال سيبويه والخليل والمازني[٣]: أنّ "أفْعل" إذا كان صفة، ثم سمينا به رجلاً أو غيره، ثم نكرناه، لم ينصرف. وقال الأخفش والمبرد[٤]: إذا سمَّينا به، ثم نكَّرناه انصرف، وحقيقة ذلك أنّ "أحمر" ونحوه قبل أنْ يُسَمَّي به صفة، فإذا سُمِّي به رجل فقد زالت الصفة، وصار علماً لذلك الرجل، سواء كان أبيض، أو أسود، ولا تصرفه؛ لاجتماع علتين: وزن الفعل والتعريف. فإذا نَكَّرْنَاه، وهو اسم، فقد زال عنه التعريف، وقد كانت الصفة زالت عنه بالتسمية، فبقيت علة واحدة، وهي وزن الفعل فلذلك قال الأخفش: يصرف فيقول: مررت بأحمرَ القائل، وأحمرٍ آخرَ.

وأمَّا سيبويه[٥] فإنَّه عنده وإنْ سُمِّي به فحكم الصفة باقٍ فيه فإذا نكرَّته بعد التسمية أشبه أصله قبل التسمية به في أنَّه الآن اسم نكرة، كما كان صفة اسم نكرة إذ تربطها رابطة واحدة، وهي الاسمية. ولذلك قال سيبويه[٦]: ومضارعة أفْعل الذي يكون صفة للاسم أنَّه يكون وهو اسم صفةً. ومفهوم هذا الكلام أنّ شِبْهَ العلةِ في هذا الباب قد تقدر أنَّها علة، كما تقدم في الألف والنون أنَّهما منعا بالشبه بألفي التأنيث، وكذلك سراويل عند سيبويه[٧] اسم مفرد أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة،

(١) الجزولية ص٢١٠.

(٢) من قوله: (وهذه المسألة) إلى قوله: (فحكم الصفة) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٧٩/٤ (أ) و (ب).

(٣) انظر الكتاب ٢٠٣/٣، والمقتضب ٣١٩/٢.

(٤) انظر المقتضب ٢٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٢٠٣/٣-٢٠٥.

(٦) في الكتاب ١٩٨/٣، وفيه تغيير يسير في الألفاظ، والمعنى واحد.

(٧) تقدم الحديث عن "سراويل" وانظر رأي سيبويه هذا في الكتاب ٢٢٩/٣.

فأُجرِيَ مجرى ذلك، وينبغي على مذهب الأخفش أنْ ينصرفَ إذا لم يكن جمعاً، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه[1].

قال ابنُ مقبل[2]:

**١٦٩- تمشَّى بِهَا ذَبُّ الرِّيَاد كأَنَّهُ		فتىً فارسيٌّ في سَرَاويل رَامِحُ[3].**

أرادَ: فتىً رامحٌ عليه سراويل، وقد جَعَل بعضهم سراويل جمع سروالة، وقد تقدم[4]. والذي عندي أنَّ "سروالة" لغة في سراويل[5]، فإذا تقرَّرَ أنَّ شِبْهَ العلة علة، فينبغي أنْ يُمَنَع "أحمر" الصرف إذا كان منكراً بعد التسمية؛ لأنه يُشبه الآن أصله في أنَّه الآن اسم نكرة، كما كان وقت الصفة، إذ تربطهما رابطة واحدة، فتقول: ما هذا؟ فيقال: اسم نكرة، بخلاف "يَشْكر" إذا سميتَ به ثم نكرته بعد التسمية، فإنك تصرفه باتفاق؛ لأنَّه لايشبه أصله، إذا كان في الأصل فعلاً، وهو الآن اسم، فلا تربطهما رابطة واحدة، وذُكِرَ أنَّ المازني سأل الأخفش[6]، فقال له: لِمَ صرفته؟ فقال: لأنَّه صار اسماً زالت عنه الصفة، فيبقى فيه وزن الفعل فقط، فقال له المازني[7]: أَلَسْتَ تقول: "مررتُ بنسوةٍ أربعٍ" فتخفض الأربع وتنوِّن،

(١) انظر رأي سيبويه والأخفش في شرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٧ (أ) .

(٢) ابن مقبل (... بعد ٣٧هـ) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل بن عوف بن حنيفة، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب شاعر مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، عاش نيفاً ومئة سنة، له ديوان شعر. انظر الخزانة ١/٢٣٠، والأعلام ٢/٨٧.

(٣) هذا البيت من الطويل في ديوان ابن مقبل ص٤١، وجمهرة اللغة ص ٦٦، وأمالي القالي ٢/١٦٤، ومجمل اللغة ٢/٣٣٥، ومقاييس اللغة ٢/٣٤٩، وشرح المفصل ١/٦٤، ولسان العرب ١/٣٨١ (ذبب) و ٣/١٨٨ (رود) و ١١/٣٣٤ (سرل)، وخزانة الأدب ١/٢٢٧. وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٣، وديوان المعاني ٢/١٣٢ وهو بلا نسبة في مقاييس المقصور والممدود ص٨٦، والمخصص ٨/٣٩، و ١٢/١٢، و ١٥/١٧٠ ورُويَ: "يُمَشِّي بها" و "أتى دونها" و "يرود بها" مكان "تمشَّى بها" وهو من قصيدة يصف فيها الثور الوحشي، وضمير "بها" لأنثاه. والرِّياد وذبُّ الرياد: الثور الوحشي سمي بالمصدر. ويقال له: ذب الرياد؛ لأنه يرود أي: يذهب ويجيء ولايثبت في موضع، وقد شبه ماعلى قوائم الثور الوحشي من شعر بالسراويل، وشبه قرنه بالرمح.

(٤) عند إيراد الشاهد ذي الرقم (١٥٥).

(٥) هذا القول للسيرافي في شرحه للكتاب ٤/٩٧ (أ).

(٦) من قوله: (وذُكِرَ أن المازني) إلى قوله: (فلم يَأْتِ الأخفش بمقنع) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٤/٧٩(ب).

(٧) هو أبو علي الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٣.

وهو صفة على وزن الفعل، فقال: بلى، قال: فلِمَ صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان وزن الفعل والصفة، قال: لأَنَّ "أَرْبَعاً" اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة، وإنْ وُصِفَ به، فقال له المازني: فاحكم "لأحمر" بحكم الصفة، وإن سميت به؛ لأَنَّ الأصل فيه الصفة، فلم يأت الأخفش بمقنع.

قلت: وللأخفش أنْ يقول: بين "أربع" و "أَحْمر" فرق، وذلكَ أنَّ "أحمر" يسمي به مثلاً، أسود، فلا يبقى فيه من معنى الوصف شيء، وأمَّا "أربع" فإنه باق على معناه، فمعناه اسماً وصفة واحدٌ، وأمّا "أحمر" فليس كذلك.

(ش)[1] في الشرح، وابن خروف[2] في شرح الجمل: كذا[3] ينقل النحويون عن أبي الحسن في "أحمر" إذا نُكِّرَ بعد التسمية أنهَّ يصرف والذي عليه كلامه في كتابه (الأوسط) أنَّ خلافه في ذلك، إنما هو في مقتضى القياس، وأمَّا السماع فإنما هو على ما قدمناه. وقد نصَّ على ذلك أبو زيد[4] في كتاب اللغات[5]، وحكى كيفية سؤال العرب في ذلك، وإجابتهم السائل فيه بترك الصرف.

قلت[6]: وهذا منْهُما في النقلِ عَارٌ عظيم. قالَ أبو الحسن[7] في كتاب الأوسط[8]: وماكان على أَفْعَل مما هو صفة، فهو لاينصرف في معرفة، ولا نكرة نحو: آدم وأحمر وأخضر وأصفر، إلا أنْ تسمي به رجلاً، فإنك إذا سَمَّيْتَ به رجلاً انصرف في النكرة، ولم ينصرف

(١) ابن خروف (٥٢٤- ٦٠٩هـ) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن، عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. توفي بإشبيلية. الأعلام ٣٣٠/٤.

(٢) انظر شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢.

(٣) من قوله: (كذا ينقل النحويون) إلى قوله: (بترك الصرف) نص الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير٩٨٣/٣.

(٤) أبو زيد الأنصاري (١١٩- ٢١٥هـ) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء، وكان ثقة ثبتا، له النوادر والهمز والمطر وغيرها. الأعلام ٩٢/٣.

(٥) كتاب لأبي زيد، ذكره كثير ممن ترجم له، وهو من كتبه المفقودة.

(٦) هو الشارح، وقوله: "منهما" أي: من ابن خروف والشلوبين.

(٧) أبو الحسن هو سعيد بن مسعدة الأخفش، وكتابه الأوسط مفقود.

(٨) انظر قوله هذا في شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣- ٩٨٣.

في المعرفة؛ لأَنَّك إذا سميت به رجلاً فقد خرج من حد الصفة، وصار مثل "أحْمد" و "أسلم"، لأَنَّه إذا صار اسم رجل، لم يَجُزْ أنْ يوصفَ به، وهو اسم رجل، هذا نصه في الأوسط، وماقاله ابن طاهر[1]، وابن خروف تلميذه[2]، والأستاذ[3] باطل، وقفت عليه في عدة نسخ بأشبيلية وغرناطة، فلا يلتفت إلى قولهم[4]، وطرةُ الأخفش في الكتاب تبين ما قلناه[5]، وحكايةُ السيرافي عنه[6].

وقوله[7]: **وإنْ كانَ يَختصُ بهِ فتأثيرُهُ مع العَلَميَّة.**

مثاله: "ضَرَبَ" اسم رجل وَ "ضَرَّبَ"، وضُرِب" لأن هذا الوزن خاص /١٩٢/ بالأفعال فيمتنع صرفه؛ لوزن الفعل الخاص والتعريف، فإنْ نكَّرْتَه انصرف، وقد تقدم بيان وزن الفعل الغالب عليه في منعه مع الصفة، وأنَّ ذلك له شروط، ولذلك صرف "نسوةٌ أَرْبعٌ" و "رَجُلٌ أرمَلٌ" و "جملٌ يَعْملٌ" و "رَجُلٌ أشْعَبي" ونحو ذلك. قال ابن طاهر: كلُّ ما جاء بزيادة الفعل المختصة به من الأسماء فهو غالب على الفعل، وكل شيء ورد من الوزن الذي لا يكون إلا له فهو مختص.

---

(١) ابن طاهر. سبقت ترجمته في ص ١٠٢.

(٢) ابن خروف: سبق التعريف به في الصفحة السابقة. انظر شرحه للجمل ٩٠٩/٢.

(٣) الأستاذ: يعني أبا علي الشلوبين. انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣- ٩٨٣.

(٤) رد ابن بريزة على ابن خروف وأبي علي الشلوبين قولهما في تخطئه من نقل عن الأخفش الصرف. انظر غاية الأمل ٥٢٧/٢، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢- ٩١٠ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣- ٩٨٣. ونقل الرضي عن الأخفش أن خلافه في نحو: "أحمر" إنما هو في مقتضى القياس. وأمّا السماع فهو على منع الصرف" انظر شرح الكافية ١٧٧/١.

(٥) انظر قول الأخفش في طره في الكتاب ١٩٨/٣ حاشية (٤)، وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢. وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣،٩٨٣. والطر كتاب للأخفش مفقود.

(٦) في شرح الكتاب ٧٩/٤ (ب).

(٧) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٠، ونصها: "مع العلمية فقط".

فصل[(١)]: وأمَّا المثال الذي يُمثَّلُ به الوصفُ إذا استعمل تابعاً كما يستعمل الوصف جرى مجراه، فتقول: "هَذَا رجُلٌ أفْعَلُ" وتمنع "أفْعَل" الصرف؛ لوزن الفعل، واستعماله تابعاً كالوصف عند سيبويه[(٢)]، وزعم المازني[(٣)] أنَّه ينصرف، ودليله: أنَّه اسم ليس بوصف؛ إذ لا معنى للوصفية فيه، فلّما استعمل تابعاً صار عنده بمنزلة ما كان اسماً فوصف به، نحو: "بنسوةٍ أرْبَع"، فكما أنَّ كلَّ وصف ينقل من اسم لا يمتنع الصرف نحو: مررت بنسوةٍ أربع، فكذلك يُفْعَلُ بما جاء من الأمثلة تابعاً، وهذا المذهب فاسد؛ إذ الفرق بين المثال وبين "أرْبع" وشبهه واضح وذلك أنَّ "أربعاً" قد كان اسماً مصروفاً، ثم وُصِفَ به فروعِي فيه أصله فيبقى مصروفاً كما كان في الأصل، وأمَّا "أفْعَلُ" وأشباهه من الأمثلة فلم يستقر قبل هذا اسماً ولا صفة، ولا معنى له أكثر من التمثيل، فإذا مَثَّلْتَ به واستعملته تابعاً صار اسماً تابعاً غير منقول من موضع كان فيه غير تابع، بل استعمل في أول أحواله وفي حين التمثيل به تابعاً، فصار كالوصف المَحْضِ في كونه قد استعمل في أول أحواله تابعاً. فإن لم يستعمل المثالُ تابعاً لم يمتنع الصرف؛ لكونه على وزن الفعل ومثال الوصف؛ لأنَّه ليس بمنزلة الوصف؛ إذ ليس بتابع، فيكون لفظه كلفظ الوصف، ولا فيه معنى وصف، بل يُحْكَمُ له بحكم الأسماء، إنْ كانَ معرفة منع الصرف لوزن الفعل والتعريف[(٤)]، نحو قولك: "أفْعَل" إذا كان وصفاً لا ينصرف، وإنْ كان نكرة صرفته، نحو قولك: كُلُّ أفْعَل إذا كان وصفاً لا ينصرف؛ لأنَّ (كُلاًّ) إذا أضيفت إلى مفرد، وكان ذلك المفرد في معنى جمع، لم يكن إلا نكرة، ومما يجري مجرى[(٥)] هذا (كُلُّ فَعْلان له فَعْلَى) لا ينصرف، وتقول: فعلانُ إذا كان له "فَعْلَى" لا ينصرف[(٦)]، فتصرف (كل فعلان)؛ لأنّه نكرة، وهو اسم، كما تقول: "سَعْدَان" للنبت،

---

(١) هذا الفصل عنوّنه سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٣، فقال: (هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف).

(٢) انظر الكتاب ٢٠٣/٣.

(٣) انظر رأي المازني في الكتاب ٢٠٣/٣،٢٠٤ (الحاشيتين ١،٦) وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٤ (ب).

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢-٣٣٤.

(٥) من قوله: (ومما يجري مجرى هذا) إلى قوله: (والألف فيهما زائدة) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٨٣/٤ (أ) و(ب).

(٦) انظر الكتاب ٢٠٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/٢.

و"حَوْمَان"[1] لمَا صَلُبَ من الأَرْضِ. وهو في قولك: فَعْلان إذا كان له فَعْلَى معرفة على ما تقدم، وعلى هذا القول كلُّ فَعْلان إذا لم يكن له فعلى مصروف في النكرة، غير مصروف في المعرفة، وتقول: كُلُّ فَعْلى أو فِعْلى كانت ألفها لغير التأنيث فتصرف، وإنْ كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف[2]، قلت[3]: الألف في (فَعْلـى) أو (فِعْلـى) يجوز أنْ تجعلها لغير التأنيث، فتكون للإلحاق كقولهم: "أَرْطى" و"عَلْقىً" منونين ملحقين بـ"جَعْفر" و"سَلْهَب".

وفِعْلى تكون ألفهُا للإلحاق، فَتصير ملحقاً بـ"هِجْرع"[4] و "درهم" كما قالوا: مِعْزىً، وذِفرىً، وقد يجوز أنْ تكون الألف للتأنيث، فيكون "فَعْلَى" كسَكْرى، ودَعْوَى.

وفِعْلى كذِكْرى ودفْلى. والألف في الملحق منهما والمؤنث زائدة، والمثال على لفظ واحد فيجوز أنْ تجعل الملحق مثالاً للمؤنث، والمؤنث مثالاً للملحق، فجاز من أجل ذلك أنْ تقول: كل فَعْلىً بالتنوين، وكل فِعْلـى دون تنوين، على ما تنويه في الألف من الإلحاق والتأنيث، وتقول: كلُّ فُعْلَى في الكلام لا ينصرف، وكل فَعْلاَءَ في الكلام لا ينصرف؛ لأَنَّ هذين المثالين لا تكون الألف فيهما إلا للتأنيث، ولذلك لم ينونا، وتقولُ: كلُّ فعنلى في الكلام منصرف في النكرة، وهذا رجلٌ فَعَنْلَى تصرفه لا غير؛ لأَنَّه ليس في الكلام فعنلى، إلا وألفه لغير التأنيث ومما لا يُنَونُ أنْ تقول[5]: فَعْلى وفِعْلى ينصرفان في الإلحاق نكرتين، فلا تنون؛ لأنهما صارا معرفتين، والألفُ فيهما زائدة، فأَشبه المؤنث.

[6]وتقول: كُلُّ فَعَلَّى لا ينصرف في المعرفة، وينصرفُ في النكرة، فتنونه؛ لأَنَّ هذا المثال لم توجد فيه ألف للتأنيث، إنّما هي للإلحاق، نحو: "قَبَعْثَرَى وضَبَغْطَرَى"، وتقول: كلُّ فاعلاء وفَعُولاء لا ينصرف؛ لأَنَّ هذه الألف لا تجيء إلا للتأنيث، نحو: بَروُكَاء وبُرَاكاء،

(١) انظر لسان العرب ٢١٥/٣ (سعد) وَ ١٦٣/١٢ (حوم).

(٢) انظر الكتاب ٢٠٥/٣.

(٣) (قلت)، في شرح السيرافي ٨٣/٤ (أ) : (قال أبو سعيد السيرافي).

(٤) الهِجْرَع ـ بكسر الهاء وفتحها ـ قيل: الطويل الممشوق، وقيل الشجاع، أو الجبان الأحمق، انظر لسان العرب ٣٦٨/٨ (هجع).

(٥) (ومما لاينّون أن تقول)، في شرح السيرافي ٨٣/٤ (ب): (ومما لم يذكره سيبويه بقول).

(٦) من قوله: (وتقول: كل فعللى) إلى قوله: (ولاتصرفه في المعرفة) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٨٣/٤ (ب).

وقَاصِعاء ورَاهِطَاء[1]، وتقول[2]: كل فُعْلة أو فَعْلة لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، وتقول: فعلة لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، فلا تنون، لأنّها معرفة، وكذلك كل ما كان فيه هاء التأنيث على أي وزن تصرف مثاله في النكرة، ولا تصرفه في المعرفة. وقوله[3] /١٩٣/: **الزيادتان المعتبرَتان في هذا الباب الألفُ والنُّونُ اللتان لا تَلْحَقُهما هاءُ التأنيث.**

قد تقدم[4] أنه لا أثر للألف والنون إلا بشبههما لألفي حمراء، وذلك في "فَعلان" الذي مؤنثه فَعْلى[5]، وفي الاسم العلم نحو: عثمان وسعدان ومروان، ويكون ذلك الاسم لم يكسَّر على "فَعَالين"، ولا صغر على "فُعَيْلِين" نحو: سرحان وسلطان؛ لأنّه إذا كسِّر على فعالين، لزم أنْ يصغر على فُعيلين، فلا تشبه حينئذ ألفي حمراء؛ لأنها لا تقلب في التصغير، بل يقال: حميراء.

وقوله[6]: **فإنْ كانَ المانعُ مِن لحاقِها لهما اختصاصَ البناءِ في المذكر في النكرة أثّرَتا مع الوصف.**

---

(١) البَرُوكاء والبُرَاكاء: أن يجثو القوم في القتال على الرُّكَب، ويقتتلوا ابتراكاً وهي كناية عن الثبات في الحرب والجد. قال بشر بن أبي خازم: ولاينُجّي من الغَمَراتِ إلاّ بُرَاكاءُ القتالِ أو الفرارُ، لسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك) والقَاصِعَاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سَدَّ فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، والجمع قواصع، شبهوا فاعِلاَء بفاعلة، وجعلوا ألفي التأنيث بمنزلة الهاء. لسان العرب ٢٧٥/٨ (قصع). والرَّاهطاء: هي أيضاً جحر اليربوع، وهي أول صغيرة يحتفرها، وقيل: هي بين القاصعاء والنافِقَاء، يَخبأ فيها أولاده. لسان العرب ٣٠٦/٧ (رهط).

(٢) بعدها في شرح السيرافي ٨٣/٤ (ب): (وتقول على قياس ذلك: كل فعلة ...).

(٣) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٠.

(٤) في ص ٢٧٢، ٢٧٣ من هذا التحقيق.

(٥) اعلم أنّ الألف والنون في هذا الباب تأتي على ثلاثة أضرب:

الأول: ماله مؤنث على فَعْلى، نحو: سكران وسَكْرى، وهذا لاينصرف بالإجماع.

الثاني: ألاّ يكون له مؤنث على فَعْلى وتلحقه الهاء نحو: ندمان وندمانة، وعريان وعريانة، وهذا ينصرف بالإجماع. وعنه احترز بقوله: (اللتان لاتلحقهما هاء التأنيث).

الثالث: ألاّ تُعْرَفَ الحال فيه فقد اختلف فيه، فمنهم من يلحقه بالأول، ومنهم من يلحقه بالثاني؛ لأن الصرف هو الأصل، وهذا النوع أيضاً لو صُغِّر لَم يَنْصرِفْ.

(٦) الجزولية ص ٢١٠- ٢١١، ونصها: (اختصاص البناء للمذكر في النكرات).

مثاله: سكران، وغضبان، وعطشان، وعجلان، فإنَّ مؤنث هذه سكرى، وغضبى، وعطشى، وعجلى، وهذا هو الأصل في التأثير، وذلك أنَّ العلةَ المانعةَ[1] من صرف (سكران) وبابه أنَّ أُنثاهُ على خلاف لفظه مذكره، كما أنَّ (حمراء) على خلاف لفظ مذكرها، فلما كانت حمراء لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، كان "سَكْرَان" كذلك بالحمل عليها وقوَّى ذلك أنَّهما صفتان، وأنَّ زنة الصدر منهما واحدةٌ؛ لأَنّ "سَكْرَ" مثل "حَمْرَ" والألف والنون من "سكران" كالألف والهمزة من "حمراء". ولا تدخلُ علامةُ التأنيثِ[2] على "سَكْران" كما لاتدخل على حمراء، لا تقول: "سكرانة" كما لا تقول: "حمراءة"، فصارت الألفُ والنونُ فيه كأنهما للتأنيث، فهذه علة سيبويه[3]، كأنَّ شِبْهَ العلةِ عندَه في هذا الباب علة، وأمَّا المبرد[4] فعلَّل هذا بأن النون بدل من ألف التأنيث، واحتج بأَنَّ العربَ تقول في النسب إلى صنعاء: صنعاني، وإلى بهراء: بهراني، فجعلوا مكان همزة التأنيث نوناً، ويقولون: سكران وسكارى، كما قالوا: صحراء وصحارى، ولا يطرد له هذا البدل؛ لأَنّ النون لا تبدل من الهمزة؛ إذ لا مناسبة بينهما، وإنّما النون عندنا في "بهراني" ونحوها بدل من الواو، لا من الهمزة ، وكان الأصل بهراوياً، وصنعاوياً، كحمرواي، وسوداوي، فأبدل من الواو والنون للمفارقة التي بينهما. ألاَ ترى أنَّ النون تُدْغَمُ في الواو في مثل: ﴿مِن وَالٍ﴾[5] وَ ﴿مِن وَاقٍ﴾[6] ونحوهما. والعجب أنَّ سيبويه ذكر في حروف البدل[7] أنَّ النون بدل من الهمزة في مثل: "سكران" وهو مشكلٌ من كلامه. وقوله[8]: **ومع العَلَمِيّة.**

---

(١) من قوله: (العلة المانعة) إلى قوله: (والهمزة من حمراء) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٨٩/٤ (ب).

(٢) من قوله: (ولاتدخل علامة التأنيث) إلى قوله: (فهذه علة سيبويه) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٨٩/٤(ب).

(٣) في الكتاب ٢١٥/٣- ٢١٦، حيث قال: (فلمّا ضارَع فَعْلاءَ هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرتُ لك أُجْري مجراها) اهـ

(٤) انظر رأي المبرد في شرح الكتاب للسيرافي ٨٩/٤ (ب)، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/٢.

(٥) سورة الرعد من الآية (١١).

(٦) سورة الرعد، من الآية (٣٤).

(٧) في الكتاب ٢١٥/٣- ٢١٦ وَ ٢٤٠/٤،٣١٩.

(٨) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١١.

مثاله: سكران وعطشان، اسمين علمين، ونحو ذلك، وسبب ذلك أنَّ الألفَ والنونَ إذا جاءتا زائدتين في غير باب "فَعْلان" الذي مؤنثه "فَعْلى"، كانت مشبهة بباب سكران في اللفظ؛ إذ هما زائدتان في الآخر، ولا تلحقهما التاء، فمنع الاسم الصرف في المعرفة والنكرة، إذا كان "فعلان فعلى" ولم يمنع في "نَدْمان وعريان" إلا في حال التعريف فقط؛ لأَنَّ الألف والنون إذ ذاك تشبهان التي في "سكران"؛ إذ لا تلحقهما التاء، وهما زيادتان في الآخر. فإنْ نَكَّرْتَه انصرف كما أنَّ عثمان إذا نكَّرْتَه انصرف.

وقوله[1]: **ومَعَ شِبْهِ الوصْفِ.**

مثاله: سكران إذا سميت به، ثم نكرته بعد التسمية؛ لأَنَّه يشبه أصله الذي نقل منه قبل التسمية، فصار فيه من الخلاف ما في (حمراء) إذا سُمِّيَ به، ثم نكر بعد التسمية.

وقوله[2]: **وإنْ كان المانعُ من لَحَاقِهَا لَهُما أنَّ لحاقها لهما مانع أنْ يفيد الاسمُ معيَّناً لم يؤثر إلا مع العلمية.**

مثال هذا "عريان" وسرحان" إذا سمي بواحد منهما رجل، وعثمان، وسعدان " ونحو ذلك، ولا معنى لهذا الفصل، بل هُوَ حشو مكرر.

(بش~)[3] جملة شرائط هذا الفصل[4] أنْ تكون الألف والنون زائدتين، وأنْ تكونَ بعد ثلاثة أحرف فما زاد، وأنْ تكونَ الكلمة غير مضاعفة، حينئذ لا ينصرف الاسم؛ للتعريف وزيادة الألف والنون، نحو ما مُثلَ به ولو سميت بـ"جَنْجَان[5]" لصرفت[6]؛ لأَنَّه مضاعف بوزن "فَعْلَال" كزلزال، أوْ لو سميت بقولك: "دَمَان وَيَدَان" ولم تحك التثنية، لصرفت؛ لأَنَّه ليس بوزن فعلان، وإن سميت بـ"حسان وتبان" نظرت فإمّا أنْ يكون من"الحس" و"التب" أو

(١) الجزولية ص ٢١١، وانظر التوطئة ص٣٠٣.

(٢) الجزولية ص٢١١.

(٣) بش هو ابن بابشاذ. انظر شرحه على الجمل ٣٥٥/١.

(٤) قال ابن خروف في شرحه للجمل ٩٢٣/٢: (واشترط ابن بابشاذ أن يكون قبلها ثلاثة أحرف، تحرزاً من "يدان"، و"دَمَان" إذا سُمِّي بهما) اهـ.

(٥) الجناجنُ: عظام الصدر، وقيل: رؤوس الأضلاع. انظر لسان العرب ١٠٠/١٣ (جنن).

(٦) انظر الكتاب ٢١٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/٢.

من "الحسن والتبن" فتصرف، أو لا تصرف بحسب الاعتبار، والأظهرُ أنّه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون[1] على ما وصفنا، وجهلت الأمر، فاحملهما على الزيادة حتى يقوم الدليل على الأصالة باشتقاق أو غيره، ومن أجل ذلك حَكَم الخليلُ على "رمان" أنَّ النون فيه زائدة، وإنْ لم يُعْرفْ له اشتقاق؛ لأنَّ الأكثر /١٩٤/ كذلك.

وأبو الحسن[2] وكثير من النحويين يذهبون إلى أنّ النون في "رُمَّان" أصلية، قال: لأَنَّ الألف والنون إنَّما تكثر زيادتهما في المصادر والجموع، وحَكَى بعضهم: أَرْضٌ رمَّنة، إذا كانت تنبت الرمان، وهذا مَعْنى قول أبي الحسن أنّه "فُعَّال"، وأمَّا (مُرّان) فمشتق من المرانة، وهي اللين، ويقال: للرماح: "مُرَّان" للينها وتثنيها، وكذلك رجلٌ يسمى: "فَيْنَان" ومعناه الكثير الشعر، والكثير الأغصان من الشجر. النونُ أصليةٌ في هذين.

وذكر سيبويه عن يونس[3] في التصغير أنّه (إذا جاء شيءٌ على عدة سَرْحَان، وآخره كآخر سرحان، ولم تعلم العرب كَسَّرته للجمع، فتحقيره كتحقير "فَعْلان فَعْلى" إذا لم تعلم)، وذكر -في باب علل ما تجعله زائداً-[4] : أنهما يكثران في "فِعْلانٍ وفُعْلان" للجمع فأمَّا ماخلا ذلك في الاسم والصفة فإنه قليل، وفي فعلان، وأكثر ذلك في المصدر فهي في المصدر والجميع كالتاء في الجمع والتفعيل، وفعلان بمنزلة التفعال ثم يحتاج إلى الثبت كما تحتاج التاء.

وكتب الأستاذ في التوطئة[5] في تلخيص هذا الفصل: ومن ذلك الألف والنون الزائدتان اللتان لا تلحقهما هاء التأنيث، إمَّا لأن البناءَ مخصوصٌ بالمذكر، وإمّا لأَنَّ الاسم الذي هما فيه علم، فعلميته تمنعه من هاء التأنيث، فحكم لهما بحكم ألف التأنيث الممدودة

(١) من قوله: (إذا كان في آخر الاسم ألف ونون) إلى قوله: (لأن الأكثر كذلك) نص السيرافي في شرحه للكتاب ٩٠/٤ (ب).

(٢) هو سعيدة بن مسعدة الأخفش. انظر هذا الرأي في الكتاب ٢١٨/٣، وشرحه للسيرافي ٩٠/٤ (ب)، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/٢.

(٣) في الكتاب ٤٢٢/٣.

(٤) في الكتاب ٣٠٧/٤، ٣١٩.

(٥) هو أبو علي الشلوبين. انظر التوطئة ص٣٠٤- ٣٠٥.

في هذين النوعين، فكأنهما هي نحو "سَكْرَان" في النوع الأول، ونحو "سَعْدان ومَرْجان" في النوع الثاني، وأمّا سرحان وعُثْمان وعمران. فالمانعُ من لحاق هاء التأنيث له شيئان العلمية، وأنَّ هذا اللفظ لم يستعمل مؤنثاً، ولا تأثير لهذا الوجه الثاني؛ إذ لو كان مؤثراً لأَشْبهتْ هذه الألف والنون من جهة زيادتهما، وألا تلحقهما[1] هاء التأنيث بهذا الوجه الألف الممدودة، فكان ينبغي أنْ يمنع الصرف في حال تنكيره؛ لشبهها بالألف الممدودة، فلمَّا انصرف هذا في التنكير، عُلَمَ أنَّه لا تأثير لامتناع دخول تاء التأنيث عليه من جهة الاستعمال، وإنما التأثير لامتناعه لمانع، وهو اختصاص البناء بالمذكر؛ ولأَنَّ تَوَجُّه العلمية عليه وهو دون هاء، وعلم بذلك أنَّه بالوجه الأول من هذين الوجهين يدخل هذا النحو في هذا الفصل لا بالوجه الثاني.

(شـ) في الشرح[2] جعل المؤلف الألفَ والنونَ علة، والعلمية علة أخرى، والألف والنون الزائدتان ليسا بعلة من علل الصرف، لو كانا كذلك لمنعا من الصرف مع الوصف في: "عريان" و "ندمان" و "ألْيان"[3] كما يمنعان من العلمية، وإنَّما مَنَعا مع العلمية لكون العلمية تمنعهما من لحاق هاء التأنيث.

وقوله[4]: **وكُلُ فُعَلٍ عَلَمٌ جُهِل أَنَّهُ مشتقٌ فالأصلُ أنْ ينصرف حتى يقومَ الدليلُ على منعِهِ.**

مثال ذلك: (أَلَى)[5] المقْصُور إذا سمي به رجل؛ لأنه ليس فيه إلا التعريف خاصة إلا إذا قام الدليل على منعه، ولا أذكر الآن مثالاً لا يعلم له اشتقاق وهو ممنوع الصرف.

وقوله[6]: **وإن عُلم كونه مشتقاً وجُهِلَ كونه في النكرات فالأصل ألاّ ينصرف.**

---

(١) في التوطئة ص ٣٠٥: "والتي تلحقهما".

(٢) هو الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٥.

(٣) كبش أَلْيَان، بالتحريك، وأَلْيان، أي: عظيم الأَلْية، وهي: العَجِيزة للناس وغيرهم، وقيل هي: ماركب العَجُزَ من اللحم والشحم. انظر لسان العرب ١٤/٤٢ (ألاَ).

(٤) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص٢١١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٦.

(٥) كذا في المخطوط، وأما في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٨٦ فهو: (أتى).

(٦) الجزولية ص ٢١١- ٢١٢.

مثاله: زُحَل وقُثَم؛ لأنَّه يكون معدولاً معرفة، ومعنى العدل: تحريف اللفظ عن الأَوْلَى به مع إرادة ذلك المعنى المراد به، أو عدم إرادته، فالأول نحو: عُمَر وزُفَر.

والثاني نحو: أُخَر، وهو معدول عن الآخر، إلا أنَّه نكرة، والآخر معرفة.

وقوله[1]: **فالأصلُ ألاَّ ينصرف حتى يقومَ دليلٌ سَمْعيٌّ.**

قال ش~[2]: لا أَحْفَظُ من هذا شيئاً قامَ دليلٌ سمعيٌّ على صرفه. قلت: يمكن أنْ يكون من هذا قولِهم: ابن أُدَدٍ، فإنَّهم صرفوه، وإنْ لم يُحفظْ له أصلٌ في النكرات، فعلمنا بصرفه أنَّه غير مُعدول،وهو مشتق من الود،وأُبْدِلت الواوالمضمومة همزة،أومن الآد،وهو العظيم[3].

وقوله[4]: **وكل فُعَل وجدته في النَّكِرات فاصرفْهُ.**

مثال ذلك: "صُرَد، وجُعَل، وخُزز، وسُبَد"[5] في المفرد. وفي الجمع: "ثُقَب، وحُفَر، وظلم" جمع ثقبة وحفرة وظلمة، وفي الصفة نحو: هذا رجل "حُطَم"[6] أي: عنيف. قال الحُطم القَيْسي[7]:

١٧٠- قد لَفَّها الليلُ بسَوَّاق حُطَمْ[8].

---

(١) الجزولية، ص٢١٢.

(٢) هو الشلوبين. انظر التوطئة ص ٣٠٣.

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٦٤، ولسان العرب ٣/٧١ (أدد).

(٤) أي الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٢، ونصها: (وكل فُعَلٍ علمٍ).

(٥) الصُّرَدُ: طائر فوق العصفور يصيد العصافير، والجمع صِرِدان. (لسان العرب ٣/٢٤٩ (صرد)).
الجُعَلُ: دابة سوداء من دواب الأرض، قيل: هو أبو جَعْران، والجمع جِعْلان. (لسان العرب ١١/١١٢) جعل).
الخُزَزُ: ولد الأرنب، وقيل: هو الذكر من الأرانب، والجمع أخِزَّة وخِزَّان. (لسان العرب ٥/٣٤٥(خزز).
السُّبَدُ: طائر لين الريش إذا قطر الماء على ظهره جرى من فوقه للينه، والجمع سِبْدان. (لسان العرب ٣/٢٠٣ (سبد)).

(٦) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٣ (أ).

(٧) الحطم القيسي هو شريح بن ضبيعة، ولم أعثر على ترجمة له.

(٨) من الرجز، وقد وقع فيه خلط كثير؛ فهو لرُشَيد بن رُميض العنزي في الأغاني ١٥/١٩٩- ٢٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٣٥٥، وللأغلب العجلي في الحماسة الشجرية ١/١٤٤، وللحطم القيسي في الكتاب ٣/٢٢٣، وشرح المفصل ١/٦٢، وللحطم أو لأبي زُغبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٨٦، وللحطم أو بي زغبة الخزرجي في لسان العرب ١٠/٨٢ (حفق) و١٠/١٦٦ (سوق)، ولهما أو لرشيد بن رُمَيْض في لسان العرب ١٢/١٣٩ (حطم) وهو بلا نسبة في الكامل ٣/١١٤، والمقتضب ١/٩٥، ومـاينصرف ومـالاينصرف ص ٣٩، وجمهرة اللغة

و"خُنَع" للذليل الماهر، و"كُسَع" للذي يتسكع في الأمر، ومن النعت: رجل "سُكَعَ" و"لُبَد"، وهو الكثير السكع المتضلل، فمتى وجدت شيئاً من هذا اسم رجل صرفته /١٩٥/.

وقوله[1]: **حتى يقومَ الدليلُ على مَنْعِهِ.**

مثاله: عُمر، وزُفَر، فإنّهما سُمِعَا ممنوعي الصرف، فدل ذلك على أنهما معدولان.

وقوله[2]:**فتبين أنّه ليسَ ذلكَ الذي وجدتَ في النكرات.**

يعني أنّه لما سُمِعَ "عمر وزفر" بمنع الصرف عُلِمَ أنّه ليس "عُمَرًا" الذي هو جمع عمرة؛ إذ لو كان ذلك لكان مصروفاً، وكذلك "زفرٌ" جمع زفرة، تعلم أنّه مشارك له في اللفظ، وليس بمنقول منه، وإنّما وجب إدعاء النقل في كل ما يوجد له أصل في النكرات؛ لأنَّ الأعلامَ بابها أنْ تكون منقولة، فإذا وجد لشيء منها ما يمكن نقله منه ادُّعِيَ فيه النقل ما لم يمنع ذلك السماع، ولذلك أيضاً وجب إدِّعَاء العدل في ما ليس له أصل في النكرات، أعْني من أجل أنّ العلم بابه أنْ يكون منقولاً، فإذا لم يوجد له ما ينقل منه أدعي أنّه منقول من أصل يقرب في اللفظ منه، حتى لا يخرج عن النقل فإنْ قُلْتَ فقد زعمت أنَّ المراد بالعدل المبالغة، فكيف نتصور المبالغة في مثل عمر؟

ج[3]: إنَّ المبالغة فيه بالنظر إلى تعريفه، وذلك أنَّ الأصلَ الذي عُدِلَ عنه "عُمر" مثلاً، وهو عامرٌ نكرة قبل التسمية به، فلم يبق لذلك بعد التسمية محافظة على التعريف، بل صيَّرَ

ص٨٣٠، وتهذيب اللغة ٤/٤٠٠، ومجمل اللغة ١٢/٨١، ومقاييس اللغة ٢/٧٨، والمخصص ٥/٢٢، وسمط اللآلي ص٥٩، وشرح المفصل ٦/١١٢، وتاج العروس ١٢/٢٤٥ (حفف).

وفي صدره روايتان هما: ـ

يَحْمِي الذمار خَزْرَجِيٌّ من جُشَمْ.

هـذا أوان الشَـدِّ فاشتدي زِيَـمْ.

والحُطَم: الشديد السَّوق، كأنه يحطم مامرّ عليه لشدة قسوته، والضمير في "لفّها" يعود إلى إبل يصفها. و "لفّها": جمعها. والشاهد فيه قوله: (حُطَم)، فقد وصف به (سَوّاق)، و "حُطَم" نكرة، وليس معدولاً عن (حَاطِم)؛ لأن (فُعَلَ) لايعدل عن (فاعل) إلا في باب المعرفة نحو: عمر وزفر.

(١) الجزولية ص٢١٢.

(٢) الجزولية ص٢١٢، ونصها: (فتَبَيِّن أنه ليس من ذلك الذي وجدته في النكرات).

(٣) (ج) هو رمز لكلمة الجواب.

الاسمَ على وزن لم يكن له في حال تنكيره أصلاً ليكون له أبعد من التنكير، وقد تتصور أيضاً المبالغة فيه بالنظر إلى ما فيه من معنى الاشتقاق، وذلك أنَّك إذا سميتَ الرجل بـ"عامر" فإنما تفاءلت له بالبقاء، لكن لفظ الصفة يعطي الانتقال كما تقدم[(١)]، وهم إنَّما يريدون بذلك المبالغة، فحرفوا اللفظ الذي يعطي الانتقال لذلك، إلاَّ أنَّ هذا لا يتصور إلا فيما كان مشتقاً منها.

قال بعضهم[(٢)]: (فُعَل) تستعمل في كلام العرب على **ثمانية أقسام: اسم جنس**: كنُغر وصُرد، **وصفة**: كحطم ولُبَد، **ومصدراً**: كهُدىً وتُقىً وسُرىً، **وجمعاً**: كغُرَفَ وظُلَم، وهذه الأربعة مصروفة، **ويكون معدولاً عن فاعل**: كعُمَر وزفَر وزُحَل، **ومعدولاً عن فعالي**، كجُمَعَ، كُتَعَ، بُصَعَ عند بعضهم، وعند آخريين: **عن فُعْل** بوزن "حُمْر" ويكون **معدولاً عن الألف واللام**: كأُخر وسَحَر، وهذه الأقسام غير مصروفة؛ للتعريف والعدل، **والثامن**: ما عُدِلَ في النداء على جهة المبالغة في الغدر والخبث، وكان أصله: "يا فاعل" فعُدِل إلى "فُعَل" وهو: "يا غُدَرُ، ويا خُبثُ"، وهذا مبني على الضم كالمنادي، قلت: هذا القائل هو ابن هشام السبتي[(٣)]. والصَّوابُ أنَّ المانعَ لأُخر من الصرف: العدلُ والوصفُ كما قدمنا، وغلط فيه ابن هشام، وجعله "كسَحَر"[(٤)].

والتلخيص في فُعَل، أنْ تقول: الذي يُعْلَمُ به المعدولُ من غيرِ المعدول هو أنْ تجده معرفة غير مصروف، ولا تعلم له أصلاً في النكرات نحو: قُثَم، فإنَّك إذا وجدته كذلك، قضيت بأنَّه معدول غير مصروف، إلاَّ أنْ يَردَ السماعُ بخلاف ذلك، وهو أنْ يُصرف في الكلام، فإنه حينئذ يكون غير معدول، نحو قولهم: ابن أُدَدٍ صرفوه، فإن لم يحفظ له أصل في النكرات فَعُلِمَ أنَّه غير معدول [(٥)]فإمّا أنْ يكونَ مرتجلاً، وإمَّا أنْ يكون منقولاً من أصل

(١) في ص ٢٦٠- ٢٦١من هذا التحقيق.

(٢) انظر تفصيل هذه الأقوال في الكتاب ٢٢٢/٣، والإيضاح ص٣٠٢، والتبصرة والتذكرة ٥٥٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٧/٢، والمقرب ص ٣٥٧- ٣٥٩. وهمع الهوامع ٩٥/٢- ٩٧.

(٣) سبق التعريف به. انظر فهرس الأعلام.

(٤) انظر ٢٨٠ من هذا التحقيق.

(٥) انظر ٢٩٣ من هذا التحقيق.

لانحفظه نحن لكن حفظنا المسمى أولاً، فإنْ وجدت له أصلاً في النكرات، علمت أنّه غير معدول فصرفته نحو: ظُلم وبُرَم" اسم رجل، إلاّ أنْ يأتي سماعٌ بعدم صرفه، فيعلم حينئذ أنَّه ليس بمنقول من تلك النكرة، بل معدول، نحو: عُمَر وزُفَر" فإنهما معدولان عن "عامر وزافر" مع أنهما قد وجدا نكرتين، وهما "عُمَرٌ" جمع عُمْرَة، و "زُفَرٌ" جمع زُفْرَة، وسَبَبُ ذلك منع العرب فيهما الصرف، فدلّنا ذلك على العدل. ورأيتُ في "التوطئة"(١) فساداً في الكلام على "فُعَل"، وأظنُّه من الناسخ فإنَّه ارتضى فيه أن "أُدَدًا" غير مصروف، وأنَّ سيبويه نقله كذلك، وهو باطل، بل قال سيبويه(٢) ـ في باب تحقير الأسماء التي يثبتها الأَبدال فيها ـ: وإنَّما أُدَد من الود، وإنَّما هو اسم، يقال: مَعْدُ بن عدنان بن أُدَدٍ، والعربُ تصرف أُدَداً. ولا يتكلمون فيه بالألف واللام، جعلوه بمنزلة " ثُقَب " و لم يجعلوه بمنزلة "عُمَر".

---

(١) هو التوطئة لأبي علي الشلوبين. انظره ص ٣٠٣.

(٢) في الكتاب ٣/٤٦٢،٤٦٤، ونصه: "هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأَبْدَالُ فيها وتلزمها".

باب[فَعَالِ[1]]

قوله[2]: **فَعَالِ، إمَّا اسْمُ فِعْلِ الأمْرِ، كنَزَالِ.**

قلت: أمَّا فَعَالِ، فإنَّها تنقسم **خمسة أقسام:**

أحدها: أنْ تكونَ اسم فعل، وذلك "نَزَالِ" وَ "تراكِ" وَ "مَنَاعِ" .

والآخر: أنْ تكونَ معدولة عن المصدر، كـ "يَسَار".

والثالث: أنْ تكون معدولة /١٩٦/ عن صفة غالبة، كـ "حَلاَقِ" للمنيـة[3]. **والآخـر:** أنْ تكونَ معدولة عن صفة غير غالبة، وذلك في النداء، نحـو: "فَسَـاق". **والآخـر:** أنْ تكـون معدولة عن اسم علم، نحو: "حَذَامِ"، فإنهَّا معدولة عن "حَاذِمة" اسم علم.

فأمَّا "فَعَالِ" التي هي اسم فعل، فبناؤها من كل فعـل ثلاثـي في الأمـر جـائز إذا أردت المبالغة في الفعل والتأكيد، وإنّما جاز ذلك فيها؛ لكثرة ماورد منه، نحو: "نَزَالِ" بمعنى انْـزِلْ، و "حَذَارِ". بمعنى احْذَر، و "مَنَاعِ" بمعنى امْنَعْ. قال الشاعر:

١٧١- تَرَاكِها من إبلٍ تَرَاكِها ... أمَا ترى الموتَ لَدَى أوْرَاكِهَا[4]

وقال الآخر:

١٧٢- حَذَار مِنْ أرْمَاحِنا حَذَار[5]

---

(١) انظر هذا الباب في الكتاب ٢٧٠/٣، والكامل ٩٦/٢، والمقتضـب ٣٠٥/٢، والأصـول ٨٨/٢، وشـرح المقدمـة الجزولية الكبير ٩٨٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٢/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وهمع الهوامع ٩٩/١.

(٢) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص ٢١٣.

(٣) انظر لسان العرب ٦٦/١٠ (حلق).

(٤) من الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي في شرح أبيات سـيبويه ٣٠٧/٢، ولسـان العـرب ٤٠٥/١٠ (تـرك)، وخزانـة الأدب ١٥٨/٥- ١٦٠. وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/١ و ٢٧١/٣، والمقتضـب ٣٠٦/٢، ومـاينصرف ومـالاينصرف ص ٧٢، وجمـهرة اللغـة ص٣٩٤، ومقـاييس اللغـة ٣٤٦/١، والمخصـص ٦٣/١٧، ٦٦، والإنصـاف ٦٩/٢، وشـرح المفصل ٥٠/٤، وشرح شذور الذهب ص١١٨، أوْرَاكها: مآخيرها. أي: إنَّا نحميـها. والشـاهد فيـه قولـه: (تَرَاكِـها) مرتين، فقد اشتق من الفعل الثلاثي (ترك) اسماً على وزن (فَعَالِ)، واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناه على الكسر.

(٥) من الرجز لأبي النجم في الكتاب ٢٧١/٣، والإنصاف ٧١/٢، ولسان العرب ١٧٦/٤ (حـذر)، وبـلا نسبة في المقتضب ٣٠٧/٢، ومجالس ثعلب ٦٥١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص١٦٩.

وبعده في اللسان: **أوْ تَجْعَلُوا دُوْنَكُمُ وَبَارِ**

وقال آخر:

١٧٣ـ مَنَاعِها مِنْ إبلٍ مَنَاعِها أمَا تَرى الموتَ لَدَى أرْبَاعِهَا[1]

وقال رؤبة:

١٧٤ـ نَظَار كَيْ أرْكَبَها نظَار[2]

ويقال للضَّبُع: "دَبَابِ" ،أي: دُبِّي[3]. وقال الشاعر:

١٧٥ـ نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى للسَّمَاحةِ والنَّدَى وأَيْدِي شَمالٍ بارداتِ الأَنامِلِ[4]

وأنشد لجرير:

١٧٦ـ نَعَاء أبا لَيْلَى لكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ مثل القوس سَمْحٌ حُجُولُها[5]

والشاهد فيه قوله: (حَذَار) في الموضعين، حيث بني من الفعل الثلاثي التام اسماً على وزن (فَعَالِ) واستعمله بمعنى الأمر (احْذَرْ)، وبناه على الكسر.

(١) من الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢٩٨/٢. وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/١ و ٢٧٠/٣، والمقتضب ٣٠٦/٢، ومـاينصرف ومـالاينصرف ص٧٢، وجمهرة اللغة ص٩٥٢، والمخصص ٦٣/١٧، والإنصاف ٦٩/٢، وشرح المفصل ٥١/٤، وخزانة الأدب ١٥٩/٥. و "الأرباع": جمع الرُّبع، وهو الفصيل الذي ينتج من الإبل في الربيع، وهو أول النتاج. وقيل: هو المنزل والدار بعينها. لسان العرب ١٠٥/٨ (ربع).

والشاهد فيه قوله: (مَنَاعِها) مرتين، فقد اشتق من الفعل الثلاثي (منع) اسماً على وزن (فَعَالِ)، وبناه على الكسر.

(٢) من الرجز لرؤبة في الكتاب ٢٧١/٣، ولم يرد في ديوان رؤبة ولا ملحقاته، وللعجاج في ديوانه ١١٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٩/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٠٧/٢، والإنصاف ٧٢/٢.

ورُوِيَ: "كي أرْكَبَه" أي: أركب البعير.

والشاهد فيه قوله: (نَظَار) مرتين. وهو كالشاهد قبله.

(٣) انظر الكتاب ٢٧٢/٣، ولسان العرب ٣٧٣/١ (دَبَبَ).

(٤) هذا البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص٦٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٧٠/٢. يقول: انع خبر موت أبي ليلى للجود والكرم؛ فهو الذي كان يغيث أصحابه في الأيام الباردة، ويعينهم على نوائب الدهر. والشاهد فيه قوله: (نَعَاءِ) بمعنى "انْعَ"، وهو كالذي قبله.

(٥) هذا البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٣٣، والكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٧٠/٢. وبلا نسبة في مـاينصرف ومالاينصرف ص٧٣. وَ "الطِّمِرَّة": الخفيفة من الخيل. و "الجرداء": القصيرة الشعر. وبذلك توصف عتاق الخيل، وقد جعلها كالقوس في انطوائها من الهزال. و "الحجُول": جمع حِجْل، وهو القيد. سَمْحٌ حجولها، أي: متأنية للتقييد مذلّلة والشاهد فيه قوله: (نَعَاءِ)، وهو كالذي قبله.

ويروى: "بَادٍ حُجُولُها". وأنشد لزهير[1]:

١٧٧- وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[2]

والحَدُّ في جميع هذا "افْعَلْ"، ولكنه معدول عنه، وكان حقه أن يبنى على السكون، فاجتمع في آخره ساكنان، الحرف الأخير، والألف التي قبله، فحُرِّكَ؛ لالتقاء الساكنين.

وخُصَّ بالكَسْرِ؛ لأَنَّ الكسرَ مما يؤنث به في المخاطبة نحو: إنَّكِ، وأكرمتكِ وأنْتِ، ويؤنثُ بالياء في نحو: أنتِ تقومين، وهذي أمةُ اللهِ[3]، وأيضاً فإنَّ أصلَ التقاء الساكنين أنْ يُحَرَّكَ بالكسر، وسيأتي في البناء. والموجب لبناء هذا الضرب أحد أمرين[4]: إمَّا تضمنه معنى الحرف، وهو لام الأمر، كأَنَّك قلت: "لتنزلْ" أو "لتتركْ" وإمَّا لوقوعه موقع فعل الأمر، وهو مبني، فوقع "نزال" موقع "انْزِلْ"، و "تراك" موقع "اتْرُكَ"، وكذلك سائرها، وقد تقدمت موجبات البناء في باب معرفة علامات الإعراب، والخلاف في فَعَالِ[5].

وأمَّا "فَعَال" التي هي معدولة عن المصدر نحو: "فجار" و "يسار" تريد الفجرة واليسرة، قال الشاعر:

١٧٨- .... فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فجار[6]

---

(١) هذا البيت من الكامل لزهير في ديوانه ص٨٩، والكتاب ٢٧١/٣، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦، والشعر والشعراء ١٤٥/١، والمقتضب ٣٠٨/٢، وماينصرف ومالاينصرف ص ٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٣١/٢، والإنصاف ٦٧/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤، ولسان العرب ٦٥٧/١١، ٦٥٨ (نزل) و ١٨/١٢ (اسم)، والتصريح ١٨٨/١، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٠، وخزانة الأدب ٢٩٣/٦- ٢٩٦، والدرر ٣٠٠/٥. وهو بلا نسبة في شرح اللمع ص ٢٠٥، وشرح المفصل ٥٠/٤- ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٢/٢، ورصف المباني ص٢٣٢.

وهو يمدح هرم بن سنان المرِّي. أي: أنت مقدام شجاع، إذا لبست الدرع فكنتَ حشوها. وَلَجَّ الناس في الذعر، أي: تتابعوا في الفزع وهو من اللجاج في الشيء والتمادي فيه.

والشاهد فيه قوله: (نَزَالِ) أراد بها "انْزِلْ" أنثها الشاعر، وذلك بتأنيث الفعل "دُعِيَتْ"؛ لأنها بمنزلة "النَّزْلة".

(٢) قال سيبويه : "ومما يدلُّكَ على أنَّ "فَعَالِ" مؤنثة، قوله: "دُعِيَتْ نَزَالِ"، و لم يقل: (دُعِيَ نَزَالِ) اهـ . الكتاب ٢٧٩/٣.

(٣) انظر الكتاب ٢٧٢/٣، وشرحه للسيرافي ١١٦/٤ (أ).

(٤) انظر تفصيل القول في ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/٢، ٣٧٧.

(٥) في السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢٢٧/٢، تحقيق د/ سعد الغامدي.

(٦) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره: **إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا**

فجعل "فجار" في مقابلة "بَرَّة" فكأنه قال: واحتملت فجرة[1]، وقال الآخر:

١٧٩- فقلت امكثي حتى يَسَار لعلَّنا نحجُّ معاً قَالَتْ: أعَاماً وقَابِلَهْ[2].

يريد حتى "يَسْرة" مع جعل (س)[3] قوله: "فَجَار" في البيت معدولة عن المصدر، وتبعه النحاة بعده[4]، والأَشْبَهُ عندي[5] أنْ تكون صفةً غالبةً، نحو: "حَلاَقِ" للمنية، و "جَعَار" للضَّبُع[6]، والدليل أنّه جعلها في البيت نقيضة "بَرَّة" ، و "بَرة" صفة، تقول: امرأة

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥، والكتاب ٢٧٤/٣، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، وشرح المفصل ٥٣/٤، ولسان العرب ٥٢/٤ (برر) و ٤٨/٥ (فجر)، و ١٧٤/١١ (حمل)، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١، والتصريح ٣٩٩/١، وخزانة الأدب ٣٠٣/٦،٣٠٥، والدرر ٩٧/١. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٤/٢، وجمهرة اللغة ص٤٦٣، والخصائص ١٩٨/٢، و ٢٦١/٣،٢٦٥، وشرح المفصل ٣٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ص١٤١، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)، والأشباه والنظائر ٣٤٩/١ وهمع الهوامع ١٠١/١. وهذا البيت يقوله النابغة لزُرْعة بن عمرو الكلابي، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبينه أن يغدروا ببني أسد وينقضوا حلفهم، فأبى، فجعل النابغة خطته في الوفاء (برَّة)، وخطة زُرْعة لما دعاه إليه من الغدر ونقض الحلف (فجار).

والشاهد فيه قوله: (فَجَار) حيث جاء به على وزن (فَعَالِ) معدولاً عن المصدر (الفجرة المؤنثة).

(١) وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله:

ومثلُهُ (بَرَّةُ) للمبرَّة كذا (فَجَار) علماً للفَجَرة.

(٢) هذا البيت من الطويل لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧، وروايته في الديوان هكذا:

فقلتُ امكُثِي حتى يَسَار لَوَ اننا نحجُّ، فقالتْ لِي: أعامٌ وقابلُ.

والبيت له أيضاً في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢، وخزانة الأدب ٣١٣/٦. وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح المفصل ٥٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٢/٢، ولسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر)، والتصريح ٣٩٨/١، وهمع الهوامع ١٠٠/١، وخزانة الأدب ٣٠٣/٦، والدرر ٩٦/١. وهو من ثلاثة أبيات يخاطب فيها زوجته حينما سألته الحج، وأولها: **تَحرِّضُني الذَّلْفَا على الحجِّ وَ يحها وكيف نحجُّ البيتَ، والحالُ حَائِلَةْ**

والشاهد فيه قوله: (يَسَارِ) فجاء به على وزن (فَعَالِ) معدولاً عن الميسرة، بمعنى اليسر، وهو الغِنى.

(٣) هو سيبويه. انظر الكتاب ٢٧٤/٣.

(٤) انظر قول ابن جني في الخصائص ٢٦٠/٣ (باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)، وانظر تفصيل القول في ذلك في خزانة الأدب ٣٠٥/٦،٣٠٦.

(٥) من قوله: (والأشبه عندي) إلى قوله: (ماكان مستحسناً) نص السيرافي في شرحه للكتاب ١١٧/٤ (ب)، وانظر أيضاً خزانة الأدب ٣٠٥/٦،٣٠٦.

(٦) جَعَار: اسم للضَّبُع لكثرة جعرها. لسان العرب ١٣٩/٤ (جعر).

برَّةَ، ورجل بَرّ، فجعلها صفة للمصدر فكأنه قال: فحملتُ الخَصْلَةَ البَّرةَ. واحتملتُ الخصلةَ الفاجرةَ، وجعل "بَرَّةَ" معرفة، عرّف بها ماكان مُسْتَحسَناً.

يقالُ للسيرافي: هذا غيرُ لازمٍ؛ فإنَّ "بَرَّةَ" كما يكون صفة، يكون مصدراً، إذا أردتَ المدةَ الواحدة، فإذا احتملت "برة" الوجهين لم يغلب كونها صفة على المصدر.

فإنْ قيلَ: فَلِمَ غَلَّبَ سيبويه في "فَجار" أحد الجانبين على الآخر، إذ جعلها معدولةً عن "فَجرة" علماً، لا عن "فاجِرة" صفة غالبة[1]، فالجوابُ: إنَّ كونها علماً أشبه؛ لأَنَّ ذلك لا دعوى فيه، وكونها صفة غالبة دعوى لا دليل عليهما، فكان جعل "برة" علماً أولى، و "فَجَار" أيضاً علماً للفجور؛ لأَنَّه في مقابلة "بَرَّة"، ويظهر من السيرافي أنَّه لايبالي بالتعريف الذي يعدل عنه[2]، وفَجَار" عنده معدول عن الفجرة، و "بَدَاد" عن المبادة[3]، و "مَمَاس" عن المماسة[4]، والصواب: ماذكرته من عدلها عن الأعْلام.

فأمَّا "حَلاَق" فمعدول عن صفة غالبة، وهي "الحالقة"، ولاينبغي أنْ يقال عن "حالقة" علماً؛ لأَنَّه كان يكون فيه الخلاف في الإعراب والبناء ولا خلاف فيها.

وفَعَالِ المعدولة عن صفة غير غالبة[5]، وذلك في النداء نحو: فَسَاقِ، وخَباثِ، فإنَّهُ لاينقاسُ العدل في شيء من ذلك؛ لقلة ماورد منه، ولايجوز أيضاً فيه إلا البناء، إمَّا لشبهه بنَزَالِ في الوزن والتأنيث/١٩٧/ والتعريف والعدل؛ إذ لايعدل "فَعَالِ" إلا عن مؤنث معرفة، ولذلك لم يعدل عن صفة غير غالبة، ولا في النداء؛ لأَنَّ النداء موضع يتعرف فيه النكرة، ولذلك وجب أنْ يعتقد في "يَسَار" و "فَجَار" أنهما معدولان عن يسرة وفجرة اسمين علمين، وكذلك أسماء الأفعال التي جاءت على وزن "فَعَالِ" مؤنثه بدليل قوله:

---

(١) في الكتاب ٢٧٤/٣.

(٢) أي: السيرافي في كلامه السابق في الصفحة السابقة، وانظر شرحه على الكتاب ١١٧/٤ (ب).

(٣) بَدَادِ: يقال: ذهب القوم بَدَادِ، أي: واحداً واحداً. والمبادَّة في السفر: أن يخرج كل إنسان شيئاً من النفقة ثم يجمع فينفقونه بينهم. انظر لسان العرب ٧٨/٣- ٨١ (بَدَدَ).

(٤) المماسّة: كناية عن المباضعة. انظر لسان العرب ٢١٩/٦ (مسس).

(٥) تابع أقسام (فَعَالِ) التي ذكرها في أول الباب.

.... إذا دُعِيتْ نَزال وَلُجَّ في الذُّعْرِ[1] [١٧٧]

وهي أيضاً معارف؛ إذ لم يوجد "فَعَالِ" معدولاً إلا في حال تعريف، ومما يبين أنَّها معارفٌ أنّها لاتقبل الألف واللام، وأمَّا أنْ تبني لتضمنها معنى علامة التأنيث، وإنّما عدلت هذه الأضرب الثلاثة؛ لما أرادوا المبالغة، فأرادوا "بفَسَاقِ" و "حَلاَقِ" المبالغة في الصفة، حتى كأنهم إذا قالوا: يافَسَاق، قد قالوا: ياكثيرةَ الفِسْقِ.

وكذلك أرادوا "بيَسَار" وفَجَار" المبالغة، فجعلوهما علمين لجنس اليسر والفجور.

وأمَّا "فَعَالِ" إذا كان اسماً علماً[2] نحو: "رَقَاشِ" و "حَذَامِ" فإنَّها أيضاً لاتنقاس.

ويجوز في "فَعَالِ" هذه لغتان: الإعراب والبناء[3]، فأَمّا أهلُ الحجاز فيبنونها على الكسر أبداً، وأمَّا بنو تميم فيعربونها إعراب مالاينصرف إذا لم يكن في آخرها راء فإذا كان في آخرها راء، فإنَّهم يجيزون فيها البناء على الكسر رجوعاً إلى اللغة الحجازية، وأنْ يعربَ إعرابَ مالاينصرف بناء على لغتهم، وقد جمع الشاعر بين اللغتين، فقال:

١٨٠- ومرَّ دهرٌ على وَبَار فهلكتْ جهرةً وَبَارُ[4].

فبنى الأول، وأعرب الثاني إعراب مالا ينصرف، وإنما رجعوا فيما آخره راء إلى اللغة الحجازية؛ لأنَّ من لغتهم الإمالة، والراء المكسورة توجب الإمالة[5] وبني هذا الضرب

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير، سبق تخريجه بالرقم ١٧٥.

(٢) تابع أقسام (فَعَال) التي ذكرها في أول الباب.

(٣) انظر رأي الفريقين في شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٥/٢.

(٤) هذا البيت من مخلع البسيط للأعشى في ديوانه ص٣٣١، والكتاب ٢٧٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، ٦٥، ولسان العرب ٢٧٣/٥ (وبر)، والمقاصد النحويه ٣٥٨/٤، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢، والتصريح ٢٦٥/٤، وهمع الهوامع ١٠٠/١. وهوبلا نسبة في المقتضب ٤٢/٢،٣١٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ص٧٧، وأمالي ابن الحاجب ص٣٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/٢، والمقرب ص٣٥٩.

و(وَبَار) أرض كانت لعاد غلبت عليها الجن، وقيل: هي أمة قديمة من العرب العاربة، والشاهد فيه: مجيء (وبار) مرتين. وكانت في الأولى (على وبار) مبنية على الكسرة وفي الثانية (فهلكت وَبَارُ) معربة، فرفعت وعلامة رفعها الضمة.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٥/٢،٣٧٦.

في مذهب المبرد لكثرة العلل[1]، وقد تقدم الردُّ عليه، وعلى الرَّبعي[2]؛ حين قال: بُني لتضمنه معنى علامة التأنيث؛ إذ لا يعدل فَعالِ إلا عن مؤنث كما تقدم، وذلك فاسد؛ لأنَّ كل مبني بني لتضمنه معنى الحرف، فإنَّه لا يجوز فيه إلا البناء، هكذا وجد مابني لتضمنه معنى الحرف، فلم يُبِنَ إلا أنْ يكون بُني لشبهه باسم الفعل في الوزن والتعريف، والعدل والتأنيث، ومَنْ أعَربَهُ فلشبهه "بزينب" في أنه اسم علم لمؤنث، ليس بمصدر ولا صفة، كما أنّ "زينب" كذلك، ولذلك لم يجز في المصدر ولا في الصفة الغالبة، ولا غير الغالبة إلا البناءُ؛ لأنه لم يعرض فيها إلا الشبه بالمبني خاصة، فبنيت لذلك[3].

والمراد أيضاً بهذا الصنف المبالغة من جهتين: إحداهما: المبالغة في التعريف، ألا ترى أنَّ الأصل المعدول عنه "حَذَامِ" وهو "حَاذِمة" قد كان يدخله الاشتراك؛ إذ هو اللفظ صالح لكل من وجد منه الحذم، فغير إلى لفظ ليس فيه اشتراك، وكذلك ما أشبهه. والأخرى: أنَّهم أرادوا أنْ تكون المعاني التي تدل عليها الأسماء الأعلام لازمة للمسمى، فإذا قلت: "حَذَام" فإنما أردت أن البقاء لها لازم أبداً، فإن قيل: ولِمَ كان العدل يعطي المبالغة أبداً. فالجواب عن ذلك شيئان: أحدهما: ماذهب إليه ابن جني[4]، وهو أنَّ الشيء إذا كان يراد به المبالغة، فكان غاية في جنسه وخارجاً عن أكثر نظائره، أَخْرَجَ اللفظ أيضاً عن أصله وقياسه مطابقة بين اللفظ والمعنى، ولهذا لما أرادوا بـ"نِعْمَ" المبالغة في المدح، و "بِئْسَ" المبالغة في الذم، أخرجوهما عن قياس نظائرهما[5] فلم يتصرفا، وكذلك أيضاً لما أرادوا بـ"علاَّمة" و

(١) انظر المقتضب ٢/٣٠٥ـ ٣١٣.

(٢) الرَّبعي (٣٢٨ـ ٤٢٠هـ). هو أبو الحسن علي بن عيسى بن صالح الرَّبعي: عالم بالعربية، أصله من شيراز. أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشرين سنة. اشتهر وتوفي ببغداد، له تصانيف في النحو، منها كتاب (البدي). قال الأنباري: حسن جداً. و"شرح مختصر الحرمي"، و"شرح الإيضاح" للفارسي. الأعلام ٤/٣١٨.

(٣) انظر الرد عليهما في السفر الأول من شرح الجزولية. تحقيق د/سعد الغامدي ٢/٢٣٣، ٢٣٥.

(٤) في الخصائص ٣/٤٦، قال: (قال الأصمعي: الشيء إذا فاق في جنسه قيل له: خارجيّ. وتفسير هذا مانحن بسبيله، وذلك أنه لما خرج عن معهود حاله أُخْرِج عن معهود لفظه)اهـ.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١، ولسان العرب ٦/٢٢ (بأس) و ١٢/٥٨٦ (نعم)، وهمع الهوامع ٣/١٧.

"نسأَّبة"[1] المبالغة أخرجوا اللفظ عن قياسه، فأدخلوا التاء، وقياسها ألا تدخل إلا في صفة المؤنث، ولهذا المعنى سمَّوا كلَّ ما كان غايةً في جنسه خارجياً[2]. قال:

**١٨١- مِن الصُّبْحِ حتى تغربَ الشمسُ لا تَرَى		مِن القومِ إلاَّ خارجِيَاً مُسَوَّما[3].**

وكذلك أيضاً لما أرادوا المبالغة عَدَلوا وأخرجوا اللفظ عن أصله وقياسه، والآخر: ماذَهَبَ إليه أبو زيد السُّهَيلي[4]: وهو أنَّ اللفظ المعدول يكون في أصل وضعه، وقيل: عدله يعطي الانتقال نحو: "فاسق" صفة فإنه لايقع على "زيد" مثلاً، إلا إذا وُجِد منه فسق، فإذا لم يوجد منه لم يقع عليه الاسم. فلما كانت هذه /١٩٨/ الألفاظُ في أصْلِ وضعها تعطي الانتقال، وهم قَدْ أرادوا المبالغة واللزوم، نكبوا عن اللفظ الذي قد كان يعطي الانتقال إلى غيره، والأول أصح، فإنْ قَالَ قائل: إذا كانت "فَعَالِ" التي هي اسمُ عَلَمٍ لمؤنث، نحو: "حَذَام"[5] قد تكون معدولة، وغير معدولة فبم يقعُ الفرقُ بينهما؟ فالجوابُ أنك تعلم ذلك بأن لاتجد لها أصلاً في النكرات، نحو: "حَذَام" ألا ترى أنّك لاتعلم "حذام" اسماً نكرة"، فإن عُلِمَ له أصلٌ في النكرة نحو: "رَبَابِ"[6] اسم امرأة، فإنَّه غير معدول؛ لأنَّه قَد يكون نكرة،

---

(١) انظر لسان العرب ٧٥٦/١ (نسب)، و (٤١٧/١٢) (علم).

(٢) انظر الخصائص ٤٦/٣، ولسان العرب ٢٥٠/٢ (خرج).

(٣) هذا البيت من الطويل للحصين بن حمام المري في كتاب الحماسة ص١٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨٨/١، وشرح اختيارات المفضل ص ٣٢٩،

وروايته فيه: لَدُن غدوةٌ حتى أتى الليلُ ما ترى		من الخيل إلا خارجياً مسوماً

وقد ورد بلا نسبة في المقرب ص٢٧٢، ورصف المباني ص ٣٢١.

ويروى أيضاً: (تطلع) مكان (تغرب).

يقول: بدأنا بهذه الحرب من عند الصباح إلى غروب الشمس لا ترى إلا خارجياً .

والخارجي: هو الرجل الذي قد خرج بنفسه غير معول على نسب آبائه.

والمسوَّم: من السيما، وهي العلامة، أي المعلم في الحرب.

(٤) في أماليه ص٣٤،٣٥،٣٦.

(٥) انظر أقسام (فَعَالِ) في أول الباب.

(٦) الرَّبَابُ: سَحَابٌ أبيض، وقيل: هو السحاب، واحدته رَبَابة، وقيل: هو السَّحابُ المتعلّق الذي تراه كأنّه دون السَّحَاب. والرَّبَابَةُ: السَّحَابة التي قد ركب بعضها بعضاً، وجمعها رَبَابٌ، وبها سميت المرأةُ الرَّبَابَ. انظر لسان العرب ٤٠٢/١.

واسماً للسحاب، فإنْ قيل: و لم ادَّعَيْتم في ماليس له أصل في النكرة أنَّه معدول، فالجوابُ: أنَّ الأعْلامَ أبداً إنَّما تكون منقولة إلا القليل منها، بخلاف في ذلك القليل، أهُوَ مرتجل أم منقول من أصل لم يبلغنا؟ فلمَّا لم نجد "حَذَامِ" نكرة لم يكن منه ماينقل منه هذا اللفظ، فجعل منقولاً من أقرب الألفاظ إليه بعد تحريفه، وهو "حاذمة"؛ ليكونَ على قياس الأسماء الأعلام في أنَّه منقول مثلها.

وإذا سميت بـ"فَعَالِ" المعدولة عن اسم علم نحو: "حَذَامِ" فلا يخلو أنْ تسمي به مذكراً، أو مؤنثاً، فإن سميتَ به مؤنثاً مثل أن تنقلنا في التسمية من امرأة إلى أخرى، بقيت على ماكانت عليه من بنائها في لغة أهل الحجاز، وإعرابها إعرابَ مالاينصرف في لغة بني تميم إنْ لم يكن في آخرها راء، وإجازتهم الإعراب والبناء فيها إنْ كان في آخرها راء[1]، وإنْ سميتَ به مذكراً لم يَجُزْ فيها إلاّ أنْ تعربَ إعراب مالاينصرف. والسَّبَبُ في ذلك أنَّها إنَّما بُنِيتْ لشبهها بـ"نَزَال"، فإذا صارت اسماً علماً لمذكر زال ذلك الشبه؛ إذ "نَزَالِ" و بابها ألاّ تكون إلا مؤنثة، فإذا امتنع فيها البناءُ لما ذكرنا لم يبق إلا أنْ تعربَ إعرابَ مالاينصرف، لأنَّها اسم مؤنث على أربعة أحرف كـ"زينب" سميتَ به مذكراً، فكما أنَّ "زينبَ" إذا سُميَ به مذكراً امتنع الصرف؛ للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام علامة التأنيث، فكذلك "حَذَامِ".

وإذا سميت بـ"فعال" المعدولة عن صفة غالبة، كـ"حَلاَقِ" أو غير غالبة كـ"فَسَاقِ" في النداء أو مصدر كـ"يسَار" أو التي هم اسم فعل كـ"نزالِ" فلا يخلو أن تسمي بها مذكراً أو مؤنثاً، فإنْ سميتَ به مذكراً لم يجز فيها إلا أنْ تعربَ إعرابَ مالاينصرف؛ لأنَّها أسْماءٌ مؤنثة على أربعة أحرف، وسمي به مذكر فاجتمع فيها التعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، ولايجوز البناء، أمَّا "نَزَال" فلا يبنى لأَنَّ سبب بنائها لما كان وقوعها موقع الفعل، وإذا صارت اسماً علماً فقد زالت عن ذلك[2].

(١) انظر الصفحات الثلاث السابقة.

(٢) انظر أقسام (فَعَالِ) في أول الباب.

وقال ابن بابشاذ[1]: إذا سميتَ به مذكر جاز الوجهان، وهو غلط؛ لأنَّه لا يشبهه؛ لأنّ ذلك مؤنث، وذلك مذكر[2] فإنْ سميتَ به مؤنثاً، فيجوز فيها الوجهان: البناء والإعراب إعراب ما لا ينصرف، وذلك أنَّها صارت اسماً علماً لمؤنث، فأشبهت "حَذَامِ" فجاز فيها ما جاز في "حَذَامِ".

وأمَّا "فَعَالِ" المعدولة عن صفة غالبة، أوْ غير غالبة، أو مصدر فلأنَّها إنَّما كانت قد بُنِيْت لشبهها "بنَزَال" التي هي اسم فعل، فلما صارت اسماً لمذكر زال الشبه؛ لأَنَّ "فَعَالِ" التي هي اسم الفعل مؤنثة، وهذه إذا سُمِّيَ بها المذكر ليست كذلك، فإنْ سمي به مؤنث، فإنَّه يجوز فيها ما يجوز في "حَذَامِ" من البناء، وأنْ تعرب إعرابَ ما لا ينصرف؛ وذلك أنَّها قد صارت أسماء أعلاماً لمؤنث كـ "حَذَامِ"[3].

ش~[4]: وزَعَم[5] أبو العباس[6] أنَّ "نَزَالِ" إذا سُمِّيَ به ليس فيه إلا البناء؛ لأنَّه نقل من اسم إلى اسم، كما أنَّك إذا سميت بـ"انطلاق" لم تقطع الهمزة؛ لأنَّك نقلته إلى بابه، ولو كانَ المسمَّى به فعلاً قطعت همزته؛ لأنَّه قد خرج عن بابه، وهذا الذي قال باطل؛ لأَنَّ الإعرابَ ليس بمنزلة همزة الوصل. ألاَ ترى أنَّ الفعل إذا سُمِّيَ به أعرب، إذا أُعْرِبَ الفعل لأَجلِ التسمية مع أنّ بابه ألاّ يعرب؛ فإنَّ إعرابَ هذا أولى؛ لأَنَّ بابهَ الإعراب.

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) هذا الرأي أخذه الشارح من شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢ حيث قال: (وأما ماقال ابن باشاذ .... فباطل؛ لأنه لايشبهه، لأن ذاك مؤنث وهذا مذكر) اهـ.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢.

(٤) ش: هو الشلوبين، ولكن لم أعثر على هذا القول في كتبه.

(٥) من قوله: (وزعم أبو العباس)، إلى قوله: (فلما لم يكثر ذلك لم يقس) نص شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢، ٣٧٩.

(٦) انظر رأي المبرد في الكامل ٩٦/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٨/٤ (أ) وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢.

واسم الأمر يجوز أنْ يبنى بقياس من كل فعل ثلاثـي، وأمَّا الفعل الرباعي فلا يجوز بناؤه منه خلافاً للمبرد[1] إلا فيما سمع، وذلك لفظتان وهما: "قَرْقَار" وَ "عَرْعَار"[2] قال الشاعر:

١٨٢- قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقَار واختلطَ المعروفُ بالإنكار[3].

وقال النابغة/١٩٩/:

١٨١- .... يَدْعُو بها وِلْدانهم عَرْعَار[4]

فلما لم يكثر ذلك لم يقس، فهذا غمرة هذا الباب.

(١) ليس المبرد، وإنما الرأي للأخفش. أما المبرد فلا يقيس شيئاً من الباب؛ لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء. انظر التصريح ١٤٧/٤. وقال أبو حيان: (وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن (فَعَالِ) فلا تقول: فَعَادِ ولا ضرابِ تريد: اقْعُد واضربْ) اهـ . ارتشاف الضَّرب ٢٢٩٠/٥. وقال ابن مالك: (من أسماء الأفْعَال (قَرْقَار) بمعنى (قَرْقِر)، وإليه أشرت بقولي:

ونَدرَ اسمُ الأمرِ مِنْ رُبَاعِي مُقْتَصِراً فيهِ عَلى السَّماعِ

وهو مع ندوره ـ عند سعيد بن مسعدة الأخفش ـ مقيس عليه؛ ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل باطراد، كما كان للثلاثي باتفاق منه ومن سيبويه. والصحيح ماذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة، بشرط كونه على فَعَالِ) اهـ. شرح الكافية الشافية ٤٧/٢. وورد في التصريح ١٤٦/٤ قوله: (وأجاز الأخفش أن يقال: دَحْرَاجِ، وقَرْطَاسِ، قياساً على قَرْقَار) اهـ. وانظر الكتاب ٢٨٠/٣.

(٢) قَرقار، بمعنى: قَرْقِرْ، أي: صَوِّتْ، من قَرْقَر بطنه. و (عَرْعَار): لعبة للصبيان انظر لسان العرب ٨٩/٥ (قرر) و ٥٦١/٤ (عرر).

(٣) من الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب ٨٩/٥ (قرر) ، وخزانة الأدب ٢٨٥/٦. وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٦/٣، وماينصرف ومالاينصرف ص٧٧، والنكت ٨٥٤/٢، وشرح المفصل ٥١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢. و (الصَّبَا): ريح مهبها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. فهو يصف سحاباً فيقول: هيَّجتَ تلك الريح رَعْدَه، فكأنها قالت له: قَرْقِرْ بالرعد، أي: صوِّتْ به. فاختلط ماعُرف من الدار بما أُنكر، أي: جلَّلَ المطرُ الأرضَ كلَّها فلم يعرف منها المكان المعروف من غيره.

والشاهد فيه قوله: (قَرْقَار) حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذ.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل للنابغة الذبياني، ويروي "وليدهم بها" مكان "ولدانهم بها".

وصدره: **مُتَكنِّفي جَنْبَيّ عكاظَ كليهما.**

وهو في ديوانه ص٥٦، وشرح المفصل ٥٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/٢، ولسان العرب ٥٦١/٤ (عرر)، وخزانة الأدب ٢٨٩/٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٩٧. والشاهد فيه قوله: (عَرْعَار) حيث وقع اسم فعل من الرباعي، وهذا شاذ.

ولنرجع إلى تفسير لفظِهِ وقوْلِهِ(١): **فَعَالِ إما اسم فعل الأمر.**

مثاله: "نَزَالِ" و"تَرَاكِ" بمعنى انزل واترك.

وقوله(٢): **وهي مُطَّردةٌ في الثلاثي دُونَ غيرِهِ على رأي.**

يعني على رَأي سيبويه، وأمَّا المبرد فيجعله محفوظاً لايقاس عليه، وجاءت في غير الثلاثي في قولهم: "دَرَاكِ" بمعنى "أدْرك"، ونظيرها عند سيبويه: "قَرْقَار" و "عَرْعَار"، والمبردُ يلحقهما بالأصوات(٣).

وقال(٤): غلط سيبويه ليس في بنات الأربعة عدل، بل هُمَا حكاية للصوت، كما يقال عَاقِ وغَاقِ، وإنما وقع في الثلاثي عنده؛ لأنَّه يقال فيه: فاعلت من اثنين، وفعلت للمبالغة والتنكير، والمراد بفَعَالِ التكثير، ولذلك يقع مكرراً كثيراً نحو: قوله(٥):

حَذَار مِنْ أَرْمَاحِنا حَذَار [١٧٢]

وقال(٦):

تَرَاكِهَا مِنْ إبلٍ تَرَاكِهَا [١٧١]

وقال(٧):

مَنَاعِهَا من إبلٍ مَنَاعِهَا [١٧٣]

سع(٨) الأقوى قول سيبويه؛ لأنَّ الصوت إذا كُرِّرَ حكي: كغَاقِ غَاقِ، وجَاءٍ وجَاءٍ، وحوب حوب، وعرعار وقرقار لم يقل فيهما عَارعَار، وقارقار، بل هما مبنيان على عَرْعر، وقرقر.

---

(١) أي الجزولي. انظر الجزولية ص٢١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) من قوله: (على رأي سيبويه) إلى قوله: (والمبرد يلحقهما بالأصوات) نص الشلوبين في التوطئة ص٣٠٦.

(٤) أي: المبرد انظر قوله هذا في شرح الكتاب للسيرافي ٤/١١٧ (ب)، والنكت ٢/٨٥٥.

(٥) من الرجز، سبق تخريجه بالرقم ١٧٢.

(٦) من الرجز، سبق تخريجه بالرقم ١٧١.

(٧) من الرجز، سبق تخريجه بالرقم ١٧٣.

(٨) سع: هو السيرافي. انظر شرحه ٤/١١٧(ب)، ١١٨ (أ). والنكت ٢/٨٥٥.

وقوله[1]: **وإمَّا صفةٌ غالبة، وهي ضَربان: مختصٌّ بالنداء، وغيرُ مختصٍّ به.**

مثاله: (لكاعِ) في قولهم: يالكاعِ، ويافَسَاقِ، وياغَدار للمرأة، ولايستعمل إلا في النداء، وأمَّا في غير النداء، فيقال: هذه غَادِرَة وفَاسِقة، والذي هو غير مختص "حَلاقِ" اسم للمنية معدول عن الحالقة، و"جَعَار" و "قَثَامِ" للضبع والصواب أنْ يقول: وإمَّا صفة، وهي ضربان: مختص بالنداء، نحو: يافَسَاقِ وغير مختص به لكنه صفة غالبة كجعار، وقثام، وحلاق، لأنَّه كأسامة العَلَم للأسد، أي أسد كان.

وقوله[2]: **والعلم منها إمَّا شخصيٌّ وإمَّا جِنْسيٌّ فالجنسيُّ منها مقصورٌ على المصدر.**

مثاله بَرَاد ويَسَار وفَجَار.

وقوله[3]: **وماكان منها علماً محضاً في وَضْعِهِ أوْ نقل إليه من البوَاقي جَعَلهُ بنوتميم من باب مالاينصرف إلاَّ أنْ يكونَ في آخره راء، فإنَّهم يبنون على الكسر في الغالب.**

مثاله: حَذَام، ورقاش، وغَلاَبِ، وفَطَامِ، معدولة عن حَاذِمة وفاطِمة ورَاقِشة، أسماءً أعلاماً. وقد تقدَّمَ الخلافُ فيه بين العرب[4].

وإنَّما بَنَوْا مافيه الراء، ووافقوا أهل الحجاز؛ لأَنَّ من لغة بني تميم الإمالة[5]، والراء المكسورة توجب الإمالة، فبناه أكثرهُم على الكسر، وبعضهم يعربُهُ إعرابَ مالاينصرف.

وقد جمع الشاعرُ بين اللغتين فقال[6]:

ومرَّ دهرٌ على وَبَار فهلكت جهرةً وبَارُ [١٨٠]

---

(١) أي: الجزولي. انظر الجزولية ص٢١٣.

(٢) المصدر نفسه. ص ٢١٣،٢١٤.

(٣) الجزولية ص٢١٤. ونصها: "علماً شخصياً" مكان "علماً محضاً".

(٤) في ص ٣٠٥ ومابعدها من هذا التحقيق.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٥،٣٧٦.

(٦) بيت من مخلع . للأعشى، سبق تخريجه بالرقم ١٨٠.

وَ"وَبَار" قال السيرافي[1]: اسم لمدينة الجن، وكذلك: "سَفَار"، وهو اسم ماء، و "حَضَار" وهو اسم كوكب، (س~)[2]: ولكنهما مؤنثان كماوية والشِّعْرَى، كأَنَّ تلك اسم الماءة، وهذه اسم الكوكبة.

ش~[3]: أَرَادَ أنَّ "سَفَار" وإنْ كان اسم ماء[4]، والماء مذكر، فإنَّ العرب قد تؤنث بعض مياهها فيقولون: ماءة بني فلان، وهو كثيرٌ في كلامهم، فكأن "سَفَار" اسم ماءة؛ إذ كان مبني هذا الباب على التأنيث، وكذلك "حَضَار" وإنْ كان اسم كوكب، والكوكب مذكر، فكأنه اسم الكوكبة؛لأَنَّ العربَ قد أنثت بعض الكواكب فقالوا: الشِّعْرى والزُّهْرة.

سع~[5] قول (س~): كـ"مَاوِيَّة" الأغلب فيه عنده أنّه وقع في الكتاب غلط، وإنْ كانت النسخ كلها متفقة عليه، وإنَّما هو كماءة، وهذا ليس بشيء، بل تمثيله بماوية صحيح، وإنَّما أراد (س~) أنَّ "سَفَار" اسم موضع، وأَسْماءُ المواضع قد تكون مؤنثة، فليت شعري أنْ كان ماوية غلطاً وقع في الكتاب، وإنَّما صوابه "ماءة" ما يكون الشعرى بعد ذلك، فهذا كله نص من سيبويه على أنَّ "فَعَالِ" المبنية على الكسر مؤنثة، على أنها معدولة عن مؤنثة، وجميع الباب عند أهل الحجاز مبني على الكسر وذلك في غير "نَزَالِ" تشبيهاً له بـ"انْزِلْ"[6].

---

(١) في شرحه على الكتاب ٤/١١٨ (ب).

(٢) هو سيبويه. انظر الكتاب ٣/٢٧٩.

(٣) ش: هو رمز اعتاد المؤلف أن يجعله للشلوبين، ولكن هذا القول لايوجد في كتبه، بل هو نص السيرافي في شرحه على الكتاب ٤/١١٩ (أ).

(٤) سفار: منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن بن المبارك، معجم البلدان ٣/٢٢٣.

(٥) أي: السيرافي. انظر شرحه ٤/١١٩ (أ) .

(٦) انظر الكتاب ٣/٢٧٨،٢٧٩.

[باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان]

فصل(1): ومما يُلْحَقُ ببابِ ما لا ينصرف وما ينصرف أسماءُ القبائلِ والأَحْياءِ والسُّور والبُلْدان. وهذه الأسماء مثل ما /٢٠٠/ تقدَّم من الأسماء التي لا تنصرف إذا اجتمع فيها علتان من العلل التسع، ويشتمل على ثلاثة فصول:

[الفصل الأول: في القبائل والأحياء]

أحُدها في القبائل والأحياء: وهذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

قسمٌ يغلب عليه التأنيث، وهو كل ما قُصِد به القبيلة أو الأُمّ نحو: تميم، وتغلب، وسدوس، وطيء، وقيس، وجذام، وأسد، فهذا لا ينصرف؛ لاجتماع التأنيثِ والتعريفِ، أعني تأنيث القبيلة، وتعريف العلمية، فإنْ قصدتَ الحي أو الأب انصرف إلاّ "تَغْلِب"، فإنَّ فيه التأنيث والتعريف والوزن، فإنْ قصدتَ به الحي بقي فيه الوزن والتعريف فلم ينصرف أيضاً، وأنشدوا(2):

١٨٤- فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمِيهَا فإنَّ الريحَ طيبةٌ قَبُول(3)

حمله على معنى القبيلة؛ والتأنيثُ غالب على هذا الاسم، والتذكيرُ يقل فيه.

---

(1) انظر هذا الفصل في الكتاب ٢٤٢/٣- ٢٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/٢.

(2) هذا البيت من الوافر للأخطل في ديوانه ص ١٢٦، وروايته: فإن تمنع سدوسٌ درهميها وهوله في الكتاب ٢٤٨/٣، والنكت ٨٣٨/٢، وبلا نسبة في الخصائص ١٧٦/٣ والشاهد فيه قوله: (سَدُوسُ) حيث منعه من الصرف حملاً على معنى القبيلة. ورواية الديوان السابقة بالصرف على معنى الحي.

(3) قال الأعلم ـ بعد أن ذكر البيت: (وإنما قال الأخطل هذا؛ لأنه مدح رجلاً من العرب ففرض له على أحياء من قبيلة درهمين درهمين على كل واحد منهم، فقضاه كل رجل من كل حي درهمين إلا سدوس، فقال هذا مستقصراً لهم معرِّضاً بهم للهجاء) اهـ النكت ٨٣٨/٢.

وعنى بقوله: "إن الريح طيبة قبول" أنْ قد طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنياً عن درهميكم.

وأنشدوا أيضاً في تأنيث جُذَام:

١٨٥- بَكَى الخَزُّ من رَوْحٍ[(١)] وأنْكَرَ جِلْدَهُ ... وعَجَّتْ عَجيجاً مِن جُذَامَ المَطارفُ[(٢)].

جعل جُذَام اسماً للقبيلة.

ومنها قِسْمٌ يغلب عليه التذكير، فهو مصروف نحو: مَعَـدّ، وقريـش، وثقيـف، وكـل شيء لا يجوز أن يقال فيه: بنو فلان ولا من بني فلان؛ لأنَّه إنَّما يقال: بنو فلان، إذا قُصِدَ به قَصْدُ الأب أو الأم.

وكل ما امتنع أن يقال فيه: بنو فلان، فإنما هو اسم لحي ينطلق علـى جميعـه، وكذلـك اسم القبيلة ينطلق على جميعها، فلا يقال: بنو فلان، وإنما يقال: بنو فلان إذا قصد بـه قصـد الأب، أو الأم، وقد يقصد بهذه الأسماء القبيلة، فلا ينصرف، وأنشد سيبويه[(٣)]:

١٨٦- عَلِمَ القبائِلُ مِنْ مَعَدَّ[(٤)] وغيرها ... أنَّ الجوادَ محمدُ بن عُطَارد[(٥)]

لم يصرف (مَعَدَّ) لأنَّه جعله اسماً للقبيلة، والصرف أكثر

---

(١) رَوْح بن زِنْبَاعِ (...- ٨٤هـ) هو: رَوْح بن زِنْبَاع بن رَوْح بن سلامة الجذامي. أبو زرعة: أمير فلسـطين، وسـيد اليمانية في الشام، له خبر مع معاوية، وكان ممن دعا إلى بيعة يزيد. قال عنه عبدالملك بن مروان: جمع رَوْح طاعة أهل الشام، ودهاء أهل العراق، وفقه أهل الحجاز. انظر الأعلام ٣/٣٤.

(٢) هذا البيت من الطويل لحميدة بنت النعمان، وقيل: لأختها هند، وكانت قد تزوجت رَوْح بن زنباع ثـم تركتـه. انظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٧٧، وسمط اللآلي ص١٨٠ ومعجـم الأدبـاء ١١/٢٠، وبـلا نسبة في الكتـاب ٣/٢٤٨، والمقتضب ٢/٣٠١، وماينصرف ومالاينصرف ص ٥٧. ويروي: "نَبَا" مكان "بكى" وَ "عوف" مكان "رَوْح".

الخز: نوع من الثياب ينسج من صوف وإبرَيْسِم. عَجَّت: رفعت صوتها.

المطارف: جمع مطرف، وهو ثوب ميزت أطرافه، والأغلب أن يكون من الخز.

فهو: يذكر تمكن "روح" عند السلطان ولبسه الخز، وأنه لم يكن أهلاً لذلك؛ فلقد كره الثـوبُ الصـوفي جلدَ "روح" هذا وبكى؛ لكثرة ملازمته جسده، كما تضج المطارف حين تلبسها جذام.

والشاهد فيه قوله: (جذام) فقد منعها من الصرف حملاً على معنى القبيلة.

(٣) هـذا البيـت مـن الكـامل بـلا نسبة في الكتـاب ٣/٢٥٠، وشـرح أبيـات سـيبويه ٢/٣٦٢، والنكـت ٢/٨٣٩، والإنصاف ٢/٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦١.

(٤) هو مَعَدُّ بن عدنان بن أُدْ بن أُدَد بن الهميع، من أحفاد إسماعيل جـد جـاهلي مـن سلسـلة النسـب النبـوي. انظـر الأعلام ٧/٢٦٥.

(٥) محمد بن عطارد (..... - نحو ٨٥هـ). هو محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب بن زرارة التميمي الدارمـي مـن أشراف أهل الكوفة وأجوادهم، سيد قومه في الإسلام، له مع الحجاج أخبار الأعلام ٦/٣١٩.

وأنشد أيضاً:

١٨٧- غلبَ المساميحَ الوليدُ سَمَاحةً   وكَفَى قريش المعضلاتِ وسَادها[١].

لم يصرف قريشاً؛ لأنه جعله اسماً اسمـاً للقبيلـة، والصـرف فيـها أكـثر وأعـرف، وقـال آخر:

١٨٨- فإنْ رَضِيَتْ ثقيف فذاك أحْرى   وإنْ سَخِطَتْ ثقيفُ فلا أبالي[٢]

جعل ثقيف اسماً للقبيلة؛ فلم يصرف للتأنيث والتعريف. والصرف أكثر كما تقدم.

وأمَّا القسم الثالثُ: فيستوي فيه الأمران، وذلك نحو: ثمود وسبأ، وقد قُـرِئ بـالصرف وترك الصرف، وأنشد سيبويه:ـ

١٨٩ - من سبأ الحاضرين مَأربَ إذْ   يبنونَ مِن دونِ سَيْلِهِ العَرِمَا[٣]

ترك صرف سبأ؛ للتأنيث والتعريف، و"مأرب" موضع بـاليمن، والحـاضر المقيـم على الماء، والعَرِم جمع عَرِمة، وهي السَّد.

---

(١) هذا البيت من الكامل لعدي بن الرقاع العاملي في ديوانه ص٤٠، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/٢، ولسان العـرب ٣٣٥/٦ (قرش)، ولجرير في لسان العرب ٤٨٩/٢، ولم أقـع عليـه في ديوانـه، وهـو بـلا نسـبة في الكتـاب ٢٥٠/٣، والمقتضب ٣٠٠/٣، والنكت ٨٣٩/٢، والإنصاف ٣١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/٢.

و(المساميح): جمع سمح، وهو الذي خلقه السماحة والجود.

الوليد: هو الوليد بن عبدالملك الخليفة الأموي. المعضلات: الشدائد. سادها: صار سيدها ووالي أمرها.

(٢) هذا بيت من الوافر، ورد بلا نسبة في إصلاح الخلل ص ٢٨٥، ويروى: "فما" مكان "فلا".

(٣) هذا البيت من المنسرح للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣٤، والكامل ١٠٢/٣، وجمهرة اللغة ص٧٧٣ و ١٠٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢، والنكت ٨٤١/٢، وسمط اللآلي ص١٨، ولسان العرب ٣٩٦/١٢ (عرم). ولأمية بـن أبي الصلت في ديوانه ص٥٩، وللنابغة الجعدي أو لأُمية في خزانة الأدب ١٣٧/٩، وللأعشى في معجم ما استعجم ص ١١٧٠، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٥٣/٣، وما ينصرف وما لاينصرف ص٥٩، والاشتقاق مـن ص ٤٨٩، وجمهـرة اللغة ص ١١٠٧، والإنصاف ٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/٢، ولسان العرب ٩٤/١ (سبأ)

و(سبأ): اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود، وقيل: سبأ: هي مدينة تعرف بمأرب، مـن صنعـاء على مسيرة ثلاث ليال.

وأنشد[1] في الصرف للنابغة الجعدي[2]:

١٩٠- أَضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الوِلْدانُ من سَبَأٍ ... كأنَّهم تَحْتَ دَفَّيْها دَحَاريجُ[3]

يُريدُ أنَّه مَرّ بهذه القبيلة على ناقته في زي الأعراب، فاجتمع حوله ولدانهم متعجبين منه منفرين لها، وشبههم بدحاريج الجُعَل[4]، وهي كورة التي يكورها، الواحدة: دحْرُوجة[5]، والدفان: الجنبان، واحدها: دف.

قال الله تعالى ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾[6]. وقال ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ﴾[7]. وقال تقدّس اسمه ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾[8]. وقال تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[9]. وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌۖ﴾[10]. وقال تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[11]. وكان أبو عمرو لا يصرف "سبأ" يجعله اسماً للقبيلة[12].

ص~[13]: أسْمَاء القبائل، والأحياء تنقسم خمسة أقسام: قسم لا يستعمل إلا اسماً للقبيلة، وذلك نحو: مَجُوس ويَهُود وآدم، والدليل قوله:

---

(١) أي: سيبويه. انظر الكتاب ٣/٢٥٣.

(٢) النابغة الجعدي (...- نحو٥٠هـ) هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى: شاعر، مفلق، صحابي، من المعمرين، اشتهر في الجاهلية، ثم وفد على النبي ﷺ وأسلم. مات في زمن معاوية. الأعلام ٥/٢٠٧.

(٣) هذا البيت من الطويل له في ديوانه ص٢١٧، والكتاب ٣/٢٥٣، والنكت ٢/٨٤١، ولسان العرب ٢/٢٦٥. والشاهد فيه قوله: (سَبَأٍ) فقد صرفها على معنى الحي.

(٤) الجُعَل: دابة سوداء من دواب الأرض، قيل: هو أبو جَعْران، بفتح الجيم، وجمعه جِعْلان. انظر لسان العرب ١١/١١٢ (جعل).

(٥) انظر لسان العرب ٢/٢٦٥،٢٦٦ (دحرج).

(٦) سورة العنكبوت، من الآية ٣٨.

(٧) سورة هود، من الآية ٦٨.

(٨) سورة الإسراء، من الآية ٥٩.

(٩) سورة فصلت، من الآية ١٧.

(١٠) سورة سبأ، من الآية ١٥.

(١١) سورة النمل، من الآية ٢٢.

(١٢) انظر الكتاب ٣/٢٥٣، وشرحه للسيرافي ٤/١٠٨ (أ).

(١٣) هو ابن عصفور. انظر شرحه للجمل ٢/٣٥٩.

١٩١- أولئكَ أوْلَى من يَهودَ بِمَدْحَةٍ إذا أنْتَ يوماً قُلْتَها لم تَؤُنَّبِ[(١)].

وقال امرؤ القيس:

١٩٢- .... كَنَار مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[(٢)]

فمنع صرف مجوس ويهود؛ لأنه قصد القبيلة.

س~ [(٣)]فلو سَمَّيتَ رجلاً بـ"مجوس" لم تصرفه، كما لا تصرفه إذا سميته بـ"عُمان"، وأمّا قولهم: اليهود والمجوس، فإنّما أدخلوا الألف واللام هنا، كما أدخلوها في المجوسي واليهودي؛ لأنَّهم أرادوا اليهوديين والمجوسيين، ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة، وشبهوا ذلك بقولهم: زَنْجِي وزَنْج، إذا أدخلوا الألف واللام على هذا، فكأنك أدخلتها على يهوديين ومجوسيين، وحذفوا ياءي الإضافة وأشباه ذلك، فإنْ أخرجتَ الألف واللام من المجوس، صار نكرة، كما أنّك لو أخرجتها من المجوسيِّين صار نكرة. .

يعني سيبويه: أنَّ من أدْخلَ الألفَ واللام على المجوس واليهود فإنَّما جعلهما نكرة[(٤)]، وهو جمع يهودي ومجوسي، من الجمع/٢٠١/ الذي بينه وبين واحده حذف الياء التي

---

(١) هذا البيت من الطويل لرجل من الأنصار فيماينصرف ومالاينصرف ص٦٠، والنكت ٨٤٢/٢. وبلا نسبة في الكتاب ٢٥٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/٢، ولسان العرب ٤٣٩/٣ (هود). و (المِدْحة): قصيدة المديح. لم تؤنب: لم تُلَم. وقال السيرافي: (قال الأنصاري يرد على عباس بن مرداس، وكان قد مدح بني قريظة وهم يهود، فمدح الأنصاري المسلمين) اهـ. شرح الكتاب ١٠٨/٤ (ب). وانظر أيضاً النكت ٨٤٢/٢ أي: أن المسلمين من المهاجرين والأنصار أولى بالمدح من اليهود. ويروى: "فأنت" مكان "أولئك". و "بِمَدْحَه" مكان "بمدحةٍ" والشاهد فيه قوله: (من يهودَ) حيث منعه من الصرف؛ لأنه قصد به القبيلة.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وصدره:

أحَار أريْكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً

والبيت ممَلَّطٌ، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري، وهو في ديوان امرئ القيس ص١٤٧ ولسان العرب ٢١٣/٦ (مجس)، ولامرئ القيس في الكتاب ٢٥٤/٣، والنكت ٨٤٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٣٨، وهو بلا نسبة في ماينصرف ومالاينصرف ص٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/٢، والمقرب ص٤٧٠، ولسان العرب ٢١٤/٦، ٢١٥ (مجس).

والشاهد فيه قوله: (كَنَار مجوسَ) حيث منع (مجوس) من الصرف؛ لأنه قصد به اسم القبيلة.

(٣) هو سيبويه. انظر الكتاب ٢٥٤/٣.

(٤) انظر الكتاب ٢٥٤/٣، ٢٥٥، وشرحه للسيرافي ١٠٨/٤ (ب).

للنسب، ومن لم يدخل الألف واللام، ومنع الصرف جعله اسماً علماً للقبيلة، ولا يكونان إلا مؤنثين، والياء في "يَهُود" أصلية كالميم في مجوس، ولذلك صرفه بعض الأوس، وجمعه على يُهدان فجاء به على حد "فَعُوْل" وَ "فُعْلاَن" قال(١):

١٩٣- لَنُخرِجَنَّ يَهُوداً من مَجالِسِنَا   فــلا يُجَالِسُنَا من بينهم أحَدُ.

١٩٤- لم يلفَ أنثى من اليُهدان منجبةً   أخرى الليالي ولم يَنْجُبْ لها وَلَدُ.

ولو كان من هذا "يَهُود" لم يجمع هذا الجمع ألبتة، وأجاز الأعلم(٢) تذكير مجوس، وسيبويه قد منعه، وليست الياء في "يهود" زائدة عند سيبويه(٣).

والمبرد يجعل الياء زائدة واتبعه جماعة، وبيت الأوسي(٤) يرد عليه وعليهم، وقال(٥): إنْ أردتَ بيهود "الحي" لم تصرف؛ لوزن الفعل والتعريف، وهو فاسد لما ذكرنا، والدليلُ على أنَّ "آدم" قصد به قصد القبيلة قال الشاعر:

١٩٥- سَادُوا البلادَ وأصْبَحُوا في آدمٍ   بَلَغُوا بها بيض الوجُوه فحولاً(٦)

فعاد عليه الضميرُ مؤنثاً، وصرفه لأنَّه جعله نكرة، أو للضرورة(٧)، وقال سيبويه(٨) إثر البيت: فجعله كالحي والقبيلة.

---

(١) بيتان من البسيط لرجل من الأوس، وهما بلا نسبة في تنقيح الألباب ٢/٢٨٠، ويروى: "نَلْفَ" مكان: "يَلْفَ". وَ "المنون" مكان: "الليالي".

(٢) هو الأعلم الشنتمري. انظر النكت ٢/٨٤٢،٨٤٣.

(٣) في الكتاب ٣/٢٥٤،٢٥٥.

(٤) الوارد أعلاه بالرقم (١٩٤).

(٥) أي: المبرد.

(٦) هذا البيت من الكامل بلا نسبة في الكتاب ٣/٢٥٢، ولسان العرب ٦/١٠ (أنس) و ١٢/١٢ (أدم)، وهمع الهوامع ١/١١٦، والدرر ١/١٠٠. ويروى: "شادوا" أي: بنوا. وَ "سادوا" ترأسُوا. الفحول وبيض الوجوه: قصد بهما السادة المشاهير.

والشاهد فيه قوله: "في آدم بلغوا بها" حيث أنث "آدم" بدليل ضمير المؤنث في "بها"؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة.

(٧) قال السيوطي ـ بعد أن ذكر البيت: (أي في قبائل آدم، وأولاد آدم، فحذف المضاف، ثم أنث آدم، فأعاد الضمير إليه مؤنثاً في قوله: "بلغوا بها"، ولم يمنعه الصرف؛ لأنَّه رَاعَى المضاف المحذوف) اهـ . همع الهوامع ١/١١٦.

(٨) في الكتاب ٣/٢٥٢.

(ش ~)[1] يعني جعله كالحيّ فصرف، وكالقبيلة فأعاد الضمير في "بها" مؤنثاً، قلت[2]: قوله في البيت لا يصح؛ لأنَّ آدمَ لا ينصرف كان حياً، أو قبيلة، أو أباً، أو أماً؛ للوزن والعلمية، فالصرف ضرورة.

وقسم: الغالب عليه أنْ يستعملَ اسماً للحيّ، وهو "قريش، وثقيف، ومَعَدّ" وعَاد، وقد يستعمل اسماً للقبيلة، قال:

١٩٦- لو شَهْدَ عادَ في زمانِ عادِ لابْتزَّهَا مَبَارِكَ الجِلادِ[3].

والعرب تقول: هذه ثقيفُ بنتُ قيسٍ، فتمنعه الصرف وتصفه بالمؤنث لأنها قصدت به قصد القبيلة[4]، وقد تقدم الشاهد على معد وقريش وثقيف[5].

- وقسم: تساوي فيه الأمران، وهو: ثمود، وسبأ، وقد تقدمت الشواهد عليه[6].

- وقسم: الغالب عليه أنْ يكونَ اسماً للأب، وهو تميم، وقد يقصد به القبيلة، وحُكِيَ من كلامهم[7]: هذه تميم بنت مُرٍّ[8]، وما بقي الغالب عليه أنْ يكونَ اسماً للقبيلة، فافهم[9].

---

(١) هو الشلوبين، ولم أعثر على هذا القول في كتبه التي بحوزتي.

(٢) رأي الشارح.

(٣) من الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/٢٥١، والمخصص ١٧/٤٢، والنكت ٢/٨٤٠، والإنصاف ٢/٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٢ و ٢/٣٦٢. أي: لو شهد هذا الممدوح عاداً في الحرب على ماعرفت به من القوة لظهر عليها وغلبها وسلبها مبارك الحرب، أي: وسطها ومعظمها.

والشاهد فيه قوله: "لو شَهْد عادَ" فقد منعه من الصرف حملاً على معنى القبيلة، وقد سَكَّن الراجز الهاء في "شَهْدَ" تخفيفاً، وأصلها الكسر.

(٤) انظر هذا القول في الكتاب ٣/٢٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٢، ولسان العرب ٩/٢٠ (ثقف).

(٥) بالشواهد (١٨٦،١٨٧،١٨٨)

(٦) تقدم الشاهدان بالرقمين (١٨٩،١٩٠) وكذلك آية ٣٨ من العنكبوت، وآية ٦٨ من هود.

(٧) انظر الكتاب ٣/٢٤٩.

(٨) تميم قبيلة، وهو تميم بن مُرٍّ بن أدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مضر. انظر ولسان العرب ١٢/٧١ (تمم) والأعلام ٢/٨٧،٨٨.

(٩) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٣.

الفصل الثاني: في أسماء الأماكن[1]

وهي تنقسم قسمين: أحدهما فيه علامة تأنيث، وقسم لا علامة للتأنيث فيه، والذي فيه علامة التأنيث على قسمين: منه ما فيه ألف ولام، ومنه ما لا لام فيه، فالذي ليس فيه ألف ولام: مكة وحُزوى[2]، وهو ممنوع الصرف، والذي فيه ألف ولام نحو: الرقّة والرُّصافة والبصرة، وهو مصروف.

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أنْ يكون مؤنثاً اسماً للبقعة، ويجوز أنْ يكونَ مذكراً ويذْهَبُ به إلى المكان، وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام: قِسْمٌ لا يستعمل إلاّ مذكراً، وذلك بَدْرٌ، وثُبَيرْ، وفَلْجٌ، والشامُ والعراقُ والحجازُ واليمنُ ونَجْدُ، ودليل التذكير في "بدر" قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[3] فصرفه، والدليل على أنَّ "ثبيراً" مذكرٌ قولهم[4]: "أشْرِقْ ثَبيرْ كَيْمَا نُغِيْر" ولو كان مؤنثاً، لقال: أشْرِقي، والدليل على أنَّ "فلَجاً" مذكر، صَرْفُهُ في قوله:

١٩٧- وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤهم … همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خَالِدِ[5].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٣.

(٢) حُزوى: موضع بنجد، وقيل: جبلٌ من جبال الدهناء. انظر لسان العرب ١٤/١٧٦ (حزا).

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٢٣.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الدرة الفاخرة ١/٢٧١، ومجمع الأمثال ١/٤٥٨، ٥١٤، والمستقصي ١/٢٠٥، ولسان العرب ٤/١٠٠ (ثبر) وَ ١٠/١٧٦ (شرق)، وزهر الأكم ٣/٢٤٩. أشْرِق: ادخل في الشروق. ثبير: جبل بمكة. والمعنى: ادخل ياثبير في الشروق كي نسرع إلى الإغارة والنحر. يضرب في الإسراع والعجلة.
قال عمر ﷺ : (إن المشركين كانوا يقولون: "أشْرِق ثبير كيما نغير"، وكانوا لايفيضون حتى تطلع الشمس).

(٥) هذا البيت من الطويل للأشهب بن رميلة في الكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٢/٤٢٠، والمحتسب ١/١٨٥، والمنصف ١/٦٧، والتبصرة والتذكرة ١/٢٢٣، ومعجم ماستعجم ص١٠٢٨، ولسان العرب ٢/٣٤٩ (فلج) و ١٥/٢٤٦ (لذا)، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧، وخزانة الأدب ٦/٢٥. وهو للأشهب أو لحريث بن مُخفّض في الدرر ١/١٤٨.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، والأزهية ص٢٩٩، وشرح المفصل ٣/١٥٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٢ و ٢/٣٦٤، ورصف المباني ص٣٤٢، والدرر ٥/١٣١.
"فلج": موضع قرب مكة بين البصرة وضرّية، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة، ببطنه منازل للحجاج. انظر معجم البلدان ٤/٢٧١.

ولم يسمع منهم غير مصروف، ودليل تذكير العراق قوله(1):

١٩٨ـ أبْلِغْ أميرَ المؤمنيـ ن أخا العراقِ إذَا أتَيْتَا

١٩٩ـ أنَّ العراقَ وأهْلَهُ عُنُقٌ إليكَ فَهيتَ هَيْتا

ودليل تذكير نجد قوله(2):

٢٠٠ـ فإنْ تَدَعِي نَجْداً أدَعْهُ ومَنْ بِهِ وإنْ تَسْكُنِي نَجْداً فياحبَّذا نَجْدُ.

فأعادَ الضميرَ عليه مذكراً، وصرفه.

وقِسْمٌ استعمل مذكراً، ومؤنثاً، والغالب عليه التأنيث، وهما فارس وعُمَان، وعليه قوله(3):

٢٠١ـ لقد عَلِمَتْ أبناءُ فارسَ أنني على عَرَبِيَّات النساءِ غَيُورُ.

فمنع صرف فارس.

وقِسْمُ استُعْمِلَ مذكراً، ومؤنثاً، والغالب عليه التذكير، وهو مِنى، وهجر، ودابق /٢٠٢/ وواسط وحجر وحنين، وقد تستعمل مؤنثات بدليل قوله(4):

٢٠٢ـ لَيَوْمُنا بمنىً إذْ نحنُ ننزِلُها أحبُّ من يومِنا بالعَرْجِ أوْ مَلَلِ

حانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

(١) بيتان من مجزوء الكامل لشاعر في علي بن أبي طالب ﷺ ، وهما بلا نسبة في معاني القرآن ٢/٤٠، والخصائص ١/٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٣٢، ولسان العرب ٢/١٠٦ (هيت).

ويروى: "سلْمٌ إليك" مكان "عنقٌ إليك". عنقٌ إليك، أي: مائلون إليك. و "هيت هيتا" بمعنى: هَلُمَّ، أو أسْرِع.

والسياق يقضي بفتح "أنّ" وقد روي بكسرها على قطعه عما قبله، أو على تأويل أبلغ بـ "قُلْ" .

(٢) هذا البيت من الطويل ليزيد بن الطَّثْرِيَّة في ديوانه ص٦١، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/٥٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٤.

(٣) هذا البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٥. يقول: إن الفُرس يعلمون تماماً أنني أغار على نساء العرب، ولا أرضى لهن ضيماً.

(٤) هذا البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٥. منى والعَرْج وملل: مواضع.

يقول: إن يوماً نحياه بـ"منى" هو أحب إلينا من يوم نقضيه بـ "العرج" أو "ملل".

والشاهد فيه قوله: (بمنىً إذ نحن ننزلها) أنث "مِنى" بدليل عودة الضمير في "ننزلها" عليها.

وقال[1]:

٢٠٣- منهن أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتُ بها أيَّامُ واسطَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرا

فمنع صرف هجر، وقالوا في المثل: كَجَالِبِ التمرِ إلى هجر[2].

وقال:

٢٠٤- ودابقٌ وأيْنَ مِنِّي دابقُ[3].

فذكر "دَابقاً"، والغالبُ على "واسط" التذكير، ولو قصد به قصد البقعة، لكان بالتاء؛ لأَنَّ "واسطاً" صفة في الأصل غلبت، وكان ينبغي أنْ تكون فيها الألف واللام كالصفات الغالبة، إلاّ أنّها حذفت منها الألف واللام[4]، كما حذفت من قوله:

٢٠٥- ونَابِغةُ الجعديُّ بالرمْلِ بيتهُ عليه صفيحٌ من تُرَابٍ مُصَوَّبِ[5].

---

(١) هذا البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ٢٣٥/١، والكتاب ٢٤٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٩/٢، ولسان العرب ٤٣٢/٧ (وسط). وهو بلا نسبة في ماينصرف ومالاينصرف ص٥٣، ومعجم البلدان ٣٤٧/٥ (واسط)، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٦/٢، وشرح الجمل لابن هشام ص٣٠٦، وخزانة الأدب ١٤٢/١١.

واسط وهجر: موضعان والشاهد فيه قوله: (من هجرا) حيث أنثها فلم يصرفها.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد برواية "كمستبضع..." في لسان العرب ٢٥٧/٥ (هجر) وورد برواية (كمستبضع التمر) أو (كمستبضع تمراً) إلى هجر) أو (إلى أهل خيبر) في العقد الفريد ١١٧/٣، وجمهرة الأمثال ١٥٣/٢، وفصل المقال ص٤١٣، ومجمع الأمثال ١٥٢/٢، والمستقصي ٢٣٢/٢، ولسان العرب ١٥/٨ (بضع).

يضرب في وضع الشيء في غير موضعه، وفي الخطأ في نقل الأشياء من الأماكن التي تعزّ فيها إلى الأماكن التي تكثر فيها.

(٣) من الرجز لغيلان بن حُريث في الكتاب ٢٤٣/٣، وله أو للهدَّار في لسان العرب ٩٥/١٠ (دبق)، وبلا نسبة في ماينصرف ومالاينصرف ص٥٤، وسر صناعة الإعراب ص٤٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/٢.

دابق: قرية بحلب على أربعة فراسخ منها، إليها نسب مرج دابق، وبها قبر سليمان بن عبدالملك، وقيل: هو في الأصل اسم نهر.

(٤) ماسبق هو نص كلام ابن عصفور في شرحه للجمل ٣٦٧/٢.

(٥) من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٤/٢، وخزانة الأدب ٢٣٦/٢. وبلا نسبة في الكتاب ٢٤٤/٣، وماينصرف ومالاينصرف ص٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/٢، ولسان العرب ٤٣١/٧ (وسط)، و ٤٥٣/٨ (نبغ).

والرواية في هذه المصادر (مُوَضَّعُ) مكان (مُصَوّب)، ماعدا شرح الجمل فقد وافقه الشارح في روايته.

الرَّمل: موضع قبر معاوية. الصفيح: الحجارة العريضة. المصوَّب: الذي أتاه ماء المطر.

يريدُ النَّابغة، ومن تأنيث حُنَيْن قوله:

٢٠٦ـ نصروا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ حِيْنَ تَواكَلَ الأَبْطَالُ[١].

فمنعه الصرف، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾[٢] فصرفَهُ، وذَهَبَ به إلى المكان.

وقِسْمٌ يستعمل على التذكير والتأنيث سواء، وذلك: حِرَاءَ و "قُبَاء" قال الشاعر:

٢٠٧ـ سَتَعْلَمُ أَيَّنَا خيرٌ قديماً ... وأعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِراءَ نارَا[٣].

فمنع "حراء" الصرف، وقال آخر:

٢٠٩ـ وَرُبَّ وجهٍ من حِرَاءٍ منحني[٤].

فصرفه، ومابقي[٥] فمؤنث لا غير نحو: عمان، ودمشق، وخراسان، وبغداد، وجور، وحمص، فهذا قصد به قصد البقعة والبلدة، فلم ينصرف للتأنيث والتعريف.

---

(١) هذا البيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٩٣، ولسان العرب ١٣٣/١٣ (حنن)، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/٢.

(٢) سورة التوبة، من الآية ٢٥.

(٣) هذا البيت من الوافر لجرير في الكتاب ٢٤٥/٣، ولسان العرب ١٧٤/١٤ (حرى)، وبلا نسبة في المقتضب ٢٩٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢. ولم أقع عليه في ديوانه.

حِرَاء: اسم جبل قرب مكة، به غار الرسول ﷺ . كثيراً مايسير إليه الحجاج تعبُّداً، ويوقدون النار للقِرى.

يقول: لابد أن تعرف منْ مِنَّا الأفضل مكانة ومكاناً، ومَنْ مِنَّا صاحب النار الكبرى في بطن حِراء.

(٤) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٣، ومعجم مااستعجم ٤٣٢/٢، ولسان العرب ٥٥٨/٤ (عرر). وللعجاج في ملحق ديوانه ٣٦٦/٢، والكتاب ٢٤٥/٣، وبلا نسبة في ماينصرف ومالاينصرف ص٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/٢، ولسان العرب ١٧٤/١٤ (حرى).

(٥) أي: مابقي من القسم الذي ليس فيه علامة تأنيث من أسماء الأماكن.

الفصل الثالث: في أسماء السور(1)

وتنقسم ثلاثة أقسام: قسمٌ سمي بجملة، وقِسمٌ سمي بفعل، وقِسْمٌ سمي باسم. فما سمي بجملة حُكِيَ لا غير، ولا يدخله الإعراب، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ (2) و ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ (3) و ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ (4).

والمسمَّى بفعل فارغ من الفاعل يُعْرَبُ إعرابَ اسم لا ينصرف، وإنْ كانت في أوله ألف الوصل قطعت؛ لأنَّه قد صارَ من جملة الأسماء، وألِفُ الوصل لا تكون من الأسماء إلاَّ في أسماء معلومة ستأتي، وذلك نحو: "إقْتَرَبَ" يمتنع الصرف؛ للوزن والتعريف.

والمسمَّى باسم ينقسم قسمين: قِسْمٌ سمي باسم حرف من حروف التهجي، وقسم سُمِّيَ بغير ذلك من الأسماء، فالمسَّمى باسم ليس من حروف التهجي إمَّا أنْ يكون فيه ألف ولام، أوْ لا يكون، فإنْ كانَ فيه ألف ولام انصرف ليس إلاَّ، نحو: "الأنفال" و"الأعراف" و"الأنعام" ، وإنْ لم يَكُنْ فيه ألف ولام، فيمنع الصرف؛ للتعريف والتأنيث، نحو: "هود" و "نوح" تقول: هذه هودُ، وقرأت هودَ وتبركت بهودَ، فإنْ أضفت إليه سورة فقلت: سورة هود صرفت؛ إذ لم تجعله اسماً لمؤنث، وكذلك إنْ أضفتَ إليه سورة في التقدير بقي على ما كان عليه قبل، إنْ كان فيه ما يمنع الصرف منع، وإلاّ انصرف، فتقول: هذه سورة يونس، فتمنع يونس من الصرف؛ للتعريف والعجمة وتقول: هذه سورة نوحٍ فتصرفه.

والمسمّى باسم حرف من حروف التهجي، وهي على ثلاثة أنواع: منها مايكون حرفاً واحداً، فتجوز فيه الحكاية والإعراب، فإذا أعربته إمَّا أنْ تجعله اسماً للحرف، فيجوز لك الصرف؛ لأَنَّ الحروف تُذَكَّرُ وتؤَنَّثُ، إنْ ذكرَّت صرفت، وإنْ أنثتَ لم تصرف؛ لاجتماع التعريف والتأنيث، وإمَّا أنْ تجعله اسماً للسورة، ومنعته الصرف على من نَقَله من المذكر،

---

(1) انظر هذا الفصل في الكتاب ٢٥٦/٣، والمقتضب ٢٩٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/٢، وارتشاف الضرب ٨٨٥/٢.

(2) سورة الجن، من الآية الأولى.

(3) سورة النحل، من الآية الأولى.

(4) سورة القمر، من الآية الأولى.

ويجوز الوجهان على من نقله من المؤنث[1]، تقول في الحكاية: هذه نونْ، وقافْ وصادْ، بالسكون، لأنَّها مبنيات، إذا أردتَ الإخبار عنها في نفسها، وإنْ شِئتَ أعَربْتَ فقلت: هذه نونٌ وقافٌ، تريد سورة نون وقاف، إنْ قدرْتَه منقولاً من مذكر منعت الصرف لا غير، وإنْ قدرتَه منقولاً من مؤنث جاز الوجهان: الصرف، وتركه، كهند ودعد، وإنْ كان مسمًّى بأكثر من اسم، فإمَّا أنْ تكونَ على وزن من أوزان الأسماء الأعجمية، أوْ لا يكون، فإنْ كانَ جاز فيه الحكاية والإعراب إعراب ما لا ينصرف، أنْشَدَ سيبويه[2]:

٢٠٩ـ وَجَدْنا لكُم في آلِ حاميمَ آيةً تأَوَّلَها مِنَّا تقيٌّ ومُعْرِبُ[3].

لم يصرف "حاميم"؛ لأَنَّه وافق بناؤه بناء "هابيل" و "قابيل"؛ لاجتماع التعريف والعجمة[4]، وكذلك "طس[5]" و "يَس" [6]إذا جعلتهما اسماً للسورة، جرت مجرى /٢٠٣/ "حم"[7]، وإنْ أردت الحكاية تركتها وقفاً على حالها؛ لأَنَّها حروف مقطعة مبنية، وقد قرأ بعضهم: "ياسين والقرآن"[8] و "قاف والقرآن"[9] فمن قال هذا فكأَنَّه جعله اسماً أعجمياً، ثم قال: أذْكُرُ ياسينَ[10].

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٠- ٣٧١.

(٢) في الكتاب ٣/٢٥٧.

(٣) هذا البيت من الطويل للكميت، وليس في ديوانه، وهو له في الكتاب ٣/٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠١، ولسان العرب ١/٥٨٩ (عرب) و ١٢/١٥٠ (حمم) و ١٣/٢٦٥ (طسن)، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٢٨٣، وأسرار العربية ص ١٨، ولسان العرب ١٤/٢١١ (حوا) والشاعر يقول هذا البيت في بني هاشم، وكان متشيعاً فيهم.

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧١.

(٥) سورة النمل، الآية الأولى.

(٦)سورة يس، الآية الأولى.

(٧)سورة غافر، الآية الأولى.

(٨)سورة يس، الآيتان الأولى والثانية.

(٩)سورة ق، الآيتان الأولى والثانية..

(١٠) انظر الكتاب ٣/٢٥٨.

(س~)[1]: وأمَّا "طاسين ميم"[2] فإنْ جعلته اسماً لم يكن لك بدٌ من أن تحرِّكَ النون وتصيِّر ميماً، كأنك وصلتها إلى طاسين فجعلتهما اسماً واحداً بمنزلة دَرَابْ جِرْدَ"[3]، و "بَعْلَ بَكّ"، وإنْ حكيتَ تركتَ السَّوَاكن على حالها، وأمَّا "كهيعص"[4] و "المر"[5] فلا تكون إلا حكاية؛ لأنَّه ليس في كلامهم ثلاثة أشياء تجعل شيئاً واحداً، ولأنَّه لا نظير لهذا العدد في المفرد، ولا في المركب؛ إذ لا يبلغ المركب عشرة أحرف. ولم يتعرض أبو موسى[6] للكلام في هذه الفصول؛ لأنَّه اختصر، وكأنَّها راجعة إلى القوانين المتقدمة ولكنِّي ذكرتُ منها ما يرتاض به الطالب، ويكتفي به عن النظر في غيره من الكتب.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

هذا آخرُ ما كُلِّفْتُ بتحقيقه، ويليه: باب الاستثناء .

والحمد لله الذي بنعمته تَتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

---

(١) هو سيبويه. انظر الكتاب ٣/٢٥٨.

(٢) سورة الشعراء. الآية الأولى

(٣) درابْ جرد: بلد من بلاد فارس، النسب إليها: دَرَاورِدِيّ، وهو من شاذ النسب. لسان العرب ١/٣٧٥ (درب).

(٤) سورة مريم، الآية الأولى.

(٥)سورة الرعد، الآية الأولى.

(٦) هو أبو موسى الجزولي.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس القراءات القرآنية
- فهرس الحديث والأثر
- فهرس الأمثال
- فهرس الأقوال والأساليب والنماذج اللغوية والنحوية
- فهرس قوافي الأشعار
- فهرس الأرجاز
- فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات
- فهرس اصطلاحات الشارح
- فهرس الأعلام
- فهرس الكتب الواردة في المتن
- فهرس القبائل والطوائف ونحوها
- فهرس البلدان والمواضع
- فهرس المراجع والمصادر
- فهرس الموضوعات
- فهرس الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	رقمها	الصفحة
سورة المائدة		
﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾	٥٢	٢٤٠
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	٧١	٢٣٣
سورة الأعراف		
﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ ﴾	٤	١٤٠
﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	١٦٠	٧٧
سورة الأنفال		
﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	٣٢	١٧٤
سورة التوبة		
﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾	٢٥	٣٢١
﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾	١٠٢	٢٤٠
سورة هود		
﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾	٤١	٤٤
﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾	٦٨	٣١٤
﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	٧٨	١٤١، ١٤٢

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	٧٦
﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾	١٧	٢١
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ ﴾	٢٩	١٥٨
﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ﴾	١٠٩	٥٨
سورة الرعد		
﴿ الٓمٓرۚ ﴾	١	٣٢٤
﴿ مِن وَالٍ ﴾	١١	٢٨٩
﴿ مِن وَاقٍ ﴾	٣٤	٢٨٩
سورة النحل		
﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾	١	٣٢٢
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾	٦٦	٢٥١،١٢
﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾	٦٨	١٠٦
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾	٧٣	٤٣
سورة الإسراء		
﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ ﴾	٢٨	١٣٢
﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾	٥٩	٣١٤

الآيـــــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ﴾	٧٤	٤٤
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾	٧٩	٢٤١،٢٤٠
﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾	١٠٠	٥٠
سورة الكهف		
﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ ﴾	٢٥	٨٧،٨٥
﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾	٩٦	١٩،٦
﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾	١٠٣	٨٧
سورة مريم		
﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ﴾	١	٣٢٤
﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا ﴾	١٠	١١١
سورة المؤمنون		
﴿ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾	٩٣	١٣٢
﴿ فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ ﴾	١١٣	٧٩
سورة النور		
﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾	٤٠	٢٤٢،٢٤١
سورة النمل		
﴿ طسٓۚ ﴾	١	٣٢٣

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿ قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ ﴾	١	٣٢٣
﴿ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾	٩	٥٨
سورة النجم		
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ ﴾	٤٣	١٤٠
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤ ﴾	٤٤	١٤٠
﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ۝٤٥ ﴾	٤٥	١٤١
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ۝٤٨ ﴾	٤٨	١٤٠
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ۝٤٩ ﴾	٤٩	١٤١
سورة القمر		
﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾	١	٣٢٢
﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾	٢٠	١٠٤،٧٢
سورة الواقعة		
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ۝٩٥ ﴾	٩٥	٥٨
سورة الحاقة		
﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾	٧	١٠٤،٧٢
﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾	١٩	١٩،٦

الآيـــــــــــة	رقمها	الصفحة
سورة الكوثر		
﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣ ﴾	٣	١٤٠
سورة الكافرون		
﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ ﴾	١	٧١

٢ - فهرس القراءات القرآنية

الآيـــــــــــة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ إنَّ البقَرَ تَشَّابَهَت عَلَينْا ﴾	٧٠	١٠٧،٧٢
سورة هود		
﴿ هؤلاءِ بَنَاتي هُنَّ أطْهَرَ لكم ﴾	٧٨	١٤٢،١٤١
سورة يوسف		
﴿ أحَدَ عْشَرَ كَوْكَبَاً ﴾	٤	٧٦
سورة الكهف		
﴿ ولبثوا في كَهْفِهِمْ ثلاثَ مائةِ سِنَيْنَ﴾	٢٥	٨٧
﴿ ثلاثَ مائة سنة ﴾	٢٥	٨٧
سورة القصص		
﴿ فَخَسَفْنَا بِهِي وبِدَارهو الأرضَ﴾	٨١	٢٢١
سورة سبأ		
﴿ ياجِبَالُ أوّبي مَعَهُ والطيرُ ﴾	١٠	١٧٩،١٧٨
سورة البلد		
﴿ فَكَّ رَقَبَةً﴾	١٣	٤٩

٣ – فهرس الحديث والأثر

٤- فهرس الأمثال

٥ – فهرس الأقوال والأساليب والنماذج اللغوية والنحوية

٦ - فهرس قوافي الأشعار

قافية الهمزة

الهمزة المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أبناؤها	الكامل	الفرزدق	٣٥	٤٢

قافية الباء

الباء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
المصابا	الوافر	جرير	٨٥	١٣٩

قافية الباء

الباء المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وكليب	الطويل	علقمة بن عبدة	٩	١٢
سارب	الطويل	الأخنس بن شهاب	١٨	١٦
يعطب	الطويل	الأعشى	٧٠	١١٤
كواكبه	الطويل	ذو الرمة	٨٨	١٥٣
فيجيب	الطويل	-	١١٦	١٩٦
نابها	الطويل	لقيط بن مرة أو مغلس بن لقيط	١٤٣	٢٣٧
ومُعْرِب	الطويل	الكميت	٢٠٩	٣٢٣
ولا عرب	البسيط	ذو الرمة	١٣١	٢١٦
مرتعها قريب	الوافر	-	١٤٢	٢٣٦
فرج قريب	الوافر	هدبة بن خشرم	١٤٧	٢٣٨

الباء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مذهبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٦	٩
المقانب	الطويل	قُرّان الأسدي أو فرّار	١٠٦	١٨٥
الحواطب	الطويل	قُرَان الأسدي	١٠٧	١٨٥
سكوب	الطويل	هدبة بن خشرم	١٤٩	٢٤٠
تؤنب	الطويل	رجل من الأنصار	١٩١	٣١٥
مصوَّب	الطويل	مسكين الدارمي	٢٠٥	٣٢٠
محتبي	الكامل	الفرزدق	٨٢	١٢٩

قافية التاء

التاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أتيتا	مجزوء الكامل	–	١٩٨	٣١٩
هيتا	مجزوء الكامل	–	١٩٩	٣١٩

التاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
فانهلَّتِ	الكامل	سُلْمِيّ بن ربيعة	١٦	١٥

قافية الجيم

الجيم المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
دحاريجُ	الطويل	النابغة الجعدي	١٩٠	٣١٤

الجيم المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الفراريجِ	البسيط	ذو الرمة	٨١	١٢٨

قافية الحاء

الحاء الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
والصفيحْ	السريع	طرفة بن العبد	٦٥	١٠٣

الحاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
رمحاً	مجزوء الكامل	–	١٠٢	١٦٥

الحاء المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
رامحُ	الطويل	ابن مقبل	١٦٩	٢٨٣

قافية الدال

الدال المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وسادها	الكامل	عدي بن الرقاع	١٨٧	٣١٣

قافية الدال

الدال المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يزيدُ	الطويل	المعلوط بن بدل القريعي	١١٣	١٩١
ومَوْحد	الطويل	ساعدة بن جؤية	١٦٦	٢٧٦
نجد	الطويل	يزيد بن الطثرية	٢٠٠	٣١٩
أحد	البسيط	رجل من الأوس	١٩٣	٣١٦
ولد	البسيط	رجل من الأوس	١٩٤	٣١٦
بادوا	مجزوء المديد	–	٧٥	١١٨

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
واحد	المتقارب	-	٢٣	٢٧
فاسد	المتقارب	-	٢٤	٢٧

الدال المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
كالموارِدِ	الطويل	أشهب بن رميلة	٣٣	٤٢
حفير زياد	الطويل	مالك بن الريب	١٤٨	٢٣٩
خالد	الطويل	أشهب بن رميلة	١٩٧	٣١٨
فقد	البسيط	النابغة الذبياني	١٩	١٧
العدد	البسيط	أبو الحسن الدَّبَّاج	٤٩	٧٠
الوادي	البسيط	الأسود بن يعفر	١٣٠	٢١٦
رقادي	الكامل	-	٥٤	٧٧
عطارد	الكامل	-	١٨٦	٣١٢
والوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٢	٥
وبرود	الخفيف	أبو زبيد الطائي	١٤٦	٢٣٨

قافية الراء

الراء الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وذِكَرْ	الرمل	-	٨٣	١٣٣

الراء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
تجأرا	الطويل	النابغة الجعدي	٦٧	١٠٨،١٠٩،١١٠،١١٢
والغمرا	البسيط	كثير عزة	١٥٩	٢٦١
هجرا	البسيط	الفرزدق	٢٠٣	٣٢٠
الشعارا	الوافر	الراعي النميري	٤٣	٥٨

قافية السين

السين المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
المخلسِ	الكامل	المرّار الفقعسي الأسدي	٣٠	٣٨
والحِلْسِ	الكامل	خالد بن مهاجر أو خزز بن لوذان أو ابن لوذان السدوسي	١٠٠	١٦٤
بيأس	الكامل	الفرزدق	١٢٣	٢٠٧

قافية العين

العين المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أجْدعَا	الطويل	متمم بن نويرة	١٣٩	٢٤٠،٢٣٢
وأربعا	الكامل	الأعشى	٥٣	٨٢،٧٦
وضعه	الرمل	أنس بن زنيم	٧٧	١١٩

العين المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
البلاقعُ	الطويل	ذو الرمة	١١	٩٥،١٣
وأربع	الطويل	كعب بن مالك	٦٢	٨٩
تواضع	الطويل	الصلتان العبدي	٩٢	١٥٧
شعاعه	الكامل	عاتكة بنت عبدالمطلب	٥	٣٠،٧

العين المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
نَفّاعِ	الكامل	الفرزدق	٧٨	١٢٩،١١٩

قافية الفاء

الفاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
ومعرفَة	الطويل	–	١٥٢	٢٤٦
مصنفة	الطويل	–	١٥٣	٢٤٦

الفاء المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
المطارفُ	الطويل	حميدة بنت النعمان أو أختها هند	١٨٥	٢١٣
ولا سرف	البسيط	جرير	٧٤	١١٧

الفاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
لمستعطفِ	المتقارب	–	١٥٥	٢٥٠

قافية القاف

القاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
صَدَقا	البسيط	زهير أبي سلمى	١٥٨	٢٦١
تنفقا	المتقارب	–	١٤٠	٢٣٢

القاف المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يترقق	الطويل	ذو الرمة	٨٩	١٥٦
يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت أو عمران بن حطان أو رجل من الخوارج	١٤١	٢٣٥

قافية الكاف

الكاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مثلكا	السريع	–	٨٤	١٣٤

قافية اللام

اللام الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أثالْ	السريع	امرؤ القيس	١٢٩	٢١٥
الأجَلْ	المتقارب	–	٤١	٥٤

اللام المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وقابلَه	الطويل	حميد بن ثور	١٧٩	٣٠٠
فحولا	الكامل	–	١٩٥	٣١٦
مالا	الوافر	ذو الرمة	٣	٦
الخدالا	الوافر	المرار الفقعي الأسدي	٤	٧
أثالا	الوافر	ابن أحمر الباهلي	١٢٨	٢١٤
كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٥٥	٧٧

اللام المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
حواصِلُه	الطويل	الحطيئة	١٤	١٤
حجولُها	الطويل	جرير	١٧٦	٢٩٨
الأبطال	الكامل	حسان بن ثابت	٢٠٦	٣٢١
يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٨٠	١٢٨
قبول	الوافر	الأخطل	١٨٤	٣١١

اللام المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٠	١٧
الأنامل	الطويل	الفرزدق	١٧٥	٢٩٨
الثمل	البسيط	أبو حية النمري	١٤٤	٢٣٧،٢٣٩
مَلَلِ	البسيط	–	٢٠٢	٣١٩
العسل	الكامل	أبو سعيد المخزومي	٣٤	٤٢
عيالي	الوافر	الحطيئة	٥١	٧٢،١٠٢
الهلاِل	الوافر	جرير	٦٩	١١٤
فلا أبالي	الوافر	–	١٨٨	٣١٣
الدئل	المنسرح	كعب بن مالك	١٥٧	٢٦٠

قافية الميم

الميم الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يَمَمْ	الطويل	عمرو بن شأس	٤٨	٦٩

الميم المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
دمَا	الطويل	حسان بن ثابت	٥٠	٧٠
مسوما	الطويل	حصين بن حمام المري	١٨١	٣٠٤
أماما	الوافر	جرير	١٢٦	٢١٣،٢١٤
العرما	المنسرح	النابغة الجعدي	١٨٩	٣١٣

الميم المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
ولاذمُّ	الطويل	الحطيئة	١	٢
البهائم	الطويل	عمر بن عبدالعزيز	٤٠	٥٠
علموا	البسيط	ابن حبناء التميمي	١١٨	١٩٧، ٢١٤
حرام	الكامل	–	١٢	١٤
طعام	الكامل	–	١٣	١٤
ونِدام	الكامل	لبيد بن ربيعة	٣١	٣٩
ظلم	الكامل	الحارث بن خالد المخزومي	٣٦	٤٥
المظلوم	الكامل	لبيد بن ربيعة	٤٥	٦٢

الميم المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
المرجَّمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤٦	٦٥
الأهاتم	الطويل	الفرزدق	٦١	٨٩
رغمي	الكامل	–	١٢٧	٢١٤
الكريم	الخفيف	–	٢١	٢٠

قافية النون

النون المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
جنوناً	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٦٤	٩٧
أرنّا	الوافر	يزيد بن النعمان الأشعري	٦٦	١٠٣

النون المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يَمَانِ	الطويل	رجل من طيء	١٥١	٢٤٥
عني	الوافر	–	٩٦	١٦١، ١٧٠، ١٧٦
عساني	الوافر	عمران بن حطان	١٥٠	٢٤٠
رمضان	الخفيف	–	٦٨	١١٣

قافية الياء

الياء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
راضيا	الطويل	سَوّار بن المضرب	٧	١٠
وارزيتيه	الكامل	قيس بن الرقيات	١٣٢	٢١٩
الصحاريّا	الهزج	الوليد بن يزيد	١٦٤	٢٧٥

٧- فهرس الأرجاز

قافية التاء

التاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يا أنتَ	الرجز	الأحوص أو سالم بن دارة	٨٧	١٥١
جعتا	الرجز	الأحوص أو سالم بن دارة	٨٧	١٥١،١٥٨

التاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وشقوتِه	الرجز	نفيع بن طارق	٥٢	٧٦
حجته	الرجز	نفيع بن طارق	٥٢	٧٦

قافية الجيم

الجيم المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الخزرجِ	الرجز	–	١٦١	٢٦٤
كالمزرّجِ	الرجز	–	١٦١	٢٦٤

قافية الحاء

الحاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يمصَحا	الرجز	رؤبة	١٤٥	٢٣٧

قافية الدال

الدال المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
باردا	الرجز	–	١٠١	١٦٥

الدال المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
بيد	الرجز	–	٧٦	١١٩، ١٢١
القيدود	الرجز	–	٧٦	١٢١
عاد	الرجز	–	١٩٦	٣١٧
الجلاد	الرجز	–	١٩٦	٣١٧

قافية الراء

الراء الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
النخرْ	الرجز	–	٢٨	٣٦

الراء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
فرّا	الرجز	–	٩٧	١٦، ١٧٠، ١٧٦
شرّا	الرجز	–	٩٧	١٦١
سطرا	الرجز	رؤبة	١٠٤	١٧٧
نصرا	الرجز	رؤبة	١٠٤	١٧٧

الراء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
عذيري	الرجز	العجاج	٩٤	١٦٠، ١٧١، ٢٠٠
مكور	الرجز	العجاج	١٦٠	٢٦٢
حذار	الرجز	أبو النجم العجلي	١٧٢	٢٩٧، ٣٠٨
نظار	الرجز	رؤبة	١٧٤	٢٩٨
قرقار	الرجز	أبو النجم العجلي	١٨٢	٣٠٧
بالإنكار	الرجز	أبو النجم العجلي	١٨٢	٣٠٧

قافية السين

السين المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
رسيساً	الرجز	المتنبي	٩٥	١٦٠

السين المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
فقعسُ	الرجز	رجل من بني أسد	١٣٥	٢٢٣
كروَّس	الرجز	رجل من بني أسد	١٣٥	٢٢٣
دردبيس	الرجز	الشجري	١٦٢	٢٦٥

قافية العين

العين المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مناعِها	الرجز	راجز من بكر بن وائل	١٧٣	٣٨٠،٢٩٨
أرباعها	الرجز	راجز من بكر بن وائل	١٧٣	٢٩٨

قافية القاف

القاف الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وبلقْ	الرجز	رؤبة	١٥	١٤
الوهق	الرجز	رؤبة	١٥	١٤

القاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
فرقَة	الرجز	عويف القوافي	٣٦	٤٤
رزقه	الرجز	عويف القرافي	٣٦	٤٤
الفليقة	الرجز	ابن قنان	١٠٨	١٨٦
الريقة	الرجز	ابن قنان	١٠٨	١٨٦

القاف المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
دابِقُ	الرجز	غيلان بن حريث	٢٠٤	٣٢٠

قافية الكاف

الكاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أخاكا	الرجز	رؤبة	٣٢	٤١
ذاكا	الرجز	رؤبة	٣٢	٤١

الكاف المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
تراكِها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	١٧١	٢٩٧، ٣٠٨
أوراكها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	١٧١	٢٩٧

قافية اللام

اللام المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
حواصلُه	الرجز	–	١٠	١٣

اللام المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الفلفلِ	الرجز	–	٢٨	٣٦
التدلدل	الرجز	خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية او شيماء الهذلية أو بعض السعديين	٤٧	٦٧
حنظل	الرجز	خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية او شيماء الهذلية أو بعض السعديين	٤٧	٦٧، ٧٩
التبقل	الرجز	أبو النجم العجلي	٥٩	٨٥
نهشل	الرجز	أبو النجم العجلي	٥٩	٨٥

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الذبل	الرجز	بعض ولد جرير أو عبدالله بن رواحة	١١١	١٨٩
فانزل	الرجز	بعض ولد جرير أو عبدالله بن رواحة	١١١	١٨٩

قافية الميم

الميم الساكنة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
حُطَمْ	الرجز	الحطم القيسي	١٧٠	٢٩٣

الميم المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
كلّما	الرجز	–	١٠٣	١٧٦
يا اللهمّا	الرجز	–	١٠٣	١٧٦
فاطما	الرجز	هدبة بن خشرم	١٢٠	٢٠١
ساجما	الرجز	هدبة بن خشرم	١٢٠	٢٠١
دائما	الرجز	رؤبة	١٣٧	٢٣٠
صائما	الرجز	رؤبة	١٣٧	٢٣٢،٢٣٠

قافية النون

النون المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
حسانا	الرجز	زياد العنبري أو رؤبة	٤٤	٦١
والليانا	الرجز	زياد العنبري أو رؤبة	٤٤	٦١
أللهمنا	الرجز	–	١٠٣	١٧٥
أيامنينا	الرجز	بعض البغداديين أو أعرابي	١٥٦	٢٥١

النون المضمومة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
حِسَانُ	الرجز	–	٥٧	٨٣
ثمانُ	الرجز	–	٥٧	٨٣

النون المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
منحني	الرجز	رؤبة	٢٠٨	٣٢١

قافية الهاء

الهاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مثلاها	الرجز	أبو النجم العجلي	١٦٣	٢٧١
أفعاها	الرجز	أبو النجم العجلي	١٦٣	٢٧١

قافية الياء

الياء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
ناجية	الرجز	–	١٣٣	٢٢٣
للسانية	الرجز	–	١٣٣	٢٢٣

الياء المكسورة

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وعَلي	الرجز	امرأة من بني عقيل أو قصي بن كلاب	٧٢	١١٧
المئي	الرجز	امرأة من بني عقيل أو قصي بن كلاب	٧٢	١١٧

٨- فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

(أ)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
أَحَادَ أُحَادَ في شهرٍ حرام	عجز بيت من الوافر	عمرو ذو الكلب أو الهذلي	١٦٥	٢٧٦
إذا عاشَ الفتى مئتين عاما	صدر بيت من الوافر	ربيع الفزاري	٥٦	٨٨،٧٨
ألا يا نخلةً من ذات عِرْقِ	صدر بيت من الوافر	الأحوص	٩٠	١٥٦

(ب)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
بمثنى الزقاقِ المترعاتِ وبالجزر	عجز بيت من الطويل	امرؤ القيس	١٦٨	٢٧٨
بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ	عجز بيت من المنسرح	الفرزدق	١١٢	١٩١،١٩٠

(خ)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
.... خِدْرَ عنيزةٍ	جزء من صدر بيت من الطويل	امرؤ القيس	٩٨	١٦٢

(س)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
سلام الله يا مطرٌ عليها	صدر بيت من الوافر	الأحوص	٩٣	١٥٧

(ف)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
فحملتُ برة واحتملت فجار	عجز بيت من الكامل	النابغة الذبياني	١٧٨	٢٩٩
فلم أنكلْ عن الضربِ مسمْعاً	عجز بيت من الطويل	المرار الأسدي	٤٢	٥٥
فيا للناسِ للواشي المطاع	عجز بيت من الوافر	قيس بن ذريح العامري	١١٠	١٨٧
فيها اثنتان وأربعون حلوبة .. سوداً	صدر بيت من الكامل	عنترة	٦٠	٨٧،٨٦

(ك)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
كليني لهمٍّ يا أميمةُ ناصبِ	صدر بيت من الطويل	النابغة الذبياني	١٢١	٢٠١
كنار مجوس تستعر استعارا	عجز بيت من الوافر	امرؤ القيس	١٩٢	٣١٥

(م)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
مكان ياجملاً حييت يارجل	عجز بيت من الطويل	كثير عزة	٩٩	١٦٣
... منه وحرفُ الساقِ طيَّ المحملِ	عجز بيت من الكامل	أبو كبير الهذلي	٢٦	٣٤

(هـ)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
هو المنزلُ الآلاف من جو ناعطِ	صدر بيت من الطويل	امرؤ القيس	٧٣	١١٧

(و)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الواهبُ المئة المعْكَاءَ زيَّينها	صدر بيت من البسيط	النابغة الذبياني	٧١	١١٦
وبعد عطائِكَ المئة الرِّتاعا	صدر بيت من الوافر	عمير بن شيم القطامي .	٢٧	٣٥،٤٤
وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيهم	صدر بيت من الطويل	امرؤ القيس	٢٩	٣٧
ولستُ بكنيَتٍ ولست بعاجنٍ	صدر بيت من الطويل	الأعشى.	٨	١١

(ي)

نصف أو جزء البيت	البحر	الشاعر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
يابؤسَ للجهل ضرَّاراً لأقوامِ	عجز بيت من البسيط	النابغة الذبياني	٨٦	١٥٠
يابؤس للحرب	جزء من صدر بيت من مجزوء الكامل	سعد بن مالك	١١٤	١٩٢
يا تيم تيم عدي ...	جزء من صدر بيت من البسيط	جرير	١٢٢	٢٠٢
يا عدياً لقد وقتك الأواقي	عجز بيت من الكامل	المهلهل بن ربيعة	١٣٦	٢٢٤
يا لعنة الله على أهل الذَمَمْ	من الكامل	–	١١٥	١٩٣
يا للكهولِ وللشُّبان للعَجَبِ	عجز بيت من البسيط	–	١٠٥	١٨٨،١٨٣
يدعو بها ولدانهم عَرْعار	عجز بيت من الكامل	النابغة الذبياني	١٨٣	٣٠٧
ينزو لوقعتها طمورَ الأخيل	عجز بيت من الكامل	أبو كبير الهذلي	٢٥	٣٤

٩ - فهرس اصطلاحات الشارح

الحرف	ما يرمز إليه	الصفحة
بش	ابن با بشاذ	٨١،٢٩٠
ج	كلمة الجواب	١١٣،١٣٣،١٥٤،٢٠٤،٢٩٤
جر	أبو عمر الجرمي	٢٤٥
خ	الخليل	٢٢٦
د	المبرد	١٢٤،١٤٩،١٩٠
س	سيبويه	٩،٢٥،٢٧،١٠٧،١٠٩،١٢٤،،١٣٠،١٣١،١٣٢،١٨٢، ١٨٥،١٨٨،١٩٢،٢١٥،٢١٩،٢٥٨،٢٥٩،٢٦٣،٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠٩،٣١٠،٣١٥،٣٢٤.
سع	أبو سعيد السيرافي	٦٨،١٠٩،١١٠،١٣٢،١٤٢،١٥٩،١٨٥،١٩٥،١٩٦، ١٩٨،٢١٥،٢١٧،٢١٩،٢٢٠،٢٢٦،٢٦٠،٢٧١،٣٠٨، ٣١٠.
ش	الشلوبين	٢٤،٢٩،١٢٠،١٥٤،١٥٥،١٦٩،١٨٠،١٨٨،٢٠١، ٢٠٣،٢١١،٢٥١،٢٦٣،٢٦٤،٢٧٢،٢٧٩،٢٨٠،٢٨١، ٢٩٢،٢٩٣،٣٠٦،٣١٧
ص	ابن عصفور	٢٧،١٠١،١٠٨،٢٢٦،٣١٤
ط	ابن طاهر	١١١،١٤٢،١٩٤
طل	ابن طلحة	٣٢،٣٥،٤٠،٥٥
عث	أبو عثمان المازني	١٥٦
فا	أبو علي الفارسي	٥٥،٦٢،١٨٠،٢٠٥،٢٥١،٢٧٨،٢٧٩

١٠- فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ل)

(م)

١١ – فهرس الكتب الواردة في المتن

١٢- فهرس القبائل والطوائف ونحوها

١٣ – فهرس البلدان والمواضع

١٤- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية

١. البيان شرح لمع ابن جني، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي. دراسة وتحقيق: علاء الدين حموية. كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ.

٢. التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (مصورة د/سعد الغامدي).

٣. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي. رسالة دكتوراه مقدمة من/ صالح أحمد الغامدي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١٤هـ.

٤. حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير، إعداد: حماد بن محمد الثمالي. كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥. السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي، رسالة دكتوراه مقدمة من/ سعد بن حمدان الغامدي. كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ.

٦. السفر الثاني من شرح الجزولية للأبذي (مخطوط).

٧. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي. مصورة/ محمد الدغريري، عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو.

٨. شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني. رسالة دكتوراه. إعداد/ محمد إبراهيم شيبة. كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ.

٩. غاية الأمل في شرح الجمل، لعبد العزيز بن بريزة. دراسة وتحقيق: محمد غالب عبدالرحمن، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠. الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وبيان مافي شرح أبيات سيبويه للأعلم من الوهم والخلل (مخطوط) لابن هشام اللخمي مصورة د/ عياد الثبيتي عن نسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية رقم (٣٧).

١١. المباحث الكاملية، لعلم الدين اللورقي، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد. رسالة دكتوراة - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٣٩٨هـ.

١٢. المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الإربلي، مركز الملك فيصل برقم (٩٧١ تركيا) وقف الحاج مصطفى برقم ٢٥١٧.

ثانياً المطبوعات

حرف الألف

١. الأبدي النحوي للدكتور / سمير أحمد عبدالجواد، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩١م.

٢. أبو موسى الجزولي د/ أحمد الزواوي

٣. ابن الطراوة النحوي: للدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي. مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٧٨م.

٤. الإحاطة في أخبار غرناطة: للسان الدين بن الخطيب. تحقيق: محمد عبدالله عنان، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٥. أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦. اختصار القدح المعلي: لابن سعيد المغربي. تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧. أدب الكاتب: لابن قتيبة: تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

٨. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان. تحقيق د.رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبدالتواب الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٩. الأزهية في علم الحروف: للهروي. تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠. أسباب النزول، تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. تخريج وتدقيق عصام بن عبدالمحسن الحميدان. مكتبة المجتمع، الخبر، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١١. أسرار العربية: لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق: محدم بهجة البيطار دمشق، مطبعة الترقي ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٢. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني. تحقيق: د.عبدالمجيد دياب/ الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣. الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

١٤. الاشتقاق: لأبي بكر بن دريد. تحقيق: عبدالسلام هارون/ القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٥. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لابن السيد البطليوسي. تحقيق: د.حمزة عبدالله النشرتي/ الرياض: دار المريخ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٦. إصلاح المنطق: لابن السكيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون/ القاهرة: دار المعارف.

١٧. الأصول للدكتور/ تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٨. الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج. تحقيق: د.عبدالحسين القتلي/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٩. الأضداد: للصاغاني. تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد / القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٢٠. إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد/ عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية/ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢١. الأعلام: لخير الدين الزركلي. بيروت: دار العلم للملايين/ الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.

٢٢. الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني: بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

٢٣. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: لأبي الحسين بن الطراوة. تقديم وتحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي/ مكة المكرمة: دار التراث/ مطبعة المدني/ المؤسسة السعودية بمصر / الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٤. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٥. الاقتضاب لابن السيد البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.

٢٦. الأمالي: لأبي علي القالي ويليه الذيل والنوادر والتنبيه دار الكتب العلمية بيروت.

٢٧. أمالي ابن الحاجب: عمرو بن عثمان الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل بيروت، دار عمّار – عمان الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٢٨. أمالي ابن الشجري: لهبة الله بن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي/ القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٩. أمالي الزجاجي: عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق وشرح عبدالسلام هارون – المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة . الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

٣٠. أمالي السهيلي، لأبي القاسم السهيلي.تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مكتبة السهيلي.

٣١. أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (علي بن الحسين) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٣٢. إنباه الرواة على أنباء النحاة: للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٣. الإنصاف: لأبي البركات بن الأنباري. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد. بإشراف د/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٣٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين بن هشام. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٣٥. الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود/ الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٦. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا. المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.

حرف الباء

١. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٢. البخلاء. تأليف أبو عثمان بحر الجاحظ تقديم محمد عفيف الزعبي دار المطبوعات الحديثة – جدة الطبعة الثالثة / ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٣. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى الضبي. القاهرة: دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة: دار الفكر/ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي. تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

حرف التاء

١. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت لبنان.

٢. التبصرة والتذكرة: للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين/ دمشق: دار الفكر/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي/ بيروت: دار الكتاب العربي/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤. تذكرة النحاة: لأبي حيان. تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ألفه أبو حيان الأندلسي. حققه الدكتور/ حسن هنداوي دار القلم، دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٦. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دراسة وتحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم. الزهراء للإعلام العربي – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٧. التعليقة على كتاب سيبيوه: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي/ مطبعة الأمانة / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٨. التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان. عالم الكتب. بيروت الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٩. التكملة لكتاب الصلة: لابن الأبار. عني بنشره: السيد عزت العطار الحسيني ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
١٠. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية تأليف: الحسن بن محمد الصنعاني تحقيق عبدالعليم الطحاوي. مراجعة عبدالحميد حسن مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.
١١. تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥هـ - ١٣٢٧هـ.
١٢. تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: رشيد بن عبدالرحمن العبيدي/ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
١٣. التوطئة لأبي علي الشلوبيني. دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع. جامعة الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٤. التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني. بيروت: دار الكتاب العربي/ الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

حرف الجيم

١. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله القرطبي. تصحيح: أحمد عبدالعليم الردوني/ الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
٢. الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد/ بيوت: مؤسسة الرسالة/ إربد: دار الأمل الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: لأبي الخطاب القرشي. تحقيق: د. محمد علي الهاشمي/ دمشق: دار القلم/ الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤. جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد بن حزم. راجعه: لجنة من العلماء بإشراف الناشر/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥. جمهرة اللغة: لأبي بكر بن دريد. تصحيح: أبي عبدالله محمد بن يوسف السورتي، والسيد زين العابدين الموسوي مطبعة مجلس دائرة المعارف بحدير آباد الدكن ١٣٤٤هـ/ بيروت/ دار صادر.

٦. الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل/ بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

حرف الحاء

١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى.دار الكتب العلمية بيروت.الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢. الحجة في القراءات السبع، تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له الدكتور فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣. حجة القراءات، للإمام أبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤. كتاب الحماسة لأبي تمام. تفسير أحمد بن فارس. تحقيق الدكتور: هادي حسن حمودي. عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥. الحماسة الشجرية لهبة الله بن علي الشجري. تحقيق عدالمعين الملوجي وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة بسوريا. دمشق الطبعة الأولى ١٩٧٠م.

٦. الحيوان: لأبي عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: فوزي عطوي/ دمشق: مكتبة محمد حسين النوري، بيروت: مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني.

حرف الخاء

١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ محمد نبيل طريقي: إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢. الخصائص: لأبي الفتح بن جني. تحقيق: محمد علي النجار/ بيروت: دار الهدى/ الطبعة الثانية.

حرف الدال

١. الدراسات اللغوية في الأندلس. تأليف رضا عبدالجليل الطيار.

٢. درة الحجال في أسماء الرجال، تأليف أبي العباس ابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

٣. درة الغواص في أوهام الخواص. تصنيف أبي محمد القاسم بن علي الحريري. دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبدالله البركاتي. المكتبة الفيصلية. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤. الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لأبي عبدالله حمزة بن الحسن الأصفهاني. تحقيق عبدالمجيد قطامش. دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية ١٩٧٦م.

٥. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الجيل – بيروت لاط لات.

٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٧. ديوان أبي الطيب المتنبي: بشرح العكبري. "المسمى التبيان في شرح الديوان". تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي/ بيروت. دار المعرفة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٨م.

٨. ديوان أبي زبيد الطائي: ضمن (شعراء إسلاميون). تحقيق: د. نوري حمودي القيسي/ بيروت: عالم الكتب/ ومكتبة النهضة الإسلامية / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٤م.

٩. ديوان ابن أحمر: تحقيق: د. حسين عطوان/ دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

١٠. ديوان الأحوص الأنصاري. تحقيق: عادل سليمان جمال/ القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

١١. ديوان الأخطل: برواية السكري عن محمد بن حبيب. تحقيق: د. فخر الدين قباوة/ بيروت: دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٢. ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفاربي. تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤م.

١٣. ديوان الأسود بن يعفر: صنعة نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام بالعراق. الطبعة الأولى لات.

١٤. ديوان الأعشى ميمون بن قيس: تحقيق: د. محمد محمد حسين/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٥. ديوان امرئ القيس: برواية السجستاني عن الأصمعي، برواية الطوسي عن ابن الأعرابي عن المفضل، وبرواية الأصمعي عن أبي عبيدة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف/ الطبعة الرابعة ١٩٨٤م.

١٦. ديوان تأبط شرا: تحقيق: علي ذو الفقار شاكر/ بيروت: دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٧. ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه/ القاهرة: دار المعارف / الطبعة الثالثة.

١٨. ديوان الحارث بن خالد المخزومي تحقيق: يحيى الجبوري بغداد ١٩٧٢م.

١٩. ديوان حسان بن ثابت: ضبط وتصحيح عبدالرحمن البرقوقي/ بيروت: دار الأندلس / الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٢٠. ديوان الحطيئة: برواية محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، وشرح السكري. بيروت: دار صادر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢١. ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق: عبدالعزيز الميمني / القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥.

٢٢. ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبدالقدوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت ط١، ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ.

٢٣. ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت ط٢، ١٩٨٠م.

٢٤. ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين). جمعه وحققه راينهرت فاييرت. نشر فرانتش شتاينر بقيسادن. بيروت [ط١] ١٩٨٠م.
٢٥. ديوان زهير بن أبي سلمى تقديم كرم البستاني . دار صادر بيروت.
٢٦. ديوان طرفة بن العبد: دار صادر بيروت.
٢٧. ديوان طفيل الغنوي: تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد/ دار الكتاب الجديدة/ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٢٨. ديوان العباس بن مرداس السلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري / بيروت: مؤسسة الرسالة: الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.
٢٩. ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي. دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة مكتبة التراث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
٣٠. ديوان العجاج: برواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي. تحقيق: د. عزة حسن/ بيروت: مكتبة دار الشرق.
٣١. ديوان عدي بن زيد العبادي: جمع د. حسن محمد نور الدين/ بيروت: دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٢. ديوان العرجي عبدالله بن عمر. شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية للطباعة والنشر. بغداد. الطبعة الأولى ١٩٥٦م.
٣٣. ديوان علقمة بن عبدة الفحل: بشرح الأعلم الشنتمري. تقديم: د. حنا نصر الحتي/ بيروت: دار الكتاب العربي/ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٣٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة: شرح: محمد محيي الدين عبدالحميد/ بيروت دار الأندلس.
٣٥. ديوان عنترة بن شداد/ دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م؟
٣٦. ديوان الفرزدق: تقديم: كرم البستاني. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
٣٧. ديوان القطامي عمير بن شييم. تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

٣٨. ديوان قيس بن ذريح جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ١٩٩٣م، وطبعه حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، لاط، لات.

٣٩. ديوان قيس الرقيات تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت، ١٩٨٦م.

٤٠. ديوان كثير عزة: تقديم: مجيد طرد/ بيروت: دار الكتاب العربي/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤١. ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط١، ١٩٦٦م.

٤٢. ديوان الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم: د. داود سلوم/ بغداد: مكتبة الأندلس ١٩٦٩.

٤٣. ديوان لبيد بن ربيعة: بشرح الطوسي. تحقيق: د. حنا نصر الحتي/ بيروت: دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٤٤. ديوان مجنون ليلى: تحقيق: عبدالستار أحمد فراج/ القاهرة: مكتبة مصر/ دار مصر للطباعة.

٤٥. ديوان المرار الأسدي: ضمن مجموع (شعراء أمويون). تحقيق: د. نوري حمودي القيسي/ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤٦. ديوان مسكين الدارمي ربيعة بن عامر. جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبدالله الجبوري مطبعة دار البصري الطبعة الأولى ١٩٧٠م.

٤٧. ديوان المغيرة بن حبناء: ضمن (شعراء أمويون) تحقيق: د. نوري حمودي القيسي / مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤٨. ديوان النابغة الجعدي: تحقيق: عبدالعزيز رباح. دمشق: منشورات المكتب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٤٦م.

٤٩. ديوان النابغة الذبياني: برواية الأصمعي عن نسخة العلم رواية عن الطوسي، وبرواية ابن السكيت. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة: دار المعارف/ الطبعة الثالثة.

٥٠. ديوان أبي النجم العجلي . تحقيق د/ سميح جميل الحجيلي. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.

٥١. ديوان ابن مقبل. عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. دمشق.

حرف الذال

١. ذيل الأمالي: لأبي علي القالي. دار الكتب العلمية – بيروت .

٢. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: لابن عبدالملك المراكشي. تحقيق: د. إحسان عباس/ بيروت: دار الثقافة ١٣٧٣هـ.

حرف الراء

١. الرد على النحاة: لأبي العباس بن مضاء. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا/ القاهرة: دار الاعتصام / الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبدالنور المالقي. تحقيق: د. أحمد بن محمد الخراط/ دمشق: دار القلم/ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسي الخوانساري، تحقيق: محمد علي الموسوي، دار الكتب الإسلامية طهران.

٤. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تعليق: طه عبدالرؤوف سعد دار المعرفة. بيروت.

حرف الزاء

١. زهر الأكم من الأمثال والحكم، للحسن اليوسفي، تحقيق: د/ محمد حجي ود/ محمد الأخضر. دار الثقافة. الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ /١٩٨١م.

حرف السين:

١. سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي/ دمشق: دار القلم/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢. السفر الأول من شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي البطليوسي. حققه وعلق عليه ووضع دراسته الدكتور معيض بن مساعد العوفي – دار المآثر المدينة النبوية – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣. سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف: الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤. سمط اللآلئ: لأبي علي القالي. صححه: عبدالعزيز الميمني / القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.

٥. سنن الترمذي دار إحياء التراث العربي.

٦. سنن النسائي: بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي. إعتناء: عبدالفتاح أبو غدة/ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، مكتبة النهضة/ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٧. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي. بيروت: مؤسسة الرسالة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٨. السيرة النبوية: لأبي محمد عبدالملك بن هشام. تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي/ بيروت: دار القلم.

حرف الشين:

١. شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني/ دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث ١٩٧٩م.

٢. شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى إيضاح الشعر) لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. دارة العلوم والثقافة بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣. شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح ويوسف الدقاق. دار المأمون للتراث. دمشق الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٤. شرح اختيارات المفضل. صنعة يحيى بن علي الخطيب التبريزي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

٥. شرح أشعار الهذليين: أبي سعيد السكري. برواية علي بن عيسى عن أبي بكر الحلواني عن السكري. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج/ مراجعة محمود محمد شاكر/ القاهرة دار العروبة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

٦. شرح ألفية ابن مالك: للأشموني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد/ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.

٧. شرح التسهيل: لجمال الدين بن مالك. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي القاهرة: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٨. شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمد عمر عرب جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

٩. شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠. شرح جمل الزجاجي: المنسوب لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله/ بيروت: عالم الكتب ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١. شرح ديوان جرير شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٢. شرح ديوان الحماسة: للخطيب التبريزي. بيروت: عالم الكتب.

١٣. شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي. نشره أحمد أمين، وعبدالسلام هارون/ بيروت: دار الجيل/ الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٤. شرح شافية ابن الحاجب: لرضى الدين الاستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد/ بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٥. شرح شذور الذهب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد/ مكة المكرمة: دار الباز للنشر والتوزيع.

١٦. شرح شواهد الإيضاح: تأليف عبدالله بن بري تقديم د/ عيد مصطفى درويش، ود/ محمد مهدي علام القاهرة – المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٧. شرح شواهد الشافية: لعبد القادر البغدادي. تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقرافن محمد محيي الدين عبدالحميد/ بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٨. شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي. وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان: بيروت: لجنة التراث العربي منشورات دار الحياة.

١٩. شرح ابن عقيل لعبدالله بن عقيل الهمداني المصري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار اللغات.

٢٠. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق رشيد عبدالرحمن العبيدي. لجنة إحياء التراث العراق. الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٢١. شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات: لأبي جعفر النحاس. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢٢. شرح القصائد العشر: للخطيب التبريزي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار مؤسسة المعارف. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٣. شرح قطر الندى وبل الصدى: لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد/ مصر: مكتبة السعادة. الطبعة الحادية عشر ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

٢٤. شرح الكافية: لرضي الدين الاسترباذي. تحقيق: د. يوسف حسن عمر/ بيروت: مطابع الشروق/ منشورات جامعة قار يونس ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٢٥. شرح الكافية الشافية: لجمال الدين بن مالك. تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٦. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي. "الجزء الأول" تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبدالدائم، القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م. "الجزء الثاني" تحقيق: د. رمضان عبدالتواب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.

٢٧. شرح اللمع في النحو تأليف القاسم بن محمد الواسطي الضرير تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد تصدير الدكتور رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٢٨. شرح المعلقات السبع: لأبي عبدالله الزوزني - بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣م.

٢٩. شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش عالم الكتب. بيروت

٣٠. شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي الشلوبين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي / الرياض: مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣١. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

٣٢. شعر زهير. صنعة الأعلم الشنتمري. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٣٣. الشعر والشعراء: لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر/ القاهرة: دار المعارف ١٩٦٦م.

حرف الصاد:

١. الصاحبي: لابن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر/ القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢. صحيح البخاري: لأبي عبدالله البخاري. تقديم أحمد محمد شاكر. القاهرة. دار الحديث.

٣. صحيح مسلم: لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج. بشرح النووي. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا/ بيروت: دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

حرف الطاء:

١. طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي. شرحه: محمود محمد شاكر/ القاهرة: مطبعة المدني ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

حرف العين:

١. العقد الفريد: لابن عبد ربه الأندلسي. تحقيق: محمد سعيد العريان/ دار الفكر ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

٢. عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية: لأبي العباس الغبريني. تحقيق: عادل نويهض/ بيروت: دار الآفاق الجديدة.

حرف الغين:

١. غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري. نشره : ج برجستر اسر بيروت: دار الكتب العلمية / الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

حرف الفاء:

١. فتح القدير. تأليف محمد بن علي الشوكاني. دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري حققه وقدم له إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٣. فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء. صنعه الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة.

٤. فهارس معاني القرآء للفراء. إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد مطابع الرضا. الدمام.

٥. الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني. صنعه د/ عبدالفتاح السيد سليم معهد المخطوطات العربية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦. الفهرست لابن النديم. تحقيق رضا تجدد. طهران. وطبعه دار الكتب العلمية. بيروت.

٧. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت.

٨. في أصول النحو لسعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي . بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

حرف القاف:

١. القياس في اللغة العربية. تأليف محمد الخضر حسين. المطبعة السلفية القاهرة، ١٣٥٣هـ.

حرف الكاف:

١. الكافية في النحو، لابن الحاجب. تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبدالله. مكتبة دار الوفا، جدة الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة: دار الفكر العربي.

٣. الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبدالسلام هارون/ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٤. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم الزمخشري. دار الفكر/ الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة.

حرف اللام:

١. اللامات: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك/ بيروت: دار صادر/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢. لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٣. اللمع في العربية: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف. كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

حرف الميم:

١. ما ينصرف ومالا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق: هدى محمود قراعة/ القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٢. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. للحسن بن بشر الآمدي. مكتبة القدسي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

٣. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن حسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني. تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي . دار القلم. دمشق. دار المنارة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٥. مثل المقرب لابن عصفور تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٦. مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي. القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٧. مجالس ثعلب: لأبي العباس ثعلب. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون/ القاهرة: دار المعارف/ الطبعة الثالثة. "الطبعة الثانية" بتاريخ ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م.

٨. مجمع الأمثال: للميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد / القاهرة: دار الفكر / الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٢م.

٩. مجمل اللغة: لأبي الحسين بن فارس. تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٠. المحتسب: لأبي الفتح بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم نجار، وعبدالفتاح شلبي/ القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ لجنة إحياء التراث ١٣٨٦هـ.

١١. مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٢. المخصص: لأبي الحسن بن سيدة. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. القاهرة: دار المعارف/ الطبعة الرابعة ١٩٦٨م.

١٣. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. تأليف الدكتور محمود طناجي. دمشق بيروت. دار المأمون للتراث.

١٤. المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٥. المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء. حققه وقدم لـه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب. مكتبة دار التراث القاهرة. الطبعة الأولى.

١٦. المزهر: للسيوطي. شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الكتب العربية، وعيسى البابي الحلبي.

١٧. المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. علي جابر المنصوري/ بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨. المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل. تحقيق: محمد كامل بركات/ جامعة أم القرى. الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩. المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم الزمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٠. معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار/ دار السرور بيروت.

٢١. معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق: د. عبدالجليل شلبي/ بيروت: عالم الكتب/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٢. معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٢٣. معجم البلدان: لياقوت الحموي دار بيروت: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٤. معجم الشعراء: لأبي عبيدالله المرزباني. تحقيق: د. ف. كرنكو/ بيروت: دار الجيل الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٥. معجم شواهد العربية: لعبد السلام هارون. مصر: مكتبة الخانجي/ الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٦. معجم كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي/ بغداد: وزارة الثقافة والإعلام/ دار الرشيد للنشر/ توزيع الدار

الوطنية للإعلان والتوزيع/ طبع في مطابع الرسالة بالكويت ١٩٨٠م.
٢٧. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبدالله بن عبدالعزيز البكري. حققه وضبطه مصطفى السقا. عالم الكتب بيروت. الطبعة الثالثة. ١٩٨٣م.
٢٨. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: لمحمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار الحديث/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢٩. معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية تأليف محمد محمد حسن شراب دار المأمون للتراث دمشق – بيروت . الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٣٠. معجمالنحولعبدالغني الدقرمؤسسةالرسالةبيروت.الطبعة الرابعة١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣١. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون/ القاهرة: مكتبة البابي الحلبي/ الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٣٢. مغني اللبيب: لجمال الدين بن هشام. تحقيق: د.مازن المبارك، محمد علي حمدالله / دمشق: دار الفكر/ الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
٣٣. مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ضبطه وشرحه الأستاذ/ نعيم زرزور . دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٣٤. المفصل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري. تصحيح: محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. بيروت: دار الجيل/ الطبعة الثانية.
٣٥. المقاصد النحوية: لمحمود العيني. بيروت. دار صادر/ الطبعة الأولى.
٣٦. مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي تحقيق عبدالمجيد بن حسن الحارثي دار الطرفين الطائف الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
٣٧. المقتضب: لأبي العباس المبرد. تحقيق: حسن حمد. مراجعة د/ إميل يعقوب دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٣٨. المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى الجزولي. تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد. القاهرة: مطابع أم القرى. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٩. المقرب: لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري/ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٤٠. المقصور والممدود. لأبي زكريا الفراء. تحقيق: ماجد الذهبي/ بيروت: مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤١. الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة/ دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٤٢. المنصف: لأبي الفتح بن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

٤٣. منهج الأخفش في إعراب القرآن للدكتور/ أحمد محمد الخراط دار القلم. دمشق. دارة العلوم بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٤٤. منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك لأبي حيان الأندلسي تحقيق: سدني جليزر نيوهافن بامريكا ١٩٧٤م.

٤٥. مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري، تأليف: الدكتور محسن بن سالم العُمَيري. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٦. الموشح للمرزباني تحقيق: محمد علي اليحاوي دار نهضة مصر ١٩٦٥م.

حرف النون:

١. نتائج الفكر في النحو: للسهيلي.تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض.

٢. نزهة الألِبَّاء لابن الأنباري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة / ١٩٦٧م.

٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي. دار المعارف القاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤. النشر في القراءات العشر، تأليف: الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، قدّم له: علي بن محمد الضباع، خرّج آياته: الشيخ زكريا عُميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لزحمد بن محمد المقري التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس/ بيروت: دار صادر ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

٦. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان. تحقيق: د. عبدالحسين القتلي/ بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان/ الكويت: معهد المخطوطات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٨. نهاية الأرب لشهاب الدين النويري دار الكتب ١٣٤٢هـ.

٩. النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د.محمد عبدالقادر أحمد/ بيروت، القاهرة: دار الشروق/ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

حرف الهاء:

١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: للبغدادي. المكتبة الفيصلية مكة المكرمة.

٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

حرف الواو:

١. الوافي بالوفيات: لصلاح الدين أيبك الصفدي. إعتناء: س. ديدرنغ/ الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٢. وفيات الأعيان وإنباء أنباء الزمان: لابن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس/ بيروت: دار صادر ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

فهرس الموضوعات

فهرس الفهارس